

كتاب

مراق الفلاح شرح نور الايضاح للعالم
العلامة الحبر الفهامة الشيخ
حسن بن عمار بن علي
الشربلاني الحنفي
رحمه الله
آمين

﴿ و بهامشه متن نور الايضاح المؤلف المذكور ﴾
﴿ مع تقريرات منية من حاشية العلامة ﴾
﴿ الطحطاوى رضى الله عنهما آمين ﴾

﴿ محل منبعه بمكتبة حضرة الشيخ سيد موسى شريف ﴾
﴿ المكتبي قريمان الجامع الازهر بمصر ﴾

﴿ طبع ﴾

بالطبعة العاشرة الشريفة على نفقة مدير ادارتها
حضرة السيد حسين أفندي شريف

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 كتاب الطهارة
 المياه التي يجوز
 (قوله الرحمن الرحيم)
 نسمة لقرية نجاة من
 العلما بالعلم المنوية
 بسواهم مصر الحرسة
 يقال لها شبر ابول
 واشتهرت النسبة اليها
 بلفظ الشربلاي اه
 طحطاوى قتلان
 المؤلف

المجددة الذي شرف خلافة عباده بوراة صفوة خير عباده وامدهم بالعناية فاحسن اللهاته العباد
 وحفظوا شريعته وبلغوا ما غاده واشهد ان لا اله الا الله الملك البر الرحيم واشهد ان سيدنا محمدا عبده
 ورسوله النبي الكريم القائل تعلموا العلم وتعلموا له السكينة والحلم وعلى آله واصحابه القاسمين بقرة
 الدين في الحرب والسلام وبعد فيقول البذليل الراجي عفوره الجليل حسن بن عمار بن علي
 الشهر بلاه الملقى غفر الله ذنوبه وسرعه به ولطف به في جميع اموره ما ظهر منها وما خفى واحسن
 لوالديه ولشايخه وذريته ومحبيه واليه وادام الله منيبته في الباطن والظاهر عليهم وعليه ان هذا كتاب
 صغير حجه غريز علمه صحيح حكمه احتوى على ما به تصحيح العبادات الخس بعبارة منيرة كالبدرو الشمس
 دليه من الكتاب العزيز والسنة الثريفة والاجماع تسر به قلوب المؤمنين وتلذبه الاعين والاسماع جعلت
 فيه ما احتوى عليه شرحي للقدمه بالتماس افاضل اعيان الشيوخات مقدمه تقر بنا الطلاب وتسهل ما به
 الفوز في الماتب وسميته مراق الفلاح بامداد الفلاح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله الكريم
 اسأل وبجيبه المصطفى اليه اتوسل ان ينفع به جميع الامة وان ينشله بفضلته ويحفظه من شر من ليس
 من اهله انفعوا من اجل النعمة واعظم المنه والله اسأل ان ينفع به عباده ويدبر به الافادة انه على ما يشاء قدير
 وبالاجابة جدير آمين

كتاب الطهارة

الكتاب والكتابة هاتمة الجمع واصطلاحا طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة شملت انواعا ولم تشمل
 والطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى النظافة وبكسر الهاء الا انه وبضمها فاضل ما ينظف به وهو شرعا حكم
 ينظف به المحل الذي يتعلق به الصلاة لاستعمال الطهور والاضافة بمعنى الالام وقدمت الطهارة على الصلاة
 لكونها شرطها وهو مقدم والذين يان الحدث والخمس اتفاقا (المياه) جمع قفرو جمع القفلة اموا والماء جوهه
 شفاف لطيف سيال والمذهب منه به حياه كل نام وهو محدود وقد يقصر واقسام المياه (التي يجوز) اي يصح

التطهير بما سبعة مياه السماء وماء البحر وماء النهر وماء البئر وما ذاب من الثلج ٣ والردوماء العين ثم المياه على خمسة أقسام طاهر

مظهر غير مكره

وهو الماء المطلق وطاهر

مظهر مكر وهو هو

ما شرب منه المرة

وتصورها وكان قليلا

وطاهر غير مظهر

وهو ما استعمل لرفع

حدث أو لقرينة

كالوضوء على الوضوء

بنيته ويصير الماء

مستعملا بمجرد انفصاله

عن الجسد ولا يجوز

بماء شجير وغير

ولو خرج بنفسه من

غير عصر في الظهور

ولا يباح زال طبعه

بالطبخ أو بغلبة غيره

عليه والغلبة في

مخالطة الجامسات

باخراج الماء عن

رقته وسيلانه ولا يضر

تغير أوصافه كلها

بجامد كزعران وفاكهة

وورق شجر والغلبة

في المائات بظهور

وصف واحد من

مائع له وصفان فقط

كالثان له اللون والطعم

ولا رائحة له وظهور

وصفين من مائع له

ثلاثة كالثان والغلبة

في المائع الذي لا وصف له

(قوله هو الطهور

ماؤه) قال عليه الصلاة

والسلام إن جاء وقال

يا رسول الله أتترك

البحر وتحمّل معنا

القليل من الماء فإن توفينا نأبه عطفنا افتوضأ به

التطهير بما سبعة مياه (ما السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض وهو طهور لقوله تعالى يطهركم به وهو ماء المطر لأن السماء كل ما علاك فأطاك وسقف البيت سماء ماء المطر وهو الذي يطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملح لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتة (و) كذا (ماء النهر) كسبحون وسبحون والفرات ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء البئر) كذا (ماء ذاب من الثلج) والبرد يفتح الباء الموحدة والراء الموحدة واحترق به عن الذي يدوب من الملح لانه لا يظهر يدوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء وقيل انتقاد لم يظهر (و) كذا (ماء العين) الحار على الأرض من ينوع والأضافة في هذه المياه للمعرفة بالاعتقاد والفرق بين الإضافتين بحه إطلاق الماء على الأول دون الثاني إذ لا يصح أن يقال لما الورود هذه المياه من غير قيد بالو وبخلاف ماء البئر لصحة إطلاقه فيه (ثم المياه) من حيث هي (على خمسة أقسام) لكل منها وصف يختص به أولها (طاهر) مظهر غير مكر وهو الماء المطلق الذي لمخالطه ما يصير به مقبدا (و) الثاني (طاهر) مظهر مكر (وه استعماله نيز على الأصح) وهو ما شرب منه حيوان مثل (أقره) الألهة إذ الوحشية شورها نجس (وتجوها) أي الأهلية الدجاجة والخلا وسباع الطير والحية والفأرة لأنها لا تتعاضى عن النجاسة وأصناف التي صلى الله عليه وسلم الأنا للهرة كان حال عليه بزوال ما يقتضي الكراهة عنها إذ ذلك (و) الذي يصير مكر وهو ما شرب منه ماء (كان قليلا) وسيأتي تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مظهر) للمحدث بخلاف الثابت (وهو ما استعمل) في الجسد أولاؤه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (أقر به) وهي (الوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء بنيته) أي الوضوء تفر بالصبر عبادة فإن كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن أقر به غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة ويمد به نبي الله صلى الله عليه وسلم في الغفر فلو غسلها الوضوء وهو متوضي ولم يقصد أقر به لا يصير مستعملا كغسل ثوب وابتداء أهله (وهو صير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد) وإن لم يستقر محل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لظهوره (و) لا يضر مرة بعد انفصاله (ولا يجوز) أي لا يصح الوضوء بماء شجر (غير) لكامل ما نجاهه ولكن مطلقا (ولو خرج بنفسه من غير عصر) فاقطع من الكرم (في الظهور) احترق به عما قيل بأنه يجوز بماء يقطر بنفسه لانه ليس بشر وجعله العصر تأخير في نقي القيد ويحذف في الاسم عنه وأما صبح الحاق المائات بالزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة الحقيقية وجود شرط الحاق وهي تنافي أجزاء النجاسة بغير وجهها مع الغسلات وهو متعمد في الحكمة لعدم نجاسة محبوسة بأعضاء المحدث والمحدث أمر شرعي بحكم النجاسة لمنع الصلاة معه وعين الشارع لازالة النجاسة خصوصية فلا يمكن الحاق غيرها بها (ولا يجوز) الوضوء بماء زال طبعه (وهو الرقة والسيلان والارواء والانبات) بالطبخ (بتمحو حص وعدي لانه اذا برقش كانا طبخا بقصد به النجاسة كالسدر وصار بمنحشا وإن بقي على الرقة حاز به الوضوء وما كان تقييد الماء بمحصل بأحد الأمرين كمال الامتزاج بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه من الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ ذكر ملخص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء التي من (الجامدات) الطاهرة (باخراج الماء عن رفته) فلا تنصع عن الثوب (و) اخرجاه عن (سيلانه) فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما اذا بقي على رفته وسيلانه فإنه لا يضر أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أوصافه كلها بجامد) ناطله بدون طبخ (زعران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفصل الذي وقصته ناقة وهو يحرم بماء وسدر وأمر قيس ابن عاصم حين أسلم أن يفصل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر العجين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل ويفصل رأسه بالطحلي وهو جنب ويحزى بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) المائات بظهور وصف واحد (أخذ) كلون فقط أو طعم (من مائع له وصفان فقط) أي لا تألف له ومثل ذلك بقوله كاللثان له اللون والطعم (فإن لم يجد أحاز به الوضوء وإن وجد أحدهما لم يحز كالألوان) كان المخالط له وصف واحد فقط وصف كعص الطبخ ليس له الأوصاف واحد (و) قوله (لأرائحة) إن زيادة انصاف لعله من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أوصاف (ثلاثة) وذلك (كانخل) له لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهر امتناعه الوضوء والواحد منها لا يضر لقلته (والغلبة في مخالطة) (المائع الذي لا وصف له) بخلاف الماء

الورد المنقطع الرخوة
تكون بالوزن فان
اختلط برطلان من
الماء المستعمل برطل
من المطلق لا يجوز به
الوضوء وبكس جاز
والرابع ماء نجس
وهو الذي حلت فيه
نجاسة وكان واكدا
قليلًا والقليل مادون
عشر في عشر فينجس
وان لم يظهر أثرها فيه
أوجاريا وظهر فيه
أثرها والارطع أولون
أورج والخامس ماء
مشكوك في طهوريته
وهو ما شرب منه جاز
أو بقل (فضل) والماء
القليل اذا شرب منه
حيوان يكون على
أربعة أقسام ويسمى
سؤرا الاول طاهر
مطهر وهو ما شرب
منه آدمي أو فرس أو ما
يؤكل لحمه والثاني نجس
لا يجوز استعماله وهو
ما شرب منه الكلب
أو الخنزير أو شئ من
سباع الهائم كالقهد
والذئب والثالث
مكروه واستعماله مع
وجود غيره وهو سؤر
الهريرة

(قوله من حب) بالماء
المسحوق الخبيثة
والكرامة غطاؤها
فيقال لك عندي حب
وكرامة هذا المعنى
أد طحاوي

يكون أول مطهر أو رج (كلام المستعمل) فانه بالاستعمال لم ينشأ له طهر ولا لون ولا رج وهو ما عرفه الصحيح
(و) مثله (ماء الورد المنقطع الرخوة تكون) الفلحة (بالوزن) لعدم القياس بالوصف لقده (فان اختلط برطلان)
مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع راحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به الوضوء) الفلحة
القديم وبكس (وهو لو كان الاكثر المطلق) جاز (بالوضوء وان استعمل به) كركه في ظاهر الرواية وقال
الشيخ حكيم حكم الملقب احتياطا (و) القسم (الرابع) من المياه (ما نجس وهو الذي حلت) أي وقعت (فيه
نجاسة) وعلم وقوعها بيقين أو بظن الفلحة وهذا غير قليل الار واث لانه معفو عنه كما سئل (وكان) الماء
(راكدا) أي ليس جازيا وكان (قليلًا والقليل) هو (ما) مساحتها (دون عشر في عشر) بذراع العامة والذراع
بذكرة ويؤثر وان كان قليلا وأصابته نجاسة (فينجس) بها (وان لم يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) وأما اذا كان
عشرًا في عشر بحوض فربيع أو ستة وثلاثين في مدور وعقنه ان يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف منه على
الصحيح وقل بقدر عقمة بذراع أو ستة وثلاثينجس بالظهور وصف النجاسة فيه حتى موضع الوقوع به أخذ
مشايخ بلغ توسعة على الناس والتقدير بعشر في عشر هو المتي به ولا بأس بالوضوء والشرب من حسب موضع كونه
في نواحي الدار ما لم يتجسس من حوض يخاف أن يكون فيه قدر ولا يقرن ولا يجب أن يسأل عنه ومن الشرب
التي تلي فيها الدلاء والجرار الدنسة وتحملها الصغار والامهات المستقيمين بأبدنسة ما لم يتقن النجاسة (أو)
كان (جاريًا) عطف على راكدا (وظهر فيه) أي الجاري (أثرها) فيكون نجسا (والارطع) النجاسة (أولون
أو رج) لهما لوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخامس ماء مشكوك في طهوريته) لافي طهارته (وهو
ما شرب منه جاز أو بقل) وكانت أمه أتا لا مركة لان العبرة بالام كما سئل (في) الاسرار شاء الله تعالى
فصل في بيان أحكام السؤر (والماء القليل) الذي ينقاد به دون عشر في عشر ولم يكن جازيا (اذا شرب منه
حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما ألقاه بعد شربه (يسمى سؤرا) به من عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام
واجتمع أسا وفضل أسورا أي أتى شيا مشاهرا به وانعت منه سؤرا على غير قياس لان قيامه مشرو ونظيره جازيه وهو
جبار (الاول) من الاقسام سؤر (طاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي)
ليس فيه نجاسة لما روي مسر عن عائشة رضي الله عنها قالت كتبت أشرب وأنا حائض فأناؤه النبي صلى الله عليه
وسلم فضع فاعل موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والحائض والجنب واذا تنجس به فشرّب
الماء من فور تنجس وان كان بعد ما تردد البزاق في فيه مرات وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجسا ند
أي حقه وأبى يوسف لكنه مكروه لقول محمد بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان
سؤر الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالابل
والبقرة والغنم ولا راحة في سؤرها ان لم تكن جلالة تاكل الحلة بالفتح وهي في الاصل العرة وقد يكتفي بها عن العذرة
فان كانت جلالة فسؤرها من القسم الثالث مكروه (و) القسم (الثاني) سؤر (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة
(لا يجوز استعماله) أي لا يصح الظاهر به بحال ولا يشربه المضطر كالبئرة (وهو) أي السؤر النجس (ما شرب
منه الكلب) سواء في كل صيد وما شربه وغيره لما روي الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الكلب يلعق في الاناء نه نعل ثلاثا أو خسا أو سعا (أو) شرب منه (الخنزير) لنجاسة عينه لقوله تعالى فامر جس
(أو) شرب منه (شئ) بمعنى حيوان (من سباع الهائم) اختر به عن سباع الطير وسباع الحشرات والسبع
حيوان مختلف منتهب عاداة (كالقهد والذئب) والضبع والنمر والسبع والقرود لولد لها بها من لحمها
وهو نجس كلها (و) القسم (الثالث) سؤر (مكروه واستعماله في الطهارة) كراهة تنزيه (مع وجود غيره) بما
لا كراهة فيه ولا نكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده (وهو سؤر الهريرة) الالهية
لسقوط حكم النجاسة اتفاقا لعلامة الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجاسة آتها
من الطوافين على كبر الطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سؤرها تنزها على الاصح
لانها لا تتاحى عن النجاسة كما نفس صغير يده فيه وجل اصغاه النبي صلى الله عليه وسلم لها الاناء على زوال
ذلك لوهم بعلقه بها في زمان لانهم نجاسة فيها نجس تناولته والهريرة سؤرها نجس لفقد عمله
الطواف فيها ويكره أن تلحس الهريرة كفا انسان ثم يمسى قبل غسله أو يأكل بقية ما كلت منه ان كان

والدجاجة الحفلة وسباع

الطير كالصقر والشاهين

والحداة وكافارة لا

له قرب والرابع مشكوك

في ظهوره وهو سؤد

الغسل والحار فان لم

يحد غيره فوضا به وتيم

ثم صلى فصل

لو اختلط أو أن أكثرها

طاهر نحرى للتوضؤ

والشرب وان كان

أكثرها نجسا لا ينحرى

الالشرب وفي الثياب

المتخلطة ينحرى سواء

كان أكثرها طاهرا أو

نجسا فصل

البئر الصغيرة يوقوع

نجاسة وان قلت من

غيره إلا روات قطرة

دم أو خرو يوقوع

خزير ولو خرج حيالهم

نصب فيه الماء يموت

كأن أو شاة أو أدى فيها

بانتفاع حيوان ولو

صغيرا أو مائتادلو

(قوله ولكن يكره

سؤرها نزعها) أى

عند عدم العلم بحالها

أما إذا علم حالها من

نجاسة أو غير هاديت

حكمه أه طحطاوى

(قوله جازت صلاتهم

وحدانا) ولا يصح

اقتداء بعضهم ببعض

لان كالأبجوز الوضوء

باعتباره الآخر لكونه

نجسا في حقه بحسب

نخريه فكان الامام

غير متطهر في حق

الأمم أه طحطاوى

غنيابحد غيره ولا يكره كله الفقير للضرورة (و) سؤر (الدجاجة) بثلاث الدال وقاؤه واحدة للثالث والدجاج
مشترك بين الذر والاني والدجاجة الانبي خاصة وهذا الحلف لا يأكل لحم دجاجة لا بحث بلحم الدبلك ويكره
سؤر (الحفلة) التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارتها من نجاستها فكم سؤرها للشك فان لم يكن كذلك
فلا كراهية بان حسنت فلا يصح لمقارها فقر (و) سؤر (سباع الطير كالصقر والشاهين والحداة) والرخم
والغراب مكر وه لا ينافي الخال الميتات والنجاسات فأشبهت الدجاجة الحفلة حتى لو تيقن انه لانه نجاسة على مقارها
لا يكره سؤرها وكان القياس نجاسته لخرمة نجاستها كسباع الطير لكن طهارته استحسان لانها تنشرب بمقارها
وهو عظم طاهر وسباع الطير تشرب بلسانها وهو مبتل بلسان النجس (و) سؤر سوا كن البوت ماله دم سائر
(كافارة) والحيوة والوزغة مكر ولزوم طوافه وخرمة نجاستها (و) سؤر (مشكوك) أى متوقف (في) حكم (ظهوره) (و)
والصبر لم يحد نجاسته فلا كراهية (و) القسم (الرابع) سؤر (مشكوك) أى متوقف (في) حكم (ظهوره) (و)
فل يحكم بكونه مطهرا جزاء لم ينصف عنه الظهور (و) وهو سؤر البغل الذي أمه أنان (والجار) وهو يصدق على
الذكر والاني لان لهما به طاهر على الصحيح والشك لتعارض الخبرين في باسطة وخرمة والبغل متولد من
الجار فأخذ حكمه (فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سؤر البغل والجار (وضا به وتيم) والاضل تقديم الوضوء
تقول زفر لزوم تقديمه والأحوط ان ينوى الاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسؤر الجار (ثم صلى) فتكون صلاته
محممة بيقين لان الوضوء به لو صح لم ينضره التيمم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا أن سؤر الفضل نجس لانه شمس
البول فتجسس شفتاه وغبر سدد لانه أمر موهوم لا يقبل وجوده ولا يؤثر في إزالة النجاسة ويستحب غسل
الأعضاء بعد ذلك بالماء لإزالة آثار المشكوك والمكر وه أفضل في النحرى (لو اختلط) اختلاط محجورة لا مازجة
(أو أن) جمع اناء (أكثرها طاهر) وأقلها نجس (ينحرى للتوضؤ) والغسل قيد بالاكثر لانه تيمم عند تساوى
الأواني والأفضل أن يمزجها أو يربطها فتيمم لبقاء الطهر قطعاً وان وجد ثلاثه جال ثالث أو أن أحد النجس
وينحرى كل اناء جازت صلاتهم وحدانا (و) كذا ينحرى مع كثرة الطاهر لإزالة (الشرب) لان الملوغوب كالمعدوم
وان اختلط أنان ولم ينحر وضوا بكل وصلى تحت أن مسح في موضعين من رأسه لا في موضع لان تقديم الطاهر
مزيل للمحدث وقد تجسس بالثاني وما قد الطاهر يصلى مع النجاسة وطهر بالفصل الثاني ان قدم النجس ومسح
مخلا آخر من رأسه وان مسح بمخلا بالماء من دار الامر بين الملوغوب وقدم الطاهر وعدم الملوغوب للنجس البطل بأول
ملاقة وآخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطاً (وان كان أكثرها) أى المتخلطة بالمحورة (نجسا لا ينحرى إلا للشرب)
لنجاسة كلها حكماً للثابت بغيرها عند عامة المشايخ وعجزها عن النجس الدواب عند الطحاوى ثم تيمم (وفي) وجود
(الثياب المتخلطة ينحرى) مطلقاً (أى) سواء كان أكثرها طاهرا أو نجسا لانه لا خلف للثوب في ستر العورة والماء
يختلفه الثياب وان صلى في أحد طرفين متحيزاً بالنجاسة أحد هاتم أراد صلاة أخرى فوقه فحرم به غير الذي
صلى فيه لم يصح لان امضاء الاجتهاد ينقص بعلمه الا في القبلة لانها تحقق الانتقال إلى جهة أخرى بالتحريز لانه
أمر شرعى والنجاسة أمر حسى لا يصير طاهراً بالتحريز الزوم إعادة بظهور النجاسة بعد التحريز في الثياب
والأواني حتى جعلنا الثوب طاهراً بالاجتهاد للضرورة لا يجوز جعله نجسا باجتهاد مثله فتفسد كل ملاقة تصلها بالذى
ينحرى نجاسته أو لا توضح بالذى ينحرى طهارته ولو تعارض عدلان في الحل والحرم بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم
ذبيحه نجسى وعدل آخر أنه ذكاه مسلم لا يجل لبقائه على الحرمة بهتا الخبرين ولو أخبر عن ماء نهر أتى على
أصل الطهارة (فصل) في مسائل الأبار الواقع فيها روث أو حيوان أو قطرة من دم ونحوه وحكمه أن (نزع
البئر) أى ماؤها لانه من أسناد الفعل إلى البئر وأدائه الماء الخال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشرين في عشر (يوقوع
نجاسة) فيها (وان قلت) (النجاسة) (الحى) (من غير الإلاروات) (وقدر الغليل) (قطرة دم أو) (قطرة) (خر) (لان قليل
النجاسة ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه) (و) (نزع) (يوقوع خزير ولو خرج حيوا) الخال أنه لم يصب
فيه الماء لنجاسة عينه (و) (نزع) (يموت) (كأن أو شاة أو) (موت) (أدى فيها) (نزع) ما عزم من يموت نجسى
وأمر ابن عباس وابن الزبير رضى الله عنهم به محض من الصحابة من غير تكير (و) (نزع) بانتفاع حيوان
(ولو) كان (صغيرا) لانتشار النجاسة (و) (نزع) وجوبا (مائتادلو) وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك

ولم يمكن نزحها وان
 مات فيها دجاجة أو هرة
 أو نحوهما لم ينزح
 أو يتغير دلوها وان مات
 فيها فأرة أو نحوها لم
 ينزح حشر بن دلوها وكان
 ذلك طهارة للبئر والدلو
 والشاؤن وبالمستقى وال
 تنجس البئر بالبر
 والروث والخثي الآن
 يستكزه الناظر أو ان
 لا يغفلدو عن برة ولا
 يفسد الماء بخره جام
 وعصفور ولا يموت مالا
 دم له فيه كسك
 وضفدع وحيوان الماء
 وبق وذباب وزنبور
 وعقرب ولا يوقوع آدمي
 وما يؤكل لحمه اذا نخرج
 حيالوم يكن على بدنه
 نجاسة ولا يوقوع فقل
 وجار وسباع طير
 ووحش في الصحيح
 وان وصل لعاب الواقع
 الى الماء أخذ حكمه
 ووجود حيوان ميت
 فيها ينجسهما من يوم وليلة
 ومنتهن من ثلاثة أيام
 ولياليها لم يعلم وقت
 وقوعه

قوله وقد رجمه
 الله الخ هو الاسير
 وحزمه في الكثرة والمتن
 وفي الخلاصة وعليه
 الفتوى وهو المختار كما
 في الاختيار ورجمه
 في التهر وتبعه الجوزي
 ويستحب زيادة مائة
 زيادة الزهارة اه
 طبعطاري

البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزح الواجب في أيام أو غسل الثوب التجس في أيام طهر وتطهر البئر بانفصال
 الدلو الاخر عن فيها عند هيا وعند مجده بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقال يشترط الانفصال لبقاء
 الاتصال بالقطر بها وقد رجمه الله تعالى الواجب بمائها دلو (ولم يمكن نزحها) وأقوى به لما شاهد آبار بغداد
 كثيرة المياه لمحو ردة حلة والاشه أن بقدر ما يلبسها بقدر جليل لها خيرة بأمر الماء وهو الاصح (وان مات فيها)
 أي البئر (دجاجة أو هرة أو نحوهما) في الحقة ولم تنتفخ (نم نزح) أو بعين دلوها بعد اخراج الواقع منها وروى القدير
 بالزبد عن ابن أبي سعيد الخدري في الدجاجة وما قال بها يطلى حكمها وتستحب الزيادة الى تحسين أو ستين لما
 روى عن عطاء والشعبي (وان مات فيها فأرة) بالهزم (أو نحوها) كعصفور ولو لم ينتفخ (نم نزح) عشرين دلوها بعد
 اخراجها لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها بن عشرين دلوها وتستحب الزيادة
 الى ثلاثين لا تحل زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو
 والشاؤن) والبركة (وبد المستقى) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لأن نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء
 فتكون طهارتها بطهارة نفيها لخرج طهارة دن الخمر بتخلها وطهارة عر والابريق بطهارة اليد اذا أخذها
 كالمغسل يده روى عن أبي يوسف أن الاربع من الفرائز كفارة واحدة وانجس كالدجاجة الى التسع والعشر
 كالشاة وقال محمد الثلاث الى انجس كالهمزة والسب كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفأرة والهمزة حكمه
 حكم الفأرة وما كان بين الهمزة والكلب حكمه حكم الهمزة وان وقع فارة وهرة فهما كهمزة يدخل الاقل في الاكثر
 (ولا تنجس البئر بالبر) وهو الايل والغنم ويعر معر من حنم (والروث) للفرس والبغل والجار من حد
 نصر (والخثي) بكسر الخاء واخذ الخثاء للبر من باب ضرب ولا فرق بين آبار الامصار والغوات في الصحيح
 ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمتكسر في ظاهره وايه اشبه للضرورة فلا تنجس (الآن)
 يكون كثيرا وهو ما (يستكزه الناظر) والقليل ما يستكزه وعليه الاعتدال (أو ان لا يغفلدو عن برة) ونحوها كما
 صححه في المسوط (واليفسد) أي لا تنجس (الماء بخره) جام الخمر ما يفتح واحد الخمر ما يفتح مثل قرع وقرع وعن
 الجوهرى بالضم كخند وجندو والواو بعد الراء غلط (و) لا ينجس بخره (عصفور) ونحوها بما يؤكل من
 الطيور غير الدجاج والاوز والحكم بطهارته استحسان لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها أكرمت
 على باب الفار حتى سلبت فإزارها الله تعالى المسجد ما رواه فهو دليل على طهارتها ما يكون منها ومسح ابن مسعود
 رضي الله عنه خمره الجامعة فنه باصبعه واختار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلف التصحيح
 في طهارته خمره مالا يؤكل من الطيور ونجاسته محققة (ولا) ينجس الماء ولا المائعات على الاصح (يموت ما)
 بمعنى حيوان (لادمه) سواء البري والبحري (فيه) أي الماء والمائع وهو (كسك وضفدع) بكسر الدال افسح
 والفتح لغة ضفدعة والاني ضفدعة والبري يفسده ان كان له دم سائل وحيوان الماء كالبرطان وكتب الماء
 وخزيره لا يفسده (وبق) هو كبار البعوض واحدة بقعة وقد يسمى به القفس في بعض الجهات وهو
 حيوان كالقراد شديد التن (وذباب) سمي به لانه كالذباب أي كالمطر دجرج (وزنبور) بالضم (وعقرب)
 وخثين وجراد وزنبور وخثين وقيل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب في شراب أحدم فليده منه ثم ليذعه فان
 في أخذ نجاسته داء وفي الآخر شفاء رواه البخاري زاد أبو داود وان بقي بمجانحه الذي فيه الداء وقوله صلى
 الله عليه وسلم باسلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فانت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه (ولا)
 ينجس الماء (بوقوع آدمي) ولا يوقوع (ما يؤكل لحمه) كالابل والقر والغنم (اذا نخرج حيالوم يكن على بدنه نجاسة)
 متينة ولا ينظر الى ظاهره اشتغال أبو الهادي أخاها (ولا) يفسد الماء (بوقوع بغل وجمار وسباع طير) كعصفور
 وناعين وحدا (ولا) يفسد بوقوع (وحش) كسم وقرد في الصحيح (طهارة بدنها) وقيل يجب نزح كل الماء الحافيا
 لوطوبتها لما بها (وان وصل لعاب الواقع الى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسته وكراهة وقد علمته في الاسار
 في نزح بالنجس والشك ولو نحو أو يستحب في المكروه عدم دن الدلو لوطاهر أو قبل عشرين (ووجود حيوان
 ميت فيها) أي البئر (نجسها من يوم وليلة) عند الامام احتياط (ومنتهن) بنجسها (من ثمة) أيام ولياليها لم
 يعلم وقت وقوعه (لان الانتفاخ دليل تقادم العهد فإزم إعادة صلوات تلك المدة اذا قوض منها وهو محدثون أو
 اغتسلوا من جنابة وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب لاعتن بنجاسته فلا إعادة اجابا وان غسلوا الثياب من نجاسة

ولم يتوضأ منها فلا يزعمه الاغسلها في الصحيح لانه من قبل وجود النجاسة في الثوب ولم يسر وقت اصابتها ولا بعد صلاته اتفاقا وهو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم نجاستها من وقت العلم بها ولا يزعم عادتها من لصلوات واغسل ما أصابها وما هو في الزمان الماضي حتى يتحققوا متى وقعت فان عجن الان بمائها قبل يلقى للكلاب أو يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وإن وجد بشو به منيا أو عادم آخر نومة وفي الدم لا يسد شتلا نه يصيبه من الخارج في فصل في الاستنجاء وهو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع الثقيل بنحو الحجر (يزم الرجل الاستبراء) عبر بالآثار لانه أقوى من الواجب لقوات الصحة بقوله لا يفوت الواجب والمراد بطلب براءة المخرج عن أثر الشرج (حتى يزول أثر البول) يزوال البول الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ يطمئن قلبه أي الرجل ولا يحتاج المرء إلى ذلك بل نصبر قليلا ثم نتجسج واستبراء الرجل (على حسب عادته ما بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع على شقة الاسير أو غيره) ينقل أقدامه وركضه وعبر ذكره برقى لا اختلاف في عادات الناس فلا يشد بشي ولا يجوز (أي لا يصح) له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول (لأن ظهور رشح برأس السيل مثل قاطره يمنع صحة الوضوء) (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقسا واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة التي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا تركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع وانما قدنا (من نجس) لأن الرجح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقلنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره بظهر بالاستنجاء كالخارج لو كان قبيحا أو دافى حتى العرق وجواز الصلاة معه لا جاع المتأخرين على أنه لو سال عرفه وأصاب ثوبه وبندته أكثر من درهم لا يمنع جواز الصلاة وإذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز المخرج) قيد لتسمية استنجاء ولو كونه سنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدرا الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالة الماء) أو المانع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على قدر الدرهم) المتجاوز وهو عشرين قراط في المتجسدة أو على قدره مساحة في المسنة (افترض غسله) بالماء أو المانع (يفترض غسل مافي المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان مافي المخرج قليلا) ليسقط فرضية غسله للعدو (و) يس (أن يستنجي بحجر متقى) بأن لا يكون خشنا كالأجر والامس كالحق لان الانتقاء هو المقصود ولا يكون بالمتقى (ونحوه) من كل طاهر مزيل بالضرب وليس مقوما ولا يحترما (والفصل بالماء) المطلق (أحب) للحصول الطهارة المتفق عليها وقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء يختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال الماء والحجر) مرتبا (فيمسح الخارج) ثم يغسل المخرج لانه انما قلنا على أهل قضاء باناعهم الاحجار بالماء فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يتنصر على الماء فقط وهو على الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل) والسنة انتقاء الحبل لانه المقصود (والعدد في) حبل (الاحجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجمر فليوتر لانه يحتمل الإباحة فيكون العدد مندوباً لانه سنة مؤكدة (ما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه يحكم في التخيير (فيمسح) مراد الفضل (بثلاثة احجار) يعني بأكثر عدد ثلاث (مدان حصل التنظيف) أي الانتقاء (بثلاثة) (وكان المقصود هو الانتقاء ذكر كيف يحصل بها على الوجه الاكمل فقال (وكيفية الاستنجاء) بالاحجار (أن يمسه بالحجر الاول) باداناً من جهة المقدم أي انقل إلى خلفه والثاني من خلفه إلى قدمه ويسمى ادباراً (والثالث من قدمه إلى خلفه) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصى مدلاة) سواء كان صفاً أو شافعيه ثوباً (وان كانت غير مدلاة يتبدى من خلفه إلى قدمه) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتبدى من قدمه إلى خلف خشيته ثوباً) بعد المسح (فيسل يده أولاً) أي ابتداء (بالماء) انتقاء عن شرب جسد الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يدلك الحبل بالماء باطن أصبع أو أصبعين) في ابتداء (أو ثلاث ان احتاج) اليافيه (وبصعد رجل أصبعه الوسطى على غيرها) تصعد قليلا (في ابتداء

ولم يتوضأ منها فلا يزعمه الاغسلها في الصحيح لانه من قبل وجود النجاسة في الثوب ولم يسر وقت اصابتها ولا بعد صلاته اتفاقا وهو الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم نجاستها من وقت العلم بها ولا يزعم عادتها من لصلوات واغسل ما أصابها وما هو في الزمان الماضي حتى يتحققوا متى وقعت فان عجن الان بمائها قبل يلقى للكلاب أو يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وإن وجد بشو به منيا أو عادم آخر نومة وفي الدم لا يسد شتلا نه يصيبه من الخارج في فصل في الاستنجاء وهو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع الثقيل بنحو الحجر (يزم الرجل الاستبراء) عبر بالآثار لانه أقوى من الواجب لقوات الصحة بقوله لا يفوت الواجب والمراد بطلب براءة المخرج عن أثر الشرج (حتى يزول أثر البول) يزوال البول الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ يطمئن قلبه أي الرجل ولا يحتاج المرء إلى ذلك بل نصبر قليلا ثم نتجسج واستبراء الرجل (على حسب عادته ما بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع على شقة الاسير أو غيره) ينقل أقدامه وركضه وعبر ذكره برقى لا اختلاف في عادات الناس فلا يشد بشي ولا يجوز (أي لا يصح) له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول (لأن ظهور رشح برأس السيل مثل قاطره يمنع صحة الوضوء) (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقسا واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة التي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا تركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع وانما قدنا (من نجس) لأن الرجح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقلنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره بظهر بالاستنجاء كالخارج لو كان قبيحا أو دافى حتى العرق وجواز الصلاة معه لا جاع المتأخرين على أنه لو سال عرفه وأصاب ثوبه وبندته أكثر من درهم لا يمنع جواز الصلاة وإذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز المخرج) قيد لتسمية استنجاء ولو كونه سنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدرا الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالة الماء) أو المانع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على قدر الدرهم) المتجاوز وهو عشرين قراط في المتجسدة أو على قدره مساحة في المسنة (افترض غسله) بالماء أو المانع (يفترض غسل مافي المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان مافي المخرج قليلا) ليسقط فرضية غسله للعدو (و) يس (أن يستنجي بحجر متقى) بأن لا يكون خشنا كالأجر والامس كالحق لان الانتقاء هو المقصود ولا يكون بالمتقى (ونحوه) من كل طاهر مزيل بالضرب وليس مقوما ولا يحترما (والفصل بالماء) المطلق (أحب) للحصول الطهارة المتفق عليها وقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء يختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال الماء والحجر) مرتبا (فيمسح الخارج) ثم يغسل المخرج لانه انما قلنا على أهل قضاء باناعهم الاحجار بالماء فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (أن يتنصر على الماء فقط وهو على الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل) والسنة انتقاء الحبل لانه المقصود (والعدد في) حبل (الاحجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجمر فليوتر لانه يحتمل الإباحة فيكون العدد مندوباً لانه سنة مؤكدة (ما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه يحكم في التخيير (فيمسح) مراد الفضل (بثلاثة احجار) يعني بأكثر عدد ثلاث (مدان حصل التنظيف) أي الانتقاء (بثلاثة) (وكان المقصود هو الانتقاء ذكر كيف يحصل بها على الوجه الاكمل فقال (وكيفية الاستنجاء) بالاحجار (أن يمسه بالحجر الاول) باداناً من جهة المقدم أي انقل إلى خلفه والثاني من خلفه إلى قدمه ويسمى ادباراً (والثالث من قدمه إلى خلفه) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصى مدلاة) سواء كان صفاً أو شافعيه ثوباً (وان كانت غير مدلاة يتبدى من خلفه إلى قدمه) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتبدى من قدمه إلى خلف خشيته ثوباً) بعد المسح (فيسل يده أولاً) أي ابتداء (بالماء) انتقاء عن شرب جسد الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يدلك الحبل بالماء باطن أصبع أو أصبعين) في ابتداء (أو ثلاث ان احتاج) اليافيه (وبصعد رجل أصبعه الوسطى على غيرها) تصعد قليلا (في ابتداء

توتر في رجها ثم يغسل يده أولاً بالماء ثم يدلك الحبل بالماء باطن أصبع أو أصبعين أو ثلاث ان احتاج و يصعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرهما في ابتداء (قوله يباع لشافعي) لأن الماء اذا بلغ قلنتين لا ينجس عنده بدون ظهور أثره فطحاوي

ولا يقتصر على أصبع واحدة والمرأ تصعد بصرها وأوسط أصابعها مما ابتدء غشيه حصول اللذة وينال في التنظيف حتى يقطع الرثعة الكربة وفي إرضاء المقعد فإن لم يكن صائما فإذا فرغ غسل يده ثانيا ونشف مقعده قبل القيام إذا كان صائما ويستحب غير الصائم حفظ الثوب عن الماء المستعمل **فصل** في ما يجوز به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والنقص به لارتكبه لأقامة السنة ومسح الخرج من تحت الثياب ينحوحر وإن تركه حجت الصلاة بدونه (وإن تجاوزت النجاسة بحر جهوا زاد المتجاوز) (بأنفاده) على قدر الدرهم) وزنا في النجاسة ومساحة في المائعة (لتصح معه الصلاة) إذا ناله على قدر المعفو عنه (إذا وجد ما يزيله من ماء أو ماء) ويحتمل لازالته من غير كشف العورة عند من يراه (فخرج زاعرا أو كتاب المهرم بالقدر المتيقن وما إذا نزل الأبالغ لما في الخرج فلا يضر تركه إن ما في الخرج ساقط الاعتبار) ويكره الاستنجاء بعظم) وروث يكره عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما إذا دخا أنكم من الجن فإذا وجدوهما صار العظم كأن لم يثر كل شيء أو كونه وصار الروث شغيرا وقنادل وأهمل معجزه النبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم وطعام لا أدى أو بهيمة) الألهة والأسراف وقد نهي عنه عليه الصلاة والسلام (وأجر) بعد الجمعة وضوء الجنب وتشديد الرأاء الملهة فارسي محرب وهو الطوب بلفظ أهل مصر ويقال له أجور على وزن فاعول البين الخرج فلا يثني المحل ويؤذيه فيكره (وخزف) صفرا أخضر فلا يثني ويوث اليد (وخم) تلوينه (وزجاج وحسن) لأنه يضر المحل (وشئ محرم) لغومه (كحرفة ديباج وقطن) لأنهما المايقو الاستنجاء به يورث القفر (ويكره) الاستنجاء باليد اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ذبل أحدكم فلا مسح ذكره يمينه وإذا أتى إنشاده فلا ينسج يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفسا واحدا (الان عذر) اليسرى فيستنجي بصمخا أو من ماء جار (ويدخل إنشاده) محدودا للروث والمراد بيت القنوط (رجله اليسرى) ابتداء مستورا رأس استعجابا تكميلا له مستقرا يحضره الشيطان (و) لهذا يستعبد أي يعتمد بالله من الشيطان إلى جيم قبل دخوله وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة لقوله عليه الصلاة والسلام ست ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدكم اغتلاء أن يقول بسم الله وقوله عليه السلام إن الحشوش مخضرة فإذا أتى ليلق أعوز بالله من الخشب والتجاثب والشيطان معروف وهو من شطن يشطن إذا بدو يقال فيه شاطن وشطن ويسمى بذلك كل متمردين الجن والأندس والدواب ليدعوه في الشر وقيل من شاطن شيطا أهلا فالتنمرد حال تنمرده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لمباقة في أهلاك غيره والرجم مطر ودبالن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم سستان النخل في الأصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها ومديني آدم بالأذى والقضاء بصيرها وأهم بحر وخ المارج (ويجلس معتد على يساره) لأنه أسهل لخروج المارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا تنكح الألفزورة) لأنه يفتق به (ويكره مخرع استقبال القبلة) بالخرج حال قضاء الحاجة واختلاف في استقبال التطهير واختار الثمرات في عدم الكراهة (ويكره) استدبارها (لقوله عليه السلام إذا أتيت الماطف فلا تستقبل القبلة ولا تستدبر) وهو لوكن شرقا أو غربا وهو باطلا فقهه عن (ولو في المنبان) وإذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف احتلالا لم يقم من مجلسه حتى يفعله كما نثره الطبراني مرفوعا ويكره ما سأل الصبي نحو القبلة للبول (ويكره) استقبال عين الشمس والقمر (لأنهما آيتان عظيمتان) (ومعيب الرج) لعوده في نفسه (ويكره) أن يبول أو يتغوط في الماء (ولو نجا ريو بقرب شر ونهر وجووض) (والظل) الذي يجلس فيه (والخمر) لأذية ما فيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللاتعنين قالوا وما

(الاستنجاء) لينحدر الماء النجس من غير شيوخ على جسده (ثم) إذا غسل قليلا (يصعد بصره) ثم خضره ثم السبابة إن احتاج ليقن من التنظيف (ولا يقتصر على أصبع واحدة) لأنه يورث مرضا ولا يحصل له كمال النظافة (والمرأة تصعد بصرها وأوسط أصابعها مما ابتدء غشيه حصول اللذة) لو ابتدأت بأصبع واحد فرجا وجب عليها غسل الوجه واليد والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة قفها نحوها من إزالة العذرة (ويبالغ المستنجي في التنظيف حتى يقطع الرثعة الكربة) ولم يقدّر بعد دلان الصحيح تقو ضنه إلى الرأ حتى يطمن القلب وبالطهارة يتيقن أو غلبة الفان وقيل يقدّر في حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بسبع وقيل بعشر (ويبالغ) في إرضاء المقعدة فيزيل ما في الشرج بقدر الامكان (إن لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ في حفظ الصوم عن الفساد ويحترز أيضا من إدخال الأصبع مبتذلا لأنه يفسد الصوم (فإذا فرغ من الاستنجاء بالماء) غسل يده ثانيا ونشف مقعده قبل القيام (لأنه يجذب المقعدة شيئا من الماء) إذا كان صائما) ويستحب غير الصائم حفظ الثوب عن الماء المستعمل **فصل** في ما يجوز به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والنقص به لارتكبه لأقامة السنة ومسح الخرج من تحت الثياب ينحوحر وإن تركه حجت الصلاة بدونه (وإن تجاوزت النجاسة بحر جهوا زاد المتجاوز) (بأنفاده) على قدر الدرهم) وزنا في النجاسة ومساحة في المائعة (لتصح معه الصلاة) إذا ناله على قدر المعفو عنه (إذا وجد ما يزيله من ماء أو ماء) ويحتمل لازالته من غير كشف العورة عند من يراه (فخرج زاعرا أو كتاب المهرم بالقدر المتيقن وما إذا نزل الأبالغ لما في الخرج فلا يضر تركه إن ما في الخرج ساقط الاعتبار) ويكره الاستنجاء بعظم) وروث يكره عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما إذا دخا أنكم من الجن فإذا وجدوهما صار العظم كأن لم يثر كل شيء أو كونه وصار الروث شغيرا وقنادل وأهمل معجزه النبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم وطعام لا أدى أو بهيمة) الألهة والأسراف وقد نهي عنه عليه الصلاة والسلام (وأجر) بعد الجمعة وضوء الجنب وتشديد الرأاء الملهة فارسي محرب وهو الطوب بلفظ أهل مصر ويقال له أجور على وزن فاعول البين الخرج فلا يثني المحل ويؤذيه فيكره (وخزف) صفرا أخضر فلا يثني ويوث اليد (وخم) تلوينه (وزجاج وحسن) لأنه يضر المحل (وشئ محرم) لغومه (كحرفة ديباج وقطن) لأنهما المايقو الاستنجاء به يورث القفر (ويكره) الاستنجاء باليد اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ذبل أحدكم فلا مسح ذكره يمينه وإذا أتى إنشاده فلا ينسج يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفسا واحدا (الان عذر) اليسرى فيستنجي بصمخا أو من ماء جار (ويدخل إنشاده) محدودا للروث والمراد بيت القنوط (رجله اليسرى) ابتداء مستورا رأس استعجابا تكميلا له مستقرا يحضره الشيطان (و) لهذا يستعبد أي يعتمد بالله من الشيطان إلى جيم قبل دخوله وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة لقوله عليه الصلاة والسلام ست ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدكم اغتلاء أن يقول بسم الله وقوله عليه السلام إن الحشوش مخضرة فإذا أتى ليلق أعوز بالله من الخشب والتجاثب والشيطان معروف وهو من شطن يشطن إذا بدو يقال فيه شاطن وشطن ويسمى بذلك كل متمردين الجن والأندس والدواب ليدعوه في الشر وقيل من شاطن شيطا أهلا فالتنمرد حال تنمرده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لمباقة في أهلاك غيره والرجم مطر ودبالن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم سستان النخل في الأصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها ومديني آدم بالأذى والقضاء بصيرها وأهم بحر وخ المارج (ويجلس معتد على يساره) لأنه أسهل لخروج المارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا تنكح الألفزورة) لأنه يفتق به (ويكره مخرع استقبال القبلة) بالخرج حال قضاء الحاجة واختلاف في استقبال التطهير واختار الثمرات في عدم الكراهة (ويكره) استدبارها (لقوله عليه السلام إذا أتيت الماطف فلا تستقبل القبلة ولا تستدبر) وهو لوكن شرقا أو غربا وهو باطلا فقهه عن (ولو في المنبان) وإذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف احتلالا لم يقم من مجلسه حتى يفعله كما نثره الطبراني مرفوعا ويكره ما سأل الصبي نحو القبلة للبول (ويكره) استقبال عين الشمس والقمر (لأنهما آيتان عظيمتان) (ومعيب الرج) لعوده في نفسه (ويكره) أن يبول أو يتغوط في الماء (ولو نجا ريو بقرب شر ونهر وجووض) (والظل) الذي يجلس فيه (والخمر) لأذية ما فيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللاتعنين قالوا وما

الاثنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم (ونحت شجرة مثمرة) لانتلاف الثمر
 (و) يكره (البول قائما) لتجنبه غالبا (الامن عذر) كوجع بصلبه ويكره في محل التوضؤ لانه يورث الوسوسة
 ويستحب دخول الخلاء شرب غير الذي يصلى فيه ولا يجترز ويتعظمن النجاسة ويكره الدخول للخلاء ومعه
 شيء مكتوب في اسم الله أو قرآن ونحوه عن كشف عورته قائما وذكر الله فلا يحمد إذا عطس ولا يشمت عاتسا ولا
 يرسلما ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر لمورته ولا إلى الخارج منها ولا يصق ولا يتخطو ولا يستنحج ولا يكثر الالتفات
 ولا يصيب يده ولا يرفع بصره إلى السماء ولا يطيل الجلوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد (ويخرج من
 الخلاء برجله اليمنى) لأنها الحق بالقدم لنعمة الانصراف عن الاذى ويحل الشياطين (ثم يقول) بعد ان يخرج
 (الحمد لله الذي اذهب عني الاذى) يخرج وج الفضلات الممرضة بحبسها (وعافاني) ببقاء خاصية الغذاء الذي لو
 أمسك كله أو أخرج لكان مظنة الهلاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرا نلك وهو كناية عن
 الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة الانعام وقصر بفخاصية الغذاء وتسهيل خروجه الاذى سلامة
 البدن من الآلام أو عن عدم الذكر باللسان حال التخلي **فصل في أحكام الوضوء** وهو بضم الواو
 وفتحها مصدر وبفتحها فقط، يتوضأ به وهو لغة مأخوذ من الوضوءة والحسن والنظافة يقال وضؤا الرجل
 صار وضيا وشرا عاتفا لمخصوصة ففهم المعنى الغوى لانه يحسن أعضاء الوضوء في الدنيا بالنظف وفي الآخرة
 بالنجول القيام بخدمة المولى وقدم على القبل لان الله قدمه عليه وله سبب وشرط وحكم وركن وصفه (أركان
 الوضوء أربعة وهي فرضه الاول) منها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم والفضل بفتح الفين مصدر
 غسلته وبالضم الاسم وبالكسر ما نسل به من صابون ونحوه والفضل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر وأوله
 قطر ثان في الاصح ولا تنكئ الاسنة بدون التقاطر والوجه ما يواجه به الانسان (وحدة) أى جملة الوجه (طولا
 من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعر أم لا والجبهة ما اكتنفه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهي مجموع جفنيه
 والحي منبت اللحية فوق عظام الاسنان لمن لم يست له لحية كشفتة وفي حقه الى مالا في الشرة من الوجه (وحدة)
 أى الوجه (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بصنيتين
 وتخفف وتثقل ويدخل في الغابتين جزء منهما الاتصال بالقرن واليباض الذي بين العذار والاذن فيقرض
 غشله في الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنيات الحية (و) الركن (الثاني) غسل يديه مع مرقفه (أحد المرققين
 وغسله فرض بمسألة النص لان مقابله الجهم بالجمع تقضى مقابلة الفرد بالفرد والمرق الثاني بدلالته لتساويهما
 والاجماع وهو بكسر الميم وفتح الفاء وزنه لغة ملتي عظم العضد والذراع (و) الركن (الثالث) غسل رجليه
 لقوله تعالى وأرجلكم ولقوله عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به وقراءة الجهر
 للجواز (مع كعبه) لدخول الغاية في الغياو والكعبان هما العظمان المرتفعتان في جانبي القدم واشتقاقه من
 الارتفاع كالكعبة والكعبة التي يدعى بها (و) الركن (الرابع) مسح برأسه لمسحه صلى الله عليه وسلم ناصبته
 وتقديره فرض بثلاثة أصابع مردودان صحح ومحل المسح ما فوق الاذنين فيصيح مسح به لا مائل عنهما فلا
 يصح مسح أعلى الذوائب المشدودة على الرأس وهو لغة امرار البدعي الشيء وشرا صابا اليد المبتلة العضو ولو
 بعد غسل عضوا لمسحه ولا يبطل أخذ من عضو وإن أصابه ماء أو مطر قدر المرفوض أجزاء (وسبه) السبب ما
 أفضى إلى الشيء من غير تأثيره (استباحة) أى ارادة فعل ما يكون من صلاة ومس مصحف وطواف (لا يخل
 الاقدام عليه) (الابه) أى الوضوء (وهو) أى حل الاقدام على الفعل متوضئا (حكمه الديني) المختص به المقام
 (وحكمه الاخر) روى الثواب في الآخرة إذا كان نيته وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أى التكليف به
 واقترانه نية (العقل) اذ لا خطاب بدونه (والدواعي) لعدم تكليف القاصر وتوقف صحة صلاته عليه لخطاب
 الوضع (والاسلام) اذ لا خطاب كافر بغيرع الشريعة وقدره (المكف) على استعمال الماء الطهور ولان عدم
 الماء والحاجة اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا بالماء (الكافي) لجميع الاعضاء مرة مرة وغيره كالعدم (وجود الحدث)
 فلا يلزم الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) وعدم (التفاس) باقتطاعها شرعا (وضيق الوقت) لتوجعه
 الخطاب مضيقا حينئذ وموسعا في ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكف بالطهور اعلمها
 بالماء (وشرط خمسة) أى الوضوء (ثلاثة) الاول (عموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بقي مقدار مغز زلزم بصره

ونحت شجرة مثمرة
 والبول قائما الامن عذر
 ويخرج من الخلاء
 برجله اليمنى ثم يقول
 الحمد لله الذي اذهب
 عني الاذى وعافاني
فصل في الوضوء
 أركان الوضوء أربعة
 وهي فرضه الاول
 غسل الوجه وحده
 طولا من مبدأ سطح
 الجبهة الى أسفل الذقن
 وحده عرضا ما بين
 شحمتي الاذنين والثاني
 غسل يديه مع مرقفه
 والثالث غسل
 رجليه مع كعبيه
 والرابع مسح
 رأسه وسبه استباحة
 ما لا يخل الابه وهو
 حكمه الديني وحكمه
 الاخر روى الثواب في
 الآخرة وشرط وجوبه
 العقل والسلوك
 والاسلام وقدره على
 استعمال الماء الكافي
 ووجود الحدث وعدم
 الحيض والتفاس
 وضيق الوقت وشرط
 صحته ثلاثة عموم البشرة
 بالماء الطهور

وانقطاع ما ينافيه
من حيض ونفاس
وحدث وزوال ما يمنع
وصول الماء الى الجسد
كشمع وشحم
فصل في وجوب غسل
ظاهر اللحية الكثة في
اصح ما يفي به وجوب
انصال الماء الى بشرة
اللحية الخفيفة ولا
يجب انصال الماء الى
المستتر من الشعر
عن دائرة الوجه ولا الى
ما انكم من الشفتين
عند الانضمام ولو
انضمت الاصابع او طال
الظفر فقطي الاغلة أو
كان فيه ما يمنع الماء
فليس وجوب غسل
جانبه ولا يمنع الدرن
وشعر البراغيث ونحوها
وجب شرب الماء
الصبي ولوضئه غسل
شقوق رجليه جاز امره
الماء على النواء الذي
وضعه فيها ولا يبعد
القتل ولا التبع على
موضع الشعر بعد جلته
والا فليس بقص ظفره
وشار به
فصل في سن في
الوضوء ثمانية عشر شيا
غسل اليدين الى
الرسغين والقيصبة اربعة
والسواك في ابتداء

الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) تمام العادة
(و) انقطاع (حدث) حال التوضؤ لانه يظهر وبول وسيلان ناقص لايصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع
وصول الماء الى الجسد) لجره ما عائل (كشمع وشحم) فبذلك بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل
وترجح الثلاثة لو احدى وعموم المظهر شرعا للبشرة فصل في تمام أحكام الوضوء (و) لما لم يقدم الكلام على
اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة) وهي التي لا يرى شربتها (في اصح ما يفي به) من
لتصحيح في حكمها القاءها مقام البشرة يتحول الفرض اليها ورجوعا لما قبل من الاكتفاء بشربها أو رجوعا
مسح كالماء ونحوه (وجب) يعني يفترض (انصال الماء الى بشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء المواجبه به أو عدم
غير غسلها وقيل يسقط لانعدام كمال المواجبه بالنات (ولا يجب انصال الماء الى الشفتين من الشعر عن دائرة
الوجه) لانه ليس منه اتصال ولا بد لاجته (ولا يجب انصال الماء الى ما انكم من الشفتين عند الانضمام) المعتاد
لان المنضم تبع للقم في الاصح وما يظهر تبع للوجه ولا باطن العين ولو في الفسل الضرر ولا داخل فرجة
برأت ولم ينصل من قشرها سوى مخرج القبح الضرر (و) (لو انضمت الاصابع) بحيث لا يصل الماء بنفسه الى
ما بينها (او طال الظفر فقطي الاغلة) ومنع وصول الماء الى ما منته (او كان فيه) يعني المحل المفروض (وجب) أي افترض
أي شيء (منع الماء) أن يصل الى الجسد (كعجين) وشحم ومرص بخارج العين بتدبيرها (وجب) أي افترض
(غسل ما منته) بعد إزالة المانع (ولا يمنع الدرن) أي وسخ الاظفار سواء أقرى وأصرى في الاصح فصيح
الفصل مع وجوده (و) لا يمنع (خرع البراغيث ونحوها) كونهم الذباب وصول الماء الى البدن لفوقه فيه لقلته
وعدم زوجه ولا ماعلى ظفر الاصابع من صبغ للضرورة وعليه الفتوى (وجب) أي يلزم (تحريل النائم
الصبي) في المختار من الرويتين لانه يمنع الوصول لظاهره او كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك ثيابه وكذا يجب
تحريل القرب في الاذن لصيق محله والمختار غلة الظفر لا يصل الماء بقية فلا يتكلف لادخال عود في ثقب
الحرج والقرب بضم القاف وسكون الراء ما يعلق في شعبة الاذن (ولو ضره غسل شقوق رجليه جاز) أي صح
(إبرار الماء على النواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق الضرورة (ولا يبعد الغسل) ولو من جنبه (ولا المسح)
في الوضوء (على موضع الشعر بعد جلته) لعدم طرو حدث به (و) تكذا (لا) يبعد الغسل بقص ظفره
(و) شار به (لعدم طرو حدث وان استحب الغسل) فصل في سن الوضوء (بسن في حال) (الوضوء ثمانية
عشر شيا) ذكر الصدق سيلا لطلب العلم والسنه لثة الطريفة والوسيلة واصطلاحا للطريقة السلوكية
في الدين من غير لزوم على سبيل المواظفة في المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها احيا نأوا ما في العلم
نواظف عليها فهي المتدوية وان اقترنت بوعيد لم يفعلها فهي للوجوب فيسن (غسل اليدين الى الرسغين)
في ابتداء الوضوء والسبغ بضم الراء وسكون السين المهملة والباقيين المعجمة المفصل الذي بين الساعد والكف وبين
الساق والقدم وسواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه آكد في الذي استيقظ لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ
أحدكم من منامه فلا يغيب يده في الاغصان حتى يغسلها ولغظ مليم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدرى أين يأت يده واذ لم
يمكن امالة الا ناء بدخل أصابع يراه الخالية عن نجاسة متحققة فيسبغ على كفه اليمنى حتى يغسلها ثم يدخل اليمنى
ويغسل يساره وان زاد على قدر الضرورة فأدخل الكف صارا الماء مستعملا (والسنة ابتداء) حتى لو نسيها
فتركها في خلافه وسعى لا يتحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف لقوله
صلى الله عليه وسلم من توضأ وتوضأ ولم يدركه كرام الله فانه يظهر جسده كله ومن توضأ ولم يدركه كرام الله لم يظهر الا موضع
الوضوء والمنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظها بسم الله العظيم والحمد لله على دين
الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم لعموم كل أمر ذي بال الحمد لله وبسم الله كذلك قبل الاستنجاء وكشف
المورة في الاصح (والسواك) بكسر السين اسم للاستياك وللعود ايضا وأمر ادا الأول لقوله صلى الله عليه وسلم
لو لا اني اتي على أمي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل صلاة وما ورد أن كل صلاة بتفضل سبعين
صلاة بدونه وبني أن يكون لبنا في غلظة الاصبع طول شبر مستوي بالليل العقد من الاراك وهو من سنه
الوضوء وقتها المسنون (في ابتداءه) لان الابتداء به سنة أيضا عند المصطفة على قول الأكثر وقال غيرهم
قبل الوضوء وهو من سن الوضوء عندنا لان سن الصلاة فتحصل فضيلة لكل صلاة اداها بوضوء

استاك فيه ويستحب لتغير القم والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة لقم مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل (ولو) كان الاستاك (بالاصبع) او خرقة خشنة (عند فقهه) اى السواك اوفقد استانه واضر برفقه لقوله عليه السلام يحزنى من السواك الاصابع وقال على رضى الله عنه التشوبص بالمسحة والاهام سواك ويقوم عليك مقامه للنساء لقرنة شرهن والسنة فى اخذها ان تحمل خنصر يمينك اسفله والبصر والسبابة فوقه والاهام اسفل رأسك واراد ان يمسح برؤسك على رضى الله عنه ولا يفضله لانه يورث الماسور ويكره مضطجعا لانه يورث كبر الطحال وجمع العارف بالله تعالى الشيخ اجمل ازاهد فضائله بمؤلف سماه تحفة السالك فى فضائل السواك (والمضمضة) وهى اصطلاحا استعاب الماء جمع القم والقوى للغة التحريك ويسن ان تكون (ثلاثا) لانه صلى الله عليه وسلم توشأ فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا واخذ لكل واحدة ماء جديدا (ولو) غصص ثلاثا (بقرعة) واحدة اقام سنة المضمضة لاسنة التكرير (والاستنشاق) وهو لغة من الشق جذب الماء ونحوه برع الانف اليه واصطلاحا اتصال الماء الى المارن وهو مالا من الانف ويكون (ثلاث) غرغرات) للحديث ولا يصح التثليث بوحدة لعدم تطبيق الانف على باقى الماء بخلاف المضمضة (و) يسن (المالعة فى المضمضة) وهى اتصال الماء لراس الحلق (و) المالعة فى (الاستنشاق) وهى اتصاله الى ما فوق المارن (لغير الصائم) والصائم لا يباح فيها خشية افساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ فى المضمضة والاستنشاق الا ان تكون صائما (و) يسن فى الاصبع (تخليل الحكة الكثة) وهو قول ابو يوسف وايقان داود عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخل الحبة ويخلل يرق الشعر من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا (يكف ماء من اسفله) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توشأ أخذ كفاه من ماء تحت حذكه يخلل به لحيته وقال بهذا امرى بن عزي وجل واو حنيفة ومحمد بفضل لانه لم يجد المواظبة ولا نكاح الخل الفرض وداخله ليس محلا بخلاف تخليل الاصابع ورجع فى المسوط قول ابو يوسف وايقان انس رضى الله عنه (و) يسن (تخليل الاصابع) كلها الامر به وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يخلل اصابعه بالماء اخلها الله بالنار يوم القيامة وكيفية فى الدين ادخال بعضها فى بعض وفى الرجلين باصبع من يده ويكنى عنه ادخاله فى الماء الجارى ونحوه (و) يسن (تثليث الفسل) فمن زاد او نقص فقد تعدى وظلم كما ورد فى السنة الاضرورة (و) يسن (استعاب الراس بالسبح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الحبيرة والتميم لان وضعه للتخفيف (و) يسن (مسح الاذنين ولو بماء الراس) لانه صلى الله عليه وسلم غرغ غرفة فمسح به راسه واذنيه فان اخذه ماما جديدا مع بقاء البلل كان حسنا (و) يسن (الذلك) لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الفسل بامرار يده على الاعضاء (و) يسن (الولاء) لمواظبة صلى الله عليه وسلم وهو يكسر الو او الما بعة بفسل الاعضاء قبل حفاف السابق مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا (و) يسن (النية) وهى اتمع عزم القلب على الفعل واصطلاحا توجه القلب ليجاد الفعل جزا ومقها قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة بكونه نية ان ينزى رفع الحديث او اقامة الصلاة وينزى الوضوء او امثال الامر ومحلها القلب فان نطق بها لجمع بين فعل القلب واللسان استحبه المشايخ والنية سنة لتحصيل الثواب لان الامور به ليس الاغسلا ومسحها فى الآية ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم للاعراى مع جهله وفرضت فى التيمم لانه بالتراب وليس مزبلا للحديث بالاصالة (و) يسن (الترتيب) سنة مؤكدة فى الصحيح وهو (كان صلى الله تعالى فى كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو فى الامر لمطلق الجمع والقاء الى قوله تعالى فاعسلوا التقيب جلة الاعضاء (و) يسن (البداية باليمنى) جمع ميمنة خلاف اليسرة فى الدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توشأ فابدأ بيمينك وصرف الامر عن الوجوب بالاجاع على استحبابه لثرف اليمنى (و) يسن (البداية بالفسل من) (رؤس الاصابع) فى الدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكفين غاية للفسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (البداية فى المسح من) (مقدم الراس) (و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توشأ او ما يديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما اسفل عنقه من قبل فقاموا (لا) يسن مسح (الحلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التى اولها البداية باليمنى (مستحبة) وكان وجهه عدم محبوب المواظبة وليس مسلما

ولو بالاصبع عند
فقهه والمضمضة ثلاثا
ولو بقرعة والاستنشاق
بثلاث غرغرات
والمالعة فى المضمضة
والاستنشاق لتفسير
الصائم وتخليل الحكة
الكثة بكف ماء من
اسفله وتخليل
الاصابع وتثليث
الفسل واستعاب
الرأس بالسبح مرة
ومسح الاذنين ولو بماء
الرأس والذلك والولاء
والنية والترتيب كما
نص الله تعالى فى
كتابه البداية باليمنى
ورؤس الاصابع
وقدم الراس ومسح
الرقبة للاحاقوم وقيل
ان الاربعة الاخيرة
مستحبة

فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شياً * وزيد علم أوحى جمع أدب وعرف بأنه موضع الأشياء وموضعها
وقيل الخصلة الجيدة. وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواط
عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه. وأما السنة فهي التي واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع
الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب والعقاب فأدب الوضوء (الجلوس في مكان
مرتفع) بحر زاعن القبلة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لأنها محالة أرحى لقبول الدعاء فيها وجعل
الإناء الصغير على يساره والكبير الذي يغترف منه على يمينه (وعدم الاستعاينة بغيره) ليقيم العبادة بنفسه من غير
إعانة غيره عليها بالأعذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن الدعاء بالمأثور بلا ضرر (و) (والجمع بين نية
القلب وفعل اللسان) لتحصيل العزيمة (والدعاء بالمأثور) أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
والسابقين (والسمية والنية عند غسل كل عضو) أو مسحه فيقول ناو يا عند المضمضة بسم الله اللهم أعني
على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم أرحنى راحة عنى ولا ترخني
رأسه الذار وهكذا في سائر ما يوصل على النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً كما هو في التوضيغ (و) من آدابه (ادخال
خضرفة في صمغ أذنيه) مبالغة في المسح (وتحريك خاتمه الواسع) للمبالغة في الفصل (و) كون (المضمضة
والاستنشاق باليد اليمنى) لشرفها (والاستعاظ باليسرى) لأنها بائنة (وتقديم (التوضيغ) قبل دخول الوقت)
مبادأة للطاعة (لغير المعذور) لأن وضوءه ينتقض بغير وج الوقت عندنا وبخوضه عند زفر وجهه عند أبي
يوسف (والإتيان بالشهادتين بعد) فقاما مستقبلاً لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فبسطخ الوضوء
ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وفروا به أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله الافتتاح له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قال ذاتوضأ سبعاً كان الله ومحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أنت أستغفرك وأتوب إليك طبع بطابع ثم
جعل تحت العرش حتى يرقى بصاحبها يوم القيامة (وأن شرب من فضل الوضوء فحقاً) مستقبلاً القبلة أو أقالها
لأنه صلى الله عليه وسلم شرب فقاماً من فضل وضوءه ما عزم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من
أحدكم قطعا من نسي ليس يستقي وأجمع العلماء على كراهته نهياً لمرطبي الدين (وأن يقول اللهم اجعلني من
التوابين) أي الراغبين عن كل ذنب والتواب مبالغة. وقيل هو الذي لم يأت بآذنب بادر بالتوبة والتواب من
صفات الله تعالى أيضاً لا يمر جمع بالإنعام على كل مذنب بقول توبته (واجعلني من المتطهرين) أي المتزهرين
عن الفواحش وقدم المذنب على المتطهر لدفع القنوط والعجب ومن الآداب أنه لا يتوضأ بما عشمش لانه
يورث البرص ولا يتخلل لثغمة أنا دون غيره لأن الشربة خفيفة سهلة تسحبه ومنه صب الماء يرفق على
وجهه وترك التجفيف وإن مسح لا يبالغ فيه وأن ثبته من خرف وغسل عروها لئلا يوضعه على
يساره ووضع اليد حالة الفصل على عروته لارأسه وتعاذه وقبه ومأتم الحام ومجاوزة حد وافر وض
اطالة الفرة ومول عاتيه استعداد الوقت آخر وقراءة سورة القدر ثلاثاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ في آخر
وضوءه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن
قرأها ثلاثاً حشره الله بمحشر الأنبياء أخرجه الديلمي وما ذكره الفقه أبو الليث في مقدمته

فصل في المكر وهات (و) بما (يكروه) المكر وه ضد المحبوب والادب فكره (للتوضيغ) ضد ما يستحب من
الآداب فلا يحصر لها بعد ما (سنة أشياء) لانه لا تتعدد فيها (الأسراف في) صب (الماء) لقوله صلى الله عليه وسلم
لست بأمر به وهو يتوضأ ما هذا السرف يا سعد فقال في الوضوء عرفت قال نعم وإن كنت على نهر جار ومنه
ثبث المسح بما عذب (والختير) بجعل الفصل مثل المسح (فيه) لأن فيه تقويت السنة وقال عليه السلام خير
الأمور وأسطاها (و) (يكروه) (ضرب الوجه به) لما فاته شرف الوجه فيلحقه برفق عليه (و) (يكروه) (التكلم بكلام
الناس) لأنه يشغله عن الأدعية (و) (يكروه) (الاستعاينة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستقي ماء الوضوء فيأخذون أن استقي له فقال به يا عمر فاني لأرى يدان يعني على صلاتي أحد (من
غير عذر) لأن الضرورة رأيت فيسح المخطو رأت فكيف بما لا يحظر فيه وعن الإمام الو يرى أنه لا بأس به فان
الحكم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم فصل في أو صاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه وشرطه

فصل من آداب
الوضوء أربعة عشر
شياً الجلوس في مكان
مرتفع واستقبال القبلة
وعدم الاستعاينة بغيره
وعدم التكلم بكلام
الناس والجمع بين نية
القلب وفعل اللسان
والدعاء بالمأثور
والسمية عند كل عضو
وادخال خضرفة في
صمغ أذنيه وتحريك
خاتمه الواسع والمضمضة
والاستنشاق باليد
اليمنى والاستعاظ
باليسرى والتوضيغ
قبل دخول الوقت
لغير المعذور والإتيان
بالشهادتين بعده وأن
يشرب من فضل
الوضوء قائماً أو أن يقول
اللهنم اجعلني من
التوابين واجعلني من
المتطهرين

فصل في ويكره
للتوضيغ سبباً أشياء
الأسراف في الماء
والقتير به وضرب
الوجه به والتكلم
بكلام الناس
والاستعاينة بغيره من
غير عذر

فصل في

جاء الثدى والسرة والاذن اذا كان لمرض على الصحيح (و) ينقضه (ق) طعم اوماء وان لم يتغير (أو علق) هو
 سودا مختلقة (أو مرة) أى صفراء أو النقص أحد هذه الاشياء (إذا ملا) القم) لتنجسه بما فى قعر المعدة وهو مذهب
 المشركين بالمشرى بالجنة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ قال الترمذى وهو أصح شئ فى الباب وقوله صلى
 الله عليه وسلم بعد الوضوء من سبع من اططار البول والدم السائل والي (و) من دفعه ثلثا القم ونوم مضطرب
 وقهقهة الرجل فى الصلاة وخروج الدم (وهو) أى حذل دم القم (م) لا ينطبق عليه القم الا ينكف على الاصح
 من الغاسير فيه وقيل ما بين الكلام (ويجمع) تقدير (م) متفرق (ق) اذا التمس فيه عند مجده وهو الاصح فيقتض ان
 كان قد رمل القم وقال أبو يوسف ان هذا المكان وما فيه النائم انزل من الرأس فهو طاهر اتفاقا وكذا الصاعد
 من الجوف على المفتي به وقيل ان كان أصفر أو منتفاه أو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح بقبه (غلب على
 الزقاق) أى الرق (أو سواه) احتياطا ويعل بالون فالأصفر مغلوب وقيل الحرة مساو وشدها غلب والبالون
 من الرأس ناقض ليس لانه وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقا وبه أخذ جماعة المشايخ (و) ينقضه
 (نوم) وهو فترة طبيعية تحدث فتقع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل
 مع قيامه وهذا اذا (لم تفكرك فيه المعدة) بمعنى المخرج (من الأرض) باضطجاع وتورك واستلقاء على القفا ولو
 كان مرضا صلى بالإيماء على الصحيح وانقلب على الوجه والى المسكة والناقض الحديث للإشارة اليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم العنان وكما قاله فاذا نامت العنان انطلق الكواء وفيه التنبيه على أن النافض ليس النوم لانه
 ليس حدا وانما الحد ما لا يحل النائم عنه فاقم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذى يسمع به ما يقال
 عنده لا ينقض والافهو الثقل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نام) على الأرض (قبل انقباضه وان لم
 يسقط) على الأرض (ق) الظاهر (من المذهب) وال المقعدة (و) ينقضه (الجماء) وهو مرض يزىل القوى
 ويسخر العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض يزىل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر) وهو خفة
 يظهر أثرها بالابل وتعلم الكلام زوال القوة المسكية فظلمة الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه
 (قهقهة) (صل) (بالق) عمدا أو سهواً أو ما يكون مسموحا لغيره والضعف ما سمعه هودون جبره لا يطل
 الصلاة خاصة والتبس لا يطل شيأ وهو الأصح فيه ولو بدت به الانسان وقهقهة الضعف لا يطل وضوءه لانه
 ليس من أهل الزجر وقيل بطله (يقطان) لانام على الاصح (ق) صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالاصالة
 ولو وجدت بالإيماء سواء كان متوضئا أو متعمدا أو مغفلا فى الصحيح لكونه عقوب فلا يلزم القول بتجزئة
 الطهارة واحترازاً بالكمال عن صلاة الجنان وتوسعة الخلاوة ودلائل فلا تقضى فيها وان بطلت (أو) تنقض
 التقية فى الكساية (لو تعمده) فاعلمها (الخروج جهام من الصلاة) بعد الجلوس الأخير ولم يبق الاسلام
 لوجودها فى حرمة الصلاة كفى سجود السهو والصلاة بجميعه تمام فروضها وتورك واجب السلام لا يمتنع
 (و) ينقضه مباشرة فاشعة وهى (مس فرج) أو دبر (بذكر منتصب بالاحائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة
 الرجلين والمراثن ناقضة **فصل** عشرة أشياء لا تقضى الوضوء (منها) ظهور ردم بل عن محله لانه لا ينحس
 جامدا ولا متاعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) (منها) سقوط لحم من غير سيلان دم) طهارته وانفصال الطهارة
 لا يوجب الطهارة (كالفرق المذنب الذى يقال له رشة) بالفارسية كقلى الفتاوى الزاخر (و) (منها) خروج
 دودة من جرح واذن وأنف) لعدم نجاستها وقلة الزطو اليه فيها بخلاف النارجة من الدبر (و) (منها) مس
 ذكر) ودور فرج مطلقا وهو مذهب كبار الصحابة كعمرو وعلى وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصدور
 التابعين كالحنبل وسعيد بن الثورى رضى الله تعالى عنهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى
 فقال يا رسول الله ما تقول فى رجل مس ذكره فى الصلاة فقال هل هو الاضمة منك أم مضافة منك قال الترمذى
 وهذا الحديث أحسن شئ فى هذا الباب وأصح (و) (منها) مس امرأة) غير محرمة لما فى السنن الاربعة عن عائشة
 رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم صلى ولا يتوضأ والبس فى الآية المراد به الجماع
 كقولهم تعالى وان طلقوهن من قبل أن تحسهن (و) (منها) (ق) لا يعل القم) لانه من أعلى المعدة (و) (منها)
 (ق) يلمع ولو) كان (كثيرا) لعدم نقض النجاسة فيه وهو طاهر (و) (منها) (تغافل) نام أحقل زوال مقعدته
 لما فى سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون المشاع حتى تحقروا رؤسهم ثم يصلون

وقى طعام اوماء أو علق
 أو مرة إذا ملا القم وهو
 ما ينطبق عليه القم
 الا ينكف على الاصح
 ويجمع متفرق اليه
 اذا التمس فيه ودم غلب
 على الزقاق أو سواه
 ونوم لم تفكرك فيه
 المعدة من الأرض
 وارتفاع مقعدة نائم
 قبل انقباضه وان لم
 يسقط فى الظاهر
 وانما وجنون وسكر
 وقهقهة بالغرقان فى
 صلاة ذات ركوع
 وسجود ولو تعمده
 الخروج جهام من الصلاة
 ومس فرج بذكر
 منتصب ببل حائل
فصل عشرة
 أشياء لا تقضى الوضوء
 ظهور ردم لم يسقط
 محله وسقوط لحم من
 غير سيلان دم كالفرق
 المذنب الذى يقال له
 رشة وخروج دودة
 من جرح واذن وأنف
 ومس ذكر ومس امرأة
 وقى لا يعل القم وقى
 يلمع ولو كثيرا وتغافل
 نام أحقل زوال مقعدته

ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من الأرض (ولو) كان (مستندا إلى شيء) كخائط وسارية وبادنة بحيث (لو أنزل) السند إليه سقط الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهبي أي حنيفة (فيما) أي في السنتين هذه والتي قبلها لا استقراره بالأرض فإما من خر ورج ناقض منه وإله أبو يوسف عن أي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذنا المشايخ وقال القنوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم متصل) (ولو) نام (راكما أو ساجدا) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن يدي ضيعة وجافي بطنه عن نفسه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قاعا أو ساجدا حتى يضع جنبه فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله سبحانه) (الموفق) بمحض فضله وكرمه

فصل ما يوجب أي يلزم (الانغسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو غام غسل الجسد واسم للآلة الذي يغتسل به وبأضواء الضم هو الذي اصطلاح عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان الفتح أفصح وأشرف للغة وخصوه بغسل البدن من جنابة وحيض ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال اجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة وأعلم ان يحتاج لتفسير الغسل لفظة وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلته تفسيره وسببه بأنه أراد ما لا يجل مع الجنابة أو وجوبه شرط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه يوم ما لم يكن من الجسد من غير خروج الماء الطهور وحكمه حل ما كان متعلقا به والثواب بقوله تقرأ بالواصفة والسنة والآداب يأتي بيانهما (فترض الغسل بواحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ما أبيض يخرج من الذكر بخروج شبهة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (الظاهر الجسد) لأنه ما لا يظهر لاحكامه (إذا انفصل عن مقره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كمن تلاعب ولو بأول مرتبة ولو في الاصح وفكر ونظر وعبث بذكره ذلك أن كان أعزب وبيِّنحو وأسأرا تسكين شهوة ينجس منها لا يجأها وأغشى اقتراف الشهوة عن الدفق للأزمنة لها فإذا نوى جذا الشهوة لا غسل كما إذا حل قليلا أو ضرب على مبلبة فزنى منبه بلا شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من الصلب لا دوماها حتى يخرج إلى الظاهر خلافا لأبي يوسف وسواء المرأة أو الرجل قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا زارت الماء ونحوه الخلاف يظهر بما لو أسكت ذكره حتى سكنت شهوته فأرسل الماء فزنى الغسل عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف وبقي بقوله أي يوسف لضيف شئ التهمة وإذا لم يتدارك مسكه بستر باهم صفة المصل من غير تخرجه فقرأه وتظهر القرعة بما إذا اغتسل في مكانه وصل ثم خرج بقية الخلق عليه الغسل عندهما لا عند مصلاته بحجة اتفاقا ولو خرج بعد ما بال وأرخى ذكره أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقا وجعل المني وما عطف عليه سببا للغسل مجازا للسهولة في التعلم لا لتأخره وط (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدمي مشفى حتى آخر زبه عن ذكر البهائم والبهائم والقطيع والخنزوع من جلدوا الأصبع وذكر صبي لا يشتهي والمالة يوجب عليها تواري حشفة لأمر الخلف (و) تواري (قدرا) أي الحشفة (من مقطوعها) إذا كان التواري (في أحد سبيل آدمي) يجمع مثله فإن زنى الغسل لومكافئين ويؤمر به المراق مختلفا يلزم بوطه صغيرة لا تشتهي ولم يقضها لأنها صارت ممن يجامع في الصحيح ولو لم يذكر حفرة وأوجبه ولم يزل فالأصح أنه ان وجد حرارة الفرج والذمة وجب الغسل والاقلا والأحوط وجوب الغسل في الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم إذا التفتان من الخلف فخرج والذمة وجب الغسل والاقلا والأحوط يزل (و) منها (انزال المني بوطه ميتة أو بهيمة) شرط الانزال لأن مجرد وطئها لا يوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها (وجود ماعز يقى بعد) (الاتمام من (النوم) ولم يتذكر احتلامه عند هذا خلافا لأبي يوسف وقوله أخذ خلق بن كروب وأبو النيث لأنه مذى وهو الأقرب ولهما ماروى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد اللبل ولم يذكر احتلاما قال يغتسل ولأن النوم راحة تهبج الشهوة وتقديره التي تعارض والاحتياط يلزم في باب العبادات وهذا (إذا لم يكن ذكر منتشر قبل النوم) لأن الانتشار سبب لآدى في حال عليه ولو وجد أرواحا بينهما ماعزون تذكره ويبلغ حرفة وبياض وصفه وطول وعرض لزمنها الغسل في الصحيح احتياطا (و) منها (وجود بلبل فله منبأ لمدا فاته من سكر) (بدا فاته من (انغشاء) احتياطا (و) يترض (بعض) للنفس

ونوم ممكن ولو

مستندا إلى شيء

لو أنزل سقط على

الظاهر فيها ونوم

مصل ولو راكما أو

ساجدا على جهة السنة

واقه الموفق

فصل ما يوجب

الانغسال بضرع

الغسل بواحد من

سبعة أشياء خروجه

المنى إلى ظاهر الجسد

إذا انفصل عن مقره

بشهوة من غير جماع

وتواري حشفة

وقدره من مقطوعها

في أحد سبيل آدمي

حتى وانزال المني بوطه

ميتة أو بهيمة

وجود ماعز يقى

بعد النوم إذا لم يكن

ذكر منتشر قبل

النوم ولو وجد بلبل

فله منبأ لمدا فاته من

سكر وانغشاء ويحصى

(ونفاس) بعد الطهر من نجاسته ما لا تقطع اجماعا (و) يفرض الغسل باوجاب (و) وحصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الاصح) لبقاء صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشرط من الصلاة ونحوها زوال الجنابة وما في معناها الا به يفرض عليه لكونه مسلما مكلفا بالطهارة عند اعادة الصلاة ونحوها بآية الوضوء (و) يفرض تفصيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقط لغسله (كفاية) وسند كونهما في محله ان شاء الله تعالى

فصل عشر اشياء لا يغسل منها مذي

بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسرهما وهو ماء ابيض رقيق يخرج عند شهوة لاشهوة ولا يدفق ولا يعقبه قورور بحال الحس بخروجه وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذي بفتح القاف والذال المعجمة (و) منها (ودي) باسكان الذال المهملة ويخفيف الياء وهو ماء ابيض كدر مخين لارائحه يعقب البول وقد يسبقه اجمع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروجه المذي والودي (و) منها (احلام بلايل) والراء فيه كالجل في ظاهره او وايه الحديث أم سلمة (و) منها (ولادة من غير رؤية يتم بعددها في الصحيح) وهو قوله لعلم النفاس وقال الامام عليهما الغسل احتياطا لعلم خلوهما عن قليل دم ظاهرا كما تقدم (و) منها (ايلاج بخرقة مائة من وجود اللذة وحقنة وادخال اصبع ونحوه في أحد السبلين ووطء هبة او ميتة من غير انزال) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء هبة أو) امرأة (ميتة من غير انزال) امي لعلم كمال سبه ولا يغلب نزوله هنا لقامه مقامه (و) منها (امية بكرم تزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان المذكرة تنزع النقاء لختانين ولودخل منه فرجهما بالايلاج فيه لا غسل عليهما لما تجل منه

فصل لبيان فرائض الغسل (يفرض في الاغتسال) من جين أو نفاس (أحد عشر شأ) وكلها ترجع لواحد وهو رم الماء ما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن عذب بالتعليم منها (غسل القدم والنف) وهو فرض اجتهادي وقوله تعالى فاطهروا وتجعلها في الوضوء لان الوجه لا يستألفه لئلا الوجه المواجهة لا تكون بداخل الانف والقدم وصفة المائلة في قوله فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيها (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كفها لا الداخل لانه كالخلق ولا بد من زوال ما يمنع من وصول الماء للجسد كشعب وعين لاصبع بظفر صباغ ولما بين الاظفار ولولم يذني في الصحيح كغيره برغوث ونبه ذباب كيتقدم والفرس الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الارض لا تستغنى التكرار (و) يفرض غسل (داخل قلعة لاسر في فسوخا) على الصحيح وان تعسر لا تكاف به ثقب انضم للفرج (و) يفرض غسل (داخل سرة) مجموع لانه من خارج الجسد ولا حرج في غسله (و) يفرض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الحرج (و) يفرض غسل (داخل المصفو ومن شعر الرجل) ولا يرمه حله (مطلقا) على الصحيح سواء سري الماء في أصوله أو لا لكونه ليس بنية لفلا حرج فيه (و) يفرض تقص (المصفو ومن شعر المرأة ان سري الماء في أصوله) اتفاقا لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضعف رأسي أفأقتضه لغسل الجنابة قال انما يكفك أن تهي على رأسك ثلاث حشبات من ماء ثم تقضي على سائر جسدك الماء فطهرين وامان كان شعرها ملبدا أو غزير الا بدمن تقصه ولا يفرض اتصال الماء الى أثناء ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفرض عليه بل ذواته كلها والصغيرة بالاضاد المعجمة الذوات وهي الخصلة من الشعر والصفير قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ونحو الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو اقطع حشفها لعشرة (و) يفرض غسل (بشرة العينة) وشعرها ولو كانت كثيفة كقوله تعالى فاطهروا (و) يفرض غسل (بشرة الشارب) (بشرة الخاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كالعلم لا الداخل لانه كالخلق كيتقدم

فصل في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شأ) الاول (الابتداء بالتسمية) لمعوم الحديث كل أمر ذي بال (و) الابتداء بالنية ليكون فعله تقر بابا على اليدين الى الرسغين ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل تحتية لو كانت على بدنه بأنفرادها) في الابتداء لطمش بزوالها قبل أن تشعب على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كفعله النبي صلى الله عليه وسلم لطمش من وصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام ونفخ حال الجنوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيلث الغسل ومسح الرأس) في ظاهره او وايه وقيل لا يحسبها لانه يصيب عليها الماء

والاول أصح لأنه صلى الله عليه وسلم تؤخذ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم الغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجمع فيه الماء) لاحتياجه لفسلهما ثانيا من الفسالة (ثم يفيض الماء على يديه ثلاثا) يستوعب المسح بكل واحدة منها وهو سنة للحدث (ولو انفس) المنفصل (في الماء الجاري أو) انفس في (ما) هو (في حكمه) أي الجاري كالغسل في العشر (ومكث) منه فساد الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو الوضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول المبالغة بذلك كالثلث (ويبتدئ في) حال (صب الماء رأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (وفعل بعدها) أي الرأس (منكبه الأيمن ثم الأيسر) يستحب التيامن وهو قول شمس الأئمة الحلواني (و) (يسن) أن يذك كل أعضاء (جسده) في المرة الأولى ليم الماء يذنه في المرتين الأخيرتين وليس بذلك واجب الغسل إلا في رواية عن أبي يوسف لنصوص صفة طهر وأفيه بخلاف الوضوء لأنه ينفذ اغسلوا والله الموفق (فصل وآداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بينها (إلا أنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لأنه يكون غالباً مع كشف العورة) فإن كان مستورا فلا بأس به يستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولو دعاء لأنه في مصب الاقدار ويكره مع كشف العورة يستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد لا يحل له النظر لعورته لا خيال ظهو وهما في حال الغسل أو ليس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله سبى حتى يحب الحلي والسيرة فإذا اغتسل أحدكم فليستبرأ به أو داود وإذا لم يجد ستره في الرجل يغتسل ويختار ما هو أستر والمرأة بين النساء كذلك وبين الرجل تؤخر غسلها إلا في الموضع الذي لا ينظر إليه من كشف أزاره لظهوره وقيل يجوز أن يشعر للغسل وحده ويجرد زوجته للحياء إذا كان البيت صغيراً مقداره عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين يسبحه بعده كالوضوء لأنه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدر لئلا الذي يظهر به في الغسل والوضوء لا تختلاف أحوال الناس ويرأى حالاً وسطاً من غير اسراف ولا تقير والله الموفق (فصل بين الاغتسال لاربعة أشياء هي) منها (بخلاف الجمعة) على الصحيح لأنها أفضل من الوقت وقيل أنه اليوم وغمرته أنه لو أحدث بعد غسله ثم وضواً لا يكون له فضل على الصحيح وله الفضل على المرحوح وفي معراج الدرر ياتوا بغسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استين بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (و) منها (صلاة العبدن) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والأضحية وعرفة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضوا يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فاعل أفضل وهو ناسخ لما مر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كباقي الجمعة (و) (يسن) (الأحرام) للحج أو المرأة لفعله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا تنجم مكانة بفقد الماء (و) (يسن) الاغتسال (للحاج) (العاجز) وهو يفعله الحاج (في عرفة) لأخا رجاءه أو نفاسه يكون فعله (بعد الزوال) الفضل زمان الوقوف (والسفر) من الغسل المستنون شرع في المندوب فقال (و) (يندب) الاغتسال في ستة عشر شيئاً (تقر بالأنه يزید عليها) (إن أسلم طاهراً) عن نجاسة وحيض ونفاس والتنظيف عن أثر ما كان منه (وإن بلغ بالنس) وهو خمس عشرة سنة على المني في الفلام والجارية (وإن أتى من جنون) ومسكر وأغماء (وعند) الفراغ من (حمامة وغسل ميت) خير وحالات الخلاف من لزوم الغسل بها (و) (ندب) في ليلة براءة وهي ليلة النصف من شعبان لأحبابها وعظم شأنها إذ فيها تقسم الأرزاق والأحبال (و) (في) ليلة أقدار إذا رآها يقيناً أو علماً باتباع علو ردف وقتها الإجماع (و) (ندب) الغسل (لدخول) مدينة النبي صلى الله عليه وسلم (تظلم لغير منها) وقدمه على حضرة الصطفى صلى الله عليه وسلم (و) (ندب) (لوقوف بمزدلفة) لأنه ثاني الجمع ويحل أجاب بعد عاصيد الكونين بفقران الدماء والطام لأمته (غداً يوم النحر) بعد طلوع غره لأن به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها (لأنه تعالى) (طواف) (طواف) (الزيارة) فيؤدى الطواف بأكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة البيت الشريف (و) (يندب) (لصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لأدائه صلواتها (واسسقاء) (الطيف) (ولم يفسر) (لخلق) بالاستسقاء والنسج عوا الصلاة بأكل الطهارتين (و) (لصلاة من) (فزع) (من يخوفه) (النجا) (إلى الله) وكرمه لكشف الكرب عنه (و) (من) (طامة) (خصلته) (هزاراً) (من) (رجس شديد) في قيل أو نها لئلا الله تعالى أحاط به في خلقه تقوم عادلتين المظهر إليه ويندب التائب من ذنوبه والتوكل من سفر ولا يستباحة

بؤخر غسل الرجلين
إن كان يقف في محل
يجمع فيه الماء ثم
يفيض الماء على يديه
ثلاثاً ولو انفس في
الماء الجاري أو انفس
في ما هو في حكمه أي
الجاري كالغسل في العشر
ومكث منه فساد الوضوء
والغسل أو في المطر كذلك
ولو الوضوء فقط فقد أكل
السنة لحصول المبالغة
بذلك كالثلث ويبتدئ في
حال صب الماء رأسه
كما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم وفعل بعدها
أي الرأس منكبه الأيمن
ثم الأيسر يستحب التيامن
وهو قول شمس الأئمة
الحلواني و أن يغسل في
المرتتين الأخيرتين وليس
بذلك واجب الغسل إلا في
رواية عن أبي يوسف
لنصوص صفة طهر وأفيه
بخلاف الوضوء لأنه ينفذ
اغسلوا والله الموفق
فصل وآداب الاغتسال هي
مثل آداب الوضوء وقد
بينها إلا أنه لا يستقبل
القبلة حال اغتساله لأنه
يكون غالباً مع كشف
العورة فإن كان مستورا
فلا بأس به يستحب أن لا
يتكلم بكلام معه ولو
دعاء لأنه في مصب
الاقدار ويكره مع كشف
العورة يستحب أن يغتسل
بمكان لا يراه فيه أحد لا
يحل له النظر لعورته لا
خيال ظهو وهما في حال
الغسل أو ليس الثياب
لقوله صلى الله عليه وسلم
إن الله سبى حتى يحب
الحلي والسيرة فإذا
اغتسل أحدكم فليستبرأ
به أو داود وإذا لم يجد
ستره في الرجل يغتسل
ويختار ما هو أستر
والمرأة بين النساء
كذلك وبين الرجل تؤخر
غسلها إلا في الموضع
الذي لا ينظر إليه من
كشف أزاره لظهوره
وقيل يجوز أن يشعر
لغسل وحده ويجرد
زوجه للحياء إذا كان
البيت صغيراً مقداره
عشرة أذرع ويستحب
صلاة ركعتين يسبحه
بعده كالوضوء لأنه
يشمله وكره فيه ما
كره في الوضوء ويزاد
فيه كراهة الدعاء
كما تقدم ولا تقدر
لئلا الذي يظهر به
في الغسل والوضوء
لا تختلاف أحوال
الناس ويرأى حالاً
وسطاً من غير اسراف
ولا تقير والله الموفق
فصل بين الاغتسال
لاربعة أشياء هي
منها بخلاف الجمعة
على الصحيح لأنها
أفضل من الوقت
وقيل أنه اليوم
وغمرته أنه لو أحدث
بعد غسله ثم وضواً
لا يكون له فضل على
الصحيح وله الفضل
على المرحوح وفي
معراج الدرر ياتوا
بغسل يوم الخميس
أو ليلة الجمعة
استين بالسنة
لحصول المقصود
وهو قطع الرائحة
و منها صلاة العبدن
لأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان
يغتسل يوم الفطر
والأضحية وعرفة
وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من
وضوا يوم الجمعة
فيها ونعمت ومن
اغتسل فاعل أفضل
وهو ناسخ لما مر
قوله صلى الله عليه
وسلم غسل الجمعة
واجب على كل محتلم
والغسل سنة للصلاة
في قول أبي يوسف
كباقي الجمعة و
يسن الأحرام للحج
أو المرأة لفعله
صلى الله عليه وسلم
وهو للتنظيف لا
للتطهير فتغتسل
المرأة ولو كان
بها حيض أو نفاس
لهذا لا تنجم
مكانة بفقد الماء
و يسن الاغتسال
للحاج العاجز وهو
يفعله الحاج في
عرفة لأخا رجاءه
أو نفاسه يكون
فعله بعد الزوال
الفضل زمان
الوقوف والسفر
من الغسل
المستنون شرع
في المندوب فقال
و يندب الاغتسال
في ستة عشر
شيئاً تقر بالأنه
يزيد عليها إن
أسلم طاهراً عن
نجاسة وحيض
ونفاس والتنظيف
عن أثر ما كان
منه وإن بلغ
بالنس وهو خمس
عشرة سنة على
المني في الفلام
والجارية وإن أتى
من جنون ومسكر
وأغماء وعند
الفراغ من حمامة
وغسل ميت خير
وحالات الخلاف
من لزوم الغسل
بها و ندب في
ليلة براءة وهي
ليلة النصف من
شعبان لأحبابها
وعظم شأنها
إذ فيها تقسم
الأرزاق والأحبال
و في ليلة أقدار
إذا رآها يقيناً
أو علماً باتباع
علو ردف وقتها
الإجماع و ندب
الغسل لدخول
مدينة النبي
صلى الله عليه
وسلم تظلم لغير
منها وقدمه على
حضرة الصطفى
صلى الله عليه
وسلم و ندب
لوقوف بمزدلفة
لأنه ثاني الجمع
ويحل أجاب بعد
عاصيد الكونين
بفقران الدماء
والطام لأمته
غداً يوم النحر
بعد طلوع غره
لأن به يدخل
وقت الوقوف
بالمزدلفة
ويخرج قبل
طلوع الشمس
وعند دخول مكة
شرفها لأنه
تعالى طواف
طواف الزيارة
فيؤدى الطواف
بأكل الطهارتين
ويقوم بتعظيم
حرمة البيت
الشريف و يندب
لصلاة كسوف
الشمس وخسوف
القمر لأدائه
صلواتها واسسقاء
الطيف ولم يفسر
لخلق بالاستسقاء
والنسج عوا الصلاة
بأكل الطهارتين
و لصلاة من فزع
من يخوفه النجا
إلى الله وكرمه
لكشف الكرب عنه
و من طامة
خصلته هزاراً من
رجس شديد في
قيل أو نها لئلا
الله تعالى أحاط
به في خلقه
تقوم عادلتين
المظهر إليه
ويندب التائب
من ذنوبه
والتوكل من
سفر ولا
يستباحة

ذا قطع دمه أو لم ير أدق قلبه ولرعى الجبار وإن أصابته نجاسة وحرق مكانها فغسل جميع بدنه وكذا جميع ثوبه احتياطاً * تنبيه عظيم * لا تنزع الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة الباطنة بالاخلاص بالله وإزالتها عن القلب والغش والحدود والحسد وتطهير القلب عما سوى الله من الكونيين فيبده لأنها لا لعله مقفرا إليه وهو ينفض بأن بقضاء حوائجه المضطر بها عطف عليه فيكون عبداً لله لا لأحد الفرد الذي لا يستقر قلبه شيء من الأشياء سواء ولا يسقط هوالة عن خدمته كما قال الحسن البصري رحمه الله تعالى

رب مستور ومبته شهيوة * قد عرى عن ستره واتهمك صاحب الشهوة عند فادنا * ملكة الشهوة أنهي ملكاً فادنا خلص لله * بما كلفه به وأرضاه * قام فاداه * حقته العناية حيناً توجه وتعيم * وعلمه مالم يكن يعلم

باب التيمم

هو من خصائص هذه الأمة وهو لغة القصد مطلقاً والمخج لغة القصد إلى معظمه * وشرع مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر والقصد شرط له لأنه الأنية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة وكيفية وسأنتلث نفسه كأمه إرادة ما لا يجلي إلا به وشرطه قد معها بقوله (يصح) التيمم (شرط ثمانية الأول) منها (النية) لأن التيمم ملوث فلا يصح مطهرها إلا بالنية وإلما خلق مطهرها (و) (النية حقيقة) شرعاً لعقد القلب على الإيجاد (الفعل) جزماً (و) وقتها عند ضرب يده على ما تيمم به (أو عند مسح أعضائه بتراب أصابها) (و) للنية في حديثها شرط لصحتها بينها بقوله (شرط صحة النية ثلاثة الأسلام) لصحة الفعل سبباً للثواب والكفر محر وممنه (و) الثاني (القبض) لفهم ما تيمم به (و) الثالث (العلم بما تيمم به) ليعرف حقيقة النوى والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها (و) نية التيمم لها شرط خاص بها ينه بقوله (يشترط لصحة نية التيمم) ليكون مقتضاه (للصلاة) فتصح (به) أحد ثلاثة أشياء أمانة الطهارة أمن الحديث القائم به ولا يشترط تعيين المختار من الحديث فتكني نية الطهارة لها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وأباحها فكانت نية ثانية إباحة الصلاة فلذا قال (أو) نية (استباحة الصلاة) لأن إباحتها يرفع الحديث فتصح باطلاق النية برفع الحديث لأن التيمم رافع له كالوضوء وما إذا قصد النية شيء فلا بد أن يكون خاصاً بمنه في الشرط الثالث بقوله (أونية عبادة مقصودة) وهي التي لا تحب في ضمن شيء آخر بطريق

التبعية فتكون قد شرعت ابتداءً لله تعالى وتكون أيضاً لا تصح بدون طهارة فيكون النوى إمامة أو حرزاً للصلاة في حديثه كقولها نيت التيمم للصلاة أو للصلاة الجنازة أو سجدة التسلاوة أو لقراءة القرآن وهو جنب أو نوى لقراءة القرآن بعد تقطاع حضاؤه ونفاسه لأن كل ما لا بد منه من الطهارة وهو عبادة (فلا يصح به) أي التيمم (إذا نوى التيمم فقط) أي مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم (أو نواه) أي التيمم (لقراءة القرآن) (و) هو محدث حديثاً أصغر أو (لم يكن جنباً) وكذا المرأة إذا نوت للقراءة ولم تكن مخاطبة بالنظر من حیض ونفاس لجواز قراءة الحديث لا لجنب فلو تيمم لجنب ليس المصحف أو دخول المسجد أو تيمم الغير لا يجوز به صلاة في الأصح وكذلك أراءة القبور والأذان والأقامة والسلام ورده أو الإسلام عند عامة المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلاته به بدخوله في الإسلام لأنه رأس القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الأصح ولو تيمم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سجد كره وفي رواية النواذر والمحسن حوازه بمجرد نية (الثاني) من شروط صحة التيمم (الغنى عن المسح) وهو على أنواع (كعبه) أي الشخص (مبلاً) وهو ثلث فرسخ بقية الظن هو المختار للخرج بالأغلب هذه المسافة وما شرع التيمم إلا لدفع المخرج وثلث الفرسخ أربع ألاف خطوة وهي ذراع ونصف ذراع العامة فيقيم بعده ميلاً (عن ماء طهور ولو) كان بعده عنه (في المصير) على الصحيح للخرج (و) من العذر (حصول مرض) يخاف منه اشتداد المرض أو بطل البرء أو تحركه كالحموم والمبطون (و) من الاعتذار (بريخاف منه بقية الظن) (الثلث) لبعض الأعضاء (أو المرض) إذا كان خارج المصير يعني الممران ولو القرى التي يوجبها للمعايشين أو ما يسخن به سواء كان جنباً أو محدثاً وإذا عذر الماء المسخن أو ما يسخن به في المصير فهو كالبرء وما جعل عليكم في الدين من حرج (و) منه (خوف عدو) أدى أو غيره سواء عاقله عن نفسه أو ماله أو أمانته أو أخافه ناسقاً عند الماء أو خاف المديون المغلس الحس أو لا إعادة عليهم ولا على من حسن في السفر بخلاف المكره على تركه أو وضوءه فيقيم فإنه يتيه صلاته (و) منه (يحطس) سواء عاقله حالاً أو ما لا على نفسه أو رقيقه في القافلة أو دابة ولو كلباً لأن المحدث الحاجة كالمحذوم (و) منه (احتياح لمعين الضميرة) (اللطيف

باب التيمم

يصح بشرط ثمانية
الأول النية وحقيقتها
عقد القلب على الفعل
وقتها عند ضرب يده
على ما تيمم به وشرط
صحة النية ثلاثة الأسلام
والقبض والعلم بما
تيمم به يشترط لصحة
نية التيمم الصلاة به
أحد ثلاثة أشياء أمانة
الطهارة أو استباحة
الصلاة أو نية عبادة
مقصودة لا تصح بدون
طهارة فلا يصح بها إذا
نوى التيمم فقط أو نواه
لقراءة القرآن ولم يكن
جنباً الثاني العذر المبيح
التيمم كعبه ميلاً عن
ماء ولو في المصير وحصول
مرض أو ريخاف منه
الثلث أو المرض
وخوف عدو وعطش
واحتياح لمعين اللطيف

مرفق لا ضرورة اليه (و) يتيم (لفقد آلة) تحيل ودلولا انه يصير البئر كمدنها والماء الموضوع الشرب في القنات
 أو نحوها لا يمنع التيم لأن يكون كثيرا يستدل بكثرته على الإطلاق استعماله ولا يشبه فاق الماء والثراب الطهور
 بحسب عندهما قال أبو يوسف يشبه بالأعيان والعاجز الذي لا يجده من يوضه يتيم اتفاقا ولو وجد من بعينه
 فلا قدر له عند الامام بقدره الغير خلافا لهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة) ولو جنبا لها ماتت فلا
 خلف كان كان يدرك لتكبيره منها وضوا والى لا يخاف الفوت هو الصحيح لا يتيم وإذا حضرت جنازة أخرى
 قبل القدرة على الموضوع صلى عليها بتيمه الاولى عندها وقال محمد عليه الامادة قالوا قد تم عجز (أو) خوف
 فوت صلاة (عبد) لو اشتغل بالموضوع لم يرض عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال انما جازت صلاة جنازة
 غفشت فماتت فصل عليها بالتيم وعن ابن عمر رضى الله عنهما انه أتى بمحذو وهو على غير وضوء فقيم ثم صلى
 عليها وتقل عنها في صلاة العبد ينعم كذلك الوجه فواتها الى بدل (ولو) كان (بناء) فيها ما سبقه حدث
 في صلاة الجنازة أو العبد يتيم ويتم صلاته لعجزه عنه بالماء برفع الحنازة وطور والمفسد الزحام في العبد (وليس من
 العذر خوف فوت) (الجموع) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالموضوع لان الطهر يصلى بفوت الجمعة وتقضى
 القائمة ظهرها خلف (الثالث) من الشرط (أن يكون التيم بطاهر) طيب وهو الذي لم يمسسه نجاسة ولو زادت
 بذهاب أثرها (من جنس الارض) وهو (كالثراب) الملبث وغيره (والجحر) الاملس (والرمل) عندهما خلافا
 لابي يوسف فجوز عندهما بالزربخ والنورة والمغرة والكحل والكبريت والغير وزج والقيق وسائر احجار
 المعادن والملاح الجيلي في الصحيح وبالارض المحترقة والطين المحرق الذي ليس به سقرين قلبه والارض المحترقة
 ان لم يغلب عليها الرماد والثراب الغالب على مخالط من غير جنس الارض لانه (لا) يصح التيم بنحو (المطبخ
 والفضة والذهب) والنحاس والحديد وضابطه ان كل شيء يصير رمادا أو ينطبخ بالاحراق لا يجوز به التيم
 والاحراق لقوله تعالى فتهبوا صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ربا كان أو غيره وتفسيره بالثراب لكونه
 أغلب لقوله تعالى صعيدا لقائى حجر املس (الرابع) من الشرط (استيعاب الخلل) وهو الوجه واليدان الى
 المرفقين (بالمسح) في ظاهره وأبوه وهو الصحيح الفتى به فيزع الختام ويخلل الاصابع وبمسح جميع شدة
 الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والاذن المحاقلة بأصله وقيل يكفي مسح أكثر الوجه واليدين وبمسح
 زوى الحسن عن أى حيفة تعالى الرسغن وجهه ظاهره وأبوه قوله صلى الله عليه وسلم التيم ضربتان ضرب
 للوجه وضرب للراغبين الى المرفقين وكذا فعله عليه السلام لانه سئل كيف امسح لضرب بكنية الارض ثم رفعها
 لوجهه ثم ضرب ضرب به فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين (الخامس) من الشرط (أن
 مسح بجميع اليد أو أكثرها) أو بما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كرر
 حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج (الوجه) عن الايضاح (السادس) من الشرط (أن يكون
 التيم) (بضربتين ييطان الكفين) لمدار ويناقان نوى التيم وأمر به غير دفعه صح (ولو) كان الضربتان (في
 مكان واحد) على الاصح لعدم صيرورته مستعملا لان التيم بما في اليد ويقوم مقام الضربتين أصابع الثراب
 بمسحه اذا مسحه بنية التيم حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابع الثراب بمسح يجوز على مقاله الاستيعاب
 كمن أحدث وفي كفه ملبجوز به الطهارة وعلى ما اختار شمس الأئمة لا يجوز لعله الضرب كرنا كالواحد
 بعد غسل عضو وقال الحق ابن الهمام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيم شرعا لان
 المأمور به في الكتاب ليس الملامس وقوله صلى الله عليه وسلم التيم ضربتان خرج نخرج الغالب والله سبحانه
 وتعالى أعلم (السابع) من الشرط (انقطاع ما بيناه) ماله فعله (من حيض أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله
 (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لانه يصير به المسح على الاعلى الجسد (وسيه)
 ارادة ما لا يصلح الا بالطهارة (وشروط وجوه) ثمانية (كأد كسر) يانها (في الموضوع) غاغي عن اعادتها (وركناء
 مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيم وكيف قد علمنا من
 فعله صلى الله عليه وسلم (وسن التيم بمسحة التسمية في أوله) كاصله (والترتيب) كما فعله صلى الله عليه وسلم
 (والوالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضوءهما في الثراب وادبارهما ونقصهما) اتفاق
 عن ثلوث الوجه والمثلة ولذا التيم بعين رطب حتى يحفنه انما خاف خروج الوقت وبين الامام الا عظم لماساله

مرفق وفقد آلة وخوف
 فوت صلاة جنازة
 أو عيّد ولو بناء
 وليس من العذر
 خوف الجمعة والوقت
 الثالث أن يكون التيم
 بطاهر من جنس
 الارض كالثراب والجحر
 والرمل لا المطبخ
 والفضة والذهب الرابع
 استيعاب الخلل بالمسح
 الخامس أن مسح جميع
 اليد أو أكثرها حتى
 لو مسح بأصبعين لا يجوز
 ولو كرر حتى استوعب
 بخلاف مسح الرأس
 السادس أن يكون
 بضربتين ييطان
 الكفين ولو في مكان
 واحد ويقوم مقام
 الضربتين أصابع
 الثراب بمسحه اذا
 مسحه بنية التيم
 السابع انقطاع ما بيناه
 من حيض أو نفاس أو
 حدث الثامن زوال
 ما يمنع المسح كشمع
 وشحم وسيه وشرط
 وجوه به كآد كسر في
 الموضوع وركناه مسح
 اليدين والوجه وسن
 التيم بمسحة التسمية
 في أوله والترتيب
 والوالة واقبال اليدين
 بعد وضوءهما في
 الثراب وادبارهما
 ونقصهما

وتفسيره الاصابع
وتدب فأخبر النعيم
من رجوا الماء قبل
خروج الوقت ويجب
التأخير بالوعاء بالماء
ولو خاف القضاء ويجب
التأخير بالوعاء بالتوب
أو السقاء ما لم يفت
القضاء ويجب طلب
الماء إلى مقدار أربع
خطوات من قدر به
مصح الاسن والافلا
ويجب طلبه من هو
معه ان كان في محمل
لا تنسب به النفوس وان
لم يعطه الاثن مثله
لزمه شراؤه ان كان
معه فاضلا عن ثقتته
و يصلى بالنعيم الواحد
ما شاء من الفرائض
والنوافل وصح تقديمه
على الوقت ولو كان
أكثر البدن أو نصفه
جر يحائهم وان كان
أكثرهم يحيا غسله
ومسح الجرج ولا
يجمع بين الفصل
والنعيم وينقضه
ناقص الوضوء والقدرة
على استعمال الماء
السكفي ومقطوع
اليدين والرجلين اذا
كان وجهه جراحة
يضلى بغير طهارة ولا
يميد

(باب المسح على الخفين)
صح المسح على الخفين
في الحديث الأصغر

أبو يوسف عن كيفية بآن مال على الصعيد فاقبل يديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه
جميعا فاقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين (وتخرج
الاصابع) حالة الضرب بالماء في التطهير (وتدب تأخير النعيم) وعن أبي حنيفة انه حتم (من رجوا) ادراك الماء
بقلة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء بما كمل الطهارة كما فعله الامام
الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاستاذه حماد وصوب به فيه وهي أول حادثة خالفه فيها وكان خروجهما للتشيع
الاعش رحمه الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعاء بالماء ولو خاف القضاء) اتفاقا اذا كان الماء موجودا أو
قريبا اذا لا شك في جواز النعيم ومنع التأخير لخروج الوقت مع بعده ميلا (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعاء
بالتوب) على المار (أو السقاء) كحل أودلو (ما لم يفت القضاء) فان خافه نعيم لم يجز ولغته بهما وقال يجب
التأخير ولو خاف القضاء كالوعاء بالماء لظهور القدرة بقاء الوعاء طاهرا (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله
وهي ثلثا خطوة (إلى مقدار أربع خطوات) (من جانب ظنه) (ان ظن قر به) برؤيه بطر أو خضرة أو خير
مع الامن والا (بان لم يظن أو خاف عدوا) (لا يطلبه) (ويجب) أي يلزم (طلبه) أي الماء (من هو معه) لانه
مبدول عادة فلا ذل في طلبه (ان كان في محمل لا تنسب به النفوس وان لم يعطه الاثن مثله لزمه شراؤه) وبزيادة
يسيرة لا تفتن فاحش وهو لا يدخل تحت تقويم القومين وقيل شطر القبة (ان كان) الفتن (معه) وكان فاضلا
عن ثقتته (أو أجرة حله فنه مشروط ثلاثة لزمه شراؤه) (ويجوز أن) يصلى بالنعيم الواحد ما شاء من الفرائض
وليس معه فلا يستدين الماء أو احتاجه لثقتته (ويجوز أن) يصلى بالنعيم الواحد ما شاء من الفرائض (وليس
كالوضوء للامر به) وقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور والمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء والاولى اعادته
لكل فرض آخر وجامن خلاف الشافعي (و) يصلى بالنعيم الواحد ما شاء من الفرائض (اتفاقا) (وصح تقديمه
على الوقت) لانه شرط يسبق المشروط والارادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جرحا نعيم
والكثره تعتبر من حيث عدد الاعضاء في المختار اذا كان بالراس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس
بالرجلين جراحة نعيم ومنهم من اعتبره في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جرحا نعيم والافلا (أو)
كان (نصفه) أي البدن (جرحا نعيم) في الاصح ولو جرح بالان أحد المقل بفصل ما بين كل جرحين (وان كان
أكثرهم يحيا غسله) أي الصحيح (ومسح الجرج) مجزؤه على المسح وان لم يستطع فعله خرقه وان شتره تركه
واذا كانت الجراحة قليلة بطنه أو ظهره وبصره الماء صار كغالب الجراحة حكما لا ضرورة (ولا) يصح أن يجمع
بين الغسل والنعيم (الا فلتغيره في الشرع للجمع بين البذل والبذل والجمع بين النعيم وسوء الجراح لاداء الفرض
بأحدهما لهما) لا يجمع قطع وضمان وحدودهم وصية وميراث إلى غير ذلك من المعدودات هنا مهمة
نظمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الأداء ما يلي: ينحصر
وبه أفني قاضي الحداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والغرض والنفس للسواة في العذر (وينقضه) أي
النعيم (ناقص الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لخلفه وينقضه زوال العذر المسح كذهاب العدو والمرض
والدبر وجوب الاداء أو قد شمل هذا قوله (وينقضه) القدرة على استعمال الماء الكافي (ولمرة مرة فلو ثلث
الغسل وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل نيمه في المختار لانها طهورة التراب بالحديث (ومقطوع اليدين
والرجلين اذا كان وجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا بعيد) وهو الاصح وقال بعضهم سقطت عنه الصلاة
ومسح الاشل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ومسح الاقطع ما بقي من الفروض كغسله ويسقطان
بتجاوز الاقطع محل الفرض

(باب المسح على الخفين)

ثبت بالسنة قولنا وفعلنا والخلف السار لكعبين مأخوذ من الخلف لان الحكم به أخف من الغسل إلى المسح وسببه
ليس الخلف وشرطه كونه سارا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة وحكمه محل الصلاة به في مدته وركنه مسح
القدم المفروض وصفته أنه شرع رخصة وكيفية الابتداء من اصابع القدم خطوطا بأصابع اليدين الساق
(صح) أي جاز (المسح على الخفين في الطهارة من) (الحديث الأصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة
يخشى على منكره الكفر واذا اعتقد جواز مسحه فكيف يناب المزج لان الغسل أشق والمسافر اذا نعيم
لجنابه ثم أحدث حدثا أصغر وحدهما كافيا لا خفاء الوضوء بغيره فباع الخلف وغسل رجليه ولا يصح له مسح

الاول لهما بقدر غسل الرجلين ولو بيسل كمال الوضوء اذا أتمه قبل حصول ناقض للوضوء والثاني سترهما بالكميين والثالث إمكان متابعة الشيء فيهما فلا يجوز على خف من زجاج أو خشب أو حديد والرابع خلوك منهما عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم والخامس اسقياهما على الرجلين من غير شد والسادس منعهما وصول الماء إلى الجسد والسابع أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد فلو كان فاقدم مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا ويمسح القدم بماء وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة من وقت الحدث بعد لبس الخفين وان مسح مقبى تسافر قبل تمام مده ثم مده المسافر وان أقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع والأيوم يوما وليلة والمسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل وسنه مد الأصابع مفرجة من

للحناية (الرجال والنساء) سفر أو حضرا الحاجة وبدونها لإطلاق النص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من شيء شئ غير الجلد) تأيد وجوز ذكر باس بسحق على الساق من غير شد لاشف الماء وهو قو لهما والهرجع الإمام وعليه الفتوى لأنه معنى المتخذ من الجلد سواء كان لهما نمل من جلد) ويقال له حورب متعل بوضع الجلد أسفله كالتعل للقدم وإذا جعل أعلاه وأسفله فقال له يجلد (أولا) جلد هما أصلا وهو الخفين (و) يشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط (أول) أنها ليسهما بقدر غسل الرجلين (ولو حكل) تجيرة بالرجلين أو بأحداهما مسحها ولاس الخف يمسح خفه لأن مسح الجيرة كالغسل (ولو) كان اللبس قبل كمال الوضوء (إذا أتمه) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرياء الحدث لا رفع وإذا نواض المذو ر وليس مع انقطاع عذره فنه مثل غير المذو ر والاعتقاد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط (الثاني) سترهما (أي الخفين) (بالكميين) من الجوانب فلا يضر نظر الكمييين من أعلى خف قصير الساق والذي لا ينطبق الكمييين إذا خيط بهن كجوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة الشيء فيهما (أي الخفين) فتتقدم الرخصة لعدم شرطها وهو متابعة الشيء (فلا يجوز) (المسح) (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلوك منهما (أي الخفين) (عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل الشيء واختلاف في اعتبار ما مضى موه أو مفرجة فإذا انكشف الأصابع اعتبرت أقدامها فلا يضر كشف الإبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغر ما على الأصبع والخرق طول لا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند الشيء لصلته لا ينع ولا ينع مادون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادون (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد (فلا يشقان الماء) (و) الشرط (السابع) أن يبقى بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) ليوجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا انقطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وان بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لا لقراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الصمحية (فلو كان فاقدم مقدم قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا) لأنه ليس محل لقراض المسح وبقرض غسله (و) يمسح المقبى يوما وليلة (و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كمار وى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ابتداء المدة (للقيم والمسافر) (من وقت الحدث) (الحاصل) (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخف سرياء الحدث ومقابلته طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وان مسح مقبى تسافر قبل تمام مده ثم مده للمسافر) لأن العبرة لا بآخر الوقت كالصلاة (وان أقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والأ) بأن مسح دون يوم وليلة (ينمو يوما وليلة) لأنها مده المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها ألة المسح والثلاث أكثرها وبوردت السنة فإن أبطل قدرها ولو بخمرة فاقص بجاز والأصبع يذكر ويؤتى ومحل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوانه وساقه ولا ينس تكراره (وسنه مد الأصابع مفرجة) يبدأ (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فتعصب يديه وقال نعم أمرنا بالمسح هكذا وأراه من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وخرج بين أصابعه فان بدأ من الساق أو مسح عرضا صح وخالف السنة (وتنقض مسح الخف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء ينقض الوضوء) لأنه بدل فينقضه ناقض الأصل وقد علمت (و) الثاني (نزع خف) لسرياء الحدث السابق إلى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقص إلى النزع مجاز ونزع خف يلزم قطع الآخر لسرياء الحدث ولزم غسلهما (ولو) كان النزع (يخرج أكثر القدم إلى ساق الخف) في الصحيح لمفارقة محل المسح مكانه ولا أكثر حركه الكحل في الصحيح (و) الثالث (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح) كالأوبل يجمع القدم فيجب قطع الخف وغسلهما مخرج زعن الجعيل بين الغسل والمسح ولو تكلف فغسل رجله من غير نزع الخف أجزأه عن الغسل فلا ينطبل طهارته باتضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للقيم والمسافر وإضافة النقص

رؤس أصابع القدم إلى الساق وتنقض مسح الخف أربعة أشياء كل شيء ينقض الوضوء ونزع خف ولو بخمرة جاز أكثر القدم إلى ساق الخف وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح ومضى المدة

أن لم يغتسل ذهب رجله من البرد بعد ٢٧ الثلاثة الأخيرة غسل رجله فقط ولا يجوز المسح على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين

فصل إذا انقضت
أوجرح أو كسر عضو
فشده بخثرة أو جبيرة
وكان لا يستطيع غسل
العضو ولا يستطيع
مسحه وجب المسح
على أكثر ما شاهده
العضو وكفى المسح على
ما ظهر من الجسد بين
عصاين المقتصد والمسح
كالمسح فلا يتوقف عدة
ولا يشترط شد الجبيرة
على ظهره ويجوز مسح
جبيرة إحدى الرجلين
مع غسل الأخرى ولا
يغسل المسح نسقوطها
قبل البرء ويجوز
تدليلها بغيرها ولا
يجب إعادة المسح عليها
والأفضل إعادة وإذا
رمد أو أقرن لا يغسل
عينه أو أنكسر طرفه
وحصل عليه دواء أو
هلك أو جلدته مرارة
وضرعه جاز له المسح
وإن ضره المسح تركه
ولا يشترط إلى التيبه في
مسح الخلف والجبيرة
والرأس

باب الحيض والنفاس
والاستحاضة
يخرج من الفرج
حيض ونفاس واستحاضة
فالحيض دم ينشفه
رحم بالغة لأدائها ولا
يجسئ ولم تبلغ من
الأناس وأقل الحيض
ثلاثة أيام وأوسطه خمسة
وأكثره عشرة والنفاس
هو الدم عقب الولادة أو
خروج أكثر الولد ولو سقط استبان
بعض خلقة فإن نزل مستقبلاً بالبرء يصدره وإن نزل منكوساً برجليه فالبرء تسري فإلما دم نفاس وتقتضي وضعه
العدة وتصير أم ولد ويحتمل في عينة بولادته لكن لا يرث ولا يرضى عليه إلا إذا خرج أكثره حياً وإذا لم يولد
لا تكون نفاساً في الصحيح ولا يزعمها إلا الأئمة عند غسلها احتياطاً عند الإمام (وأكثره) أي

أربعون يوماً) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً ألا ترى أن الطهر قبل ذلك (ولا حلا لا قبله) أي النفس إذا لحاجة إلى أمارة زائدة على الولادة ولا دليل للحض سوى امتداد ثلاثة أيام (والاستحاضة ثم نقص عن ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض) لما روينا (و) دم زاد (على أربعين في النفس) أوزاد على عاداتها وتجاوز أكثر الحيض والنفس لما تقدمناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً) لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوماً (ولا حلا لا أكثره) لأنه قد يعتد إلى أكثر من سنة (الإنان بلغت مستحاضة) فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بخمسة عشر يوماً ونفسها بأربعين يوماً وإذا كان لها عادة ونحوها زاد حتى زاد على أكثر الحيض والنفس فأنبتت على عاداتها وإذا كانت حاضنة وأما إذا نسبت عاداتها فهي المجردة (ويحرم بالحيض والنفس غائبة أشياء الصلاة والصوم) ولا يصحان لفوت شرط الصحة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) لا يقصد الذكر إذا اشتقت عليه لا على حكم أو خبر وقال الهندواني لا يفي بجواز على قصد الذكر وإن روى عن أبي حنيفة واختلاف الصحيح في هذه الآية وإطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيأ من القرآن والنفساء الحائض (و) يحرم (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم أو حائط (الانفلان) منجناف عن القرآن والحائض كالنهر طيلة في الصحيح ويكرهه بالكفر عاينته اللابس ويرخص لاهل كتب التربة أن يأخذوا الكرم والبذر ورواة الانفساء فانه يجب الوضوء عليه والمستحب أن يأخذها الا بوضوء ويجوز تغليب أوراق المصنف بنحوه في القراءة وأمر الصبي بحمله ورفع له الضرورة والتعلم ولا يجوز زلف يمينه في غنائه كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو التي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم الله تعالى بالزقاق ومثله التي تغفلها ويستر المصنف لوطه وجهه استحياء وتغطيا ولا يرى رباة يقل ولا شمس المسجد في محل ممن (و) يحرم بالحيض والنفس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل المسجد للجنب ولا حائض وحكم النساء كالحائض (و) يحرمهما (الطواف) بالكسبة وإن صبح لأن الطهارة فيه شرط كمال ويجعل بمن الاحرام ويزمها بديته في طواف الركن وعلى المحدث شاة لأن ما بعد على الطهارة لتصرف البيت ولأن الطواف بمثل الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم بالحيض والنفس (الجماع والاستمتاع) ما تحت السريرة (الركبة) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن وآله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الأزارقان وطهرا غير مستحل له يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود وحزم في المسوط وغيره بكفر مستحل ومحم في الخلاصة عدم كفره لأنه لا حرام لغيره وحرمه وطه النفساء مصرح به ولم أر الحكم في تكفيره وعده (وإذا انقطع الدم لاكثر الحيض والنفس حل الوطء لا غسل) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن بتخفيف الطاء فانه حمل الطهر غاية الحرمة ويستحب أن لا يطأها حتى تغسل لقراءة التشديد من حمان الخلاف والنفس كالحض (ولا يجل) الوطء (ان انقطع) الحيض والنفس عن المسئلة (لدونه) أي دون الأكثر ولو (لجام عاداتها) بأحد ثلاثة أشياء ما (ان تغسل) لأن زمان الغسل في الأقل محسوب من الحيض وبالفصل خلصت منه وإذا انقطع لدون عاداتها لا يفر بها حتى تمضي عاداتها لا عودها فيها غالب فلا تقرأ لنفسها قبل تمام عاداتها (أو تتيمم) لعذر (وتصلي) على الأصح ليتأكد التيمم لصلاة ولو نفلًا بخلاف الغسل فإنه لا يحتاج مؤكداً والثالث ذكره بقوله (أو تصير الصلاة بدنيا في ذمتها وذلك بأن تجد بعد الانقطاع) لتمام عاداتها (من الوقت الذي انقطع فيه من مناسيع الغسل والحرمة جافوها) لكن (لم تغسل) فيه (ولم تتيمم حتى خرج الوقت) فبغيره ذكر وجهه يحمل وطؤها ترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارة بأن كان الوقت يسير الأسرع والغسل والنحو لا يحكم بطهارة تأخير وجهه مجرد عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا تترك المشاء ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وها الحيض قيدنا بالمسئلة لأن الكتابة يحمل وطؤها بنفس انقطاع ذمتها لتمام عاداتها قبل العشرة لعدم خطأها بالغسل وإنما اشترطنا المؤكداً لانقطاع لدون الأكثر توفيراً بين القراءتين (وتقتضي الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان يصيبنا ذلك فنؤخر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة عليه إلا جماع (ويحرم بالجناية خمسة أشياء الصلاة الأمار بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لتهيئته صلى الله عليه وسلم (ومسها الانفلان) للهوى عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنهي المتقدم (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصنف) القرآن

أربعون يوماً ولا حلا لا قبله والاستحاضة ثم نقص عن ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض وعلى أربعين في النفس وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً ونفسها بأربعين يوماً وإذا كانت حاضنة وأما إذا نسبت عاداتها فهي المجردة (ويحرم بالحيض والنفس غائبة أشياء الصلاة والصوم) ولا يصحان لفوت شرط الصحة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) لا يقصد الذكر إذا اشتقت عليه لا على حكم أو خبر وقال الهندواني لا يفي بجواز على قصد الذكر وإن روى عن أبي حنيفة واختلاف الصحيح في هذه الآية وإطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيأ من القرآن والنفساء الحائض (و) يحرم (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم أو حائط (الانفلان) منجناف عن القرآن والحائض كالنهر طيلة في الصحيح ويكرهه بالكفر عاينته اللابس ويرخص لاهل كتب التربة أن يأخذوا الكرم والبذر ورواة الانفساء فانه يجب الوضوء عليه والمستحب أن يأخذها الا بوضوء ويجوز تغليب أوراق المصنف بنحوه في القراءة وأمر الصبي بحمله ورفع له الضرورة والتعلم ولا يجوز زلف يمينه في غنائه كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو التي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم الله تعالى بالزقاق ومثله التي تغفلها ويستر المصنف لوطه وجهه استحياء وتغطيا ولا يرى رباة يقل ولا شمس المسجد في محل ممن (و) يحرم بالحيض والنفس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل المسجد للجنب ولا حائض وحكم النساء كالحائض (و) يحرمهما (الطواف) بالكسبة وإن صبح لأن الطهارة فيه شرط كمال ويجعل بمن الاحرام ويزمها بديته في طواف الركن وعلى المحدث شاة لأن ما بعد على الطهارة لتصرف البيت ولأن الطواف بمثل الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم بالحيض والنفس (الجماع والاستمتاع) ما تحت السريرة (الركبة) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن وآله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الأزارقان وطهرا غير مستحل له يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود وحزم في المسوط وغيره بكفر مستحل ومحم في الخلاصة عدم كفره لأنه لا حرام لغيره وحرمه وطه النفساء مصرح به ولم أر الحكم في تكفيره وعده (وإذا انقطع الدم لاكثر الحيض والنفس حل الوطء لا غسل) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن بتخفيف الطاء فانه حمل الطهر غاية الحرمة ويستحب أن لا يطأها حتى تغسل لقراءة التشديد من حمان الخلاف والنفس كالحض (ولا يجل) الوطء (ان انقطع) الحيض والنفس عن المسئلة (لدونه) أي دون الأكثر ولو (لجام عاداتها) بأحد ثلاثة أشياء ما (ان تغسل) لأن زمان الغسل في الأقل محسوب من الحيض وبالفصل خلصت منه وإذا انقطع لدون عاداتها لا يفر بها حتى تمضي عاداتها لا عودها فيها غالب فلا تقرأ لنفسها قبل تمام عاداتها (أو تتيمم) لعذر (وتصلي) على الأصح ليتأكد التيمم لصلاة ولو نفلًا بخلاف الغسل فإنه لا يحتاج مؤكداً والثالث ذكره بقوله (أو تصير الصلاة بدنيا في ذمتها وذلك بأن تجد بعد الانقطاع) لتمام عاداتها (من الوقت الذي انقطع فيه من مناسيع الغسل والحرمة جافوها) لكن (لم تغسل) فيه (ولم تتيمم حتى خرج الوقت) فبغيره ذكر وجهه يحمل وطؤها ترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارة بأن كان الوقت يسير الأسرع والغسل والنحو لا يحكم بطهارة تأخير وجهه مجرد عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا تترك المشاء ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وها الحيض قيدنا بالمسئلة لأن الكتابة يحمل وطؤها بنفس انقطاع ذمتها لتمام عاداتها قبل العشرة لعدم خطأها بالغسل وإنما اشترطنا المؤكداً لانقطاع لدون الأكثر توفيراً بين القراءتين (وتقتضي الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان يصيبنا ذلك فنؤخر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة عليه إلا جماع (ويحرم بالجناية خمسة أشياء الصلاة الأمار بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لتهيئته صلى الله عليه وسلم (ومسها الانفلان) للهوى عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنهي المتقدم (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصنف) القرآن

ولو آية (الانقلاب) التي عنه في الآية (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا رائحته وحكمه (كراف دأتم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطأ بها ولا يمنع بها إذا سقر نازلاً وقتاً كاملاً كما سذكر (ولا يمنع أفعالها صوماً) فرضاً كان أو نفلاً (ولا يحرم وضوءاً) لأنه ليس أذى وطهارة ذوى الاضرار ضرورية بينها بقوله (وتوضوء المستحاضة) وهي ذات دم تقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس أو زاد على عادته في أظفارها ونحوها أكثرها ما لم يمسح إلى لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كل سكران بول أو استطلاق بطن) وانفلتت رغو وعاف دأتم وخرج لا رغو ولا يمكن حيسه بمشومن غير مشقة ولا يجلس ولا بالعاء في الصلاة فيها أو يتوضؤون (وقت كل فرض) لا لكل فرض ولا لتقل قوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضؤون وقت كل صلاة واهما سلطان الجوزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سائر ذوى الاعذار في حكم المستحاضة بالادلة يشملهم (ويصلون به) أي يوضوئهم في الوقت (ما شاؤا من الفرائض) أداؤه لوقتية وقضاءه لغيرها ولو لم يستتر زمان الصلوة (وما شاؤا من النوافل) والواجبات كالوتر والعيد وصلاته حجازة وموافاة وس مصصف (وسطل وضوءه لعمدورين) اذ لم يطرأ ناقض غير المذور (بمخرج الوقت) كطلوع الشمس في الفجر عند أبي حنيفة (قط أو عند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف هما إضافة التقص الخروج بجواز وفي الحقيقة ظاهر الحديث السابق به فصلي الظهر بوضوء الضمي والعيد على الصحيح خلافاً لأبي يوسف وزفر ولا يصل العيد بوضوء الصبح خلافاً لفر (ولا يصير) من ابتلى ناقض (معذور راحتي يستوعبه المذور) وقتاً كاملاً ليس فيه انقطاع المذوره (بقدر الوضوء والصلاة) اذ لو وجد لا يكون معذورا (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود المذور في جميع الوقت والاستيعاب الحكمي بالانقطاع القليل الذي لا يبعد الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أي المذور (وشرط دواؤه) أي المذور (وجوده) أي المذور (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة لم يعلم بما قاؤه (وشرط انقطاعه) وشرط صاحبه عن كونه معذور راحلو وقت كامل عنه) بانقطاع حقيقة هذه الثلاث شرط الثبوت والدوام والانقطاع نسأل الله العفو والعافية عنه وكرمه

باب الانحسار والطهارة عنها

المأخر من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقة ومزايا وتقسيمها ومقدار المعفو عنها وكيفية تطهير محلها وأقدمت الأولى لبقاء المنع عن المشروطين والخاصة ببعض المحل وان قل من غير ما صاب من زبلها اختلاف الثانية فإن قليلا عفو بل الكثير للضرورة والانحسار جمع نجس بفتحين اسم لعين مستفردة شرعاً وأصله مصدر ثم استعمل اسماء قوة تعالى انما الشركون نجس ويطلق على الحكمي والحقيقي ويختص النجس بالماضي ويختص الحديث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التاء بالكسر صفة وتلحقه التاء والتطهير اما اثبات الطهارة بالمحل أو إزالة النجاسة عنه وفرض في ما لا يفي منها وقد ورد أن أول شيء يسئل عنه العبد في قبره الطهارة وان عاة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والتحرر عن النجاسة خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقتها فقال (تقسم النجاسة) الحقيقية (إلى قسمين) أحدهما نجاسة (خلطية) باعتبار قلة المعفو عنها منها في كيفية تطهيرها لانه لا يختلج بالغلظ والنفخ (و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنها منها عايس في الغلظة في التطهير واصابها ماء والماءات لانه لا يختلج تنجسها بها (فالغلظة كالنجر) وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقد في بالذات كانت غلظة لعدم معارضة تنجسها كالماء المسفوح عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض بقوله صلى الله عليه وسلم استزوه ان البول مع خبثه العرينين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) الا بقية الشربة أو دم مسفوح لا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي في عرق وفي المذك ودم الكبد والطحال والقاب وما لا ينقض الوضوء في الصحيح ودم البق والبراغيث والقمل وان كثرت ودم السمك في الصحيح ودم الشهيد في حق (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد وما لا تنس له سائله (واهاها) أي جلد الميتة قبل دمه (وبول ما لا يؤكل لحمه) كالأدمى ولورضها والذئب وبول الفأرة تنجس الماء لا مكان الاحتراز عنه لانه لا يخمر ويبقى عن القليل منه ومن خرمها في الطعام والثياب للضرورة (وتنحو الكلب) بالجمع رحيمه (ورجيع السباع) من الهائمات كالقطة والسنه والخنزير (ولهاها) أي سباع الهائمات تولد من لحم نجس (وخره) الدجاج (بتلثب الدال) والبط والأوز (لثنته) ولم ينقض الوضوء بخره من بدن الإنسان

الا بسلاف ودم الاستحاضة كمراف دأتم لا يمنع صلاة ولا صوماً ولا وضوءاً المستحاضة ومن به عذر كل سكران بول أو استطلاق بطن وقت كل فرض ويصلون به ما شاؤا من الفرائض والنوافل وسطل وضوء المذورين بمخرج الوقت فقط ولا يصير معذور راحتي يستوعبه المذور وقتاً كاملاً ليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلاة وهذا شرط ثبوته وشرط دواؤه وجوده في كل وقت بعد ذلك ولو مر وشرط انقطاعه وخر وج صاحبه عن كونه معذور راحلو وقت كامل عنه

باب الانحسار والطهارة عنها

تنقسم النجاسة إلى قسمين خفيفة وخفيفة خفيفة كالنجر والدم المسفوح ولحم الميتة واهما ما لا يؤكل لحمه وتنحو الكلب ورجيع السباع ولهاها وخره الدجاج والبط والأوز وما ينقض الوضوء بخره من بدن الإنسان

والتي والذى والودى والاستحاضة والحض والنفس والتي ملء النعم ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم مغارض
 دليل نجاستها عنده ولعدم مساع الإجهاد في طهارتها عندهما (وأما القسم الثاني وهي النجاسة الخفيفة فكبول
 الفرس) على المعنى به لانهما كقول وان كرمه وعند محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لجه) من النعم الأهلّة
 والوحشة كالنعم والغزال قديس لهما لان روث الخيل والغلال والخير ونحو البقر وبعر النعم نجاسته مغلظة
 عند الامام لعدم مغارض نصين وعندهما خفيفة لاختلاف المعاص وهو الاظهر لعموم البلوى وطهرهما محمد آخر
 وقال لا يمنع ان روث وان خشن لبلوى الناس بما ملأه الطرق والجنات بها وجره العبر كسرقته وهي ما يصعد من
 جوفه الى فيه فكذلك اجرة القر والنعم وامام السمل ولعاب الخيل والجوار طاهر في ظاهره وايضا هو الصحيح
 (و) من النجيفة (آخره طبر لا يؤكل) كالصقر والحدأة في الاصح لعموم الضرورة وفي رواية طاهر وصححه
 السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المعقونه فقال (وعنى قدر الدرهم) وزنا في التجسدة وهو عشر ون
 قيراطا ومساحة في المائة وهو قدر مقرر الكف داخل مفاصل الاصابع كما وقفه الهندواني وهو الصحيح فلذلك
 عفو (من) النجاسة (المغلظة) لا يعنى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عني قدر (مردون
 ربع الثوب) الكامل (أو البدين) كله على الصحيح (من النجيفة) بقيامه ربع مقام الكل كسبع ربع الرأس
 وحاقه وطهارة ربع السائر وعن الامام ربع أدنى ثوب يجوز فيه الصلاة كما لم يروا في الامام الهنداوى المشهور
 بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه قاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والنمكة في النجفة
 هو الاصح وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعنى رشا بول) ولو مغلظا (كروى الار) ولو محمل
 الدخال النيط للضرورة وان امتلا منه الثوب والبدين ولا يجب غسله لو اصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو
 القيت نجاسة في ماء فاصابه من وقعه لا ينجسه ما يظهر أثر النجاسة وبني عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسله
 الميت ما دام في علاجه لعموم البلوى وبما احتجنا عنها تنجس ما أصابه واذا انسط الدهن النجس فزاد على القدر
 المعقونه لا يمنع في اختيار المرغبات وجاعا بالنظر لوقت الاصابة ويختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه سمحت
 وبعدمه ولا يأخذ الاكثر من كافى السراج الوهاج ولو مشى في السوق فابتل قدمه من ماء رشح فيه لم يجز صلاته
 لفئة النجاسة فيه وقيل يجز به وردغة الطين والوخل الذي فيه نجاسة عفو اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو
 ابتل فراش أو زراب نجسان) وكان ابتلا ماء (من عرق نائم) عليها (أو) كان من (بلل قدمه) يظهر أثر النجاسة
 هو طاهر أولون أو ربح (في البدن والقدم تنجس) لوجودها بالآثر (والا) أى وان لم يظهر أثرها فيها (فلا) نجسان
 (كأما) نجس ثوب جاني طاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينمصر الرطب لو عصر لعدم انفصال جرم النجاسة
 اليه وانما يختلف الشاغل في لو كان الثوب الجاني الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر ذكر الخلو اى انه لا ينجس في الاصح
 وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاني ولا يقطر بالمصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون
 المنفصل اليه مجردا ولا اذا كان النجس لا يقطر بالمصر فيعتين أن يبقى بخلاف ما يحكم الخلو اى (ولا) ينجس
 ثوب رطب بشره على أرض نجسة يسول أو يرقين لكنها (بابسة فتندت) الأرض (منه) أى من الثوب الرطب
 ولم يظهر أثرها فيه (ولا) ينجس الثوب (برجس هبت على نجاسة فاصابت) الرجس (الثوب الا ان يظهر أثرها) أى
 النجاسة (فيه) أى الثوب وقيل نجس ان كان جسمه لولا الاضغاط به ولو خرج منه ربح ومقدمه بمبلولة حكم شمس
 الاية بتنجسه وغيره لعدم تقدم أن الصحيح طهارة الرجس الخارجة فلا تنجس الثوب المتبل (ويظهر متنجس)
 سواء كان بدنا أو ثوبا أو آنية (بنجاسة) ولو غليظة (مرثية) كدم (زوال عنها) ولو كان (مرة) أى غسله واحدة
 (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لان النجاسة فيه باعتبار عيناها فزول زوالها وعن الفقيه أى جعفر انه يغسل
 مرتين بدنى والى العين الماء قاله ابن عمر مرة غسلت مرة وعن نضر الاسلام ثلاثا بدنى كغير مرتين ثم يغسل ومسح محل
 الخامة ثلاثا خرق طباط نفاط يجرى عن الفصل لانه يعمل عليه (ولا يضر بقاءه) كلون أو ربح في عملها
 (شوق) والده) والمنفعة أن يحتاج في إزالة لغير الماء أو غير الماء كحرض وصا بون لان الآلة المدة للظهور الماء
 فالثوب المصروع متنجس يظهر اذا صار الماء صابعا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثره من متنجس
 على الاصح زوال النجاسة المحا ورة بالفصل بخلاف شحم الميت لانه عين النجاسة والسمن والدهن المتنجس
 يظهر نصاب الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا والفصل تصب عليه الماء يغسله حتى يمدوكا كان ثلاثا أو الفخار الحديدي

وأما النجيفة فكبول
 الفرس وكذا بول
 ما يؤكل لجه وغيره طير
 لا يؤكل وعن قيسر
 الدرهم من المغلظة وما
 دون ربع الثوب أو
 البدن من النجيفة
 وعنى رشا بول
 كروى الار ولو ابتل
 فراش أو زراب نجسان
 من عرق نائم أو بلل
 قدمه يظهر أثر النجاسة
 في البدن والقدم تنجس
 والا فلا كما لا ينجس
 ثوب جاني طاهر لب
 في ثوب نجس رطب
 لا ينمصر الرطب لو
 عصر لا ينجس ثوب
 رطب بشره على
 أرض نجسة بابسة
 فتندت منه ولا يربح
 هبت على نجاسة
 فاصابت الثوب الا ان
 يظهر أثرها فيه ويظهر
 متنجس بنجاسة مرثية
 بزوال عنها ولو مرة على
 الصحيح ولا يضر بقاءه
 أثر شوق والده

بفسل ثلاثا باقتطاع قضاطره في كل منها وقبل يحرق الجديدي بفسل القديم والاواني الصلبة تطهر بالمسح والخشب
الجديدي ينحت والقديم بفسل والعمم المطبوخ بنجس حتى لو نضج لا يطهر وقبل يغسل ثلاثا بالماء الطاهر وورقه
تصب لاخير فيها وعلى هذا الدجاج المقل قبل اخراج امعها او اموضه باقدر التحلل السام لتفريشها فتطهر
بالفسل ونحوه بالجديدي بسقفة بالنجس مرات وتجه مرتلقة وقبل القوي به يطهر نظاها بها بالفسل ثلاثا
والقوي به يطهر بالطاهر عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالهيئة اذا صارت ملحما
والندرة ترابا او رمادا كاستنفذ كرو البلية النجسة في التور بالاحراق وراس الشاة اذا زال عنها الدم به وانخر اذا
خللت كالوخلت والزيت النجس صابونا (و) يطهر محل النجاسة (غير المريبة بفسلها ثلاثا) وجو باوسيعام
التراب يد باق نجاسة الكلب خرو جامن الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة الظن في استخراجه في نظاها
الرواية في رواية يكتفي بالعصر مرة وهو اوفق ووضعه في الماء الجاري يغني عن التثليث والعصر كالاناء اذا وضعه
فيه نامتلا وخرج منه تطهر واذا غسله في اوان فهي والماء متفاوت فالاولى تطهر ومانصبه بالفسل ثلاثا والثانية
بثنتين والثالثة بواحدة واذا نسي محل النجاسة ففسل طر فامن الثوب بدون تحرك يطهره على المختار ولكن
اذا تطهرت في محل آخر اعادة الصلاة (وتطهر النجاسة) الحقيقية مريبة كانت او غير مريبة (عن الثوب والبدن
بالماء) المطلق اتفاقا والمستعمل على الصحيح لقوة لازمة (و) كذا تطهر عن الثوب والبدن في الصحيح بكل
مائع طاهر على الاصح (زبل) لوجود اذ التبا به لا تطهر بدهن لعدم خروجه بنفسه ولا بالبن ولو خضف
الصحيح وروى عن أبي يوسف وغسل الدم من الثوب بدهن اوسمن او زيت حتى ذهب أثره جاز والمزبل
(كانيل وما الورود) واستخرج من القول لقوة زالة لاجزاء النجاسة المتناهية كالماء بخلاف الحدث لانه
حكي وخص بالماء بالنص وهو اهلون موجود فلا حرج وطهر الثدي اذا رضعه الولد وقد تنجس بالثي ثلاث
مرات برقه وقه وشارب الخمر بتدبير يقه ويلمه وليس الاصح ثلاثا عن نجاسة وخص التطهر محمد بالماء وهو
احدى الروايتين عن أبي يوسف (وطهر الخلف ونحوه) كالنيل بالماء بالمائع (بالذك) بالارض او التراب (عن
نجاسة لها جرم) ولو لمكتسب من غير ما على الصحيح كتراب او رماد وضع على الخلف قبل خضفه من نجاسة مائعة
(ولو كانت) المتجسدة من أمهات او باكتساب الجرم من غير ما رطبة على المختار الفتوى وعليه اشكر المشايخ
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا طلع احكم الاذي يخفيه فطهر وهما التراب وقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احكم
السجد فليستظر فان رأى في نعليه اذى او فذر افعليه جهما ليلصق فم ما قد بالخلف احترازا عن الثوب والبسامة
واحترازا عن البدن الا في الماتقن (وطهر السيف ونحوه) كالمرأة والاواني الدهون ونحو الخشب انخر اطل
والا بنوس والظفر (بالمسح) بتراب او خرفة لانه لا تتداخلها اجزاء النجاسة او صوف الشاة المذبوحة فلا يثني
بمسح المسح الا القليل وهو غير معتبر يحصل بالمسح حقيقة التطهر وفي رواية فاذا قطع بها الطبخ يجعل اكله
واختاره الاسبيجاي ويحرم على رواية القليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والجاف والبول والغدة
على المختار الفتوى لان الصما بقرضى الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يحسبونها ويصلون معها (واذا
ذهب أثر النجاسة عن الارض) فقد جفت (ولو تغير الشس على الصحيح طهرت و (جازت الصلاة عليها)
لقوله صلى الله عليه وسلم اجمار ارض جفت فقد زكت (دون التيمم منها) في الاطهر لاشتراط الطيب ونصا وروى
جواز منها (وطهر ما بها) اى الارض (من شجر وكلا اى عشب قائم) اى ثابت فيها (بجفافه) من النجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهب أثرها متعالا رضى على المختار وقيل لا بد من غسلها (وتطهر نجاسة) استحالت عنها
كان صارت ملحما او ترابا او اطرونا (واحترق النار) لتصير ما اذا طاهر اعلى الصحيح لتبدل الحقيقة بالعصر
يصير خرافا بنجس ثم يصير خلا فتطهر وبخار الكنيف والاصطبل والحمام اذا قطر لا يكون نجاسة استعسانا
والمستقطر من النجاسة نجس كالسمى بالعرق فهو حرام ويضن ما لا يؤكل قبل نجس كجمه وقيل طاهر
(وطهر النى الجاف) ولو نثى امرأة على الصحيح (بفرقه عن الثوب) ولو جديدا (بمطناو) عن (البدن) بفرقه
في طاهر الروايات لم تنجس بمائع خارج المخرج كبول (وطهر) النى (الرطب بفسله) لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطبا او فركه بابا فان اصابه الماء بعد الفرك فهو ونظاها كالارض اذا جفت وجلد الميتة الشمس والنير
اذا طارت وقد اختلف التصحيح والاولى اعتبار الطهارة في الكل كالشيء التون وملاكاة الطاهر طاهر لانه

وغير المريبة بفسلها
ثلاثا والعصر كل مرة
وتطهر النجاسة عن
الثوب والبدن بالماء
وبكل مائع مزبل كالنيل
وما الورود ويطهر
الخلف ونحوه بالذك
من نجاسة لها جرم ولو
كانت رطبة ويطهر
السيف ونحوه بالمسح
واذا ذهب أثر النجاسة
عن الارض وجفت
جازت الصلاة عليها
دون التيمم منها ويطهر
ما بها من شجر وكلا
قائم بجفافه ويطهر
نجاسة استحالت عنها
كان صارت ملحما او
احترق بالنار ويطهر
النى الجاف بفرقه عن
الثوب والبدن
ويطهر الرطب بفسله

الصاحبين ووقت
العصر من ابتداء
الربادة على المثل أو
المثلين الى غروب
الشمس والمغرب منه
الى غروب الشفق
الاجر على المفتي به
والعشاء والوتر منه الى
الصبح ولا يقدم الوتر
على العشاء للترتيب
اللازم ومن لم يجد
وقتها لم يصح عليه
ولا يصح بين فرضين
في وقت بعد الاقي
عزفة للحاج بشرط
الامام الاعظم والاحرام
فيجمع بين الظهر
والعصر جمع تقديم
ويجمع بين المغرب
والعشاء بمزدلفة ولم
يجز المغرب في طريق
مزدلفة ويستحب
الاستيفار بالفجر للرجال

(الصاحبين) أي يوسف ومحمد لإمامة جبريل العصريه ولكن عفت أن أكثر المتأخرين على اشتراط بلوغ النفل مثله
والاستنباط أحوط لبراءة الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها لا يصح وتصح اذا خرج وقتها فكيف في الوقت باقي
اتفاقا وفي رواية أسد اذا خرج وقت الظهر بصيرورة النفل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير نفل كل شيء مثله
فيهما وقت مهمل فلا احتياط أن يصلي الظهر قبل أن يصير النفل مثله والعصر بعده مثله ليكون مؤثرا بالاتفاق
تكذا في البسوط (و) أول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على اثني أو المثلين) لما قدمناه من الخلاف (الى غروب
الشمس) على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر
وقال الحسن بن بزاذج انما اصغرت الشمس خرج وقت العصر وجعل على وقت الاختيار (و) أول وقت (المغرب
منه) أي غروب الشمس (الى قبيل) غروب الشفق الاجر على المفتي به وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى
وبها قال القول ابن عمر الشفق الحمر وهو مروي عن كبار الصحابة وعليه لما قال أهل اللسان ونقل رجوع الامام
اليه (و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم (الى) قبل طلوع
(الصبح) الصادق لا جاع السلف وحديث امامه جبريل لا يني ما رواه وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان
الله زادكم صلاة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الاخرة الى طلوع الفجر (ولا يقدم صلاة (الوتر على) صلاة
(العشاء) لهذا الحديث) (الترتيب اللازم) بين فرض العشاء واجب الوتر عند الامام (ومن لم يجد وقتها) أي
العشاء والوتر (لم يجز عليه) بأن كان في بلد كبلخار بأقصى المشرق بلغ فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي
السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم الذي كسبه من أيام الحال الاخرية بتقدير الاوقات وكذا
الاختيال في البيع والابتاع والصوم والحج والعمدة كما سطرناه في أصل هذا المختصر والله الموفق (ولا يصح بين
فرضين في وقت) اذ لا تصح التي قدمت عن وقتها ولا يجز تأخير الوقتية الى دخول وقت آخر (بغير) كسر
ومطر وجل المروي في الجمع على تأخير الاولى الى قبل آخر وقتها أو عند رايه دخل وقت الثانية فصلاها به (الا
في عرفة للحاج) لا لغيرهم (بشرط) أن يصلي الحاج مع (الامام الاعظم) أي السلطان أو نائبه كالأمام في الظهر والعصر
ولو سبق فيها (و) بشرط (الاحرام) بمسح لا بعمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في
الصحيح ومحة الظهر فلو تبين فساده أعاد يومه العصر اذا دخل وقته المتأخرة فيه أربعة شروط الصحة لجمع عند
الامام وعندهما يجمع الحاج ولو منفردا قال في البرهان وهو الاظهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع
تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد عمره كما هو المأذون فيه باذان واحد واقامتين لينتهي للجمع ولا يفتل بينهما
بنافذة ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جميع تأخير فيصليهما (بمزدلفة) باذان واحد واقامة
واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين ولا يشترط هناس المكان والاحرام (ولم يجز المغرب في طريق
مزدلفة) يعني الطريق التي المتأخرة لعمدة لقوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يفعل المغرب في الطريق الصلاة أمامك
فان فعل ولم يعبه حتى طلع الفجر وأخاف طلوعه صبح (و) لما بين أصل الوقت بين المستحب منه بقوله (يستحب
الاستيفار) وهو التأخير للاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فساده أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله
صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فانه أعظم الاجر وقال عليه السلام نور ويا الفجر ياربكم لكم ولان في الاسفار
تكثير الجماعة وفي التعليل تقليلها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليسهل تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له
كاجر حجة تامة وعمرة تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال در صلاة الصبح وهو ثمان جليله قبل
أن يتكلم الا الله الا وحده لا شريك له له الملك والحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء شفيق مرات كتب له عشر
حسنيات ويحيى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرس من
الشيطان ولم يضيع ذنبا أن يذكره في ذلك اليوم الا الترك بالله تعالى قال الترمذي هذا حديث حسن وفي بعض
النسخ حسن صحيح ذكره النووي وقال صلى الله عليه وسلم من مكث في مصلا بعد الفجر الى طلوع الشمس فان
كن اعتق أربع ركعات من ولدا سمعيل وزاد الشرايب لا تنتظر فرض وفي الاول لنفل والاستيفار بالفجر مستحب
كن اعتق ثمان ركعات من ولدا سمعيل وزاد الشرايب لا تنتظر فرض وفي الاول لنفل والاستيفار بالفجر مستحب
سفر او حضرا (الرجال) الا في مزدلفة للحاج فان التيسر لهم أفضل لو اوجب الوقوف بعدها كما هو في حق النساء

دائماً أقرب السجدة في غير الفجر الانتظار إلى فراغ الجال عن الجماعة (و) يستحب (الابراد بالظهر في الصيف) في كل البلاد لقوله صلى الله عليه وسلم أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تعجيل) أي الظهر (في الشتاء) وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (أي في يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحباً (فيه) أي يوم الغيم إذا كراهته في وقته فلا يضر تأخيره (و) يستحب (تأخيره) صلاة (العصر) صفواً وشاةً لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس بضياء تقيده وليتمكن من النقل قبله (ما لم تغرب الشمس) يذهب ضوؤها فلا يخبر فيه البصر وهو الصحيح والتأخير إلى التفرغ به وهو محرم بمقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين فلا يجلس أحدكم حتى لو اضمحلت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ينقر كثر الدبلك لا يذكر الله الا قليلاً ولا كثيراً (و) يستحب (تعجيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع تقين دخوله خشية الوقت انكروه (و) يستحب (تعجيل) صلاة (المغرب) بمبقاوشاة ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول الوقت في الرومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي إن زلزلت الأرض لم يزلزلها ولا يزلزلها النجوم مضاهة لليهود فكان تأخيرها مكر (وما الا في يوم غيم) والامن عند سفر أو مرض وحضور نائفة أو بالخير قليلاً لا يكره وقد تم المغرب ثم الحانزة ثمسة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تعجيلها خشية وقوعه قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر فيه) حتى يقين الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الأولى في رواية الكنز وفي القنوري إلى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمي لأخبرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في الشتاء لمعارضته دليل الندب وهو قطع السر المنهي عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لأنه قل ما يقوم الناس إلى نصف الليل فتعارضت في الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكر وله سلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة مخبرية (و) يستحب (تعجيله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهرها (و) رواية في التأخير من تقليل الجماعة لمطنة المطر والظلمة وقيد السر بالمنهي عنه وهو ما دفعه أو يؤول إلى تقويت الصبح وأما إذا كان السمر لاهمة أو قرعة أو القرائن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكره وحديث مع ضيف فلا بأس به والمنهي ليعين ختم الصحفة بصاد كجاءت به الجعي ما ينسب من الزلات ان الحسنات يفسدن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشنع يسكون التأخر فتح الواو وكسرها (إلى) قبيل (آخر الليل) من يق بالانتهاء وأن لا يؤخر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوترأخره فان صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل وسند كماله في قول رزمضان

الفصل في الأوقات المكرهة (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي أُرُزمت في الذمة قبل دخولها) أي الأوقات المكرهة أو لها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع) وتفيض قدر ربع أو ربعين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء (الآن ترول) أي غيل إلى جهة المغرب (و) الثالث (عند اصفرارها) وضعفها حتى تقدر العين على مقابلتها (إلى أن تغرب) تقول غيب عن حاور رضى الله عنه ثلاثة أوقات نهى الله رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي فيها وأن يقوم أو تأخذ طلوع الشمس حتى ترتفع وتغرب والمأخى ترول حين تضيق للغروب حتى تغرب واه وسلم والمراد بقوله أن تغرب صلاة الحانزة إذا لم يكن غير مكر ومكسرها بعها للآزمة بينهما وقد سرت بالسنة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي على موتانا عند ثلاث طلوع الشمس الخ وإذا شرفت الشمس وغوى في صلاة الفجر بطلت لا تنتقض وضوءه بالحقبة بعده وعلى أنها انتقضت فلا يبطل بالحقبة ولا نهى كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لاهم قد يتركونها بالبدن والصحة على قول مجتهد أولى من الترك (وبصباح أداء ما وجب فيها) أي الأوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) في ظاهرها (و) رواية (كجنازة حضرت وسجدة آية نليت فيها) ونافذة شرع فيها ونذر أن يصلي فيها يقطع وغضى في كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليها مسح (كما مسح عصر اليوم) بادائه (عند الغروب) لبقا عليه وهو الجز المتصل به الأداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير المنهي عنه لالذات الوقت بخلاف عصر مضى لاهم كاملاً بوضوء وج وقته فلا يؤدى في ناقص (والأوقات الثلاثة) المذكورة (يكره فيها النافذة كراهة تخبرم ولو كان لها سبب كالمندور وركعتي

والتي زاد بالظهر في الصيف وتعجيله في الشتاء إلا في يوم غيم فتؤخر فيه والعصر ما لم تنفس الشمس وتعجيله في يوم الغيم وتعجيل المغرب إلا في يوم غيم فتؤخر فيه وتأخير العشاء إلى ثلث الليل وتعجيله في الغيم وتأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يق بالانتهاء فصل في ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي أُرُزمت في الذمة قبل دخولها عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع وعند استوائها إلى أن ترول وعند اصفرارها إلى أن تغرب ويصح أداء ما وجب فيها مسح الكراهة كجنازة حضرت وسجدة آية نليت فيها كما مسح عصر اليوم عند الغروب مسح الكراهة والأوقات الثلاثة مكره فيها النافذة كراهة تخبرم ولو كان لها سبب كالمندور وركعتي

الطواف (وركعتي الوضوء ونجدة المسجد والسنن والراتب وفي مكة قال أبو يوسف لا تتركه إلا في حال الاستواء يوم الجمعة لأنه استثنى في حديث عقبة (ويكره التنفل بعد طلع الفجر باكثر من سنة) قبل أداء الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ شاهدكم غائكم ألا الصلاة بعد الصبح الا ركعتين وليكون جميع الوقت مشغولا بالفرض حكوا ولذا تخفف قراءته الفجر (وكره التنفل (بعد صلاته) أي فرض الصبح (وكره التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وان لم تتغير الشمس لقوله عليه السلام الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان والهي بمعنى في غير الوقت وهو محل الوقت كما تشغول به فرض الوقت حكوا وهو أفضل من التنفل الحقيقي فلا يظهر حق فرض قضيه وهو المقادير فهم المثنى (وكره التنفل (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل اذانين صلاة ان شاء الا المغرب قال الخطابي بمعنى الاذان والاقامة (وكره التنفل (عند خروج الخطيب (من خلوة وظهوره (حتى يفرغ من الصلاة) انتهى عنه ما فيه خطا الجمعة والعبد والحج والنكاح والختم والكسوف والاستسقاء (وكره) عند الاقامة (لكل فرض) (الا سنة الفجر) (اذا أمن فوت الجماعة) (وكره التنفل (قبل صلاة (العبد ولو) تنفل (في المنزل) (كذا) (بعد) أي العبد (في المسجد) أي مصلي العبد في المنزل في اختيار الجهر ولا نه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين (وكره التنفل (بين الجعبي في) جمع (عرفة) ولو بسنة الظهر (و) جمع (مزدلفة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق وقت المكتوبة) تنغو به الفرض عن وقته (و) يكره التنفل كالفرض حال (مدافعة) أحد (الاثنين) البول والفاط وكذا ربيع (و) وقت (حضور طعام تنوقه نفسه) (عند حضور ركل) ماشغل (البال) عن استحضار عقلة الله تعالى والقيام بحق خدمته (ويحل بالخشوع) في الصلاة بلا ضرر ورة لا دخال (التخص في المؤذي والله الموفق بينهم) باب الاذان * لما ذكر الاوقات التي هي اسباب طاهرة واعلام على نعمة الله تعالى وإيجابها للهي ذكر الاذان الذي هو اعلام بدخولها وقدم السبب على العلامة أقرب به ولان الاوقات اعلام في حق الخواص والاذان اعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوته وتسميته وأفضليته وتفسيره لغة وشريعة وسبب مشروعيته وسببه وشرطه وحكمه وركنه وصفته وكيفية وحل شرعية وقته وما يطلب من سامعه وما أعيد من الثواب لفاعله ثبوته بالكتاب والسنة وتسميته اذنا لأنه من باب التفعيل واختلاف في أفضليته عندنا والامامة أفضل منه ومعناه لغة الاعلام وشر بعة اعلام مخصوص وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقبل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو شرط له ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله كون المؤذن صالحا عالما بالوقت طاهرا متفقا الاحوال الناس زاجرا من تخلف عن الجماعة صنيما يمكن مرتفع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته بالفعل والقول وركنه الالفاظ المخصوصة وصفته سنة مؤكدة وكيفية التوسل ووقته اوقات الصلاة ووقتها وطلب من سامعه الاجابة بالقول كالقول وسند كبر بيان افاطه ومعناه ولو اياه (سن الاذان) فليس واجب على الاصبع لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وللدأومة عليها (للفرائض) ومنها الجمعة فلا يؤذن لعبد واستسقاء وحجازة وزلافة اذان المشاء لورع الصحيح (ولو) صلى الفرائض (منفردا) بفلاة فانه يصلي خلفه جند من جنود الله (اداه) كان (أو قضاء سفرا أو حضرا) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (الرجال وكرها) أي الاذان والاقامة (للنساء) لما روى عن ابن عمر عن كراهتهما (و) أشار الى ضبط ألفاظه بقوله (يكره أوله أو بما) في ظاهر الرواية وروى الحسن مرتين ويجزم الراعي التكبير ويسكن كلمات الاذان والاقامة في الاذان حقيقة وبنوى الوقف في الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان حزم والاقامة حزم والتكبير حزم أي لافتتاح الصلاة (وبشي تكبير آخره) عودا للتعليم (كفاي ألفاظه وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين) (ولا ترجيع في) كلتي (الشهادتين) لان بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو ان يخفف صوته بالشهادتين ثم يرجع في رقبته بهما (والاقامة مثله) لفعل الملك النازل (وزيد) (المؤذن) (بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) يكرها (مرتين) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بلا لارضى الله عنه وخص

الطواف ويكره التنفل بعد طلع الفجر باكثر من سنة وبعد صلاته وبعد صلاة العصر وقبل صلاة المغرب وعند خروج الخطيب حتى يفرغ من الصلاة وعند الاقامة الاسنة الفجر وقبل العيد ولو في المنزل وبعده في المسجد وبين الجمع في عرفة ومزدلفة وعند ضيق وقت المكتوبة ومدافعة الاثنين وحضور طعام تنوقه نفسه وما يشغل البال ويحل بالخشوع * باب الاذان * سن الاذان والاقامة سنة مؤكدة للفرائض ولو منفردا اداه أو قضاء سفرا أو حضرا للرجال وكرها للنساء ويكره في أوله أو بما وبشي تكبير آخره كفاي ألفاظه ولا ترجيع في الشهادتين والاقامة مثله وزيد بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين

وجودها وصرح بعضهم باستحبابها (ثم دعا) المحجب والمؤذن (بالوسيلة) بعد صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة (فيقول) كبروا هاجر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعث مقاما محمودا الذي وعدته) حلت له شقائكم يوم القيامة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعت المؤذن يقول فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على صلاة فاته من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر اسم سلوا الله لي الوسيلة فانه منزلة في الجنة لا تنبئ الا لسد مؤمن من عباده وان اكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة * اعلم أن من هذه المنزلة فرج جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شجرة في كل جنّة من الجنان من تلك الشجرة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لأهل تلك الجنة وهي في كل جنّة اعظم منزلة فيها جعلنا الله من القادرين بشفاعته وبجوارته في دار كرامته

باب شروط الصلاة وأركانها *

جمعنا بينهما ليعتق المتصحب بالصلاة الشرط وجمع شرط يسكون الرأوا والأشراط جميع شرط يفتحقها وهما العلامة وفي الشرط بفتح هاء موافقة على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته والإركان جميع ركن وهو في اللغة الجانب الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذي تتركب الماهية منه ومن غير موافقة ركنه انبثت العابد قلنا لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئا ولا يحصر فيها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الأركان الداخلة فيها أراد التقريب والأفانصلي يحتاج إلى ما ذكرناه بزيادة فأردناه بيان ما له الحاجة من شرط صحة الشرع والدوام على محبتها وكفاها فرض وعبر بلفظ الشيء الصادق بالشرط والركن في الشرط (الطهارة من الحدث) الأصغر والكبير والحض والنفس لا ية الموضوع والحدث لغة الشيء الحادث وشرها مائة عشرة رقعة تقوم بالأعضاء إلى غاية وصول الميزيل لها (و) منها طهارة الجسد والثوب والمكان الذي يصلي عليه فلو ببط شيئا فيقال صلح سائر المورده وهو الما يرى منه الجسد حازت صلاته وان كانت النجاسة طرية فأنى عليها اليد أو من الما ليس تحتها أو كسها بالتراب فلم يحد ربح النجاسة حازت صلاته وإذا أمسك حبلًا من روبا به نجاسة أو بقي من عمامته طرف ظاهر ولم يتحرك الطرف النجس بخر كنهه والافلا كالواصاب رأسه نجاسة نجسة وجلس صغير يسقط في حجر المصلي وطير متنجس على رأسه لا يبطل الصلاة ذلما تنفصل منه نجاسة مائة لأن الشرط الطهارة (من نجس غير معقو عنه) وتقدم بيانه (حتى) أنه يشترط طهارة (موضع القدمين) فبطل الصلاة تنجس ما تحتها أو أحدهما أو يجمعهما فماتت قدر في الاضاح وقيامه على قدمي صحيح مع الكراهة وانتقاله عن مكان طاهر لنجس ولم يركب به مقدار ركن لا يبطل به وان مكث قدره بطلت على المختار (و) منها طهارة موضع (اليدين والركبتين) على الصحيح لا اقراض السجود على سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو الليث وأنكر ما قبل من عدم اقراض طهارة موضعهما لأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجنبه على الاصح) من الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله ليعتق السجود عليها لأن القرض وان كان ينأى بمقدار الأرنبة على القول بالروح بصير الوضع معدوما كما يوجد على النجس ولو أجاد على طاهر في ظاهره والى ولا يمنع نجاسة في محل أنه مع طهارة باقي المحال بالاتفاق لأن الانق أقل من الدرهم ويصير كانه اقتصر على الجنبه مع الكراهة وطهارة المكان ألزم من الثوب المشرط نصا بالادلة لا اد لوجود الصلاة بدون مكان وقد توجد بدون ثوب ولا يضرو وقوعه به على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) ما (سائر الموردة) الاجماع على اقراضه ولو في ظلمة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضرب نظرهما من جنبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضرب نظرهما من (أسفل ذنبه) لأن التكليف لمنعه فيه حرج والثوب المبرر والمقصود وأرض الغيرة فصيح فيها الصلاة مع الكراهة وسند كرهه المستحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه قميص وازار وعمامة يكره في زار مع القدرة عليها (و) منها استقبال القبلة (الاستقبال من قبل الماشية الوادي) يعني قائلته وليس السنين للطلب لأن الشرط المتأبلة لأطلبها وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع والمراد منها بقها لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز إلا أن يريده جهة الكعبة وان نوى الممراب لا يجوز (فالممكن المشاهد) الكعبة (فرضه أصابة عينها) اتفاقا لقدرته عليه يقينا (و) القرض (لغير المشاهد) أصابة (جوفها) أي الكعبة هو الصحيح بنية القبلة ليست بشرط والتوجه إليها يغني عن النية هو الاصح وجهتها هي التي

ثم دعا بالوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعث مقاما محمودا الذي وعدته (باب شروط الصلاة وأركانها) لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئا الطهارة من الحدث وطهارة الجسد والثوب والمكان من نجس غير معفو عنه حسبي موضع القدمين واليدين والركبتين والجنبه على الاصح وسائر الموردة ولا يضرب نظرهما من جنبه وأسفل ذنبه واستقبال القبلة فالممكن المشاهد فرضه أصابة عينها وتفسير المشاهدتها

اذ فوجها الانسان يكون مسامحة للكعبة ولهاؤها تحقفا وترى ما ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية تقاطع إلى الأفق يكون ما راعى الكعبة أو هواؤها ومعنى التفرق أن يكون ذلك منحرفا عن الكعبة أو هواؤها الخرازالانزول بالمقابلة بالكلية بأن يبنى شيء من سطح الوجه مسامحة لها ولهاؤها ولغير المشاهد أصابة جهة البعد والقرى بسواء (ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة بناء أو جبل (على الصحيح) كما في القرية والتجنس (و) من الشروط (الوقت) للفرأض الخمس بالكتاب والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطه في عدة من المعقّدات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من المعقّدات كالقدوري والجنّار والهداية والكنز مع بيانهم الأوقات ولا أعلم من عدم ذكرهم له وإن كان ينصف بأنه سبب للاداء وطرف للزوي شرط للوجوب كما هو مقرر في محله (و) بشرط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية حازمة لأن الشاك ليس بمجازم حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا يخبره لأنه ما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو يخبر به لا ينقلب حائزا إذا ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه (و) تشترط (النية) وهي الإرادة الحازمة لغير العادة عن العادة بتحقيق الاختصاص فيها لله سبحانه وتعالى (و) تشترط (التحرية) وليست ركنا وعليه عامة المشايخ المحققين على الصحيح والتحرية حمل الشيء بحرم ما والهاء لتحقيق الاسمى ومضى التأكيد للافتتاح أو ما قام مقامه تحريرة لحرمة الأشياء المباحة خارج الصلاة وشرطت بالكتاب والسنة والاجماع وبشرط لصحة التحريم أن يشترط أن كرت منها سبعة متناوئة بالقي شرعا فالاول من شروط صحة التحريم أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكما (بلا فصل) بينها وبين النية بأجنبي يمنع الاتصال والاجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فاما المسمى للصلاة والوضوء فليسما بينهما (و) الثاني من شروط صحة التحريم (الاتيان بالتحريم قائما) أو من حيثيا قليلا (قبل وجوده) (اختناؤه) بما هو أقرب (للكوع) قال في الرهان لو أدرك الامام ركعا لم يقف ظهره ثم كبران كان إلى القيام أقرب صبح الشرع ولو أراد به تكبير الركوع وتلقونه لأن مدرك الامام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مرتين خلافا لبعضهم وإن كان إلى الركوع أقرب لاصبح الشرع (و) الثالث منها (عدها) أخير ائني عن التحريم (لأن الصلاة عبادة وهي لا تتميز بأفعالها ولا تقع عبادة ولا خرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة والتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خر وجابن الخلاف وإيجادها بعد دخول الوقت مراعاة للركنة (و) الرابع منها (الطيق بالتحريم بحيث يسمع نفسه) بدون صوم ولا يزعم الآخر من يترك لسانه على الصحيح وغير الآخر بشرط سماعه نطقه (على الأصح) كما قاله شمس الأئمة الخوافي وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن المهر حقيقته أن يسمع غيره والمحقة أن يسمع نفسه وقال الهندواني لا يخبره ما لم تسمع أذناه ومن يقر به فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق باللسان التحريم والقراءة السرية والتشهد والأذكار والسمية على الذبيحة وجوب سجدة التلاوة والعتاق والطلاق والاستئذان والعين والتسليم والاسلام والإيمان حتى لو أجرى الطلاق على قلبه وحرك لسانه من غير تلفظ بسمع لا يقع وإن صحح الحر وف وقال الكرخي القراءة تصحيح الحر وف وإن لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الكمال ابن المهام رحمه الله تعالى أعلم أن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام الحر وف والحرف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فإن النفس المعروض بالقرع فالقرع عارض للصوت لا للنفس فخرج تصحيحها أي الحروف بلا صوت بإيعاء إلى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى * ومن متعلقات القلب النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالنكر بالنية قال الحافظ ابن حجر الميرزى رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعف أنه كان يقول عند الافتتاح أص - كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبروهذه بدنة اه وفي جمع الروايات اللفظ بالنية ذكره البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه اغاز جرم من جهر به فاما المخالفة فلا بأس بها فمن قال من مشايخنا أن اللفظ بالنية سنة لم يرد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد من التابعين (و) الخامس منها (نية المتابعة) بمعنى أنه أصل الصلاة (للمقتدى) أمالته المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلها بطلان من فساد صلاته ما دامه لأنه لا التزام فينوي

ولو بمكة هي الصحيح
والوقت واعتقاد دخوله
والنية والتحريم بلا
فصل والاتيان
بالتحريم قائما قبل
اختناؤه للركوع وعدم
تأخير النية عن التحريم
والطلاق بالتحريم
بحيث يسمع نفسه
على الأصح ونية المتابعة
للمقتدى

فرض الوقت والاعتناء بالامام فيه أو ينوي الترو في صلاة الامام ولو نوى الاعتناء به لا غير قيل لا يجوز
والاصح انه يجوز لانه محل نفسه تعالى الامام مطلقا والنعمة اعمانه تحقق اذا صار مصليا ماصلا الامام وقيل متى
انظر تكبير الامام كفاية نية الاعتناء والصحيح ان لا يصير مقتدا بغيره لا انتظار لانه متردد بين كونه
لا الاعتناء ويجوز المأذونين ان لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة وظهور رجلا ولو نوى بذلك اذا زاد وعبر
لا يضركم لو لم يظفر بيانه انه زائد وعبر وقيدنا بالاعتناء لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس
من شروط صحة التعميم (تعيين الفرض) في ابتداء الترو حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فطئه فطوعا
فاقامه على نفسه وفرض مسقطا كذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نية عدد الركعات ولا اختلاف تراحم الفروض
شرط تعيين ما يصليه فالفهر مثلا ولو نوى فرض الوقت صبح الا في الجمعة ولو جمع بين نية فرض ونقل صبح للفرض
لقونه عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون داخلا في شيء منهم للتعارض ولو نوى نافلة وحجازة فهي نافلة ولو نوى
مكتوبة وحجازة فهي مكتوبة (و) السابع منها (تعيين الواجب) أطلقه فشميل قضاء نفل أقسده والتندر والوتر
وركعتي الطواف والعديد لا يختلف الاسباب وقالوا في العديدين والوتر ينوي صلاة العبد والوتر من غير تعبد
بالواجب لا يختلف فيه وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجودات وفي التسلاوة تعينها للدواعي المراجعة من
سجدة التذكر والسهو تنبيه كالتعميم عدد شروط صحة التعميم (و) الثامن كونها بلفظ العربية القادر عليها
الصحيح (و) التاسع ان لا يحد من أفعالها ولا بأدائها وأكبر وأشيع حركة الهاء من الحلالة خطا لانه وانفسده الصلاة
وكذا تنسكها العاشر ان يأتي بجملة تامة من مبتدأ وخبر (و) الحادي عشر ان يكون بذكر خالص لله (و) الثاني عشر ان
لا يكون بالسملة كسأيتي (و) الثالث عشر ان لا يحذف الهاء من الحلالة (و) الرابع عشر ان يأتي بالهاوي وهو
الالف في اللام الثانية فاذا حذف لم يصح (و) الخامس عشر ان لا يقرن التكبير بما يفسده فلا يصح مشر وعه لوقال
لله أكبر العالم بالمدوم والموجود أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في البرازية وهذا
بما سمع الله سبحانه بالانفاط لجمعه ولم أره قبله مجموعا له الحمد اذا ناما وفضله ليس محصورا ولا بمحظور او لا موعودا
(و) لا يشترط التعيين في النفل (و) لو سئله الفجر في الاصح وكذا الترويح عند عانة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط
التعيين فينوي مرعا يصحبها الترويح أو سنة الوقت (و) يفرض (القيام) وهو ركن متفق عليه في الفرائض
والواجبات وحد القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا يتأثر بركبته وقوله (في غير النقل) متعلق بالقيام فلا يزم
في النفل كما سئله كره ان شاء الله تعالى (و) يفرض (القراءة) ولا تكون الاسماعها كما تقدم لقوله تعالى
فاقرؤا من كتابكم من القرآن وهي ركن زائد على قول الجمهور لسقوطها بالاضرة وعن المقتدى عندنا وعن المذكر
في الركوع لجماع (و) بالنس كانت القراءة فرضا (و) قرأ (آية) قصيرة مركبة من كلمتين كقوله تعالى ثم
نظري في ظاهره الآية وما لا ياتي هي كلمة كدها متان أو حرف ص نقي أو حرفان حم طس أو حرف
جسمي كعبس فقد اختلف المشايخ والاصح انه لا يجوز بها الصلاة وقال القدوري الصحيح الجواز وقال أبو
يوسف ومحمد الفرض قراءة آية بطول أو ثلاث آيات قصار وحفظ ما يجوز به الصلاة من القرآن فرض عين
وحفظ الفائضة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ جميع القرآن فرض كفاية واذا علمت ذلك فالقراءة فرض
(في ركعتي الفرض) أي ركعتين كانتا ولا تصح بقراءة في ركعة واحدة فقط خلافا لفرط والحسن البصري لان
الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن ائمت في الثانية لتساكلاهما من كل وجه فالاولى بعبارة النص والثانية بدلالة
(و) القراءة فرض في (كل ركعة) (النفل) لان كل شعع منه صلاة على عبدة (و) الفراء فرض في كل ركعات
(الوتر) اما على كونه سنة فالفهر وعلى وجوبه لا احتياط (و) لم يعمين شيء من القرآن لصحة الصلاة لا طلاقا ماثونا
وقلنا تعين الفائضة وجوبا كما سئله كره (ولا يقرأ المؤمن بل يسع) حال جهرا الامام (و) ينصت) حال اسراره
لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال صلى الله عليه وسلم تكفلت قراءة الامام جهرا لم يخاف
وانفق الامام الاعظم وأصحابه والامام مالك والامام أحمد بن حنبل على صحة صلاة المؤمن من غير قراءة شأ وقد
سقطت بالاصل (و) قلنا (ان قرأ) المؤمن الفائضة أو غيرها (كره) ذلك (تحريرا) لله (و) يفرض (الركوع)
لقوله تعالى اركعوا وهو الانضواء بالفهر والركوع جوازا كاله تسوية الرأس بالعجز وأما التعديل فقال أبو
يوسف والشافعي يفرضونه وقال أبو مطيع البلخي تليد الامام أي حنيفته ربه الله تعالى او تقص من ثلاث

وتعيين الفرض وتعيين
الواجب ولا يشترط
التعيين في النفل والقراء
في غير النقل والقراءة
ولو آية في ركعتي الفرض
وكل النفل والوتر ولم
يتمين شيء من القرآن
لصحة الصلاة ولا يقرأ
المؤمن بل يسع وينصت
وان قرأ كره محرم
والركوع

تسببها الركوع والسجود لنجز صلاته والاحد اذا بلغت حدو منه الركوع يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو اعلى منه (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا بالسنة والاجاع والسجدة انما تتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده مع وضع احدى اليدين واحدى الركبتين وشئ من أطراف أصابع احدى القدمين على ظاهر من الارض والا فلا وجود لها ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتعمام السجود بآياته بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والانف كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط وضحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يحد) الساجد (بحجمه) بحيث لو بالغ لانسفل رأسه بالغ بما كان حال اوضاعه فلا يصح السجود على القطن والتلج والطين والارز والذرة وزر الكنان (و) الخنطة والشعر تستقر عليه جبهته فيصح السجود لان جباهها يستقر بعضها على بعض بنشوة ورخاوة والجبهة اسم لما نصب الارض بها فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود (و) يصح السجود (و) كان (على كفه) أي الساجد في الصميح (أو) كان السجود على (طرف ثوبه) أي الساجد ويكره غير عذر كالسجود على كور عامته (ان) ظهر محل وضعه أي الكعب أو الطرف على الاصح لانه لا يصح (وسجد وجوباً بما صلب من أنفه) لان أرنبه ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لا شرط صحة قال (و) يسجد (بجبهته ولا يصح الاقتصار على الانف) في الاصح (الامن عذر بالجبهة) لان الاصح ان الامام يرجع الى موافقة صاحبه في عدم جواز الشرع وفي الصلاة بالفارسية لغز العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرهما من أي لسان غير عربي في غير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بلاذ في الجبهة فثبت أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة المحدث (و) من شرط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) لتحقيق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقيم مقامه فان فعل غيره معتبراً سمحت وان انصرف من صلاته ولم يعلم به قلت (الا) ان يكون ذلك (زحمة) سجدتها على ظهره صلى صلاته للضرر وانه لم يكن ذلك السجود عاده مصلحاً وان كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شرط صحة السجود (وضع) احدى (اليدين) و (الركبتين) في الصحيح كما قدمناه (و) وضع (شئ من أصابع الحليين) موجهها بطائفة نحو القبلة (حالة السجود على الارض ولا يكتفى بصحة السجود) وضع ظاهر القدم لانه ليس بمحل لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود تقديم الركوع على السجود كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من السجود الى قرب القعود على الاصح) عن الامام لانه بعد ما ساق به من القعود فتبقى السجدة بالعود بعده اليها والا فلا وذكر بعض المشايخ انه اذا ابل جبهته عن الارض ثم أعادها جازت ولم يعلم له تصحيح ذلك والقدر يرى أنه قد مر بطلان ذلك في اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما سببه الناظر رافعاً (و) يفترض (الود الى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالاول فرض باجماع الامة ولا يتحقق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد التكرار الا بعد من اتمامها في السجود الاول فيلزم رفعها ثم وضعها للوجود التكرار وهو ردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من الارض ووضعها على فخذه وقال صلى الله عليه وسلم كما رأيتموني أصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان الذين تسجد ان كانوا سجداً الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما وإذا رفعه فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعمدى وقيل ترغماً للشيطان حيث لم يسجد مرة فويل لما أمر الله به أتى بالسجود عند أخذ الماشق ورفع المسنون رؤسهم ونظر والكفار لم يسجدوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم التوفيق وامثال الامر (و) يفترض (القعود الاخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره والمقرر وض عندنا الجلبوس (قدر) قراءة (التشهد) في الاصح لحدث ابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقيم وقم وان شئت ان تقعد فاقعد على تمام الصلاة وما لا يمتن الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا ان المرفوض في القعدة ما يأتي فيه بكتابة الشهادتين فكان فرضاً علياً (و) يشترط (تأخيرها) أي القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع لحقها فيما دل بسجدة صليته تذكروها

والسجود على ما يجهد
حجمه وتستقر عليه
جبهته ولو على كفه أو
مارفوق به ان ظهر
محل وضعه وسجد
وجوباً بما صلب من
أنفه وبجبهته ولا يصح
الاقتصار على الانف الا
من عذر بالجبهة وعدم
ارتفاع محل السجود
عن موضع القدمين
بأكثر من نصف ذراع
وان زاد على نصف
ذراع لم يجز السجود
الا زحمة سجدتها على
ظهره مصلحاً
ووضع اليدين والركبتين
في الصحيح وشئ من
أصابع الحليين حالة
السجود على الارض
ولا يكتفى بوضع ظاهر
القدم وتقدم الركوع
على السجود والرفع عن
السجود الى قرب
القعود على الاصح
والود الى السجود
والقعود الاخير قدر
التشهد وتأخيرها عن
الاركان

(و) يشترط لصحة الأركان وغيرها (أدواها مستقفاً) فإذا ركع أو قام أو سجد قائماً لم يعتد به وإن طرأ فيه النوم صح بما فيه منه وفي القعدة الأخيرة خلاف قال في منية المصلي إذا لم يجد ما يثبت في جامع الفتاوى يعتد بها تماماً لأنها ليست بركن ومنها على الاستراحة فلا شيء النوم قلت وهو مرة الاختلاف في شرطتها وركبتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض (أما معرفة تكيفية) أي صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة حقيقة ما فيها أي ما في هذه الصلوات (من المصالح) أي الصفات المفروضة يعني كونها مفروضاً بمقتضى اقتراف ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها عن المصالح) أي الصفات (السنوية) كالسنن والرواتب وغيرها باعتقاد سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما شققت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة التثاءب والتسبيح أو اعتقاد المصلي (أما) أي أن ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كاعتقاد أن الأربع في الفجر فرض وبصلي كل ركعتين بانفرادهما وبأن يثلاث ثم ركعتين في المغرب ومعتقدا فرضية الخمس (حتى لا ينتقل بفرض) لأن النقل بتأدينية الفرض أما الفرض فلا يتأدينية النقل كافي التجنيس والمزبدوا خلاصة تنبيهه على الأركان وغيرها قال (والأركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمتها بقدماء ما أكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الأخير مقدار التشهد ركن أيضاً وقيل شرطاً وقد ينحصر الخلاف فيه وقيل التحريك من ركعتين أيضاً (واقبها) أي المذكورات (شرائط بعضها شرطاً لصحة الشرع وفي الصلاة وهو ما كان خارجاً) وهو الظاهر من الحديث والثبت واسترالو رة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية وغيرها شرطاً لدوام بعضها وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفرق

فصل في متعلقات الشرع ووطاها (تجوز الصلاة) أي تصح (على ليد) بكسر اللام وسكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل نجس) نجاسة مانعة لأنه لشخاتة كثو بين وكلو نجس يمكن فصله لو حين وأسفل نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عند اختلاف الأئمة يوسف لأنه كشيتن فوق بعضها (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر) على ثوب طاهر وبطائفة نجسة إذا كان غير مضرب (لأنه كشيتن فوق بعضها) (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وإن تحرك الطرف النجس بحركته) لأنه ليس ملتصقاً به (على الصحيح ولو تنجس أحد طرفي عمامته) أو ملحقته (فالطاهر أي الطرف النجس بحركته) لأن ليس ملتصقاً به (واقب الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وإن تحرك) (الطرف النجس بحركته) لا تجوز صلاته لأنه حامل لما يحكم إذا لم يجد غيره للضرورة (واقفاً معازيل به لانه نجاسة) المانعة (بصلي معها ولا إعادة عليه) لأن التكليف بحسب الواسع (ولا إعادة) على فاقده ما يستعز به ولو حراً (فإنه إن وجد الحرام رزقه الصلاة فيه لأن فرض السترة أقوى من منعه لسه في هذه الحالة (أو) كان حشيشاً أو طيناً) أو ماء كدرا يصلي داخله بالإيماء لا يضر في الجلة (فإن وجهه) أي السائر (ولو بالإباحة) الحال أن (ر به طاهر لا تصح صلاته عارياً) على الأصح كما لا الذي أبيع التجميد لا يلحقه المانعة وربع التي يقوم مقام كاه في مواضع نهاها دون ثوب لثانة أو بانه النجاسة مقام كاه لزم والستر سقوط حكم النجاسة بطهارة الربع (وخيران ظهر أقل من ربعه) والصلاة فيه أفضل للسترواقيته بالركوع والسجود وإن صلى عارياً بالإيماء فاقده أصبح وهو دون الأول أو قفاً جاز وهو دونهما في الفضل لأن من ابتلى بلبتين يختار أهونها وإن تساوى يتخير (وصلاته في ثوب نجس الكل أصح من صلاته عارياً) لما قلنا في تنبيهه قال في الدراية لو استعز به بجلد مينة غير مذبوغ وصلى معه لا تجوز صلاته بخلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الجلد أغلظ بدليل أنها لا تزول بالفضل ثلاثاً بخلاف الثوب انتهى قلت فيه نظر لأنه يظهر عناه وأهون من غلبه كشمسية أو خفافه بالواء (ولو جده ما يستعز به بعض المورة واجب) يعني لزم (استعمه الله) أي الاستعداد به (ويسترا قبل والدير) أي القبل (القبيل) لأنه يستقبل القبلة لأنه لا يسترا بغيره والدير يسترا باللاتينية وفيه تأمل لأنه يسترا بالفتنيز ووضع الدين فوقهما (وتدب صلاة العارياً جالساً بالأيامه ما دار جلبيه نحو القبلة) لما فيه من السترة (فإن صلى) العارياً (قائماً بالأيامه أو) قائماً (أتباعاً للركوع والسجود صح) لآنيانه بالأركان فمضى إلى أيها مشاء والفضل الأول ولو صلى عارياً بالأيامه سائر الاختلاف في مجتها (وعو رة الرجل) حراً

حتى لا ينتقل بفروض والأركان من المذكورات أربعة القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الأخير مقدار التشهد وابقاها شرائط بعضها شرطاً لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجاً وغيره شرطاً لدوام بعضها **فصل** في تجوز الصلاة على ليد وجهه الأعلى طاهر وعلى ثوب طاهر وبطائفة نجسة إذا كان غير مضرب وعلى طرف طاهر وإن تحرك الطرف النجس بحركته على الصحيح ولو تنجس أحد طرفي عمامته فالقاء وأقبي الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته وإن تحرك لا تجوز وإذا زاد ما زيل به النجاسة يصلي معها ولا إعادة عليه ولا على فاقده ما يستعز به ولو حراً أو حشيشاً أو طيناً أو ماء كدرا يصلي داخله بالإيماء لا يضر في الجلة عارياً لا تصح صلاته عارياً وخيران ظهر أقل من ربعه وصلاته في ثوب نجس الكل أصح من صلاته عارياً ولو وجد ما يستعز به من المورة واجب استعماله ويسترا قبل والدير فإن لم يسترا أخذ ما قبل يسترا

كان أبو بوري (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة لتسبح ظهورها وغض الابصار عنها في اللغة وفي الشعر بهما افتراض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة إلى ركبته وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتزيد عليه) أي على الرجل (الامة) القنعة وأما الولد والبدرة والمكانة والمستعانة عند أبي حنيفة لوجود الرق (الطن والظهر) لأن لها من يتصدرها ويضم الباسان العورة للرجح (وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفها) باطنها وظاهرها في الأصح وهو المختار وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) إلا (قدمها) في الأصح والباقيين باطنها وظاهرها مع عموم الضرورة لباسان العورة فستر الحرة حتى المسترسل عورة في الأصح وعليه الفتوى فكشف ربيع بمنع محبة الصلاة ولا يحل النظر إليه مقطوعا عنها في الأصح كشرعائه وذكره المقطوع وتقدم في الأذان بأن صوتها عورة وليس المراد بغير ذلك ما هال ما يحصل من تلبينه ومغطيته لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضو من أعضائه العورة) الغليظة والخفيفة من الرجل والمرأة (يجمع محبة الصلاة) مع وجود السائر لا مدون ربيع والركبة مع الغنذ عضو واحد في الأصح وكعب المرائع ساقها وأظفارها عن رأسها وثوب المنكر فإن كانت نافذة أو نزع الصدر أو اليد ذكر بانفراد أو الاثنين بلا ضمهما إلى الأصمعي وما بين السرة والمانة عضو كامل يجزأ من البدن وكل ألية عورة والذكر ثالها في الأصمعي (ولو تفرق) الانكشاف على أعضاء من العورة وكان جبهة مانع فيبلغ ربيع أصغر الأضراس المتكشفة يعني التي انكشفت بعضها (منع) محبة الصلاة أن طال زمن الانكشاف بقدر أدا تركن (والا) أي وإن لم يبلغ ربيع أصغرها أو لم يبلغ زمن الانكشاف (فلا) يمنع الصحة للضرورة وسواه النفي والقبير (ومن عجز عن استقبال القبلة) بنفسه (أو خشية غرق وهو على خشية) أو عجز عن الزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائره أو كانت جوعا أو كان شيخا كبيرا لا يمكنه الركوب الأيمن (أو خاف عدوا) آدميا أو سبعيا على نفسه أو دابته أو ماله أو أماته أو اشتد خوفه لقتال أو هرب من عدو راكبا (فقبلته جهة قدرته) للضرورة (و) قبلته الحائفة جهة (أمنه) (ولو خاف أن يراه العدو وأن يقدصل مضطجعا باليمين إلى جهة أمنه والقادر بقدره) لغيره ليس قادرا عند الامام خلافا لها وإذا لم يجد أحدا للاختلاف في الصحة (ومن استنبت عليه) جهة (القبلة) ولم يكن عنده مخبر من أهل المكان ولا من له علم أو سأل في مخبره (ولا محراب) بالحل (تحرى) أي اجتهد وهو بذل الجهد لدليل المقصود ولو سجدت ثلاثا ولا يجوز التحري مع وضع المحارب لأن وضعها في الأصل يحق ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره أثنان من هو مسافر مثله لأنهم يخبران عن اجتهاد ولا يترك اجتهاد ما جاهد غيره وليس عليه فرع الأبواب السؤال عن القبلة ولا من الجدران خشية الهوام والأشياء يطابق غير المحراب وإذا مضى إلى الأمام على ركعة لغير القبلة فجاهد رجل وأقامها لها وأقصدى به فإن لم يكن حال افتتاحه عنده مخبر فصلا لا على محبة لانه لا يلزمه من الجدران والأفهي فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين قدرته في الأولى وعلم خطئه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي المتحرى (و) علم بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة لقولنا من يحترى الله عنه كنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مضطه لم يدر أين القبلة فصلى كل رجل من أهل حاله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت فاني أتوا فم وجهاته وليس المتحرى القبلة مثل التحري التوضؤ والسراقة فانه أظهر نجاسة الماء أو التوب أعاد لانه أمر لا يجعل الانتقال والقبلة تتغيره كما حلت عن القدس إلى الكعبة (وان علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمين لا اليسار (ويجب) على ما إذا بالتحري لأن تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قبلة استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النبي صلى الله عليه وسلم وان بدت ركعة صلبة بطلت صلاته (وان شرع) من استنبت عليه (بلاخر) كان فعله موقفا لولا أنها فعل بعد فراغه من الصلاة (أنه أصاب محض) لانه يبين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت المواز من الصلاة (وان علم بأصابعه فيها) ولو بغالب الظن (فسدت) لأن حاله قوبت به فلا يثبت قويا على ضعف خلافا لابي يوسف رحمه الله (كما فسدت فيها) (لو لم يعلم أصابعه أصلا) لأن الفساد ثابت بالاستصحاب الحال ولم يرتفع بدليل فقر الفساد لأن الشرع لم يحصل حقيقة ولا حكما وإذا وقع تحريه إلى جهة فصل إلى غيرها لا يجوز له تركه الكعبة حكما في حقه وهي الجهة التي تحراها ولو أصاب خلافا لابي يوسف في ظهور أصابعه هو بجمله كالتحرى في الأولى إذا عدل عن تحريه

ما بين السرة ومنتهى
الركبة وتزيد عليه الامة
البدن والظهر وجميع
بدن الحرة عورة إلا
وجهها وكفها وقدمها
وكشف ربيع عضو
من أعضاء العورة يمنع
محبة الصلاة ولو تفرق
الانكشاف على أعضاء
من العورة وكان جبهة
مانع فيبلغ ربيع أصغر
الأضراس المتكشفة منع
والأفلا ومن عجز عن
استقبال القبلة لمرض
أو عجز عن الزول عن
دابته أو خاف عدوا
فقبلته جهة قدرته
وأمنه ومن استنبت
عليه القبلة ولم يكن
عنه مخبر ولا محراب
تحرى ولا إعادة عليه
أو خطأ وان علم بخطئه
في صلاته استدار وي
وان شرع بلاخر فصل
بعد فراغه أنه أصاب
محض وان علم بأصابعه
فيها فسدت كالمعلم
أصابه أصلا

ونظرة هارة ما توضع به بحيث صلاته وعلى هذا الصل في ثوب وهو يعتقد أنه نجس أو أنه محدث أو عدم دخول الوقت فظهر بخلافه لا تحجزه وإن وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو فساد فعله ابتداء لعدم الجزم وأما في المأخذ فقد وجدت الطهارة حقيقة والثنية (ولو تحجز قوم جهات) في ظلمة (وجهه لو حال امامهم) في توجيهه (تجزئهم) صلاحهم الامن تقدم على امامه كافي جوف الكسبة لما قدمناه (فصل في بيان (واجب الصلاة) الواجب في اللغة بمعنى الذي روم ويعني السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم لما لم يبدل ليل فيه شبهة قال غير الاسلام وانما سمى به اما لكونه ساقطاً عن العمل او لكونه ساقطاً عن العمل ولا يكون مضطراً بين الفرض والسنة أو بين الزوم وعدمه فانه لما لم يعمل لا عمل انتهى وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض والسنة لا كمال الواجبات والادب لا كمال السنة ليكون كل منها حصناً لما شرع لتكميله وحكم الواجب استحقاق العقاب بتركه عمداً وعدم انكسار جاحده والثواب بفعله وزوم سجود السهو لنقص الصلاة بتركه سهواً او اعادتها بتركه عمداً وسقوط الفرض ناقصاً ان لم يسجد ولم يعمد (وهو) أي الواجب (ثمانية عشر شيئاً) الأول وجوب (قراءة الفاتحة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلواتن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو نافي الكمال لانه خبر واحد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما يناسب الوجوب العمل به (و) الثاني (من سورة) قصيرة (أول ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في أربعة عشر (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثاني وفي جميع الثاني (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشابهة السنة (و) جميع ركعات (الفعل) لما رويان لا نزل شفع من الثالثة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأولين) من الفرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر شراً الفاتحة ثم قرأ السورة وسجد للسجود كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الان) أي ما صلب منه (للجهة في السجود) للمواظبة عليه ولا يجوز الصلاة بالانقصار على الان في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الاثنيان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل التنقل لغيرها) أي لغير السجدة من باقي افعال الصلاة للمواظبة فان فات بسجدها ولو بعد القعود الاخير ثم ركب القعود (و) يجب (الاثنيان) وهو التمديل (في الاركان) بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تخطئ مفاصله في الصحيح لانه لتكميل الركن لاسنة كما قاله الجرجاني ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاثنيان ايضا في القومة والحلقة والرفع من الركوع لا امر به في حديث المسىء صلاته ولمواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق الكمال ابن المهام وتعليقه من أمر جاح وقال انه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكماً هو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جلس الأول تبعاً للامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجد السهو لما تركه وقام ساعياً (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أي في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهده وهو اختار عن القول بسنتين أو سنة التشهد وحده لمواظبة (و) يجب (قراءته) أي التشهد (في الجلوس الاخير) ايضا لمواظبة (و) يجب (القيام إلى) الركعة (الثالثة من غير راحة بعد) قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أدرك ركناً سهاً بسجدة السهو لتأخير واجب القيام الثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين في العين واليسار للمواظبة ولو يكن فرضاً لمحدث ابن مسعود (دون عليك) لحصول المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ونتجه الواجب بالمواظبة عليه أيضاً (و) يجب (قراءة) (قنوت الوتر) عند أي خفية وذات تكبيرة القنوت كما في الجوهرة وعند جماهيرنا في ركعة (و) يجب (تكبيرات العبدین) وكل تكبيرة منها واجبة يجب بتركها سجود السهو (و) يجب (تعيين) لفظ (التكبير) لاقتراح كل صلاة للمواظبة عليه وقال في الخيرة بتركها الشروع بغيره في الاصح وقال النخعي الاصح أنه لا يترك كما في التبيين فلان (لا) يختص وجوب الاقتراح بالتكبير في صلاة (العبدین خاصة) خلافاً لخصه بهما ووجه العموم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير عند افتتاح كل صلاة (و) يجب (تكبيرة الركوع في ثانية) أي الركعة الثانية من (العبدین) تماثلاً لتكبيرات الزوائد الاتصال بها بخلاف تكبيرة الركوع في الاولى (و) يجب (جهر الامام بقراءة) ركعتي (الفجر) قراءة (أولي العشاءين) المغرب والعشاء (ولو قضاء) لفعله صلى الله عليه وسلم (و) يجب (جهر الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة)

ولو تحجز قوم جهات
وجوب لو حال امامهم
تجزئهم (فصل في واجب
الصلاة) وهو ثمانية
عشر شيئاً قراءة الفاتحة
وضم سورة أو ثلاث
آيات في ركعتين غير
متعنتين من الفرض
وفي جميع ركعات الوتر
والنفل وتعيين القرلة
في الأولين وتقديم
الفاتحة على السورة
وضم الان للجهة في
السجود والاثنيان
بالسجدة الثانية في كل
ركعة قبل الان قال
لغيرها ولا الاثنيان في
الاركان والقعود الأول
وقراءة التشهد فيه في
الصحيح ورائه في
الجلوس الاخير والقيام
إلى الثالثة من غير راحة
بعد التشهد ولفظ
السلام دون عليك
وقنوت الوتر وتكبيرات
العبدین وتعيين
التكبير لاقتراح كل
صلاة للعبدین خاصة
وتكبيرة الركوع في
ثانية العبدین وجهر
الامام بقراءة الفجر
وأولي العشاءين ولو
قضاء واجبة

والعبدین والتراویح والوتر فی رمضان
والوتر فی رمضان
والاسرار فی الظهور والعصر
وفی بعد أولی
العشاءین ونقل النهار
والمغرب فی الجهر
کمتنل باللیل ولوترک
لسورة فی أولی العشاء
قرأها فی الآخرین مع
الفاتحة جهرا ولوترک
الفاتحة لا یکرها فی
الآخرین

فصل فی بیان (سبأ) ای الصلاة (وهی احدى وخسون) (رفع الیدین للتعریة حذاء الازنین
للرجل) لان رسول الله صلی الله علیه وسلم کان اذا افتتح الصلاة کبر ثم رفع یدیه حتى یحاذی باهامیه اذ ینتم
بقول سبحانک اللهم وبحمدک الخ (و) حذاء اذنی (الامه) لاهما کالرجل فی الرفع وکافرة فی الركوع والسجود
لان ذراعها السابعة و (رفع الیدین) حذاء المنکبین للحره علی الصبح لان ذراعها عورة ویمناه علی
الستر وروی الحسن انها رفع حذاء اذنیها (و) بسن (نشر الاصابع) وکیفیتها ان لا یضرب کل الضم ولا یفرج کل
التفرج بل یتکرم علیها حالها منشورة لانه صلی الله علیه وسلم کان اذا کبر رفع یدیه نائرا اصابعه (و) بسن
(مقارنة احرام المقدی لأحرام امامه) عند الامام لقوله صلی الله علیه وسلم اذا کبر فکبر والان اذالوقت حقيقة
وعندهما بداحرام الامام جعل الفاء للتعقیب ولا خلاف فی الجواز علی الصبح بل فی الاولویة مع التیقن بحال
الامام (و) بسن (وضع الرجل یدیه العنی علی السری تحت سرته) لحديث علی رضی الله عنه ان من السنة وضع
الیدی علی الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان یجعل باطن کف الیدی علی ظاهر کف السری محلقا بالخصر
والا بهام علی الرسخ) لانه لم یورد انه یضع الکف علی الکب وورد الاخذ فاستحسن کثیر من المشایخ تلك الصفة
عمل بالحديثین وقیل انها مخالف للسنة والمذاهب فینبغی ان یفعل بصفة احد الحديثین مرة بالآخر اخری فیأبی
بالحقة فیهما (و) بسن (وضع المرأة یدیهما علی صدرها من غیر تحلیق) لانه استرخا (و) بسن (الثناء) لما روينا
لقوله صلی الله علیه وسلم اذا قمتم الی الصلاة فارفعوا یدیکم ولا تخالفوا اذانکم ثم تولوا سبحانک اللهم وبحمدک
وتبارک اسمک وتعالی حدک ولا اله غیرک وان لم تر یدوا علی التکیف اجزا کم وسند کرمعنا ان شاء الله تعالی
(و) بسن (التؤد) فیقول اعدو بالله من الشيطان الرجیم وهو ظاهر المذهب وأستفید الخ واختاره الهندوانی
(للقراءة) فیأبی به المسوق کالامام والمغرب لا یقتدی لانه تبیع القراءة عندهما وقال ابو یوسف تبیع الثناء
سنة للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفی الخلاصة والذخیره قول ابی یوسف الصبح (و) بسن (التسبیح) أول
کل رکعة قبل الفاتحة لانه صلی الله علیه وسلم کان یتبع صلاته یتسم الله الرحمن الرحیم والقول یوحیها مضیف
وان صحیح لعدم ثبوت المواظبة علیها (و) بسن (التأمین) للامام والماموم والمغرب والشافعی خارج الصلاة
للامر به فی الصلاة وقال صلی الله علیه وسلم اقمتی جبریل علی السلام عند فرأی من الفاتحة آمین وقال
انه کانتم علی الكتاب ولیس من القرآن وأصح لقائه بالتواضع والتخفیف والمعنی استجب دعاءنا (و) بسن
(التحمید) للتؤم والمغرب اتفاقا للامام عندهما ايضا (و) بسن (الاسرار بها) بالثناء واما بعده
تلا نارا الواردة بذلك (و) بسن (الاعتدال عند ابتداء التحریة) وانها ما بان بکون آتیها (من غیر
طأطأة الرأس) کأورد (و) بسن (جهر الامام بالتکبیر والتسبیح) لانه لا یحکم الا بالشرع والانتقال
ولا حاجة للمغرب کالماموم (و) بسن (تفریح القدمین فی القيام قدر أربع اصابع) لانه اقرب الی الخشوع
والتراویح افضل من نصب القدمین وتفسیر التراویح ان یمتد علی قدم مرة وعلی الاخر مرة لانه ايسر واسک

اطول (القيام) (و) (سن) (أن تكون السورة المضمومة للفاصلة من طول المفضل) (الطول والقصر بكسر
أو لمما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالفتح الرجل الطويل وسعى المفضل به لكثرة قصوله وقيل أنه
المسوخ فيه وهنا (في) صلاة العجر والظهر ومن أو ساطع جمع وسط بفتح السين مأين القصار والطوال
(في) العصر والعشاء ومن قصره في المغرب) وهذا التقسيم (لو كان) المصل (مقبيا) والمتقدم والامام سواء علم
بمثل على المقتدين بقرائه كذلك والمفضل هو السبع السابع قبل أوله عند أكثر من سبعة أجزا
وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من في الطول من مبدئه إلى البروج وأواسطه منها
التي لم يكن وقصاره منها إلى آخره وقيل طوله من الحجرات إلى عبس وأواسطه من كثر إلى الضحى والباقي
قصاره لما روى عن عمرو بن لحي أنه كان يقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي العشاء بوسط المفضل وفي
الصبح بطول المفضل والظهر كالقصر لساواتهما في سعة الوقت ورد أنه كالقصر لاشتغال الناس بهمهم
وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم يزل الكتاب
وهل أتى على الإنسان وقد ترك الحنيفة إلا نادى منهم هذه السنة فلازم عليها الشافعية إلا القليل فظن جهله
الذهنين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائما (و) للضرورة (قرأ أي سورة شاء)
لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المودتين في الفجر فصار غالا أو جزت قال سمعت بكاء صبي فغشيت أن تفزع
أهله (لو كان مسافرا) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمودتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط شرط
الصلاة في تخفيف القراءة الأولى (و) (سنة) (الطالة الأولى في الفجر) اتفاقا للتواتر من لدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى يومنا هذا بالثلثين في الأولى والثلث في الثانية استحبابا وإن كثرت الفاتوات بأشهره بقوله (فقط)
أشاره إلى قول محمد أحباب أن بطول الأولى في كل الصلوات وتكره الطالة الثانية على الأولى اتفاقا بما روى
آيتين وفي النوازل الأربعة (و) (سن) (تكبير الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض
ورفع سوى الركوع من الركوع فانه كان يسمع فيه (و) (يسن) (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثا) لقول النبي صلى الله
عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان رب العلي العظيم وذلك أدناه وأذا سجد فليقل سبحان رب العلي
ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كاله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا للقوى والإمارة لاستحباب فليكره أن
ينقص عنها ولو رفع الإمام قبل اتمام المدة ثلاثا للصحيح أنه يتابعه ولا يزال يد الإمام على وجهه يمل به القوم وكما
إذا انفرد فهو أفضل بعد انتم على وتر وقيل تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا بد أن في
الركوع أو السجود بغير التسبيح وقال الشافعي يري في الركوع اللهم لك ركعت ولك تسبيحت ولك أسبعت وعليك
توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تنبارك الله أحسن الخالقين كما روى
عن علي بن قلنا هو محمول على حالة التهجيد (و) (يسن) (أخذ ركبته بيده) حال الركوع (و) (سن) (تفريح أصابعه)
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تس رضى الله عنه إذا ركعت فضع كفك على ركبتك وفرج بين أصابعك وارفع يديك
عن جنبك ولا تطبق تفريح الأصابع إلا هاتئذ يمكن من بسط الظهر (و) المرأة لا تفريحها (لأن معنى حالها على
الستر) (و) (يسن) (تسبيح سابقه) لأنه المتواتر وأحنا وهما شبه القوس مكروم (و) (يسن) (بسط ظهره) حال ركوعه
لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قد حرم ماء
على ظهره لم يلح له الاستواء لظهره (و) (يسن) (تسوية رأسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكر
ويؤنث العجز للمرأة خاصة وقد تستعمل الرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولو كان يركع في ركعة لم يخفضه (و) (يسن)
(الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة أن الرفع منه فرض وتقدم (و) (يسن) (القيام بعده) أي
بعد الرفع من الركوع (مطمئنا) للتواتر (و) (يسن) (وضع ركبته) ابتداء على الأرض ثم يديه ثم وجهه عند
نزوله (السجود) أو سجدها (و) (يسن) (عكسه للتهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته إذا لم يكن به
عذر وما إذا كان ضعيفا أو لا يس خفف ففعل ما استطاع ويستحب المصوب العين والتهوض باليسار لأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته (و) (يسن)
(تكبير السجود) لما روي (و) (سن) (تكبير الرفع) منه لروى (و) (يسن) (كون السجود) أي جعل

وأن تكون السورة
المضمومة للفاصلة من
طوال المفضل في
الفجر والظهر ومن
أواسطه في العصر
والعشاء ومن قصره
في المغرب لو كان مقبيا
ويقرأ أي سورة شاء
لو كان مسافرا وأطالة
الأولى في الفجر فقط
وتكبير الركوع وتسبيحه
ثلاثا وأخذ ركبته بيده
وتفريح أصابعه والمرأة
لا تفريحها. ونصب
سابقه وبسط ظهره
ونسو بقرائه بعجزه
والرفع من الركوع
والقيام بعده مطمئنا
ووضع ركبته ثم يديه
ثم وجهه للسجود
وعكسه للتهوض
وتكبير السجود وتكبير
الرفع وكون السجود

السجود (بين كفيه) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع وجهه بين كفيه وأمسك راسه
 الخاضع لما سجد ووضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رحمه الله وقال بعض المحققين بالجمع وهو أن
 يفعل سجدة واحدة وبالأخرى مرة وإن كان بين الكفين أفضل وهو حسن (و) بسن (تسبيحه) أي السجود
 بأن يقول سبحان ربّي الأعلى (ثلاثاً) لما رواه (و) بسن (مخافة الرجل) أي مبادعته (بطنه عن فخذه
 و) مخافة (مرفقه عن جنبه و) مخافة (ذراعه عن الأرض) في غير زحمة خذراعن الإذناء المحرم لأنه
 صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جاف حتى لو شابت بهجة أن تمر بين يديه لم توك وكان مثلي الله عليه وسلم لم يجع حتى
 يرى وضع إبطه أي يباضها وما قال عليه السلام لا تنسط بسط السبع وأدع على راحتيك وأبضبعيل فانك
 إذا فأت ذلك سجد كل عضو منك (و) بسن (انخفاض المرأة وزفها بطنها بفخذها) لأنه عليه السلام مر على
 امرأتين تصليتان فقال إذا سجدتما فضعي بعض القدمين إلى بعض فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل لأنها عورة
 مستورة (و) بسن (القومة) يعني انهماه لأن الرفع من السجود فرض إلى قرب القعدة فناما سنة (و) بسن
 (الجلسة بين السجدة) بسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فما بين السجدة) أي بين (كسرة
 الشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ (كسرة) هو الأصبع (و) بسن (اقتراش الرجل) رجله اليسرى
 ونصب اليمنى وتوجيه أصابعهما نحو القبلة كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) بسن (تورك المرأة) بأن
 تجلس على أليها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى لأنه أمثلها (و) بسن (الأشارة
 في الصحيح) لأنه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه السابق وقد أحناها شيئاً ومن قال أنه لا يشتر أصابعه وخلاف
 الرواية والذراية وتكون (بالمسحة) أي السبابة من اليمنى فقط بشر بها (عند) انتهائها إلى (الشهادة) في
 الشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً كان يدعو بأصبعه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أحد
 (برفعها) أي المسحة (عند التي) أي في الألفية عما سوى الله تعالى بقوله لا اله (و) بسن (عند الأثبات) أي
 الأثبات الألفية لله وحده بقوله لا اله (ليكون الرفع إشارة إلى التي والوضع إلى الأثبات) وبسبب الأسرار بقرأة
 الشهد وأمرنا أن لا يبعد شيئاً من أصابعه وقيل لا عند الإشارة بالمسحة فليروى عنهما (و) بسن (قرأة
 الفاتحة فيما بعد الأولين) في الصحيح وروى عن الإمام وجوه وأروى عنه التفسير بقرأة الفاتحة
 والتسبيح والركوع (و) بسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير) يقول مثل فقال
 محمد رحمه الله تعالى المثل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أجمعين
 وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في
 العمر مرة ابتداء وتفرغ كل ذلك كراسمه لوجوده (و) بسن (الدعاء) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بقوله عليه السلام إذا صلى أحدكم فليدأ بتعجيل الله عز وجل والتنازع عليه ثم ليصل على النبي ثم يلدع بعد ما شاء
 لكن لما وردت دعاءه صلى الله عليه وسلم أن صلواته هذه لا تصلح بها شيء من كلام الناس فقدم هذا المنع على إباحة
 الدعاء بما عي به من الصلوة لا بدعها (و) بسن (بما يشاء ألقاها القرآن) ربتنا لا غر فلو بنا (و) بسن (بما يشاء ألقاها
 السنة) ومنها ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني بأمر سألت الله دعاء
 أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك
 وارحمني أنت أرحم الراحمين وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني أسألك من الخير كله
 ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (و) لا يجوز أن يدعو في صلاة بما يشاء (كلام
 الناس) لأنه يطلها من جذل القمود وقد روي في الحديث والذهب والفضة والتمناص لا يستعمل حصوله
 دون السلام وهو مثل قوله اللهم زجني ثلاثاً عني كذا من الذهب والفضة والتمناص لا يستعمل حصوله
 من العباد وما يستعمل مثل القفو والمافية (و) بسن (الالتفات فيما بين يسار باليسلطين) لأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يباض خده الميمن وعن يسار السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى يباض خده الأيسر فإن نقص فقال السلام عليكم أو سلام عليكم أساء بقرائه السنة وصنع فرضه ولا يزيد
 وبركاته لأنه بدعته وليس فيه شيء ثابت وإن بدأ بيساره ناسياً أو عامداً يسلم عن يمينه ولا يعيده على يساره ولا شيء عليه

وصالح الجن ونيسة
المنفرد الملائكة فقط
ونقص الثانية عن
الاولى ومقارنته لسلام
الامام والبداهة باليمين
واتظار السوق فراغ
الامام **فصل** من
ادبها اخراج الرجل
كفيه من كبه عند
التكبير ونظر المصلي
الى موضع سجوده
قائما والى ظاهر القدم
راسما والى ارنه أنه
ساجدا والى حشره
جالسا والى المنكبين
مسما ودفع السائل
ما استطاع وكظمه
عند التثائب والقيام
حين قبل على الفلاح
وشروع الاملم مذ قبل
قد قامت الصلاة
فصل في كيفية
تركيب الصلاة اذا
اراد الرجل الدخول في
الصلاة اخرج كفيه
من كفيه ثم رفعهما
حذاء اذنيه ثم كبر
بلاسد ناوبا وبصح
الشروع بكل ذكر
خالص لله تعالى كسبحان
الله وبالفارسية ان
عجز عن العربية وان
قدر لا يصح شروعه
بالفارسية ولا قرأه
بها في الاصح ثم وضع
يمينه على يساره وحث
سنة عقب التمجيع
بلاسله

سوى الاسافة في العبد ولوسلم تلقاه وجهه يسلم عن يساره ولونس يساره وقام بعود مالم يخرج من المسجد او
يتكلم فيجلس ويسلم (و) يس (نية الامام الرجال) والنساء الصبيان والخنثى (و) الملائكة (الحفظة) جمع
حافظ سواء لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل أو لحفظهم اياه من الجن وأسياب المعاطب ولا يمين
عدد الا لا خلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه
يكتب الحسنات واحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخبرات وآخر وراءه يدفع عنه المكاره
وأخر عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون
ملكاً وقيل مائة وستون يذوقون عنه الشياطين فالاعيان بهم كالايان بالانبياء عليهم السلام من غير حصر يزد
(و) نية (صالح الجن) المقتدين به فيقنوا الامام الجميع (بالتسليم في الاصح) لانه يحاط بهم وقيل بنوهم
بالتسليم الاول وقيل تكفيه بالشارة اللهم (و) يس (نية المأموم امامه في جهته) العيين ان كان فيها واليسار
ان كان فيها (وان حاذاه نواه في التسليمين) لان له خطا من كل جهة وهو احق من الخاضعين لانه احسن الى
المأموم بالتزام صلاته (مع القوم والحفظة وصالح الجن و) يس (نية المنفرد الملائكة فقط) اذ ليس معه غيرهم
وينبغي التنبيه لهذا فاعلم من تنبته له من اهل العلم فضلا عن غيرهم (و) يس (نقص) صوته بالتسليمين
(الثانية عن الاول و) يس (مقارنته) أي سلام المقتدى (سلام الامام) عند ادائه موافقة له بعد تسليمه
عندهما الثلاثين عايمور الدنيا (و) يس (البداهة باليمين) وقد بيناه (و) يس (انتظار السوق فراغ الامام)
لوجوب التأنية حتى يعلم ان لاسه عليه **فصل** من ادبها (و) يس (الادب فافعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو
مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسبيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المستونمة وقد شرع لا يزال
السنة فيها (اخراج الرجل كفيه من كبه عند التكبير) لا حرام لقر به من التواضع الا ضرورة كبره والمراد
تستر كفيه احذر من كشف ذراعيها ومثلها الخنثى (و) يس (نظر المصلي) سواء كان رجلا وامراة (الى موضع
سجوده قائما) خطاه عن النظر الى ما يشغله عن الخشوع (و) نظره الى ظاهر القدم راسما والى ارنه أنه
ساجدا والى حشره جالسا ملا خطاه صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك فلا
يشغل بسواه (و) من انظره (الى المنكبين مسما) وانما كان بصيرا أو في ظلمة فلا يلاحظ عظمة الله تعالى
(و) من الادب (دفع السائل ما استطاع) فخر زاعن المسد فانه اذا كان بغير عذر يفسد كذا المشاء (و) من
الادب (كظمه عند التثائب) فان لم يقدر غطاه بيده أو كفه لقله صلى الله عليه وسلم التثائب في الصلاة من
الشیطان فاذا تثائب أحدكم فليكظم ما استطاع (و) من الادب (القيام) أي قيام القوم والامام ان كان حاضرا
يقرب الخراب (حين قبل) أي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيجب وان لم يكن حاضرا يقوم كل
صف حين ينهي اليه الامام في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) الى احرامه (مذ قبل) أي عند قول المقيم
(قد قامت الصلاة) عندها وقال أبو يوسف بشرع اذا فرغ من الاقامة فلو اخرجه يفرغ من الاقامة لاس به
في قولهم جمعا **فصل** في كيفية تركيب **فصل** (الصلوة) من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان اوصافها
لتنبيهها (اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (اخرج كفيه من كبه) بخلاف المرأة وحال
الضرورة كلبيناه (ثم رفعهما حذاء اذنيه) حتى يحاذي باهاميه شحني اذنيه ويحصل باطن كفه نحو القبلة
ولا يفرج أصابعه ولا يضيءها اذا كان بعد رفع بقدر الامكان وامراة الحرة حذو منكبيه والامة كالرجل كما
تقدم (ثم كبر) هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى يفرغ من التكبير لا ياتي بالفوات محله وان ذكر في اثائه
رفع (بلاسله) فان سدهم ولا يكون شارعا في الصلاة وتفسد في اثائها وقوله (ناوبا) شرط لصحة التكبير
(وبصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلافه بمحاجة الطالب وان كره ترك الواجب وهو
لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لصحة الشرع من جملة تأمة وهو ظاهر الى راية (كسبحان الله) أولاه
الا لله والحمد لله (و) يصح الشروع أيضا (بالفارسية) وغيره من اللسان (ان عجز عن العربية وان قدر
لا يصح شروعه بالفارسية ويحرمها (ولا قرأه نه في الاصح) في قول الامام الاعظم موافقة له لمان القرآن
اسم للظن والميخى جمعا وأما التلبية في الحج والاسلام من الصلاة والتسمية على الذبيحة والايمان فآخر بغير
العربية مع القدرة عليها اجابا (ثم وضع يمينه على يساره) وتقدم صفته (تحت ستره عقب التحريم بلاسله)

لانه سنة القيام في ناهار المذهب وعند محمد سنة القراءة فمرسل حال الشاء وعندهما في كل قيام فيه ذكر
 مسنون كحالة الشاء والقنوت وصلات الخزانة ورسول بين تكبيرات العبدین اذ ليس فيه ذكر مسنون
 (مستفتحاً وهو ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك) وان قال
 وجل تناوذك لم يمنع وان سكت لا يؤمر ولا يأتى بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا بعد و يضعه في التهجيد
 للاستفتاح ومعنى سبحانك اللهم وبحمدك تزهيد عن صفات النقص بالتسبيح وانت صفات الكمال للذات
 بالتحميد وتبارك أى دام وبقيت وتعالى اسمك وتعالى جدك أى ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بما كنتك ولا اله
 غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالآية الذي رجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد رقياً في الشاء على الله تعالى
 من ذكر النعمت السلبية والصفات الثبوتية الى غاية الكمال في الحلال والجمال وسائر الاعمال وهو الانفراد
 بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصدقية (ويستفتح كل مصلى) سواء المقتدى وغيره ما لم يبدأ الامام بالقراءة
 (ثم تموز) باقعة من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكاً في العقاب وانت
 لاراه فتعصم عن براه ليحفظك منه بالتموز (مر القراءة) مقدماً عليها (فيأى به المسبوق) في ابتداء ما يقضي به
 الشاء فيأى به حال اقتداءه ولو في سكتات الامام وعلى ما قيل ولا يأتى به في الركوع ويأتى به بتكبيرات العبدین
 لوجوبها (لا المقتدى) لانه القراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو توسع الشاء فيأى به (ويؤخر) التتموز (عن
 تكبيرات الزوائد) (العبدین) لانه القراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم
 (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى ركعة واحدة او ثلث ركعات (بان يقول بسم الله الرحمن
 الرحيم وامأى في الموضوع والذبيحة فلا تقيده بخصوص البسمة بل كل ذكر له يكتفي (فقط) فلا تنس التسبيح بين الفاتحة
 والسورة ولا ركعة فيها ان فعلها اتفاقاً للسورة سواء جهراً أو خائفاً بالسورة غلط من قال لا يسمى الا في الركعة
 الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا) وخفيته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من الفصل على
 ما تقدم (أو) قرأ (ثلاث آيات) قصار أو آيات طويلة لوجوبها (ثم كبر) كل مصلى (راكعاً) فيبتدئ بالتكبير مع ابتداء
 الانحناء ويختمه بختمه لشروع في التسبيح فلا تخالفاً من حالات الصلاة عن ذكر (مطمئناً) مسواً بارأه بعجزه
 اتخذاً ركبتيه يديه (ويكون الرجل) مرفحاً لهما (ناصباً سابقاً وحنواً هاشم القوس مكره) والمرأه لا تنفرج
 أصابعها (وسبح فيه) أى الركوع كل مصلى يقول سبحان ربى العظيم مرات (ثلاثاً وذلك) الممدد (أدناه) أى أدنى
 كمال الجسم المستنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الائمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت
 أن أقرأ راكعاً أو ساجداً (ثم رفع رأسه واطماناً) قائماً (قالوا سمع الله ان جمده) أى قبل الله جمده لان السماع
 يذكر ويراد به القبول مجازاً كما يقال سمع الامير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أى لا يستجاب
 والهاء السكتة والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماماً) هذا قولهما
 وهو رواية عن الامام اختارها في الحاروى القدسي وكان الفضلي والطحطاوى وجماعة من المتأخرين يعيرون الى
 الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفرداً) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لهما وعنه يكتفي
 بالتعبد وعنه يكتفي بالتسبيح (والمقتدى يكتفي بالتحميد) اتفاقاً للامة في الحديث اذا قال الامام سمع
 الله من جمده فقولوا ربنا لك الحمد واه الشخان والافضل اللهم بناوذك الحمد ولبه اللهم بناوذك الحمد
 ولبه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصلى (خارا للسجود) ويختمه عند وضع وجهه للسجود (ثم وضع ركبتيه
 ثم يديه) ان لم يكن بعد عن جمعه من هذه الصفة (ثم وضع) وجهه بين كفيه) لما رواه (وسجد بانفذه وختمه)
 وتقدم الحكم (مطمئناً مسجداً) بان يقول سبحان ربى الاعلى مرات (ثلاثاً وذلك أدناه) لما تقدم (وجافى)
 أى باعد الرجل (بطنه) عن فخذه من عضديه عن (بطنه) لانه لا يأتى في السجود بالاعضاء (في غير رجة) وينغم
 فيها حذر اعران اضرار الجار (موحهاً أصابع يديه) ونصمها كل الضم لا يندب الا هنا لان الرجة تنزل عليه
 في السجود بالضمة نال الاكثر (و) يكون موحهاً أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأه تنخفض) فيضم
 عضديه لجنبها (وتبارق بطنها بقضدها) لانه استر لها ثم رفع رأسه مكبراً (وجلس) كل مصلى (يترنم)
 السجدين واضعا يديه على فخذه مطمئناً وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التهجيد (ثم كبر)
 للسجود (وسجد) بعد (مطمئناً وسبح فيه) أى السجود (ثلاثاً وجافى بطنه) عن فخذه وأبى عضديه (وهما

مستفتحاً وهو ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك) وان قال وجل تناوذك لم يمنع وان سكت لا يؤمر ولا يأتى بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا بعد و يضعه في التهجيد للاستفتاح ومعنى سبحانك اللهم وبحمدك تزهيد عن صفات النقص بالتسبيح وانت صفات الكمال للذات بالتحميد وتبارك أى دام وبقيت وتعالى اسمك وتعالى جدك أى ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بما كنتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالآية الذي رجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد رقياً في الشاء على الله تعالى من ذكر النعمت السلبية والصفات الثبوتية الى غاية الكمال في الحلال والجمال وسائر الاعمال وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصدقية (ويستفتح كل مصلى) سواء المقتدى وغيره ما لم يبدأ الامام بالقراءة (ثم تموز) باقعة من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكاً في العقاب وانت لاراه فتعصم عن براه ليحفظك منه بالتموز (مر القراءة) مقدماً عليها (فيأى به المسبوق) في ابتداء ما يقضي به الشاء فيأى به حال اقتداءه ولو في سكتات الامام وعلى ما قيل ولا يأتى به في الركوع ويأتى به بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه القراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو توسع الشاء فيأى به (ويؤخر) التتموز (عن تكبيرات الزوائد) (العبدین) لانه القراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى ركعة واحدة او ثلث ركعات (بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وامأى في الموضوع والذبيحة فلا تقيده بخصوص البسمة بل كل ذكر له يكتفي (فقط) فلا تنس التسبيح بين الفاتحة والسورة ولا ركعة فيها ان فعلها اتفاقاً للسورة سواء جهراً أو خائفاً بالسورة غلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا) وخفيته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من الفصل على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاث آيات) قصار أو آيات طويلة لوجوبها (ثم كبر) كل مصلى (راكعاً) فيبتدئ بالتكبير مع ابتداء الانحناء ويختمه بختمه لشروع في التسبيح فلا تخالفاً من حالات الصلاة عن ذكر (مطمئناً) مسواً بارأه بعجزه اتخذاً ركبتيه يديه (ويكون الرجل) مرفحاً لهما (ناصباً سابقاً وحنواً هاشم القوس مكره) والمرأه لا تنفرج أصابعها (وسبح فيه) أى الركوع كل مصلى يقول سبحان ربى العظيم مرات (ثلاثاً وذلك) الممدد (أدناه) أى أدنى كمال الجسم المستنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الائمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ راكعاً أو ساجداً (ثم رفع رأسه واطماناً) قائماً (قالوا سمع الله ان جمده) أى قبل الله جمده لان السماع يذكر ويراد به القبول مجازاً كما يقال سمع الامير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أى لا يستجاب والهاء السكتة والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماماً) هذا قولهما وهو رواية عن الامام اختارها في الحاروى القدسي وكان الفضلي والطحطاوى وجماعة من المتأخرين يعيرون الى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفرداً) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لهما وعنه يكتفي بالتعبد وعنه يكتفي بالتسبيح (والمقتدى يكتفي بالتحميد) اتفاقاً للامة في الحديث اذا قال الامام سمع الله من جمده فقولوا ربنا لك الحمد واه الشخان والافضل اللهم بناوذك الحمد ولبه اللهم بناوذك الحمد ولبه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصلى (خارا للسجود) ويختمه عند وضع وجهه للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) ان لم يكن بعد عن جمعه من هذه الصفة (ثم وضع) وجهه بين كفيه) لما رواه (وسجد بانفذه وختمه) وتقدم الحكم (مطمئناً مسجداً) بان يقول سبحان ربى الاعلى مرات (ثلاثاً وذلك أدناه) لما تقدم (وجافى) أى باعد الرجل (بطنه) عن فخذه من عضديه عن (بطنه) لانه لا يأتى في السجود بالاعضاء (في غير رجة) وينغم فيها حذر اعران اضرار الجار (موحهاً أصابع يديه) ونصمها كل الضم لا يندب الا هنا لان الرجة تنزل عليه في السجود بالضمة نال الاكثر (و) يكون موحهاً أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأه تنخفض) فيضم عضديه لجنبها (وتبارق بطنها بقضدها) لانه استر لها ثم رفع رأسه مكبراً (وجلس) كل مصلى (يترنم) السجدين واضعا يديه على فخذه مطمئناً وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التهجيد (ثم كبر) للسجود (وسجد) بعد (مطمئناً وسبح فيه) أى السجود (ثلاثاً وجافى بطنه) عن فخذه وأبى عضديه (وهما

ولا يسن رفع اليدين
الاعتداه متاح كل صلاة
وعند تكبير القنوت
في الوتر وتكبيرات
الزوائد في الميدين
وحين يرى الركبة وحيد
يستلم الحجر الأسود
وحين يقوم على الصفا
والمروة وعند الوقوف
ببرقه ومزله فله بعد
وحى الجسرة الأولى
والوسطى وعند التسبيح
عقب الصلوات وإذا
فرغ والمرأة تتورك
وقبلا تشهد ابن
مسعود رضي الله
عنه وأشار بالسبحة
في الشهادة برفعها عند
التي ويضعها عند
الآيات ولا يذلي
التسبيح في القنود
الأول وهو التحيات
والصلوات
والطهيات السلام
عليك أيما النبي
ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمدا
عبد ورسوله وقرأ
الفاتحة في بعد الأولين
ثم جلس وقرأ التشهد
ثم صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم ثم دعا
يشبه القرآن والسنة
ثم يسلم يمينا وسارا
فيقول السلام عليكم
ورحمة الله تعالى ومن معه

ضمها والصبي يسكون الباء لا غير الضم (ثم رفع رأسه مكره النهوض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتداه
على الأرض بيديه) إن لم يكن به عذر (ولا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي سنة
(والركعة الثانية) يفعل فيها (كالأولى) وعلمت ما شئت (إلا أنه) أي المصلي (لا يشي) لأنه لا افتتاح
قطر (ولا تموض) لعدم تبدل المجلس (ولا يرفع يديه) (لا يسن رفع اليدين) في حالتي الركوع وقيامه
ولا يسند الصلابة في الصحيح فلا يسن (الاعتدال افتتاح كل صلاوة عند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الزوائد في
الميدين) الاتفاق الأخبار وصفة الرفع فيها أحد الأذنين (و) يسن رفعهما مسوطتين نحو السماء (حين يرى
الركبة) المشرقة أي وقت شعائنها فتكون العين في فقهس العبد من معاينة البيت للسماء وهو مستجاب (و) يسن
رفعهما (حين يستلم الحجر الأسود) مستقبلا يباطهما الحجر (و) يسن رفعهما مسوطتين نحو السماء داعيا (حين
يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف برفقه) وقوف (مزدلفه) في الوقوف (بعد رمي الجرة الأولى
والجيرة) (الوسطى) كما ورد بذلك السنة الشريفة ورفعه في دعاء الاستسقاء ونحوه لأن رفع اليدين في الدعاء سنة
(و) كذلك (عند) دعائه بعد رفاغته من (التسبيح) والحمد والذكر الذي سنذكره (عقب الصلوات) كما غلبه
المسلمون في سائر البلدان (وإذا فرغ) الرجل من سجدة الركعة الثانية أقرش رجليه السري وجلس عليها
ونصب يمينه ووجه أصابعه نحو القبلة ووضع يده على فخذه وبسط أصابعه وجعلها منبهة الرأس ركنيته
(والمرأة تتورك) وقد مناصته (وقرأ) المصلي ولومعة (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) (وقصد معناه) مرادة
له على أنه ينشأ تحية وسلامه (وأشار بالسبحة) من أصابعه اليمنى (في الشهادة) على الصحيح (برفعها عند
التي) يضعها عند الآيات ولا يذلي (ولا يذلي) في التشهد في القنود الأولى (وجوب القيام للثالثة) (وهو) كما قال علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد أخذ كني بين كفة كالمعنى السورة من القرآن فقال إذا قعد أحكم في الصلاة
فقل (التحيات لله والصلوات والطهيات) جمع تحية من حيالان فلان إذا زاد الله عند ملاقاته فقول حيال الله أي
أبقاك والمراد هنا أعز الألفاظ التي تدل على الملك والظلمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا
الصلوات البدنية ونحوها والطهيات الصلوات المالية لله تعالى وهي الصادرة منه ليله الأسرار فقل ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أتى الله سبحانه وراقه عليه وخيا قوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) مقابل
التحيات بالسلام الذي هو تحية الإسلام وقابل الصلوات بأجرة التي هي بمعناها وقابل الطهيات بالبركات المناسة
لأن تكونها القنود والكثرة فلما فاض الله سبحانه وتعالى بأنامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثالثة مقابل الثلاثة
والتي أتم خلق الله أو جودهم عطف بأحسنه من ذلك الفضل لآخوته الأنبياء والملائكة وصالحي المؤمنين من
الأنس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فمعهم به كإفاد صلى الله عليه وسلم أنكم إذا قنوتوها
أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض وليس أشرف من العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل
الرب والعبادة ما يرضه والعبودية أقوى من العبادة لشاها في العبيد بخلاف العبادة والصلح القائم بحقوق الله
تعالى وحقوق العباد فلان قال ذلك صلى الله عليه وسلم أحسانا منه شهد أهل الملكوت الأعلى والسماوات
وجبريل وروحى والحام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أي أعلم وأبين
وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصفه المخلوق وأرى وصف مستلزم للنسبة لمقام الجمع في قصد المصلي
إنشاء هذه الألفاظ مرادة لقاصدا معناه الموضوعه من عنده كانه يحيى الله سبحانه وتعالى ويسلم على
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم أنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من
المصلي (وقرأ الفاتحة في بعد) الركعتين (الأولى) من القرائن فشمس المغرب (ثم جلس) مقفرا شرحه
السري ناصبا اليمن وتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا)
ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشي) ألفاظ (القرآن والسنة) ثم يسلم يمينا ابتداء
(ويسارا) انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى ومن معه) من القوم والحفظة (كما تقدم) بيانه بحمد
الله سبحانه ومثله **باب الإمامة** **فصل** في فضل الأذان **فصل** في فضل الأذان **فصل** في فضل الأذان
وعندنا (هي) أي الإمامة (الفضل من الأذان) لما عليه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الثمانيون عليها والفضل
كون الإمام هو المأذن وهذا مدعونا وكان عليه أوجه حقيقة رحمة الله (والصلوة بالجماعة سنة)

السرجال الأحرار
بلا عذر وشروط
سجدة الامامة للرجال
الاجماع ستة أشياء
الاسلام والبولوغ
والعقل والذكورة
والقراءة والسلامة
من الاعتذار كالرعاف
والفأفة والتمعة واللعث
وفقد شرط كقطارة
ويستعرق وقشوط
سجدة الاقتداء بأربعة عشر
شأنية المقتدى المتابعة
مقارنة لتحرر منه وتوبة
الرجل الامامة شرط
لصحة اقتداء النساء به
وتقديم الامام بعبه
عن المأموم وأن لا يكون
أدنى حال من المأموم
وأن لا يكون الامام
مضيفاً ضاعف فرضه
وأن لا يكون مقياً
بأسافر بعد الوقت في
رباعية ولا مسبوفاً وأن
لا يفصل بين الامام
والمأموم صف من
النساء وأن لا يفصل بهر
بحرية الزورق ولا طريق
نمرة الماء ولا غاط
يشبه منه العلم بانتقالات
الامام فإن لم يشبه
لسمع أو رؤية صح
الاقتداء في الصحيح
وأن لا يكون الامام راكباً
والمقتدى راكباً
أو راكباً في دابة
وأن لا يكون في سفينة
والامام في أخرى غير
مقترنة بها

في الاصح مؤكدة متبينة بالواجب في القوة (الرجال) للمواظبة ولقول صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة افضل من صلاة احدى وحدها وخمس وعشرين جزءاً وفي رواية درجة فلا يصح تركها الا بغير ولو تركها اهل مصر بلا عذر يؤثرون بها فان قبلوا والا فلو اعلموا بها من شأنا الاسلام ومن خصائص هذا الدين وبمحصل فضل الجماعة بواحد ولو صابها بقل أو امرأة ولو في البيت مع الامام وأما الجمعة فتشترط ثلاثة أو اثنان كما سذكره (الأحرار) لان العبد مشغول بخدمة المولى (بلا عذر) لانها تسقط به (وشروط سجدة الامامة للرجال الاجماع ستة أشياء الاسلام) وهو شرط عام فلا تصح امامة منكر البعث أو خلافة الصديق أو محبة أو بسبب الشيعين أو بغير الشفاعة أو بخود ذلك من يظهر الاسلام مع ظهوره وصفتهم المكفرة له (والبولوغ) لان صلاة الصبي نفل ونفله لا يلزمه (والعقل) لعدم سجدة صلاته بعدمه كالسكران (والذكورة) خروج به المرأة للامريناً بخبرهن وللمنقى امرأة فلا تقتدى به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصح بها الصلاة على الخلاف (و) السادس (السلامة من الاعتذار) فان العدو وصالته ضرورية فلا يصح اقتداء غيره به (كالرعاف) الدائم وانفلت الرجوع لا يصح اقتداء من به انفلت يرجع به سلس بول لا منه وعذرين (والفأفة) بتكرار الفاء (والتمعة) بتكرار التاء فلا يتكلم الا به (واللعث) بالثاء المثلثة والتعثر ملك وهو والثنية يضم للام وسكون التاء تعثر السان من السين الى التاء ومن الراء الى العين ونحوه لا يكون اماماً لغيره واذ لم يجد في القرآن شيئاً ليعين ثلثه وعجز عن اصلاح لسانه اناه الليل وأطراف النهار فصلاته جائزة لنفسه وان ترك التصحيح والجهد فصلاته فاسدة (و) السلامة من (فقد شرط كقطارة) فان عدمه يجعل خيب لادعي لا تصح امامته لظاهره (و) كذا حكم (ستعورة) لان العاري لا يكون اماماً للسنور (وشروط سجدة الاقتداء بأربعة عشر) تقريباً (نية المقتدى المتابعة مقارنة لتحرر منه) امام مقارنة حقيقة أو حكمية كما تقدم فينبو الصلاة المتابعة أيضاً (وتوبة الرجل الامامة شرط لصحة اقتداء النساء به) لما يرم من الفساد بالجماعة ومثلها مشهورة ولو في الجملة والعبد ين على ما قاله الاكثر (وتقديم الامام بعبه عن عقب المأموم) حتى لو تقدم أصابعه لطول قدمه لا يضر (وأن لا يكون الامام) أدنى حال من المأموم (كان يكون متنفلاً والمقتدى مفترضاً أو معذوراً والمقتدى خالياً عنه) (ويشترط أن لا يكون الامام مصلياً فرضاً غير فرضه) أي فرض المأموم كقطر وعصر وظهر من يومين للجماعة ولا يذبحها من الاتحاد فلا يصح اقتداء ناذر بناذر لم يذبح عن نذر الامام لعدم ولايته على غيره فيما التزمه ولا الناذر بالخالف لان المنذور أقوى (وأن لا يكون الامام) مقياً بأسافر بعد الوقت في رباعية (لما قد مناه) يكون اقتداء مفترض بجنتل في حق القعدة أو القراءة (ولا مسبوفاً) لشبهة اقتداءه (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو صف من النساء فلا صلاة له فان كن ثلاثاً فسدت صلاة ثلاثه أربعين من كل صف الى آخر الصفوف وعليه الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من سجدة الاقتداء لمن خلف صفون جميعاً وان كانت ثنتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة من حاذية عن يمينها ويسارها وآخر خلفها (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم) بغيره في الزورق في الصحيح والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق بحرية العجلة) وليس فيه صفوف متصلة والمانع في الصلاة داخل سبع فيه صفين على الفتي به (و) يشترط أن (لا) يفصل بينهما (حائط) كبير يشبه معه العلم بانتقالات الامام فان لم يشبه العلم بانتقالات الامام (لسمع أو رؤية) ولم يكن الوصول اليه (صح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحوافي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في محراب فاسترضى الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في الاماكن المتصلة بالمسجد الحرام أو بأوامرهم من خارجه صحيح اذ لم يشبه حال الامام عليهم بسمع أو رؤية ولم يشغل الجدار كذا كبره شمس الأئمة فمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد أو في منزله بجنب المسجد ويته من المسجد حائط مقرباً بامام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر نحو صلاة كذا في التجنيس والمزبدو يصح اقتداء الواقف على السطح عن هوفي البيت ولا يلغى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكباً أو مقتدى راكباً) أو بالقب (أو راكباً) دابة (غير دابة امامه) لا اختلاف المكان واذا كان على دابة امامه صح الاقتداء بالاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون المقتدى في سفينة) والامام في سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانها كالدابة وان اختلفا صح للاتحاد الحسبي

وأن لا يعلم المقتدى من
حال امامه مفسدا في
زعم المأموم كضر وج
دم أوقى لم يعبده
وضواء وصح اقتداء
متوضي عتيم وضال
بمساح وقائم بقاعد
وباحدب وموم بمثل
ومتفل عقرض وان
ظهر بطلان صلاة
امامه اعادة وزلم الامام
اعلام القوم باعادة
صلاتهم بالقدر الممكن
في المختار

فصل في سقوط
حضور الجماعة بواحد
من ثمانية عشر سطر
وردد وخوف وظلمة
وجس وعي وفتح
وقطع يذ ورجل
وقام واقاعد ووصل
وزمانه وشيخوخة
وتكرار جمعة
تقوته وحضور طعام
تتوه بنفسه واردة
سفر وقبامه بريض
وشد رح ليلانهارا
واذا قطع عن جماعة
لغير من أعضائها
المبعدة لتختلف
يحصل لها نواجا

فصل في الاق
بالامامة وترتب
الصوف اذا لم يكن
بين الحاضر من صاحب
منزل ولا دوسلطان
فلا يعلم سبق بالامامة

(و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لمدحه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في نه ذهب المأموم (تخرج دم) سائل (أوقى) بعلما لا يفتن أنه (لم يعبده وضواء) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعبد وضواء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة لجوهر حاله بالارة وأما اذا علم منه أنه لا يختلط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به في أم لا وان علم أنه يختلط في مواضع خلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كافي المحتج وقال الدرر في شرحه لا يكره اذا علم منه أنه لا يختلط في مواضع الخلق وأما اذا علم المقتدى من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكرا أو رجل نجاسة قدر الدرهم والامام لا يدري بذلك فانهم يجوز اقتداءه به على قول الأكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فيبطل صلاة المقتدى بصلاته وجه الاول وهو الأصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كافي التبيين وفتح القدير واتعاقد بقوله الامام لا يدري بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حل صحة صلته على معتقد امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمتلاعب ولا يناله فلا وجه لحل صحة صلته (وصح اقتداء متوضي عتيم) عندهما وقيل بمحمد لا يصح واختلاف مبني على أن الخلق بين الاثنين القرب والماء والطهارتين الوضوء والنجس فعندهما بين الاثنين وظاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارة وان عند محمدتين الطهارة تين النجس والوضوء فيغير بناء القوى على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء بالتبجيل في صلاة الجنازة (و) صح اقتداء (غسل بمساح) على خوف أو جبر أو خرقه فخره لاسبيل منها (و) صح اقتداء (قائم بقاعد) لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم السبت أو الاحد في مرض موته حاله بالناس خلفه قياما وهي آخر صلاة صلاها اماما وصلى خلف أبي بكر ثم كفة الثانية فصبح يوم الاثنين مأموما ثم لنفسه ذكره لا يبق في المعرفة (و) صح اقتداء (باحدب) لم يبلغ حد بهدال كوع اتفاقا على الأصح واذا بلغ وهو ينخفض للر كوع قليلا يجوز وعندهما هو أحد عامة العلماء وهو الأصح بغيره لان الاقتداء بالقاعد لا يستلزم ضعفه الاسفل ولا يجوز وعند محمد في الربي وفي الظهير به هو الأصح انتهى فقد اختلف التصحيح في (و) صح اقتداء (موم بمثل) بان كان قاعدا في أو مضطجعا في أو المأموم مضطجعا أو امام قاعد القوة حاله (ومتفل عقرض) لانه بناء للضعيف على القوى وصار تبعا لامامه في القراءة (وان ظهر بطلان صلاة امامه) بفوات شرط أو ركن (أعاد) لزوما يعني اقترض عليه الاثنان بالقرض وليس المراد الاعادة الجارية لتقص في المؤدى لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سبقت صلاة الامام فسدت صلته من خلفه واذا طرأ البطلان لاعادة على المأموم كما قد ادا الامام وسعه للجمعة بعد ظهره دونهم ووعده لسجود تلاوته بعد فقرهم (وزلم الامام) الذي تبين فساد صلته (اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن) ولو بكتاب أو رسول (في المختار) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم جاوره بقطر فاعادهم وعلى رضى الله عنه صلى بالناس ثم تبين له أنه كان محمدا فاعادهم ثم أن يعيدوا وفي الدرر لا يلزم الامام الاعلام ان كانوا قوما غير معينين وفي حرانة الاكل لا يمكنه عن خطا مفعو عنه وعن الوبى فيغيره وان كان مختلفا فيه ونظيره اذا رأى غيره يتوضأ من ماء نجس أو على ثوبه نجاسة (فصل بسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا منها) (مطر وبرد) شديد (وخوف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصبح (وجس) معسر ومظلوم (وعى) وفتح وقطع يد ورجل وسقام (وشد رح ليلانهارا) اذا قطع عن جماعة لغير من أعضائها (المبعدة لتختلف) وكانت تبته حضورها ولو بالاعتذار المحاصل (يحصل لها نواجا) لقوله صلى الله عليه وسلم اتعاذوا بالنيات وانما اكل امرئ ماوى (فصل في بيان (الاحق بالامامة) في بيان (ترتيب الصوف اذا) اجمع قوم (و) لم يكن بين الحاضر من صاحب منزل) احقه وابيه ولاهم ذو وظيفة وهو امام المجل (ولا دوسلطان) كأمير ووال وقاض (فلا يعلم) بانكلم الصلاة الحافظة ما به سنة القراءة ويحبب الفواحش الظاهرة وان كان غير متبحر في بقية العلوم (أحق بالامامة) واذا اجمعوا اقتدى السلطان فالامير فالقاضي فصاحب المنزل ولو مستأجر اشتم على المالك ويقدم القاضي على

امام المسجد لما ورد في الحديث ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره الا باذنه (ثم الاقراء) أي
 الاعلم بأحكام القراءة لا مجرد كثرة حفظه (ثم الاورع) الورع اجتناب الشهوات أرفق من التقوى لانها
 اجتناب المحرمات (ثم الاسن) لقوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم كما أكبركم (ثم الاحسن خلقا) بضم الحاء واللام أي
 أفقبن الناس (ثم الاحسن وجهاً) أي أصبهم لان حسن الصورة يدل على حسن السريرة فلا يمازى به الناس
 رغبة في الجماعة (ثم الاشرف نسباً) لاختراجه وتفضيله (ثم الاحسن صوتاً) للرغبة في سماعه المنصوع (ثم الانظف
 ثوباً) لبعده عن الدنس ترغيباً له فالاحسن زوجه لشدته عفته كبره رأساً وأصفرهم عضواً فكثرهم ماله
 يأكبرهم جاهوا واختلف في المسافر مع المقيم قبل هما سواء وقيل المقيم أولى (فان استوى وابقع) بينهم فمن خرجت
 فرعته قدم (أو اختار الى القوم فان اختلفوا فالعرة بما اختارها الأكثر وان قدموا غير الاولى فقد أسأوا) ولكن
 لا تأمرون كذا في التجنس وفيه لو أم قوموا معهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان كانت الكراهة لفساديه
 أو كذا في الحق بالامامة منكره وان كان هو أحق بهم منهم ولا فساد فيه ومع هذا يكره له التقدم لان الجاهل
 والفاسق يكرهه العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سر كرم أن تقبل صلاتك فليؤمك علمائكم فانهم قد كرم
 فيما يشكروهم بين ربك وفي رواية فليؤمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالماً بقبول (والاعشى) لعدم اهتدائه
 في القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل أو الحضري المناهل
 (وولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى فلذا يفيد مع ما قبله بقوله (الجاهل) اذ لو كان عالماً بقبول كراهة امامته
 لان الكراهة للتناقض حتى اذا كان الاعرابي أفضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشيد
 والاعشى من البصير فالحكم بالبعد كذا في الاختيار (و) لذكر امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتدائه بالدين
 فتجب امامته شرعاً فالاعظم بتقدمه للامامة واذ تعدد منه ينقل عنه الى غير مسجد له لجمعة وغيره وان لم يقم
 الجمعة الا هو اتصلي معه (والمتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استعسان وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف أن الصلاة
 خلف أهل الأهواء لا تجوز والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفر به عنه لقوله صلى الله عليه
 وسلم صلوا خلف كل روافض وجاهدوا مع كل روافض ورواه الدارقطني في البرهان
 وقال في مجمع الزوائد اذا صلى خلف فاسق أو مستدع يكون محرراً ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من
 يصلي خلف امام ثم (و) كره الامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم لم يخفف
 (وجاعة المرأة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بواحدة منه من ولا يصح من
 الجماعة ما يليه من الفتنة والمخالفة (فان فعلن) يجب أن (تقف الامام وسطهن) مع تقدم عتقها ولو تقدمت كالرجال
 أثبت وصحت الصلاة والامام من يؤتم به ذكر أو أنثى والوسط بالتحريك ما بين طرفي الشيء كجاءنا
 وبالسكون لما بين بعضه عن بعض تجلست وسط الدار بالسكون (كره الامام الماري) (بالمرأة) يكون وسطهم
 لكن جالساً ويعد كل منهم رجلاً يستمر ما أمكن ويصلون بالجماعة وهو الأفضل (ويقف الواحد) رجلاً كان
 أو صلياً بمزاج (عن بين الامام) مساوياً له متماخراً بعبقوه بكرة ان يقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث
 ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقاموا عن يمينه (و) يقف (الأكثر) من واحد خلفه لانه عليه
 الصلاة والسلام تقدم عن أنس واليتم حين صلى بها وهو دليل الفضيلة وما ورد من القيام بينهم فهو دليل
 اللاحقة (وبصف الرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم ليني منكراً ولو بالاحلام والهي فأي أمرهم الامام بذلك وقال صلى
 الله عليه وسلم استوى استوى فليؤمكم خياركم استواءاً واحواً قال صلى الله عليه وسلم أقبوا الصقوف وحاذوا بين المناكب
 وسدوا الخلل وليؤموا بكم اخوانكم لا تدروا فرجات الشيطان من وصل صفافاً وصله الله ومن قطع صفافاً
 قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستهسل عند دخول أحد يجتنب في الصف نظراً أنه يراه بل هو اعانة على ما أمر به
 النبي صلى الله عليه وسلم واذ وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فلا يخرقه لتركهم سد الاول ولو كان الصف
 منتظماً منتظماً يجيء آخر فان خاف فوت الركعة حذبت عالماً بالحكمة لا تأذي به الاقام وحده وهذه رد القول
 بفساد من فسح لأمري داخل مجتنبه وأفضل الصقوف أو لجسام الاقرب فالأقرب لما روي أن الله تعالى ينزل
 الرحمة أو لاغنى الامام ثم تجاوز عنه الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى المايه ثم الى المايه ثم الى الصف

ثم الاقراء ثم الاورع ثم
 الاسن ثم الاحسن خلقاً
 ثم الاحسن وجهاً ثم
 الاشرف نسباً ثم
 الاحسن صوتاً ثم
 الانظف ثوباً فان
 استوى وابقع وانما الجاهل
 الى القوم فان اختاره
 فالبصيرة بما اختاره
 الأكثر وان قدموا
 غير الاولى فقد أسأوا
 وكره امامة العبد
 والاعشى والجاهل
 وولد الزنا الجاهل
 والفاسق والمستدع
 وتطويل الصلاة
 وجماعة المرأة
 والنساء فان فعلن يقف
 الامام وسطهن كالمرأة
 ويقف الواحد عن بين
 الامام والاكثر خلفه
 وبصف الرجال

الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب الذي يصلي خلف الإمام بخذائه مائة صلاة والذي في الجانب
 اليمين خمسة وسبعون صلاة والذي في الأيسر تسعون صلاة والذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم
 يصف (الصبيان) يقولون أبي مالك الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال بولونه وأقام الصبيان
 خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك ولم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم الخنثى) جمع
 خنثى والمراد به المشكل احتياطاً لأنه كان رجلاً قتيلاً خلف الصبيان لا يضره وإن كان امرأة فهو متأخر وبارز
 جعل الخنثى صفواً واحداً متفرقاتاً عن القيام خلف مثله وعن المخاضاة احتمال الذكورة والآن فهو
 معامل بالاضرف في أحواله (ثم) يصف (النساء) أن حضرن والأفوه منهنوعات من حضور الجاعات فاقدم
 الفصل فيما فعله المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره وسلم الإمام **﴿ أو تكلم ﴾** (قبل فراغ المقتدى من) قراءة
 (التشهد بقية) (لأنه من الواجبات ثم يسلم لقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالأتين هما وإن بقيت الصلوات
 والدعوات يتروكها أو يسلم مع الإمام لأن ترك السنة دون ترك الواجب وأما أن أحدث الإمام عمداً ولو بقهقهته عند
 السلام لا يقرأ المقتدى بالتشهد ولو يسلم بغير وجهه من الصلاة بطلان الجزء الذي لاقاه حدث الإمام فلا يني عن فاسد
 ولا يضري بحمة الصلاة لكن يجب إعادتها لغير تصحاتها ترك السلام وأذا لم يجس قدر التشهد بطلت بالحديث المبد
 ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يترك المقتدى التشهد أعنه وإن لم يتركه جاز وفي فتاوى الفضلي والجنيس بقه ولا يتبع
 الإمام وإن خاف فوت الركوع لأن قراءة بعض التشهد تعرف قرب الركوع لا يفوته في الحقيقة لأنه يترك
 فكان خلف الإمام ومعارضته واجب آخر لا يمنع الأتيان بما كان فيه من واجب غير لا يتأخر به بعده فكان تأخير
 أحد الواجبين مع الأتيان بما أوفى من ترك أحدهما بالكية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى
 من تأخير الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثاً في الركوع أو السجود بتأنيبه)
 في الصحيح ومنهم من قال بقه ثلاثاً من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة تنقيصاً عن الثلاث (ولو
 زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً لا يشتمل المؤتم) فيما ليس من صلاته بل بمكث فان عاد الإمام قبل
 تقبيده الزائدة بسجدة سلم معه فان جلس عن قيامه يسلم معه (وإن قهدها) أي الإمام أي الركعة الزائدة بسجدة
 (سلم) المقتدى (وحده) ولا ينتظر من روجه إلى غير صلاته (وإن قام الإمام قبل القعود ساهياً انتظر ما أومر)
 وسبح لبتنه امامه (فإن سلم المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لا يفرضه بركن القعود
 حال الاقتداء كما تفسد بتقيد الإمام الزائدة بسجدة لترك القعود الأخير في محله (وكرر سلام المقتدى بعد تشهده
 الإمام) لوجود فرض القعود (قبل سلامه) لتركه المتابعة وبحث صلاته حتى لا تنبطل بطلوع الشمس في الفجر
 ووجد أن الماء عليهم وبطلت صلاة الإمام على المرحوح وعلى الصحيح محت كما سئل كره
﴿ فصل في ﴾ صفة (الأذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره **﴿ (القيام إلى) أداء (السنة) إلى ﴾**
 في الفرض (متصلاً بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام إذا سلم بمكث ثم
 ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليسر بعد السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم يقوم إلى السنة قال
 الكل واليه وهذا الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأذكار التي تؤخر عنه السنة وبفضل به يتناول بين الفرض
 انتهى قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضاً بعد المغرب وهو أن رجله لاله الله إلى آخره مشرواً وبعد الجمعة
 من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً مائة (و) قال للكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال (لأس بقراءة
 الأوراد بين الفريضة والسنة) فالأولى تأخير الأوراد عن السنة فهذا يعني الكراهة ويخالفه ما قال في الاختيار
 بكل صلاة بعد هاتين نكر ما لقعود بعد دعاها ولا يشغل بالسنه كـ لا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم مقدار ما يقول اللهم أنت السلام إلى كذا تقدم فلاز بعده أو على قدره
 ثم قال للكمال ولثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالأذكار التي يواطع عليها في المساجد في عصرنا من قراءة
 آية الكرسي والتسبيحات وأحوالاً ثلاثاً وثلاثين وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم لفقره الماهرين تسعون
 ونكبرون ويحمدون در كل صلاة إلى يقضى وصلها بالفرض بل كونها عقيب السنة من غير اشتغال بأس
 من توابع الصلاة فصيح كونها در هوا وقد أشرنا إلى أنه إذا تكلم بكلام كثيراً أو كل أو شرب بين الفرض والسنة
 لا تنبطل وهو الأصح بل تقص نواها أو الأفضل في السنن أدائها فإياها أو بعد من الرأى واجع للخصوص سواء أليت

أو غيره (و يستحب الامة بعد سلامة أن يتحول) إلى بين القبلة وهو الجانب المقابل (إلى) جهة (يساره) أي يسار المستقبل لأن بين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول إليه (ليطويع بعد الفرض) لأن المصلي فضلا ودفع الاشتباه بقلته في الفرض فيقتدي به وكذلك القوم واكثر شهودا مروى أن مكان المصلي يشهده يوم القيامة (و يستحب) (أن يستقبل بعده) أي بعد الطلوع وعقب الفرض أن لم يكن بعد صلاة يستقبل (الناس) إن شاء أن لم يكن في مقابلة حصل لما في الصحيحين كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أقبل علينا بوجهه وإن شاء الإمام أن يحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى لما في مسلم كذا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وإن شاء ذهب نحو وجهه قال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ولا تزال الآيات فيكم يجمع الر و آيات إذا فرغ من صلاته إن شاء قرأ أو رده جالسا وإن شاء قرأ قائما (ويستغفر الله العظيم ثلاثا) قول توبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الخلال والا كرام واه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فارا من الزحف (ويقرؤن آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذه ضمحه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دياره ودار حوله (و) يقرؤن (المعوذات) لقول عقبه بن عمر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين) ويحمدونه كذلك ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر واه مسلم وفيه فائدة أشار إلى مثله وهو حديث المهاجرين (ثم يدعون لانفسهم وللمسلمين) بالادعية المأثورة الجامعة لقول أبي أمامة قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودر الصلوات المكتوبات وقوله صلى الله عليه وسلم والله في جبل أو صليبا ما بعد الاذنين في دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (رافي أبيهم) هذا الصلوة ويطوونها بما في الوجه بمشروع وسكون ثم يصفون بقوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية لقول علي رضي الله عنه من أحب أن يكتال بالكيل الا في من الاجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في دبر كل صلاة سبحان ربك الآية ثلاث مرات فقد كتال بالكيل الا في من الاجر (ثم يمسحون بها) أي بأيديهم (وجوههم في آخره) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله نادع بباطن كذبتك ولا تدع بظهورها فاذا فرغت فامسح بها وجهك وكان صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما فوق راسه ولم يردهما حتى يمسح بها وجهه والله الموفق

باب ما يفيد الصلاة

التساقض الصلاح والقصاد والطلان في السادة سيان وفي المعاملات كالبيع مقفان وحصر المفسد والعد تهر مالا ينفد يدافق (وهو غمانه يستون شيئا) منه (الكلمة) وان لم تكن مفيدة كذا (ولو) نطق بها (سهوا) فظن كونه ناس في الصلاة (أو) نطق بها (خطا) كما لو أدا ان يقول يا أيها الناس فقال يا أيها الناس كونه مقفدا ولو نطق بها في غير الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والعمل القليل عقولهم لا احتراز عنه (و) يمسح بها (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم أنتي توب كذا أو أعطني كذا أو أقم ذنبي أو أزرني الله على الصبح لانه يمكن تحصيله من السادة بخلاف قوله اللهم عافني واعف عني وارزني (و) يمسح بها (السلام بنية التحية) وان لم يقل عليك (ولو) كان (سأها) لانه خطاب (و) يمسح بها (رد السلام بلسانه) ولو سهوا لانه من كلام الناس (أو) رد السلام (بالمصافحة) لانه كلام معنى (و) يمسح بها (العمل الكثير لاقليل والفاسل بينهم) ان الكثير هو الذي لا يشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة وان اشتبه فهو قليل على

ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى يساره ليتطوع بعد الفرض وان يستقبل بعده الناس ويستغفرون الله ثلاثا ويقرؤن آية الكرسي والمعوذات ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك ويكبرونه كذلك ثم يقولون لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يدعون لانفسهم وللمسلمين رافي أبيهم ثم يمسحون بها وجوههم في آخره **باب ما يفيد الصلاة** وهو غمانه يستون شيئا الكلمة ولو سهوا أو خطأ والدعاء بما يشبه كلامنا أو السلام بنية التحية ولو سهوا أو السلام بلسانه أو بالمصافحة والعمل الكثير

القبلة وأكل شيء من خارج
فهو لوقبل وأكل ما بين
أسنانه وهو قدر الحصة
وشربه والتسبب بلاعذر
والنأفب والالين والنأو
وارتفاع بكائه من وجع
أو مضية لا من ذكر
جنبه أو نأر وتشميت
عاطس يرحل الله
وجواب مستفهم عن ند
بلا الله الله وخبر سوء
بالاسترجاع وسار
بالجسد لله وعجب بلا الله
الاله أو بسبعان الله
وكل شيء قصده الجواب
كياحي خذ الكتاب
ورثه بمشيم ما عوام
مدة ماسع الخف وزعه
وتعلم الأبي آتو وجدان
العاري سارا وقدره
الموى على الر كوع
والسجود وتد كرفته
لننى ترتيب واستخلاص
من لا يصلح اماما واطواخ
التجسس في القجر وزواله
في العيدين ودخول
وقت العصر في الجمة
وعقود الجيرة عن بره
وزوال عذر المذنور
والحدث عدا أو بصنع
غيره والاعمال الجنون
والجناية بنظر أو احتلام
ومحاذاة الشبهة في صلاة
مطلقة مشتركت عن
في مكان متحد بلا حائل
ونوى امامتها وتظهور
عورة من سبقه الحدث
ولو اضطر اليه ككشف
المرأة ذراعها للوضوء

الاصح وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين عند ارادة
الركوع والرفع عنه لا يفسد على الصحيح (و) يفسدها (تجويز الصدر عن القبلة) ثم كره من التوسعة الا
لسبق حدث أو لمصطفاه حراسة بأزاء الصد في صلاة الخوف (و) يفسدها (أكل شيء من خارج فهو لوقبل)
خسيسة لا مكان الاحتراز عنه (و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) ان كان كثيرا (وهو) أى الكثير (قدر الحصة)
ولو يعمل قليل لا مكان الاحتراز عنه بخلاف القليل يعمل قليل لانه تسع ليقه وان كان يعمل كثيرا فبعدم العمل
(و) يفسدها (شربه) لانه في الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء وقع في حلقه برد أو مطر ووصل الى جوفه بطلت
صلاته (و) يفسدها (التسبب بلاعذر) لمافيه من الخوف وان كان لعذر كمنعه اللطم من القراءة لا يفسد
(والنأفب) كنفخ التراب والصنجر (والالين) وهو أنه يسكن الهواء مقصور بوزن دمع (والنأو) وهو ان يقول
أو وفيها الخاف كثيرة عند لا تعد مع تشديد الواء المفتوحة وسكون الهاء وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو أن يحصل به
حرف ومسموع قوله (من وجع) بحسده (أو مضية) بقصد حبس أو مال قبل اللانين وبعمله لانه كلام معني
(لا) يفسد بمصومها (من ذكر جنبه أو نأر) اتفاقا لدلتها على الخشوع (و) يفسدها (تشميت) بالثنين المعجمة
الاصح من الموهلة الداء غير خطاب (عاطس يرحل الله) عندهما خلافا لى يوسف (وجواب مستفهم عن
ند) الله سبحانه أى قال هل مع الله أنه أخر فاجابه المصلي (بلا الله الله) يفسد عندهما خلافا لى يوسف هو يقول
انه ثناء لا يتغير بغيره وهما يقولان انه صار جوابا ليقول مستكنا بالمتأني (وخبر سوء بالاسترجاع) ان الله واناله
راجعون (وسار بالجسد لله) جواب خبر (عجب بلا الله أو بسبعان الله) و) يفسدها (كل شيء) من القرآن
(قصده الجواب كياحي خذ الكتاب) لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتاعدا نال مستفهم عن الانبان شيء وثلك
حد وداقه للآخر بوهام بلان استاذن في الاخذ وهكذا اذا لم يرد به الجواب بل أراد اعلام انه في الصلاة لا يفسد
بالانفاق (و) يفسدها (رؤية متهم) أو مقته به ولم ير امامه (ماء) قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد
كاستيقده المسائل التي بعد هذه أيضا وكذا انطلق زوال كل عذر أباح التهم (و) كذلك غنام مدة ماسع
الخف (و) يقدم بها (أو) كذا (نزع) أى الخف ولو يعمل يسير لوجوده قبل القعود قدر التشهد (وتعلم الامى
آية) ولم يكن مقتد باقارى نسبة الى أمه العرب النجالية عن العلم والكتابة كانه كإدلة أنه مأمه وسواء تعلمها باللق
أو تدكرها (و) وجدان العاري سارا) فانه الصلاة فيه خرج نجس الكل ولم يسهه ماله (وقدره المزمى
على الركوع والسجود) لقوة باقيها فلا يني على ضعيف (وتد كرفته لذى ترتب) والفساد موقوف فان صلى
خسامة ذكر القائة أو قضاها قبل خروجه وقت الخامسة بطل وصف ماصلا قبلها وصار نقلا وان لم يقضها حتى
خرج وقت الخامسة سمحت وارتفع فسادها (و) استخلاص من لا يصلح اماما) كالمى ومعدور (وطولوع الشمس في
النجر) لظرو والنقص على الكمال (وزوالها) أى الشمس (في صلاة العيدين ودخول وقت العصر في
الجمعة) لغوات شرطتها وهو الوقت وسقوط الجيرة عن بره) فظهور والحدث السابق (وزوال عذر المذنور)
ساقض ويعلم زواله بخلاف وقت كامل عنه (والحدث عدا) أى لا يسبقه لانه به نبي (أو بصنع غيره) كقوع عورة
أدته (والاعمال الجنون والجناية) الحاصلة (بنظر أو احتلام) انتم متسكن (ومحاذاة الشبهة) إساقها وكمها في
الاصح ولو لمجرمها أو زوجة أشتبهت ولو ماضيا كعموز شوها في أدا عن ك عند محمد أو قدره عند أى يوسف (في
صلاة) ولو لا إيعاء (مطلقة) فلا تنطلق صلاة الجنازة إلا لسجودها (مشتركت عن) باقدها بمامام أو اقتدائها
به (في مكان متحد) ولو سكبها قدامها على مادون قامة (بلا حائل) قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا ولم يشر اليها لتأخر
عنه فان لم يتأخر بأشارته فسدت صلاتها الاصلاته ولا يكف بالقديم عنها كراحتيه (و) تأخر شر وطا محاذاة المفسدة
أن يكون الامام قد (نوى امامتها) فان لم ينوها لا تكون في الصلاة فانتفت المحاذاة (و) يفسدها (ظهور عورة
من سبقه الحدث) في ظاهره أو بآية (ولو اضطر اليه) للظهور (ككشف المرأة ذراعها للوضوء) أو عورة به زهد
سبق الحدث على الصحيح (وقرأته) لا تسبقه في الاصح أى قراءة من سبقه الحدث حاله كونه (ذاها) أو طائما
الوضوء وأعمال الصلاة أو نشر لآتيانه بركن مع الحدث أو المني ذاهبا أو عائدا (ومكته) قدر أدا عن ك بعد سبق
الحدث مستيقظا) بلاعذر فلو مكث زحام أو ليتقطع رعاها أو نوم عرفه بمسكناته يني ويرفع رأسه من ركوع
أو سجد سبقه فيه الحدث نية الظهور لا بنية انعام ال كمن ذراع عن الافساد به وضع يده على أفقه تسترا (ومحاذاة
وغيره ذاهبا أو عائدا للوضوء ومكته قدر أدا عن ك بعد سبق الحدث مستيقظا ومحاذاة

ماه قريبا) أكثر من صفتين (غيره) عامدا مع وجود أدوله خر زلوا وفتح باب وتكرار غسل وسنن طهارة على الأصح وتطهير ثوبه من حدثه والقاء النجس عنه (و) يفسدها (خر وجهه من المسجد بظن الحدث) لوجود المتأني بغير عذر لا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبانة أو مضى العبد استحسانا لتقصيد الإصلاح (و) يفسدها (محاورته الصفوف) وسترته (في غيره) أي غير المسجد وماه وفي حكمه كاذرناه وهو الصراخ وإن لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اختفر له قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فإن تجاوز ذلك (ظنه) الحدث ولم يكن أحدث كإذ أنزل من أنفاه ماء فظنه دم ففسدت صلاته كما إذا بعد لاماه وقد بقي فيها وإذا لم يغزها لم يفسد الصلاة إن شاء الله تعالى مكانه أو عادوا واختلفوا في الأفضل (و) يفسدها (انصرافه) عن مقامه (ظاناً أنه غير متوضي) أو (ظاناً) أن مده مسحته انقضت أو (ظاناً) أن عليه فائتة أو (أن عليه) نجاسة وإن لم يخرج في هذه المسائل (من المسجد) ونحوه وانصرافه على سبيل الترك لا لإصلاح وهو الفرق بينه وبين ظن الحدث وعلت بما ذكرناه من وطئ البناء لسبق الحدث السماوي فإغنى عن إفراجه باب (والأفضل الاستئناف) خروجه من الخلاف وعلا بالإجماع (و) يفسدها (فتح) أي المصلي (على غير أمه) ما ذكره ولو قرأ المفروض أو انتقل لآية أخرى على الصحيح لإصلاح صلاتهما (و) يفسدها (التكبير) بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما تواتر وخروجه عما كان فيه كالمنفرد إذا تولى الاقتداء بعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى فرض أو نقل وعكسه بنيت وأشرنا إلى أنه لو تكبر يريد استئنافا عن ما هو فيه من غير تلفظ بالنية لا يفسد الآن لأن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المنفرد والمسبوق وإذا لم يفسد ما مضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلاته به فإن تركه بعد ما على ما طنه بطلت صلاته ولا يفسد الجلوس في آخر ما طن أنه افتتح به وفيه إشارة إلى أن الصائم عن قضاء فرض ولو تولى بعد شروعه فيه الشرع في غير الصلاة ثم قبل بطلان الصلاة فبإذ كرهه (ع) إذا حصلت (واحدة من) هذه (الصور) المذكورة قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد قبطل بالاتفاق وأما إذا عرض المتأني قبل السلام بعد التعمد قدر التشهد فالحجتها للصلاة لأن خروج منها قبل المصلي واجب على الصحيح وقيل تقصد بناء على ما قبل أنه فرض عند الإمام ولا نص عن الإمام لم يخرج أي سجد البردي من الآتي عشرة لأن الإمام ما قال بفساد الصلاة فيلزم أن يكون الابتداء فرض ولم يبق إلا الترويج بالصنيع فحك بأنه فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لزمين بما هو فرض ولم يتعين به لصحة الترويج بالكلام والحدث العمد قبل على أنه واجب لا فرض فإذا عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلط الكرخي البردي في تخريجه لعدم تعيين ما هو فرض وهو السلام وإنما الوجه فيه وجود الغير وفي بحث (و) يفسدها أيضا ما ذكرناه في التكبير أو قدمنا الكلام عليه (وقراءة ما لا يحفظه من مصحف) وإن لم يحمله للثبوت في غيره وأما إذا كان حافظا لم يحمله فلا نفاد للعمل والثلثي (و) يفسدها (إذا عرك) كركوع (أو أمكانه) أي مضى زمن بسم آداء ركع (مع كشف العورة) ومع نجاسة مائة لوجود المتأني فإن رفع النجاسة بمجرد وقوعها أو ألتزمها أو ستر عورته بمجرد كشفها لا يفسده (و) يفسدها (مسابقة القندي بركن لم يشارته فيه إمامه) كالركوع ورفع رأسه قبل الإمام ولم يعد معه أو بعده وسلم وإذا لم يسلم مع الإمام وسبقه بالركوع والسجود في كل الركعات فبني ركعة بالقرآن لا بمدرك أول صلاة الإمام لآخر وهو يقضي قبل فراغ الإمام وقد فاته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع والسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة فيقضي بعده ركعة بغير قراءة وتعمد بركعة بالصل (و) يفسدها (متابعة الإمام في سجود السهو للسجود) إذا كان كذا افتراء به بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقصد ركعة بسجدة فتذكر الإمام سجود سهوا فتابه ففسدت صلاته لأنه اقتدى بعد وجود الافتراء ووجوبه فتنفسد صلاته وقد نافي السجود يكون بعد قعود الإمام قدر التشهد لأنه إن كان قبله لم يجز لأن الإمام بقي عليه فرض لا يتغير به المسبوق فتنفسد صلاته (و) يفسدها (عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة) أو سجدة ثلاثية (تذكرها بعد الجلوس) لأنه لا يعتد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الركعات لا بتنهائها ولا تعارض ولا رتقاء الأخير بسجدة الثلاث على المختار (و) يفسدها (عدم إعادة ركع أدائها) لأن شرط صحة أدائها مسبقا قلا كما تقدم (و) يفسدها (قحة إمام المسبوق) وإن لم يقدها (وحدته العبد) الحاصل بغير

ماه قريبا بالغيره وخروجه من المسجد بظن الحدث ومحاورته الصفوف في غيره وانصرافه ظاناً أنه غير متوضي أو أن مده مسحته انقضت أو أن عليه فائتة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد والأفضل الاستئناف وقحة على غير أمه والتكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته إذا حصلت هذه المذكورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد أو قبله أيضا مد الهمة في التكبير وقراءة ما لا يحفظه من مصحف وأداء ركن أو أمكانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مائة ومسايرة القندي بركن لم يشارته فيه إمامه ومتابعة الإمام في سجود السهو للسجود وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة تذكر بعد الجلوس وعدم إعادة ركع أدائها نعماً وقحة إمام المسبوق وحده العبد

بعد الجلوس الاخير
والسلام على رأس
ركعتين في غير الثانية طائفة
أنه مسافر أو أنها الجمعة
أو أنها التراويح وهي
العشاء أو كان قريب
عهد بالسلام فظن
القسر من ركعتين
فصل في نظر
المصلي الى مكتوب
وفهمه أو كل ما بين
أسنانه وكان دون
الجمعة بلا عمل كثير
أو مر مار في موضع
سجوده لا تقصد وان
أثم المار ولا تقصد
ينظره الى فرج المطلقة
بشهوة في المختار وان
ثبت به الرحمة
فصل في تكره للمصلي
سمعه وسعونه شيئا ترك
واجب أو سنة عمدا
كعبته بثوبه وبذنه
وقلب الحمى للسجود
مرة ورفعة الأصابع
وتشبهها والتخصير
والانفثات ببقعه والاقاء

القفية اذا وجدا (بعد الجلوس الاخير) قدر التشهد عند الامام بقساد الجزء الذي حصلت فيه ويقصد مثله من
صلاهما المسوق فلا يمكن بناؤه الفائت عليه (و) يقصد بها (السلام على رأس ركعتين في غير الثانية) المقرب ور باعية
المقيم (طائفة المسافر) وهو مقيم (أو طائفة) (أهل الجمعة أو) طائفة (أهل التراويح وهي العشاء أو) كان قريب
عهد بالسلام (أو نشأ مسلما جاهلا فظن القرض ركعتين) في غير الثانية لانه سلام عمدا على جهة القطع قبل أو أنه
تقصد الصلاة فصل في لا يقصد الصلاة (ونظر المصلي الى مكتوب وفهمه) سواء كان قرأ أو غيره قصد
الاستفهام ولا إساءة الادب ولم تقصد صلاته لعدم النطق بالكلام (أو) كل ما بين أسنانه وكان دون الجمعة بلا عمل
كثير) كره ولا تقصد لغير الاحتراز عنه واذا ابتلع ما ذاب من سكر في فمه فسدت ولو ابتلعه قبل الصلاة ووجد
جلوته فيها لا تقصد (أو مر مار في موضع سجوده لا تقصد) سواء المار أو المرأة والكلب والجار لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقطع الصلاة شيء وادر وأما استطعت فأعما هو شيطان (وان أثم المار) المكاف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم
لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيالا من أن يمر بين يديه واه الشيخان وفي رواية
المطلق وما دون فامة يصلي عليها الاقيا وراه ذلك في شارع خلافه من التضيق على المارة (ولا تقصد) صلاته
(نظره الى فرج المطلقة) أو الأجنبية يعني فرجها الداخل (بشهوة في المختار) لانه عمل قليل (وان ثبت به الرحمة)
ولو قد لها أو لسهما فسدت صلاته لانه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تصلي فاولم يبين تخفها وان لم ينزل
أو قبلها ولو بدون شهوة أو لسهما بشهوة وفسدت صلاتها وان قد لته ولم يشتهها لم تقصد صلاته
فصل في في المكر وهات المكر وضد المحبوب وما كان الهوى فيه ظنيا كراهته تنهيه عما لا يصارف وان لم
يكن الدليل غير عال كان مفيد الترتك الغير الجازم فهي تنهيه والمكر وتنهيه الى الجمل أقرب والمكر وهتكم بما
الى الحرمة أقرب وتعاد الصلاة مع كونها محبة ترك واجب وجوبها أو مادت استجابا بترك غيره قال في التبيين
كل صلاة أدت مع الكراهة فاتها تعاد لا على وجه الكراهية وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلهما أو ياله
التي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب الكراهة كره صدر الاسلام ابو ذر في الجامع الصغير
فصل في تكره للمصلي سمعه وسعونه شيئا تركه بالاحتياط (ترك واجب أو سنة عمدا) صدر بهذا لانه لا يبعد كالأمر
الكل المنطوق على جزئيات كثيرة تركه الاطمئنان في الاركان وكسافة الامام لها من الوعيد على ما في
الصحيحين أما ينشئ أحدا انذار فرأه قبل الامام ان يجعل الله رأسه رأس جبار أو يجعل الله صورته صورة
جبار وكعبا ورة الدين الاذن وجعلها تحت المنكبين وستار القدمين في السجود عبد الرحال (كعبته بثوبه
وبذنه) لانه ينافي في الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكررها لقوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم
في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كره لكم البص في الصلاة والرفث في الصيام والضمحل
عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يصلي بليته في الصلاة فقال لو شغ قلبه لم تشمت حوارحه
والمصلي عمل لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالبت هنا قفل ما ليس من أفعال الصلاة لانه نافيها (وقلب
الحمى السجود مرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحمى فقال واحد ولا ن
تعمل عنها خير لك من مائة ناقة سودا لمخدر (ورفعة الأصابع) ولو مرة وهو غمزها أو مدحها حتى تصوت لقوله
صلى الله عليه وسلم لا ترفع أصابعك وأنت في الصلاة (وتشبهها) قول ابن عمر عن ذلك صلاة المغضوب عليهم
(والتخصير) لانه يهيئ عنه في الصلاة وهو ان يضع يده على خامره وهو أشهر وأصح وأولى بالمصلي من ترك سنة
أحد الدين والتشبه بالجبابرة (والانفثات ببقعة) لانه يبعثه الشيطان من صلاة العبد واه البخاري وقوله
صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقلدا على العبد وهو في صلاته ما لم يلق فان التفت انصرف عنه ويكره أن يرى
زقاقه الا أن يضربها أخذ شو به أو يلقه تحت رحله السرري اذا صلى خارج المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة
والسلام قال اذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يصق أمامه فأعما نأجي الله تعالى ما دام في مصلا ولا عن يمينه فان عن
يمينه ملكين وليصق عن يساره أو تحت قدميه وفي رواية أو تحت قدميه السرري وفي الصحيحين البزاق في
المسجد خطبة وكفارتها قد فيها (و) كره (الاقفاء) وهو أن يضع اليه على الأرض وينصب ركبته لقول أبي

هر بره رضی الله عنه نهای رسول الله صلی الله علیه وسلم عن نشر کتفر الدیل و اقامه کافما الکاب والتفات
 کالتفات الثعلب (واقرش ذراعیه) لقرل عائشه رضی الله تعالی عنها کان النبی صلی الله علیه وسلم نهی
 عن عقبة الشیطان وأن یفتش الرجل ذراعیه اقترش السبع رواه البخاری وعقبة الشیطان الاعماء
 (وتنه بکرمه عنهما) النبی عنه لما فیهم من الجفاء لما فی السبع (وصلاهی فی السراویل) أوفی انار مع قدرته
 علی لبس القميص) لما فیهم من التهاون والتکاسل وقلة الادب والمستعجب الرجل ان یصلی فی ثلاثة ابواب
 انار وقیص وعمامة وللا رة فی یمین وخار وقمعة (ورد السلام بالاشارة) لانه سلام معنی وفي الذخیره لا یأس
 للصلی ان یجب التکلم برأسه ورد الاثر به عن عائشه رضی الله عنها ولا یأس بأن یکلم الرجل المصلی فنادته
 الملائكة وهو قائم یصلی فی المحراب الاية (والتربع بلا عذر) لقل سنة القعود ولیس بکروه خارجا لان جل
 قعود النبی صلی الله علیه وسلم کان التربع وكذا عمر بن الخطاب رضی الله عنه وهو اذا خال السائقین فی الفخذین
 فصارت اربعة (وعقش شعره) وهو شدة علی القفا والرأس لانه صلی الله علیه وسلم مر رجل یبلی وهو
 معقوص الشعر فقال دع شعرك یسجد معك (و) یكره (الاعتجار وهو شد الرأس بالندیل) أو تكتو برعامة
 علی رأسه (وترك وسطها مكشوفة) وقیل أن ینتف بجمامة فیطی أنه لیس النبی صلی الله علیه وسلم عن
 الاعتجار فی الصلاة (وكف ثوبه) أي رفعه ین بدیه اذا أراد السجود وقیل ان یجمع ثوبه ویوشد فی
 وسطها لما فیهم من التجبر لما فی التشنوع لقوله صلی الله علیه وسلم أمرت أن أسجد علی سبعة أعظم وإن لا أكف
 شعرا ولا ثوبا یمتقی علی (و) یكره (سدله) تكتوبا وها ونا ونا بالعدلا ینكره وهو ان یجعل الثوب علی رأسه وکتفه أو
 یتکفه فقط ویرسل جوانبه من غیر ان یضمد القول أبی هریرة رضی الله عنه انه علیه الصلاة والسلام نهی عن
 السدل وإن یفعلی الرجل فاه فیکر الذم ونقطیة الانف والقم فی الصلاة لانه یسه فعل المحوس حال عبادتهم
 النیران ولا کرهه فی السدل خارج الصلاة علی الصبیح (و) یكره (الانصراف فیه) أي الذوب (بحيث لا یدع
 منغذلا یمخرج بدیه) منه ویحی الاشکال الصماء قال رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا كان لحدکم ثوبان فامض
 فیهما فان لم یکن له الا ثوب فلیزر ولا یشتعل اشتیاله اليهود (و) یكره (جعل الثوب تحت ابطة الیمن وطرح جانبیه
 علی عاتقه الیسر) او عکسه لان ستر المتکین مستحب فی الصلاة فیکره تركه تنزها بغير ضرر ورة والقراءة فی غیر
 حاله القیام) کتعامم القراءة حاله الركوع ویکره ان یأتی بالاذکار المشروعة فی الانتقالات بعد تعلم الانتقال لان
 هه خالین تركه فی مؤمنه ومخصیه فی غیره (و) یكره (المطالرة کمة لا ولی فی کل شفع من (انطوع) الا ان یکون
 مرو یا عن النبی صلی الله علیه وسلم أو ثوبا راعن یمحی کقراءة سبع وقل یا یا الکافر ون وقل هو الله أحد فی
 الوتر فانه من حیث القراءة لم یحی بالنوافل وقال الامام أبو السرا لا یكره لان النوافل أمرها أسهل من الفرض
 (و) یكره (تطویل) الركعة (الثانیة علی) الركعة (الاولی) ثلاث آیات فاکتوا تطویل الثالثة لانه ابتداء صلاة
 نقل (فی جمیع الصلوات) الفرض بالانفاق والتفعل علی الاصح الحاقه بالفرض فیهما یرد فیه مخصص من
 التوسعة (و) یكره (تكرار السورة فی ركعة واحدة من الفرض) وكذا تکرارها فی الركعتین ان حفظ غیرها
 وتمتعده لعموم وروده فان لم یحفظه وجب قرائته الوجوب ضمن السورة فلما فتحه وان نسی لا یترك لقوله صلی الله علیه
 وسلم ان افتتحت سورة فاقراها علی نحو ما قد یل الفرض لانه لا یكره التکرار فی النقل لان شأنه أوسع لانه صلی
 الله علیه وسلم قام الی الصلابة یؤاحده ینكرها فی جمعة وجماعة من السلف كانوا یحجون لیلهم بأية العذاب
 أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) یكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود رضی الله عنه من قرأ
 القرآن منک کسافه ومنک کسوس وما شرع لتعلم الاطفال الالبیسر الحفظ بقصر السور فاذا قرأ الاولی قل أعود
 رب الناس لاعت قد یدکرها فی الثانية ولا کرهه فیه حذر اعن کرهه قراءة منک کسول وختم القرآن
 فی الاولی بقراء البقرة فی الثانية لقوله صلی الله علیه وسلم خیر الناس الحلال المرحل یعنی الخاتم المفتتح
 (و) یكره (فصله بسورتین سورتین قرأهما فی ركعتین) لما فیهم من شبه التفضیل والمجهر وقال بعضهم لا یكره
 اذا كانت السورة طویلة کما لو کان ینهما سورتان قصیرتان ویکره الانتقال لایة من سورهما ولو فصل بآیات
 والجمع بین سورتین ینهما سور أو سورة فی الخلاصة لا یكره هذا فی النقل (و) یكره (شم طیب) قصد الاله لیس
 من فعل الصلاة (و) یكره (ترویحه) أي جلب الراح بفتح الراء ینسم الریح (شوبه بأور وحمة) یتسرى

واستراش ذراعیه
 وتشمیر کیمه عنهما
 وصلاته فی السراویل
 مع قدرته علی لبس
 القميص ورد السلام
 بالاشارة وانتریخ بلا
 عنقر وعقش شعره
 والاعتجار وهو شد
 الرأس بالندیل وترک
 وسطها مكشوفة وكف
 ثوبه وسدله والانصراف
 فیه بحیث لا یمخرج
 بدیه وجعل الثوب
 تحت ابطة الیمن
 وطرح جانبیه علی
 عاتقه الیسر والقراءة
 فی غیر حاله القیام
 والمطالرة کمة الاولی
 فی التطوع وتطویل
 الثانية علی الاولی فی
 جمیع الصلوات وتکرار
 السورة فی ركعة
 واحدة من الفرض
 وقراءة سورة فوق التي
 قرأها أو فصله بسورة
 بین سورتین قرأهما
 فی ركعتین وشم طیب
 وترویحه بشوبه أو
 مروحة

البوم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لانه ينافي الخشوع وان كان عملاقا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه
 عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أى
 السجود بأبصاره من ازالتها عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك
 وضعهما على الفخذين بجانبين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على اليسار حال القيام لتركه السنة
 (و) يكره (التثاؤب) لانه من التكاسل والامتلاء فان غلبه فليكظم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسننه وبوضع ظهر
 يمينه أو كفه في القيام ويساره في غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب الطماس ويكره التثاؤب فاذا ثأب
 أحدكم فليرد ما استطاع ولا تقول ما هاهنا فاعمالا ذكر من الشيطان يصلح منه وفي رواية فليسل يده على فخذه
 فان الشيطان يدخل فيه (و) يكره (تغميض عينيه) الاصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة
 فلا يغمض عينيه لانه يفوت النظر لمحل المندوب ولكل عضو وطرف فخطم العباد و برؤيه ما يفوت الخشوع
 ويقرق الخاطر ربما يكون التغميض أولى من النظر (و) يكره (رفعهما للسماء) لقوله صلى الله عليه وسلم
 ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء ليتبينوا وتخطفون أبصارهم (والقطي) لانه من التكاسل (والعمل
 القليل) لما في الصلاة وأفراده كثيرة كنتف شعره ومنه المرأة عن القوس مرة في صلاة الخوف كالشيء في
 صلاته (و) منه (أخذ قلعه وقتلها) من غير علم فان كانت تشغله بالعض كفعله و رغبت لا يكره الاخذ ويحتمر عن
 دم القتل الامام الشافعي رحمه الله تعالى بنجاسة قشرها ودمها ولا يجوز عندنا التقاء قشرها في المسجد ونقطه أنه
 (وفي) لما روي (و) يكره (وضع شيء) لا يدوب (في فخذه) وهو يمنع القراءة المستونة أو يشغل باله كذهب
 (و) يكره (السجود على كور عمامته) من غير ضرورة حر أو برد أو خشونة أرض والكور دور من أدوارها يفتح
 الكاف اذا كان على الجبهة لانه حائل لا يمنع السجود أما اذا كان على الرأس وسجد عليه ولم يصب جبهة الأرض
 لا تصح صلاته وكثير من العوام يفعل (و) يكره (السجود على صورة) غير وجه لانه شبه عبادتها (و) يكره
 (الاقتصار على الجبهة) في السجود (بالعذر بالانف) لترك واجب ضم الانف تحريما (و) يكره (الصلاة في
 الطريق) لشغله حق العامة ومنعهم من المرور (و) في (الحمام وفي المخرج) أى الكنف (و) تركه الصلاة (في
 المقبرة) وأمثالها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في قسمة مواطن في المزاب والمجزرة والمقبرة
 وقارعة الطريق وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله ولا يصلى في الحمام الا للضرورة وخوف من فوت
 الوقت لا لطلاق الحديث ولأنه بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحمامي (و) تركه في (أرض الغير بلا
 رضاه) واذا اتى بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق ان كانت مسلم صلى فيها وان كانت لكافر صلى
 في الطريق (و) أدائها (قربا من نجاسة) لان ما قرب من الشيء له حكمه وقد أمرنا بتجنب النجاسات ومكانها
 (ومداهما لحد الاخشين) البول والفاضل (أو الرجم) ولو حدث فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل لأحد يؤمن
 بالله واليوم الآخر أن يخرن أن يصلى وهو حاقن حتى يتخفف (ومع نجاسة غير مائة) تقدم بيانها سواء كانت بشو به أو بدنه
 أو مكانه غير وجان الخلاف (الاذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة) فينبذ صلى تلك الحالة لان اخراج
 الصلاة عن وقتها حرام والجماعة مؤكدة أو واجبة (والأى) وان لم يخف الوقت (تدب قطعها) وقضية قوله عليه
 الصلاة والسلام لا يحمل وجوب القطع لا كمال (و) تركه (الصلاة في ثياب البذلة) بكسر الباء وسكون الذال
 المجدبة قوب لا يصان عن الدنس عمن وقيل لا يذهب به إلى الكبراء ورأى عمر رضي الله تعالى عنه رجلا من
 ذلك فقال رأيت لو كنت أرسلت إلى بعض الناس أكتبتم في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه
 الله أحق أن تزين له (و) تركه وهو (مكتشف الرأس) تكاسلا لترك الوفا (لالتذلل والتضرع) وقال في
 التمجيس ويستحب له ذلك قال الحلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب
 كالخوف أو من أفعال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى وعن علي رضي الله عنه
 الخشوع في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال النووي الخشوع قرب من
 المنصوع الآن المنصوع في البدن والبدن والبصر والصوت (و) تركه (بحضرة طعام جميل) طعمه
 (البه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاخشان واما مسلم وما في أبي داود
 لا تؤخر الصلاة لطعام ولا فيه يحول على تأخيرها عن وقتها الصريح بقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع

مرة أو مرتين وتحويل
 أصابع يديه أو رجليه
 عن القبلة في السجود
 وغيره وترك وضع
 اليدين على الركبتين
 في الركوع والتثاؤب
 وتغميض عينيه ورفعها
 للسماء والتطلى
 والعمل القليل وأخذ
 القلعة وقتلها ونقطه
 أنه وفيه ووضع شيء في
 فخذ يجمع القراءة المستونة
 والسجود على كور
 عمامته وعلى صورة
 والاقتصار على الجبهة
 بلا عذر بالانف
 والصلاة في الطريق
 والحمام وفي المخرج
 وفي المقبرة وأرض الغير
 بلا رضاه وقربا من
 نجاسة ومداهما لحد
 الاخشين أو الرجم ومع
 نجاسة غير مائة اذا
 خاف فوت الوقت أو
 الجماعة والانب
 قطعها والصلاة في
 ثياب البذلة
 ومكتشف الرأس
 لا للتذلل والتضرع
 وبحضرة طعام جميل
 اليه

عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فأبوا المعاش ولا يعمل حتى يفرغ منه واد الشيطان وأغما أمر تخديه للإله
 الخشوع بأشتغال فكرهه (و) نكره بمحضرة كل (ما يشغل البال) كزينة (و) بمحضرة ما (يخل بالخشوع)
 كاهو ولعب ولذا تسمى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأتيان للصلاة سعيًا بالبرولة ولم يكن ذلك مراد بالامر
 بالسعي الجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا يكره (عد الأي) جمع أي هو بالجله المقدرة من القرآن
 ونطاق بمعنى العلامة (و) عند (التسبيح) وقوله (باليد) قيل كراهة عد الأي والتسبيح عند أي خفيفة رجحه
 تعالى خلافا لما كان يكون قبض الأصابع ولا يكره اللفظ بالانامل في موضعهما ولا الإحصاء بالقلب اتفاقا كمد
 تسبيحه في صلاة التسبيح وهي معلومة وبالسنان مفسد اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصبح (و) يكره (قيام
 الإمام) بمجملته (في الحراب) لإقامته خارجة وسجود فيه يسمى محررا لانه يحارب النفس والشيطان بالقيام اليه
 والكره لاشتغال الحال على القوم وإذا ضاق المكان فلا كراهة (أو) قيام الإمام على مكان (يقدر زراع على
 لمعتمدور وي عن أبي يوسف قامة الرجل الوسط واختاره شمس الأنعمه الحلواني (أو) على الأرض وحده) قيل
 لا ثلاثين فتنتي الكراهة بقيام واحد منهم ليس غنها به ورد الأثر (و) يكره (القيام خلف صفه مفرجة) للأمر
 بسد فرجات الشيطان وقوله صلى الله عليه وسلم من سدر فرجه من الصف كتب له عشر حسنات وهي عنه عشر
 سيئات ورفع له عشر درجات (و) ليس ثوب فيه تصاور (ذير) وح لانه يشبه حامل الضم (و) يكره (أن يكون
 فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه صورة) حيوان لانه يشبه عبادتها أو شدها كراهة امامته ثم فوفقه نعمته
 ثم يساره ثم خلفه (الآن تكون صغيرة) بحيث لا تبدو للتمام الإبتامل كالتي على الدينار لانه لا تبدو عاذة ولو صلى
 ومعه درهم عليها تميل ملك لأبأس به لأن هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة الرأس)
 لانه لا تبدو لأبأس (أو) تكون (لغير ذي روح) كالشجر لانه لا تبدو وأدراى صورة في بيت غيره يجوز
 له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنور أو كاون فيه حجر) لانه يشبه الجحوش في حال
 عبادتهم لها لاشمع وقنديل وسراج في الصبح لانه لا يشبه التمدد (أو) يكون بين يديه (قوم نائم) يخشى خروج
 ما مضى حلا أو ينجل أو يؤذي أو يقابل وجهه أو الألفا كراهة لان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها أو أنامت رضة يتيه بين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوتر (و) يكره
 (مسح الحبة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لانه نوع عبث وإذا ضربه لأبأس به في الصلاة وجد الفراغ وكذا
 مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لانه متعينة وجوبها وكذا المسنون المعين وفن الجب (لا يقرأ
 غيرها) لما فيه من هيجر الباقي (الاسرعة أو تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتدائه
 بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بفجر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأ
 بها النبي صلى الله عليه وسلم مستندة وهذه أصولها جافة في الصبح كان يقرأ في الصبح يس كان يقرأ في الصبح
 بالواقعة ويحويها من السور قرأ في الصبح يسورة الروم كان في سفر فضلى الفداء يقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق
 وقل أعوذ برب الناس وصلى بهم الفجر بآخر سورتين من القرآن وأجز فلما قضى الصلاة قال له ما هذا يا رسول
 الله صليت صلاة ما صليت مثله فأطاع قال أما سمعت بكاء الصبي خلت في صف النساء أردت أن أفرغ له أمه فقرأ في
 الصبح إذا زلزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاءه كرهون وموسى فركب كان يقرأ في الفجر
 ق والقرآن المجيد كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ في الصلاة بدون عشرين آية ومما عاين في صلاة
 الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا نسي وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح
 أطول من ذلك كان يقرأ في الظهر بسبع اسم ربك الأعلى وفي الصبح بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر
 بالسماوات البروج والسماوات الطارق ويحويها من السور كان يصلي بنا الظهر فتسبح منه الآية بعد الآتين
 سورة لقمان والذاريات صلى الظهر فسجد فقلنا أنه قرأ أكثر من ذلك كان يصلي بنا الظهر والعصر فسبح اسم
 ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية صلى بهم المهاجرة فرفع صوته وقرأ الشمس وضحاها والليل إذا نسي
 فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكني أردت أن أوقظك * ومما
 جاف في المغرب صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانتقال
 كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفر وأصدوا عن سبيل الله آخر صلاة لأحار رسول الله صلى الله عليه وسلم

وما يشغل البال ويخل
 بالخشوع وعد الأي
 والتسبيح باليد وقيام
 الإمام في الحراب أو
 على مكان أو الأرض
 وحده والقيام خلف
 صفه مفرجة وليس
 ثوب فيه تصاور وإن
 يكون فوق رأسه أو
 خلفه أو بين يديه أو
 بجذائه صورة الآن
 تكون صغيرة أو مقطوعة
 الرأس أو لغير ذي روح
 وإن يكون بين يديه
 تنور أو كاون فيه حجر
 أو قوم نائم ومسح الحبة
 من تراب لا يضره في
 خلال الصلاة وتعيين
 سورة لا يقرأ غيرها إلا
 أسر عيسى أو تبركا
 بقراءة النبي صلى الله
 عليه وسلم

المغرب فقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافر ونقرأ في المغرب بالتسعين
 والذين قرأ في المغرب بسبح الأذان صلى المغرب فقرأ الفاتحة وكان يقرأ صلاة المغرب ليله الجمعة قل يا أيها
 الكافر ونقول وفاة أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة يسوراة الجمعة والمنافقين * ومجاهد
 في العشاء منه هذا القريب وعن جابر بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتسعين والذين
 عن أبي رافع قال صلى مع أبي هريرة العشاء فقرأ أنا السماء انشقت فسجدت فقلت له فقال سجدت خلف أبي
 القاسم صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالساعات البروج والساعات
 والطارق وكان يأمر بالتخفيف ويؤمنا بالصافات عن ابن عمر قال مامن المفصل سورة صغرة ولا كبيرة إذا
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يؤمها الناس في الصلاة لما كتبوا به انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله
 تعالى ليقدرى به من يحافظ على ما بلغه من السنة الشريفة وقد علقت التفصيل في القراءة من المفصل في الأوقات
 عندنا والله تعالى الموفق (و) يذكره (ترك اتخاذ ستر في محل يظن المرو ربه بين يدي المصل) قوله صلى الله
 عليه وسلم إذا صلى أحدكم ليصل إلى ستره ولا يدع أحدا بين يديه وسواء كان في الصحراء أو غير ذلك فاستتر
 عن وقوع المار في الأمام ولا أعيناه بيانهما قلنا **فصل في اتخاذ الستر** ودفع المار بين يدي المصل إذا ظن
 أي مر يدا الصلاة (مروره) أي المار (يستحب له) أي مر يدا الصلاة (أن يتر زسرة) لما رواه عنه قوله صلى
 الله عليه وسلم استتر أحدكم ولو بسهم وان (تكون طول ذراع فصاعدا) لأنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ستره المصل فقال مثل مؤخر الرجل بضم الميم وهن ذراع فصاعدا (لا تسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحاذي رأس الركب على البصر وتشديد الخاء خطأ وصرت بها ذراع فخافوه (في غلط الأصبع) وذلك
 أدناه لأن ما دونه رعا لا يظهر الناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها ثلاث قطع الشيطان عليه صلته (ويجمل على) جهة (أحد حاجبيه ولا
 يصمد اليها صمدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى
 عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن والأيسر ولا يصمد صمدا إلى لا يقابله مستويا مستجابا بل كان يعيل
 عنه (وان لم يجد ما يصمد) منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازوا المتأخرين لأن السنة الأولى بالذراع ولما روى
 في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن لم يكن معه عصا فليخط خطا فيظهر في الجلة إذا قصد جمع
 الخطا بربط الخيل به كيلا ينتشر ويجعلها ما (طولا) بمزلة تشبه المغرزة أمامه (و) أما كما (قالوا) أيضا
 يجعله بالعرض مثل الهلال (وأذا كانت الأرض صلبة بقي مامعه طولا كما نقر زعم سقط حكمة اختياره الفقيه
 جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام بن عمار سمعت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسرة الإمام ستره من خلفه
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالباطح إلى غزوة كركرت له ولم يكن القوم ستره الغزوة عصا ذات زوج حديد
 أسفلها (و) إذا اتخذها أول يتخذ كان (الستح بترك دفع المار) لأن مبنى الصلاة على السكون والامر بالدرء
 في الحديث لبين الرخصة كالامر بقتل الأسودين في الصلاة (و) إذا (رخص دفعه) أي المار (بالإشارة)
 بالراس واليمين أو غيرها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولائه أم سلمة (أو) دفعه (بالنسيج) لقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا نابت أحدكم نائبة فليستع (وكره الجمع بينهما) أي بين الإشارة والنسيج لأن أحدهما كتابة
 (ويده) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة) ولو بزيادة على جهده الأصلي (ويده) المرأة (بالإشارة أو
 التصديق) يظهر أصابع (يدها) (التي على صفحة كف السرى) لأن من التصديق (ولا ترفع صوتها)
 بالقراءة أو النسيج (لأنه فتنة) فلا يطلب منهن الدربة (ولا يقاتل) المصل (المار) بين يديه (وما روى) من قوله
 صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدكم بين يديه ولا يولد أما استطاع أن يلبس ثوبه أو يمشي
 (مؤول بأنه كان) جواز مقافته في ابتداء الإسلام (والعمل) المنافق للصلاة (مباح) ثم إذا ذلك (وقد نسخ)
 بمقامه **فصل في ألا يكره للمصلي** من الأفعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة والتشهير
 للعبادة حتى لو كان يصلي في قبا غير مشدود الوسط فهو مسمى وفي غير القبا قبل بركه لانه من صنع أهل
 الكتاب (ولا يكره) (تقلد) المصل (بسيف ونحوه) إذا لم يشغل بحركته (وان شغله) كره في غير حالة القتال (ولا)
 يكره (عدم إدخال يديه في فريجه وشقه على المختار) لعدم شغل البال (ولا يكره) (التوجه) لصنف أو سيف معلق

وترك اتخاذ ستر في
 محل يظن المرو ربه
 بين يدي المصل
فصل في اتخاذ
 الستر ودفع المار بين
 يدي المصل إذا ظن
 مروره يستحب له أن
 يتر زسرة تكون طول
 ذراع فصاعدا في غلط
 الأصبع والسنة أن
 يقرب منها ويجعلها
 على أحد حاجبيه ولا
 يصمد اليها صمدا وان لم
 يجد ما ينصبه فليخط
 خطا طولا وقالوا
 بالعرض مثل الهلال
 والمستحب ترك دفع
 المار ورخص دفعه
 بالإشارة أو بالنسيج
 وكره الجمع بينهما
 ويده برفع الصوت
 بالقراءة ويده على الإشارة
 أو التصديق يظهر
 أصابع التي على
 صفحة كف السرى
 ولا ترفع صوتها لانه فتنة
 ولا يقاتل المار وما روى
 به مؤول بأنه كان والعمل
 مباح وقد نسخ **فصل**
 في ألا يكره للمصلي
 لا يكره له شد الوسط ولا
 تقلد بسيف ونحوه إذا
 لم يشغل بحركته ولا
 عدم إدخال يديه في
 فريجه وشقه على
 المختار ولا التوجه
 لصنف أو سيف معلق

لأنهم لا يبعدان وقال تعالى ولا تأخروا عنهم وأسلحهم (أظهر قاعده تحدث) في الخنزير لعدم التشبه بمادة
 الصور وصلى ابن عمر على ظهر ناع (أوشمع أوسراج على الصحيح) لأنه لا شبهة عبادة الخنوس (و) لا يكره
 (السجود على بساط فيه تصاوير) ذوات روح (لم يسجد عليها) لأهانتها بالوطء عليها ولا يكره قتل حية متجيب
 أنواعها ذات الصلاة وأما بالنظر في شأن الحية البيضاء التي غشى مستوية لآنها انقضت عهد
 النبي الذي عاهد به الخيل أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم ونافض العهد حتى فيخشي منه أوجهاه
 مثله من أهله الضرب يقتله أو ضرب به وقال صلى الله عليه وسلم اقلوا ذوات الطغيتين والابتزواياكم والحية البيضاء
 فإنها من الجبن (و) لا يكره (قتل حية وعقرب خائف) المصلي (أذاها) أي الحية والعقرب (ولو) قبلهما
 (بضرب بات وأحرقا عن القبلة في الأظهر) قيد بخوف الأذى لأنه مع الأمن بكره العمل الكثير وفي السميات
 لأن النبي رحمه الله تعالى سبعة إذا زارها المصلي لأسبغها الحية والعقرب والوزغ والزنبر والقراد
 والبرغوث والقمل وزاد البق والبعوض والقمل المؤذي والبعض ولكن النحر عن إصابة دم القمل أولى لئلا
 يحمل نجاسة تمنع عند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وقد متنا كرامة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الإمام وقال
 دنفها أحب من قتلها وقال محمد بن مخلد وقال أبو يوسف يكرهها (ولا بأس بنفض ثوبه) بعمل قليل (كسلا
 يلصق بمجسدة في الركوع) فحاشا عن ظهور رصو والاعضاء ولا بأس بصنوعه عن الخراب (ولا) بأس (بمسح
 جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيفا عن صفة الخلة والملوث (ولا) بأس (بمسحه قبل
 الفراغ) من الصلاة (إذا ضربه أو شمله عن) خشوع (الصلاة) مثل العرق (ولا) بأس (بالنظر بموق عينيه)
 عنه وسيرة (من غير نحويل الوجه) والأولى تركه لغير حاجته فيه من ترك الأدب بالنظر إلى السجود رخصه
 كما تقدم (ولا) بأس (بالصلاة على الفرش والبسط والبود) إذا وجد حجم الأرض ولا يوضع خرقة يسجد عليها
 اتقاء الحر والبرد والخشونة الصارفة (والأفضل الصلاة على الأرض) بلا حائل (أو على ما تنبته) كما هو
 والحشيش في المساجد وهو أولى من البسط لقرنه من التواضع (ولا) بأس (بكرار السورة في الركعتين من النقل)
 لأن باب النقل أوسع وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قام بأية واحدة يكرهها في سجدة فقلنا الله تعالى يشاء
 عنه وكرمه فصل في باب وجب قطع الصلاة وما يجيزه وغير ذلك من تأخير الصلاة وتركها (بجب قطع الصلاة)
 ولو فرضنا (بإستفاته) شخص (ملهوف) لهم ما أصابه كالملهوف في ظالم أو وقع في ماء أو صال عليه حيوان فاستغاث
 (بالمصلي) أو بغيره وقد روي عن النبي (لا) يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أوبه) من غير استئذان لأن قطع
 الصلاة لا يجوز إلا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وإن كان في نافلة فإن علم أحد أوبه أنه في الصلاة
 وناداه لا بأس بان لا يجيبه وإن لم يعلم يجيبه (ويجوز قطعها) ولو كانت فرضا (بسرقه) يخشى على (ما يساوي
 درهما) لأنه ما قال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا اليهودية في الأصح لأنه يجس في دابق وكذا الوارث
 قدرها وخاف على ولدها وأطلب منه كافر عرض الإسلام عليه (ولو) كان الميسر في (غيره) أي غير المصلي
 لدفع الظلم والهي عن المنكر (ويجوز قطعها للحشة) (خوف) من (ذنب) ونحوه (على غنم) ونحوها (أو خوف
 ردى) أي سقوط (أعني) أو غيره من لأجل عتده (في شر ونحوه) كحفره وسطحه وإذا غلب على الظن سقوطه
 وجب قطع الصلاة ولو فرضنا (وهو) كالإذناخ القابلة (وهي المرأة التي يقال لها دابة تلتقي الولد حال خروجه
 من بطن أمه أن غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه أو أنه يتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها
 وقطعها لو كانت فيها) (والأفلاس) بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد) للمعركة أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة
 عن وقتها ولم يخطئ (وكذا المسافر) أي السائر في فضاء (إذناخ) من اللصوص أو قطع الطريق أو من
 سبع أو سبل (جائزه تأخير الوقتية) كالماثلين إذا لم يقدر وأعلى الأعمار كمال العذر وكذا يجوز تأخير قضاء
 الفوائت العذر كالسبي على العيال وإن وجب قضاء ما على الفور وأما قضاء الصوم فعلى الفرائض ما لم يقرب
 رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيها الخلاف قبل موسم وقيل مضيق (وتارك الصلاة عمدا
 كسلا يضرب ضرا بشد حتى يسيل منه الدم) بعده (يجس) ولا تترك هملال بتقده حاله بالوعظ والزجر
 والضرب أيضا (حتى يصلها) أو يموت بحسبه وهذا جزاء الدنيوي وأما في الآخرة إذا مات على الإسلام عاصيا
 بتركها فإنه عذاب طويل يواد في جهنم أشدها حر أو أمد هاقم رايه بشر يقال له الجهب وأباز يسيل إليها الصديد

والفتح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفة بقوله بين الرجل وبين السكر ترك الصلاة وأما جدموسلم
وكذا تارك صوم رمضان (كسلا ضرب كذا ويحس حتى يصوم) ولا يقتل (بمجرد ترك الصلاة والصوم
مع الإقرار بقرضتهما) إلا إذا جحد (اقتراض الصلاة أو الصوم لأنكارهما كان معلوما من الدين إجماعا) أو
استغنى بأحدهما (كما لو أظهر الإفطار في نهار رمضان بلا عذر لها) وأطلق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم
المرتد فتكشف شبهته ويحس ثم يقتل إن أصر

﴿باب الوتر وأحكامه﴾

لما فرغ من بيان الفرض العلي شرع في العمل وهو في الآلة الفرد خلاف الشفع والفتح والكسر وفي الشرع
صلاة مخصوصة وصفته بقوله (الوتر واجب) في الأصح وهو آخر أقوال الامام ورؤى عنه أنه سنة وهو قولهما
ورؤى عنه أنه فرض وفق المشايخين إلى وإيات بأنه فرض عملا وهو الذي لا يترك واجب اعتقادا فلا يكفر
بجاهده سنة دليل لا لبوته بها وجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حتى في لم
يوتر فليس مني الوتر حتى في لم يوتر فليس مني رواء أبو داود والحاكم ومجملهما والامامة حق وعلى الوجوب
(و) كونه (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) بشرط فعلها بالنسبة (لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر
ثلاثا لا سلا في آخرهن بمجملهما كما قال على شرط الشيخين (وقرأ) وجوبه في كل ركعة منه الفاتحة
وسورة) لما رؤى أنه عليه السلام قرأ في الأولى منه أي بعد الفاتحة يسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها

وكذا تارك صوم
رمضان ولا يقتل إذا
جحد أو استغنى
بأحدهما

﴿باب الوتر﴾

الوتر واجب وهو ثلاث
ركعات يسلمة يقرأ
في كل ركعة منه الفاتحة
وسورة ويحس على
رأس الأوليين منه
ويقصر على التشهد
ولا يستفتح عند قيامه
لثالثة وإذا فرغ من
قراءة السورة فيها رفع
يده جذاذنه ثم كبر
وقبض قائما قبل الركوع
في جميع السنة ولا
يقتل في غير الوتر
والقنوت معناه الدعاء
وهو أن يقول اللهم انا
نستعينك ونستهديك
ونستغفرك وتوتوب
اليك وتؤمن

الامام يضع يده على يساره وعن أي يوسف رفعهما كان ابن مسعود رفعهما إلى صدره ويطوئهما إلى السماء
ورؤى جرح مولى أبي يوسف قال رأيت مولاي أبا يوسف إذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن أبي
عمران كان فرج ثقة قال الكمال ووجه عموم دليل الرفع للدعاء بحاجب بأنه مخصوص بالناس في الصلاة للإجماع
على أنه لا رفع في دعاء التشهد انتهى * قلت وفيه نظر لأمر ابن مسعود الذي تقدم في باب وفي السجود عن محمد بن
الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة فيه يجعل بطون كفيه إلى السماء ودعاء رغبة فيه يجعل كفيه إلى وجهه
كالاستغث من الشيء ودعاء فزع فيه بعد الانصر والبصر ويحلق الأقدام والوسطى ويشير باليسار ودعاء
خفية وهو ما فعله المرء في نفسه كلما في معراج الدرابية ولما ربه وناه فثبت (قبل الركوع في جميع السنة ولا تقتل
في غير الوتر) وهو الصبح لقول أنس فثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع غداة عوى
أحبابهم العرب رعل وذكروا وعصبة حين قتلوا القراء هم سيمون وأوماثون زحلان تركه لما ظهر عليهم فدل
على نسخه ورؤى ابن أبي شدة لما قتلت على رضي الله عنه في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال إنما استسخرنا
على عدونا وفي الغاية أن نزل بالمسلمين نازلة فثبت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل
الحديث القنوت عند التوازل مشرووع في الصلوات كلها اه فثبت قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر
بعد نفاذه وأولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعد ما فتكون مشرووعة مستمرة وهو يحمل قنوت من
قنوت من الصبح رضي الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه إجماعهم وروى الامام أبو جعفر
الطحاوي رحمه الله تعالى إنما لا تقتل عند نافي الفجر من غير بلية فأن وقعت فتنه أو بلية فلا بأس بفعله رسول
الله صلى الله عليه وسلم أي بعد الركوع كما تقدم (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوتر (وهو) باللفظ الذي
روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم) أي يا الله (انا نستعينك) أي نطلب منك الاعانة على طاعتك (ونستهديك)
أي نطلب منك الهداية لما يرزقك (ونستغفرك) أي نطلب منك استرغابنا فلا تقض عناها (وتتوب اليك)
الثوب الرجوع عن الذنب وشرعا التمس على ماضي من الذنب والإفلاق عنه في الحال والعزم على تركه في العود في
المستقبل تعظيا بالامارة تعالى بأن تملق به حق الأدمي فلا بد من مسامحته وإرضائه (وتؤمن) أي تصدق

معتقدين يقولوننا طعن بسا شافقلنا آمننا (بك) وبما جاء من عندك وبلائك كلك وكتبك ورسلك واليوم الآخر
 وبالقدر خبره وشبهه (وتوكل) أي نعقد (عليك) بقوى أمورنا إليك لمعجزنا (ونثي عليك انكفركه) أي
 نذر حل بكل خير مقرر من جميع الأتكال فضلا منك (نشكرك) بصرف جيع ما نعمت به من الجوارح إلى
 ما خلقته لأجله سبحانه لك الحمد لا يخصي ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك (ولا تنكرك) أي لا تحمد نعمة
 لك علينا ولا تضيقها إلى غيرك الكفر بقبض الشكر وأصله السر قال كفر النعمة إذا لم يشكرها كأنه سترها
 بجحده وقولهم كفرت فلانا على حذف مضاف والأصل كفرت نعمة ومنه ولا تنكرك (وتخلع) بثبوت
 حرف العطف أي نثي ونطرح ونزيل ربة الكفر من أعناقنا وربة كل ما لا يرضيك يقال خلع القوس رمنه
 ألقاه (وتترك) أي تفارق (من يضررك) بجحده نعمتك وعبادته غيرك تتحاشى عنه وعن صفته بأن تفرقه عما
 تنزه به الجنانك إذ كل ذرة في الوجود شاهدة بأنك المنعم المفضل الموجود المستحق لجميع الحمد الفرد المعبود
 والمحافل لهذا هو الشئ المطرود (اللهم إياك نعبد) عود لنا ونعخص إزاته بالمادة أي لا نعبد إلا إياك إذ
 قد ندم المفعول للمعبر (ولا نعصى) أفردت الصلاة بالذكر لشرافها يتضمنها جميع العبادات (ونسجد) تخصيص
 بعد تخصيص أذهو أقرب حالات العبد من الرب المعبود (إياك نسبي) وهو إشارة إلى قوله في الحديث
 حكاية عنه تعالى من أتاني سبياً فتنهه وألوها يعني يجهدي العمل لتحصيل ما يرضي بك (وتخضع) تسرع في
 تحصيل عبادتك بنشاط لأن الخفد يعني السرعة ولذا سميت الخدم خفدة لسرعة في خدمه سادتهم وهو مفتوح
 النون ويجوز ضمه هاو بالهاء المهملة وتكرس الفاعل بالذال المهملة قال خفدوا خفدة فيه ولو أبدل الذال ذالا
 معجمة فسدت صلاته كلام أجنبي لا معنى له (ترجو) أي تؤمل (رحمتك) دوامها وأمدادها وسعة عطائك
 بالقيام بخدمتك والاعمال في طاعتك وأنت كريم فلا تخيب راجيك (وتخشى عذابك) مع اجتنابنا ما يتناه
 فلا تأمن مكره فمنع بين الرجا والخوف وهو إشارة إلى المذهب الحق فان آمن المذكر كفر كالتقو من الرحمة
 وجع بين الرجا والخوف لأن شأن القادر أن يرجي نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد
 مؤمن إلا خطأ الله ما جره وأمنه مما يخاف فلا تامله علينا بالإيمان وتوفيق العمل بالآركان متلن الأمرك
 لا مقصرون على القلب واللسان أذهو طبع الكاذبين ذوي الهتان نعمتوقول (أن عذابك الجبد) أي الحق
 وهو بكسر الجيم اتفاقا يعني الحق وهو ثابت في مراسيل أبي داود فلا يتفتن قال أنه لا يقول الجسد (بالكفار
 ملحق) أي لاحق بهم بكسر الحاء الصصح وقيل بفتحها يعني أي الله سبحانه وتعالى ملحق بهم ولما روى السفي
 بأسناد حسن أن في حديث القنوت (وصلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم) (و على آلهم وسلم) كما
 اختار النقيب أبو اليسر حجة الله تعالى أنه يصلى في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمنين بقنوت
 كالامام) على الأصح ويخفى الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب الامام الجهر به في بلاد المعجم ليتعلموه كما
 جهر عمر رضي الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم أن يعلم القوم بالافضل للامام الجهر
 ليسلموه والا فلا أخفاء أفضل (واذا شرع الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا لخير ما كسند كره (بعد ما قلتم) من
 قوله اللهم اننا نستعينك الخ (قال أبو يوسف فركه الله تعالى عنه ويقرؤه معه) أيضا (وقال محمد لا يتابعونه) أي لا
 في القنوت الذي هو اللهم اننا نستعينك ونستغفرك (ولكن يؤمنون) على دعائه والدعاء قال طائفة من المشايخ انه
 لا توقيت فيه والاولى أن يقرأ بعد ما تقدم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنه ما قال علي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كليات أقولهن في الوتر وفي لفظي قنوت الوتر ورواها كما قال فيما إذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود
 اللهم اهدني فحين هدني وعافني فحين عافيت وتولني فحين توليت بارك لي فيما أعطيت وفتني شر ما قضيت أنك
 تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت وحسنه الترمذي وزاد اليه بقى بعد البيت ولا يميز
 من عافيت وزاد القسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كثرى هبة الأفراد فيه وفي الروى عنه صلى
 الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت الفجر لما كان يفعله قال الكمال بن الأحماد لكم أي المشايخ لفقده من حديث
 في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوا يؤمنون الجميع أي اللهم اهدنا وأعافنا وتولنا إلى آخر ما انتهى * قلت ومنهم
 صاحب الدرر والغرر والبرهان (والدعاء) الذي قالوه (هو هذا اللهم اهدنا) أو رواية الحسن اهدني كما بينها
 عليها المصل المهدية إلى سالة والبيان كقوله تعالى وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم فأما قوله تعالى إنك لتهدي من

بك وتوكل عليك
 ونثي عليك انكفركه
 نشكرك ولا تنكرك
 وتخلع ونسرك من
 يضررك اللهم إياك
 نعبدوك نصلي ونسجد
 وإليك نسبي ونخشع
 وترجو رحمتك وتخشي
 عذابك إن عذابك
 الجبد بالكفار ملحق
 وصلى الله على النبي
 وآله وسلم والمؤمن يقرأ
 القنوت كالامام وإذا
 شرع الامام في الدعاء
 بعد ما تقدم قل أبو
 يوسف وجه الله
 يتابعونه ويقرؤه معه
 وقال محمد لا يتابعونه
 ولكن يؤمنون والدعاء
 اللهم اهدنا

عليك انه لا يذل من
واليت ولا يعز من
عادت تباركت ربنا
وتعاليت وصللي الله
على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم ومن لم
يحسن القنوت يقول
اللهم اغفر لي ثلاث
مرات أو ربنا آتنا في
الدينا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار
أو يارب يارب يارب
وإذا اقتدى بمن يقتد
في الفجر قام معه في
قنوته كما في الأظهر
ورسل يديه في جنبه
وإذا نسي القنوت في
الوتر وتذكره في
الركوع أو الرفع منه
لا يقتد ولو قنت بعد
رفع رأسه من الركوع
لا يبعد الركوع ويسجد
السجدة أو القنوت
عن عمله الأصلي ولو
ركع الإمام فبطل فراغ
المقتدي من قراءة
القنوت أو قبل شرعه
فيه وخاف فوت
الركوع تابع امامه
ولو ترك الإمام القنوت
بأنه يؤمن أن أمكنه
مشاركة الإمام في
الركوع والأنا معه ولو
ادرك الإمام في ركوع
الثالثة من الوتر كان
مدركاً للقنوت فلا يأتي
به فيها سبق به ويز
مجاورة رمضان فقط
وصلاته مع الجماعة في

أحببت ولكن الله يهدي من يشاء فهي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين به في طلب التثبيت عليها أو بمعنى الذي يدينها (بفضلك) لا وجوب عليك وهذا زيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدي (فمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام واللبا أو المحن والمعافاة ان يبارك الله من الناس ويعافهم منك (فمن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا) من توليت الشيء إذا عنت به ونظرت فيه بالصلح كما ينظر الولي في حال اليتيم لانه سبحانه ينظر في أموره من تولاه بالعناية (فمن توليت) أي مع من توليت أمرهم من عبادك المقربين (وبارك لنا في اعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلب ترتيبا في القامتين السابقتين مخرج إلى مقام الخشية والحلال فقال (وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع (شر ما قضيت) لالتجائنا إليك (انك تقضي) بما شئت (ولا يقضي عليك) لانك المالك الواحد لا شر لك في المالك فطلب موالاتك (انه لا يذل من واليت) لغزلك ولسطان قهرك (ولا يعز من عادت) ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم ومن بين الله فاليه من مكرم (تباركت) قدست وتزهت فهي صفة خاصة لاستعجال الاقتراب (ربنا) أي باسدينا وما لكنا ومعبودنا ومصلينا وقال البضاوي تبارك الله تعالى شأنه في قدرته وحكمته فهو معنى (وتعاليت) ووجه تقديم تباركت الاختصاص به سبحانه (وصللي الله على) النبي (سيدنا محمد) واهله وصحبه (وسلم) لما روينا (ومن لم يحسن ادعاء القنوت) المتقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكررها ثلاث مرات أو يقول (ربنا آتنا في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التجنب وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يا رب يارب يارب) ثلاثا كما في الصمد الشهيد فله ثلاثة أقوال مختارة (وإذا اقتدى بمن يقتد في الفجر) كشافه (قام معه في) حال قنوته كما في الأظهر لوجوب متابعتهم في القيام ولكن عندهما يقوم ساكتا وقال أبو يوسف يقرأ معه لانه تبع الإمام والقنوت بمجده فيه فصار ترك كبيرات العبد من القنوت في الوتر بعد الركوع (ورسل يديه في جنبه) لانه ترك ليس مسنونا وإذا نسي القنوت في الثالثة (الوتر وتذكره في الركوع أو) في (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقتد) على الصحيح لا في الركوع الذي تذكره ولا بعد الرفع منه ويسجد السهو (ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يبعد الركوع ويسجد السهو وال القنوت عن عمله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ترك الإمام قبل فراغ المقتدي من قراءة القنوت أو قبل شرعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الإمام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك فوت واجب المتابعة تكون أولى وان لم يفسد فوت المشاركة في الركوع يقتضي مجاميع الواجبين (ولو ترك الإمام القنوت بانيه المؤمنين أمكنه مشاركة الإمام في الركوع) لجمعيين الواجبين بحسب الامكان (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة (تابعه) لان متابعتهم أولى (ولو ادرك الإمام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركاً للقنوت) حكاه (فلا يأتي به فيها سبق به) كما لو قنت السجدة معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يقتد مرة أخرى فيها بفضله لانه غير مشروع وعن أبي الفضل نسو به بالشك وسيأتي في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استحبابا (في رمضان فقط) عليه أجماع المسلمين لانه نقل من وجهه واجبا في الفتل في غير التراويح مجردة لا احتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأمانة أن هذا باطل كان على سبيل التداخي أو ما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنتان بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وإذا اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا (وصلاته) أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفردا آخر الليل في اختيار قاضيخان قال) قاضيخان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما حازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر (ومجموع غيره) أي غير قاضيخان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علما كان يؤمهم في أي من كتب كان لا يؤمهم وفي الفتوح وألهمان ما يفيدان قول قاضيخان أرجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم في خمسين غير الترك وهو خشية ان يكتب علينا قيام رمضان وكذا الخلفاء الراشدون صلوه بالجماعة ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلواته آخر الليل والجماعة أذالك متعذرة فلا يدل على أن الأفضل فيه ترك الجماعة أول الليل انتهى وإذ الصلوات الوتر قبل النوم ثم يجلس لا يبعد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة (فصل في بيان التوافل) عبر التوافل دون الستين لان النقل أعم اذ كل سنة نافلة ولا عكس والنقل لينة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بضر ولا واجب

واجب ولا مسنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي أبو زيد رحمه الله النوافل شرعت لغير نقصان فكن في الغرض لأن العبد وإن غلبت رغبته لا يخلو عن تقصير وقال قاضيان السنة قبل المكتوب بشرعت لقطع طمع الشيطان فإنه يقول من لم يطعم في ترك ما يكتب عليه فكيف يطعم في ترك ما كتب عليه والسنة مندوب ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي أقوى السن حتى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها بعد ما عدا من غير عذر لا يجوز وروى المرغيناني عن أبي حنيفة رحمه الله أنها الواجبة ونال صلى الله عليه وسلم لا يدعوها وإن طردتكم الخليل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر أحب إلي من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي سنة الفجر قال المذنبون ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كما هو أسوأ وقيل التي قبل الظهر أكد قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب أن يضم إليهما ركعتين فتصبر أربع (و) منها (ركعتان (بعد المغرب) ويستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منها بالم ترزِيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرية وعن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بالحمد وقيل بالياء الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقيل هو أنه أحد يخرج من ذوقه كما يخرج الحية من سلتها (و) منها (ركعتان (بعد العشاء) أربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار وقال في الرهان كان صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربع بعد أن زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال إن أبواب السماء تنفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة فقلت أوفي كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا النبي الله يتنافى صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا النبي الله يتنافى الجنة واهم سلم زاد الترمذي والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل الجمعة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة أربعاً بالفضل في شيء منهن (و) منها أربع (بعدها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذلك قد نافي في الرعايات فقلنا (بشأنه) لتعلقه بقوله وأربع وقال الزيلي حتى لو صلاها بسلامتين لا تعد بها عن السنة انتهى ولعله بدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً بعد ما غل على بلشي ففصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت واه الجماعة إلا البخاري والقاسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (وندب أي استحسب) أربع ركعات (قبل صلاة العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل صلاة العصر لم يحسبه النار ورواه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد أربعاً فلهذا أخذوا القدرين بينهما (و) ندب أربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها جعله السلام كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يصلي أربعاً (بعده) أي بعد العشاء لما روى عن أبي حنيفة صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأعمامه جدم من ليلته ومن صلاهن بعد العشاء كان كمشاهن من ليلة القدر (و) ندب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلا قوله تعالى إن كان كلاً منكم غافراً والوالب هو الذي إذا ذنب نسي أن يأتى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة نبي الله يتنافى الجنة وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم ينكح فيما بينهن بسوء عداً له بعبادة النبي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة نبي الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن ينكح أحد أربعت له في عشرين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن ينكح غفر له بها ثوب تحسبن سنة وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

سن سنة مؤكدة
ركعتان قبل الفجر
وركعتان بعد الظهر
وبعد المغرب وبعد
العشاء وأربع قبل
الظهر وقيل الجمعة
وبعدها بسلامتين
وندب أربع قبل
العصر والعشاء وبعده
وست بعد المغرب

مسلم بنوضاً فحسن وضوؤه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما قبله الا وحيت له الا حيت له الحنفية واه مسلم (و) ندب صلاة الضحى على الراجح وهي (اربعة) ركعات لما روينا في ربيع ثمانية رضى الله عنها انه عليه السلام كان يصلي الضحى اربع ركعات ويزيد ما شاء فلذا ندب اربع (فصاعداً) وقت (الضحى) وابتدأه من ارتفاع الشمس الى قبيل الزوال فما قبل يدعى الاربع الى ثني عشرة ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكسب من الفاضل ومن صلى اربعاً كسب من الما بعدين ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ومن صلى ثماناً كسبه الله تعالى من الثمانين ومن صلى اثني عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة (ونددب صلاة الليل) خصوصاً آخره كاذكرناه واول ما ينشئ أن يشغل بالليل ثمان ركعات كذا في الجوهره وفضلها لا يحصر قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بصلاته الليل فانها أداب الصالحين قبلكم وقرية على ربيكم وكفرة السيئات ومنها عن الأئم (و) ندب (صلاة الاستخارة) وقد أفصحت السنة عن بيانها قال جابر رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واسئذرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسر لي ما بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته واه الجماعة الاسماء وينبغي أن يجمع بين الراجح واليهن فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الجمع والجهاد وجميع أبواب الخير يحصل على تعيين الوقت لانفس الفعل واذا استخار بمعنى ما ينشرح له صدره وينبغي أن يكرر خمس مرات لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأنس اذا خدمت بأمر فاستخير بك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى قلبك فان الخير به (و) ندب (صلاة الحاجة) وهي ركعتان عن عبدالله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليقرأ على التلويح على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل اللهم رب العلمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مفقرتك والغنمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدعني ذنباً الا غفرته ولا حاجة الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها بأرحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك واتوجه اليك بسببك محمد بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني وجهت بك الى ربك في حاجتي هذه فتقضى لي اللهم فتشفع في (ونددب احياء الياي العشر الاخير من رمضان) لما روى عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان أحيا الليل وأيقظ أهله وشدا المئزر واقتصد منه احياء ليلة القدر فان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها * وروى أحمد بن محمد بن حنبل في التمهيد والاحياء في الشهر من ذنبه وما تأخر * وقال صلى الله عليه وسلم تحج واليلة القدر في العشر الاخير من رمضان متقي عليه * وقال ابن مسعود رضى الله عنه هي في كل السنة قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره قاله فاضلنا وفي المسوط أن المذهب عن أبي حنيفة انها تكون في رمضان لكن تقدم وتاخر وعندها لا انتقم ولا تأخر (و) ندب (احياء ليالي المدين) الفطر والاضحى لحديث من أحيا ليلة العيد احياء الله قلبه يوم يموت القلوب ويستحب الاكثر من الاستغفار بالاستسجار وسيد الاستغفار اللهم اني ربي لا اله الا انت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك وعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت والثناء فيها مستجاب (و) ندب احياء (ليالي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم مامن أيام أحب الى الله تعالى أن يتعبد فيها من عشر ذي الحجة يعبد لصيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر * وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفه كفر فتنين ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) ندب احياء (ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب العمر ولانها تقدر فيها الزاقي والا جال

وأربع فصاعداً في
الضحى وندب صلاة
الليل وصلاة
الاستخارة وصلاة
الحاجة وندب احياء
ليالي العشر الاخير من
رمضان وحياء ليالي
المدين وليالي عشر
ذي الحجة ويلة
النصف من شعبان

والاعشاء والافتقار والاعزاز والاذلال والاحياء والاماته وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى انير سبحا وخمس ليل
لاردن في الدعاء ليله الجمعة وأول ليله من رجب وليه النصف من شعبان وليه العيدين هو قال صلى الله عليه
وسلم اذا كان ليله النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغفر ويب الشمس الى
السما فيقول الاستمقر فافخره الاستمقر في فارقه حتى يطلع الفجر هو قال صلى الله عليه وسلم من احيا
الليل النجس وجبت له الجنة ليله النثر وية وليه عرفة وليه النحر وليه الفطر وليه النصف من شعبان وقال
صلى الله عليه وسلم من قام ليله النصف من شعبان ولبلى العيدين لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيام ان
يكون مشغلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه بقر أو بسمع القرآن أو بالحديث أو بسبح أو يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاته العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كافي احياء ليلي العيدين
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة
فكأنما قام الليل كله واه مسلم (وبكره الاجتماع على احياء ليله من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في الساجد)
وغيرها لانه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة فانكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء وابن أبي
ملكوة وقهاده أهل المدينة وأصحاب مالك وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه احياء ليلي العيدين جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليله النصف من شعبان على قولين
أحدهما انه استحباب احياء جماعة في المسجد طائفة من أعيان التابعين تحك الدين ومندان ولقبان بن عامر
وافقه إسحق بن راهويه والقول الثاني انه يكره الاجتماع خلفي الساجد الصلاة وهذا قول الأوزاعي امام أهل
الشام وبقيةهم وعالمهم **فصل في صلاة النفل جالساً** (في الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي **بجوز**
(النفل) اتعبر به بشمل السنن المؤكدة وغيرها فتصح اذا صلاها (قاعدة مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه
اجماع العلماء وعلى غير المعتقد قال الاسنة الفجر لما قيل هو جوها وقوة تاركها والاثراء يمحى غير الصحيح
لان الأصح حوازاها قاعدة من غير عذر فلا يستثنى من حوازا النفل جالساً بالاعذار شى على الصحيح لانه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدة وكان يجلس في عامة صلاته بالليل تخفيفاً وفي رواية عن عائشة رضي الله
عنها أنها اذا رأت ركع قام فقرا آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في معراج الدراية وهو المستحب في كل
تطوع يصلي قاعدة موافقة للسنة ولولم يقرأ حين استوى قائماً أو ركع وسجد أجزاءه أو لم يستوي قائماً وركع لا يجزئ
لانه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعدة كافي التجنس (ولكن له) أي للتنقل جالساً (نصف أحر القائم) لقوله
صلى الله عليه وسلم من صلى قائماً فهو الفضل ومن صلى قاعداً فهو نصف أحر القائم ومن صلى قائماً فهو نصف
أحر القاعد (الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر أما المجزئ (من عذر) فصلاته بالامعاء افضل من صلاة القائم
الراكم الساجد لانه جهد المقل والاجماع منعقد على ان صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الاجر كما
في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه أيضاً جهد المقل ونية المرء خير من عمله (وبعد) للتنقل جالساً (كالتشهد)
انما يمكن بعذر فيفترض رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب عنقه (في الختان) وعليه الفتوى ولكن ذكر
شيخ الاسلام الافضل لمان يقعد في موضع القيام محتملاً لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر
عمره كان محتملاً أي في النفل ولان الخشي أكثر توحيها لأعضائه القليلة لئلا يسهل عليه القيام وعن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لانه لما جاز له ترك أصل القيام تركه صفة القعود أولى وأما الرخص فلا تقيد
صفة جلوسه بشى (وجاز انما له) أي انما القادر نقله (قاعدة) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائماً
عند أبي حنيفة رحمه الله لان القيام ليس ركناً في النفل فجاز تركه وعندهما لا يجوز لان الشرع مازن فاشبه
النذر ولا في حنيفة ان يتركه من صلاة مطلقة وهي الكلمة بالقيام مع جميع الأركان والشرع لا يلزمه الاصابة
النفل وهي لا تجزئ القيام فيتمه جالساً (بلا ركعة على الأصح) لان البقاء أسهل من الابتداء وابسطه
جالساً لا يركع فالبقاء أولى وكان صلى الله عليه وسلم يفتتح التطوع ثم ينقل من القيام الى القعود ومن القعود
الى القيام ومنه عائشة رضي الله عنها (ويقبل) أي جاز له التنقل بل يذهب له (راكباً خارج المصر) يعنى
خارج العمران لشمس خارج القرية والاختية يجعل اذا دخله مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافراً أو خرج
لحاجة في بعض الترواح على الأصح وقيل اذا خرج قدر ميل وقيل اذا خرج قدر فرسخين جاز له والا فلا وعن

وبكره الاجتماع على
احياء ليله من هذه
الليالي في الساجد
فصل في صلاة
النفل جالساً والصلاة
على الدابة **بجوز**
النفل قاعدة مع القدرة
على القيام لكن له
نصف أحر القائم الا
من عذر ويقعد
كالتشهد في الختان
وجاز انما له قاعدة
بعد افتتاحه قائماً بلا
ركعة على الأصح
ويقبل تراكباً
خارج المصر

أبي يوسف جواز حاق المصراض على الدابة (مومالي أي جهة) وفتح الصلاة حيث (توجهت) به (دابته) لمكان المحاجة ولا يشترط تحريمه عن اتفاقه للتحريم في ظاهره راية لقول جابر رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلى النوافل على راحلته في كل وجه يومى إجماع ولكنه يخفف السجدة من الركبتين وادابان جبان في صحبته وادحرك رحله أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (و) بني بزوله على ماضى إذا لم يحصل منه عمل كثيرا كإثباتي رحله فالحذر لأن إجماعهم اتفق على ركوع والسجود عجزه بني زوله بعده فكان له الإجماع بهما ركبا خاصة به هذا يفرق بين جواز بناء وعدم بناء الرض بالركوع والسجود وكان موماليان إجماع الرض بني زولا ولها عدم قدر تعليمها فلذا (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ماضى من صلاته نازلا في ظاهره راية عنهم لأن اقتراحه على الأرض استأنام جميع الشرط وفي الركوب نبوت شرط الاستئصال واتحاد المكان وطهورته حقيقة الركوع والسجود (و) جاز الإجماع على الدابة (لو كان بالنوافل الراتبة) المؤكدة وغيره حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل) الركاب (لسنة الفجر) لأنها أكد من غيرها قال ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا البيان الأولي يعني أن الأولي أن ينزل ركعتي الفجر كذا في العناية وقد علمنا أن هذا على رواية جوه (و) جاز لظهور الاتكاف على شيء كصاوصا وطو حاد (ان تعب) لأنه عند ركابها أن بقدر (الركاهة وان كان) الاتكاف بغير عذر كره في الظاهر لاساءة الادب بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كقصد مناه (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة بخاتمة) كثيرة (عليها) أي الدابة (ولو كانت) التي تريد على الدرهم (في السرج والركابين على الأصح) وهو قول أكثر مشايخ الفريورية (ولا تصح صلاة الماشي بالاجماع) أي إجماع أئمتنا لا يختلف المكان فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة (و) الحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرض ولا الواجب كالوتر والمنذور) والعبد (و) لاقضاء (ما شرع فيه نقلا فأنسده ولا صلاة الجنائز) (لا) سجدة (تلاوة) وقد (تليت آيتها على الأرض بالضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فإن خفت من رجالها أو ركبنا أو الواجب لم يق به (كخوف لص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل) ولم تقبل له رفته (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطرو (طين) في (المكان) ينيب فيه الوجه أو يلطخه أو يتلف ما يسطه عليه أما مجرد ندوة لا يصح ذلك والذي لا دابة به يصلى قلنا في الطين بالاجماع (و) جوح الدابة وقعوده وجران من يركبه دابته ولو كانت غير جوح (لمجزه) بالاتفاق ولا يترتب إعادة بزوال الصدر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب بأذى مرض أو بطهر عجزه زوله الإجماع بالفرض على الدابة وأقفة مستقبل القبلة أن أمكن والأفلاو كذا الطين المكان وان وجد العاجز عن الركوب معناه ففى مسئلة القادر بقدره الفرج عاجز عنه خلافا لما كالمراة إذا لم تقدر على النزول لا يجزم أو زوج ومعادل زوجته أو محرمة الذي يقم ولده محلة كالمراة (والصلاة في الحمل) وهو (على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم الذي علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (وجعل تحت الحمل خشية) أو نوحها (حتى يقره) أي الحمل (إلى الأرض) بواسطة ما جعل تحته (كان) أي صار الحمل (بجزلة الأرض فتصح الرخصة فيه عتقا) لا قاعدة بالركوع والسجود فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض (و) الواجب (فيها وهي جارية) حال كونه (فأخذ بالاعتدال) به وهو بقدر على الخروج منها (صحبة عند) الامام الأعظم (أي حنيفة) رحمه الله تعالى إكن (بالركوع والسجود) بالاجماع لأن الغالب في القيام دوران الراس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها واندرج أفضل أن أمكنه لأنه أبعد عن شبهة الخلاف وأسكن لقلبه (وقال) أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذر وهو الظاهر) لحدث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قلنا الآن تخاف الفرق وقال مثله لجعفر ولان القيام ركن فلا تتركه إلا بعد تحقيق لا موهوم ودليل الامام أقوى فيصح لأن ابن سيرين قال صلينا مع أنس في السفينة فعدوا ولو شئنا لخرجنا إلى الجدة وقال مجاهد صلينا مع جندة رضي الله عنه في السفينة فعدوا ولو شئنا لقنا وقال الرازي حدث ابن عمر وجعفر محمول على التدب فظهر قعوده دليله وأقفة تابعين ابن سيرين ومجاهد ومجاهدين أنس وجندة فيصح قول الامام رحمه الله تعالى

لسنة الفجر لأنها أكد من غيرها وجاز لظهور الاتكاف على شيء إن تعب لأنه عند ركابها أن بقدر (الركاهة وان كان) الاتكاف بغير عذر كره في الظاهر لاساءة الادب ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة بخاتمة كثيرة (عليها) أي الدابة (ولو كانت) التي تريد على الدرهم (في السرج والركابين على الأصح) وهو قول أكثر مشايخ الفريورية (ولا تصح صلاة الماشي بالاجماع) أي إجماع أئمتنا لا يختلف المكان فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة (و) الحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرض ولا الواجب كالوتر والمنذور) والعبد (و) لاقضاء (ما شرع فيه نقلا فأنسده ولا صلاة الجنائز) (لا) سجدة (تلاوة) وقد (تليت آيتها على الأرض بالضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فإن خفت من رجالها أو ركبنا أو الواجب لم يق به (كخوف لص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل) ولم تقبل له رفته (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطرو (طين) في (المكان) ينيب فيه الوجه أو يلطخه أو يتلف ما يسطه عليه أما مجرد ندوة لا يصح ذلك والذي لا دابة به يصلى قلنا في الطين بالاجماع (و) جوح الدابة وقعوده وجران من يركبه دابته ولو كانت غير جوح (لمجزه) بالاتفاق ولا يترتب إعادة بزوال الصدر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب بأذى مرض أو بطهر عجزه زوله الإجماع بالفرض على الدابة وأقفة مستقبل القبلة أن أمكن والأفلاو كذا الطين المكان وان وجد العاجز عن الركوب معناه ففى مسئلة القادر بقدره الفرج عاجز عنه خلافا لما كالمراة إذا لم تقدر على النزول لا يجزم أو زوج ومعادل زوجته أو محرمة الذي يقم ولده محلة كالمراة (والصلاة في الحمل) وهو (على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم الذي علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (وجعل تحت الحمل خشية) أو نوحها (حتى يقره) أي الحمل (إلى الأرض) بواسطة ما جعل تحته (كان) أي صار الحمل (بجزلة الأرض فتصح الرخصة فيه عتقا) لا قاعدة بالركوع والسجود فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض (و) الواجب (فيها وهي جارية) حال كونه (فأخذ بالاعتدال) به وهو بقدر على الخروج منها (صحبة عند) الامام الأعظم (أي حنيفة) رحمه الله تعالى إكن (بالركوع والسجود) بالاجماع لأن الغالب في القيام دوران الراس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها واندرج أفضل أن أمكنه لأنه أبعد عن شبهة الخلاف وأسكن لقلبه (وقال) أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذر وهو الظاهر) لحدث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قلنا الآن تخاف الفرق وقال مثله لجعفر ولان القيام ركن فلا تتركه إلا بعد تحقيق لا موهوم ودليل الامام أقوى فيصح لأن ابن سيرين قال صلينا مع أنس في السفينة فعدوا ولو شئنا لخرجنا إلى الجدة وقال مجاهد صلينا مع جندة رضي الله عنه في السفينة فعدوا ولو شئنا لقنا وقال الرازي حدث ابن عمر وجعفر محمول على التدب فظهر قعوده دليله وأقفة تابعين ابن سيرين ومجاهد ومجاهدين أنس وجندة فيصح قول الامام رحمه الله تعالى

والعذر كمدوران
الرأس وعظم القنبرة
على النمر ووج لا تجوز
فيها بالإيماء اتفاقا
والمر بوطه في جلسة
المهر وتحركها الريح
شدیدا كالسائر
والافكا لواقفة على
الاصح وان كانت
مر بوطه بالشط لا تجوز
صلاته قاعدا بالاجماع
فان صلى قائما وكان شيء
من السنية على قرار
الارض سمحت الصلاة
والافكا لتصح على
الختار الا اذا لم يمكنه
النمر ووج بنوجسه
المصلي فيها الى القبلة
عند افتتاح الصلاة
وكما استدارت عنها
يتوجه اليها في خلال
القبلة حتى يقبها
مستقبلا
فصل في التراويح
التراويح سنة للرجال
والنساء وصلاتها
بالجماعة سنة كفاية
وقتها بعد صلاة
المشاء وبصبح تقديم
الوتر على التراويح
وتأخيرها عنها ويستحب
تأخير التراويح الى
ثلث الليل أو نصفه
ولا يكر تأخيرها الى
ما بعده على الصحيح
وهي عشرون ركعة
بمشر تبليات ويستحب
المجلس بعد كل أربع
بقدرها ركعتان بين
الترجعة والجماعة والوتر

(والعذر كمدوران الرأس وعدم القدرة على النمر ووج لا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالإيماء) لمن يقدر على الركوع والسجود (اتفاقا) لفقدها ليس بحقيقة وحكما (والمر بوطه في لغة البحر) بالمراسي والجمال (ومع ذلك) (تحركها الريح) تحريكها (شدیدا) هي (كالسائر) في الحكم الذي قد علمته وبالحال فيه (والأى) أي وان لم تحركها شديدا (فكلا لواقفة) بالشط (على الاصح) والواقفة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت) مر بوطه بالشط لا تجوز (صلاته) فيها (قاعدا) مع قدرته على القيام لاتفاقا لمقتضى الصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم انها انضاعا على الخلاف (فان صلى) في المر بوطه بالشط (تتمها) وكان شيء من السنية على قرار الارض سمحت الصلاة (بمشر تبليات) على السرير (والأى) وان لم يستقر منها شيء على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والذائع لانها حينئذ كالداية وظاهر الهداية والتهابة جواز الصلاة في المر بوطه بالشط دائما مطلقا أي سواء استقرت بالارض أولا (الا اذا لم يمكنه النمر ووج) بالضرر يفصل فيها المخرج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها الى القبلة) لقد رتبه على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة) وكما استدارت (السنية عنها) أي التلبية (توجه المصلي باستدارتها) (اليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وان عجز بمسك عن الصلاة (حتى) يقدر الى ان (يقبها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال لا تخفى في قولهم جميعها
فصل في صلاة (التراويح) والترجعة والجماعة في الاصل ثم سميت بالاربع ركعات التي آخرها الترويجة روى الحسن عن أبي حنيفة صحتها بقوله (التراويح حسنة) كافي في خلاصته وهي مؤكدة كافي الاختيار وروى أسد بن عمر وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح سنة مؤكدة ولم ينقصه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأم به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي سنة عن مؤكدة (على الرجال والنساء) ثبتت سنها بفضل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله (لعل عليكم يسيرة) سنة الخلفاء الراشدين من بني أبي وقد واظب عليها عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم * وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الفرض ان الله عليكم صباه وسنت لكم قيامه وفيه رد قول بعض الرافضيين انه سنة لرجال دون النساء وقول بعضهم انها سنة التي صلى الله عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا لكن على الكفاية بينه بقوله (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) لما ثبت ان صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة إحدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التداوي والمجهر في سائر النوافل ثم بين الغرض في الترك وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقراضها علينا وقال الصدر الشهيد الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وباق أهل المحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون تاركًا للسنة لأنه روى عن افراد الصحابة التخلف * وقال في المبسوط لوصي انسان في بيته لا تأم فقد فعله ابن عمر وعمر ووسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذا لفظن بابن عمر ومن تبعه ترك السنة اه وان صلاها بالجماعة في بيته فالتصحيح أنه نال احدي الفضلين فان الاداء في المسجد له فضيلة ليس الاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض (ووقتها) ما بعد صلاة المشاء على الصحيح الى طلوع الفجر (و) لتبنيها للمشاء يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها وهو افضل حتى لو تبين فساد المشاء دون التراويح والوتر اعدوا المشاء ثم التراويح دون الوتر عند أي حنيفة وقوعها فالة مطلقا بوقوعها في غير محلها وهو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل زاهدان الليل كله وقت لحاق المشاء بمدته وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح الى) قيل (ثلث الليل أو) قيل (نصفه) واختلفوا في ادائها بعد النصف فقال بعضهم بكرة لانها يسر العشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكر تأخيرها الى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لان افضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن الاحب أن لا يؤخر التراويح اليه خشية القنوت (وهي عشرون ركعة) بالاجماع الصحابة رضي الله عنهم (بمشر تبليات) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين فاذا وصلها وجلس على كل شفع فالاصح انما ان تسمي ذلك كره وسميت واجزأ من كلها واذا لم يجلس الا في آخر أربع ركعات (بقدرها وكذا) فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد صلاة) (كل أربع ركعات) (بقدرها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويجة والجماعة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهداى روى عن أبي حنيفة رجح الله ولان اسم التراويح شيء من ذلك وهم يخبرون في المشاوس بين التسييح والترجعة والصلاة فرادى

والسكوت (وسن ختم القرآن فيها) أى التراويح (مرة في الشهر على الصحيح) وهو قول الأكثر وإلهام الحسن عن
 أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في رمضان إحدى
 وستين ختمة وفي كل يوم ختمة وفي كل ليلة ختمة وفي كل القرايح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى الفجر
 بوضوء المشاء أربعين سنة (وإن لم يله) أى يختم القرآن في الشهر (القوم) فربما لا يؤدي إلى تنقيحهم في
 المختار (لأن الأفضل في زماننا لا يؤدي إلى تنقيح الجماعة كذا في الاختيار وفي المحيط الأفضل في زماننا أن يقرأ
 بما لا يؤدي إلى تنقيح القوم عن الجماعة لأن كثرة القوم أفضل من طول القراءة وبقي هو قال الزاهد يقرأ كما
 في المغرب أى بقصر المفصل بعد الفاتحة ويكره الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو أية طويلة بعد الفاتحة ترك
 الواجب (ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لأنها سنة مؤكدة عندنا وفرض على
 قول بعض المجتهدين فلا تصح بدونها ومحمد من المذرعة وترك تعديل الأركان وغيرها كيف يشاء
 من لا خشية له (ولو لم يقرأ) بذلك (على المختار) لأنه عين الكسل منهم فلا يلتفت إليهم فيه (و) كذا (لا يترك
 التثنية) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود) لا يترك لا لقراه عند البعض وثنا كبدية
 عندنا (ولأبني) الإمام (بالجماعة) عند السلام (من أم القوم) به ولا يتركه بأربعة عموما بقصر تحصيل السنة (ولا
 تقضى التراويح) أصلا (بقواتها) عن وقتها (منفردا أو بالجماعة) على الأصح لأن القضاء من خصائص الواجبات
 وإن قضاهما كانت تلا مستحالة التراويح وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الأصح من صار أهلا للصلاة في آخر
 اليوم بسن له التراويح كالحائض إذا طهرت والمسافر والمريض المفطر **باب الصلاة في الكعبة**

اليوم بسن له التراويح كالحائض إذا طهرت والمسافر والمريض المفطر **باب الصلاة في الكعبة**
 قدمنا من شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشروط استقبال جزء من بقعة الكعبة أو هوئها لأن
 القبلة اسم لبقعة الكعبة المحددة وهوئها إلى عتبان السماء عندنا كافي العناية وليس بناؤها قبلة ولذا حين أنزل
 النبأ صلى الله عليه وسلم على الله عنهم إلى القبلة ولم ينقل عنهم أنهم اتخذوا سيرة طائفة (صح فرض ونفل فيها) أى في
 داخلها إلى أى جزء منها تركه قوله تعالى أن طهراني الآية لأن الأمر بالتطهر فيه للصلاة ظاهر في جهته
 (وكذا) صح فرض ونفل (فوقها) وان لم يتخذ مصلحها (سنة) لما ذكرنا (لكنه مكره) له الصلاة فوقها
 (لإساءة الأدب باستلثان عليها) وترك قطعها (ومن جعل ظهره إلى غير وجهه أمامه فيها أو فوقها) بأن كان
 وجهه إلى ظهر أمامة أو إلى جنب أمامة أو ظهره إلى جنب أمامة أو ظهره إلى ظهر أمامة أو جنبه إلى وجه
 أمامة أو جنبه إلى جنب أمامة متوجه إلى غير جهة أو وجهه إلى وجه أمامة (صح) اقتداء في هذه الصور
 السبع إلا أنه يكره إذا قبل وجهه وجه أمامة وليس بينهما عائل لما تقدم من كراهته لشبه عبادة الصور وكل
 جانب قبلة والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وإن جعل ظهره إلى
 وجه أمامة لا يصح) اقتداء وتصريح بما عاين الترامان السابق لا يصح الحكم بذلك لتقدمه على أمامة (وصح
 الاقتداء) لمن كان (خارجها) أمامها (أى في جوفها) سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لأنه
 كقبامه في الحراب في غيرهما من الساحد والتقييد الباب اتفاقا فإذا سمع التبليغ والباب مغلق لا مانع من
 حمة الاقتداء كما تقدم (وإن لحقوا حواشيها أو الأمام) نصلي (خارجها) (صح) اقتداء جميعهم (الأ) أنه لا يصح (لأن
 كان أقرب إليها) من أمامة وهو (في جهة أمامة) لتقدمه على أمامة وأما من كان أقرب إليها من أمامة وليس في
 جهته فاقته أو جميع لأن التقدم والتأخر لا يظهر إلا عند اتحاد الجانب المتوجه إليه كل منهما

باب صلاة المسافر
 من باب إضافة الشيء إلى شرطه ويقال إلى محله أو أفضل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مناصرة
 مقدرة نسير مخصوص بنية قوله (أقل) مدة (سفر) تغيير به (أى السفر) (الأحكام) وهي لزوم قصر الصلاة
 كرخصة الإسقاط وأقل أن الرخصة على قسمين رخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترمية مثل
 الفطر وإجراء كلفة الكفر لا كراهة الثانية مثل الكراهة على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالأولى البديهي
 بين ارتكاب الرخصة والعمل بالزجمة فثبت والثانية لا تخبر له تعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط الزجمة فلا
 يتضمن إكمال الصلاة وإباليان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخيير بينه وبين ما هو أسره منه كالسب الخف
 فانه يخير بين إقامته والمسح وبين قلعه والتغسل وأما الصلاة في السفر فليست إلا ركعتين من الزاوية فافضل ما علم

والسكوت (وسن ختم القرآن فيها)
 أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في رمضان إحدى
 وستين ختمة وفي كل يوم ختمة وفي كل ليلة ختمة وفي كل القرايح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى الفجر
 بوضوء المشاء أربعين سنة (وإن لم يله) أى يختم القرآن في الشهر (القوم) فربما لا يؤدي إلى تنقيحهم في
 المختار (لأن الأفضل في زماننا لا يؤدي إلى تنقيح الجماعة كذا في الاختيار وفي المحيط الأفضل في زماننا أن يقرأ
 بما لا يؤدي إلى تنقيح القوم عن الجماعة لأن كثرة القوم أفضل من طول القراءة وبقي هو قال الزاهد يقرأ كما
 في المغرب أى بقصر المفصل بعد الفاتحة ويكره الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو أية طويلة بعد الفاتحة ترك
 الواجب (ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لأنها سنة مؤكدة عندنا وفرض على
 قول بعض المجتهدين فلا تصح بدونها ومحمد من المذرعة وترك تعديل الأركان وغيرها كيف يشاء
 من لا خشية له (ولو لم يقرأ) بذلك (على المختار) لأنه عين الكسل منهم فلا يلتفت إليهم فيه (و) كذا (لا يترك
 التثنية) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود) لا يترك لا لقراه عند البعض وثنا كبدية
 عندنا (ولأبني) الإمام (بالجماعة) عند السلام (من أم القوم) به ولا يتركه بأربعة عموما بقصر تحصيل السنة (ولا
 تقضى التراويح) أصلا (بقواتها) عن وقتها (منفردا أو بالجماعة) على الأصح لأن القضاء من خصائص الواجبات
 وإن قضاهما كانت تلا مستحالة التراويح وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الأصح من صار أهلا للصلاة في آخر
 اليوم بسن له التراويح كالحائض إذا طهرت والمسافر والمريض المفطر **باب الصلاة في الكعبة**

مسيرة ثلاثة أيام من
أقصر أيام السنة يسير
وسط مع الاستراحات
والوسط سراً بعد
ومشي الاقدام في البر
وفي الجبل بما يناسبه
وفي البحر اعتدال
الريح بقصر الفرض
الرباعي من نوى السفر
ولو كان عامياً يسيره
إذا جاوز بيوت
مقامه وجاوز
ما اتصل به من فئته
وان انفصل الفناء
بمزرعة أو قدر غلوة
لا يشترط مجاوزته
والفناء المكان المعد
لمصالح البلد كرض
الدواب ودفن الموتى
ويشترط لصحة نية
السفر ثلاثة أشياء
الاستقلال بالحكم
والبلوغ وعدم نقصان
مدة السفر عن ثلاثة
أيام فلا يقصر من لم
يجاوز عمران مقامه
أو جاوز وكان صبياً
أو تابعاً لم ينمو معه
السفر كالمرأة مع
زوجها والعبد مع
مولاه والجندي مع
أميره أو تائب يادون
الثلاثة وتعتبر نية
الاقامة والسفر من
الاصل دون التبوع
ان عظم نية التبوع
في الاصح

يق عليه شي فلا ثواب له في الاكمال أو بما خلفته المقرض عليه عنا واسبابه بتأخير السلام وطنه فرضية
الرائدين ولأواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالاكره بل بأم صبره وتسمية هذه وتسمية القصر في
السفر وخصة مجازلان الرخصة الحقيقية ثبتت معها الخيارات للعديد من الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالزجة
كالمسح على الخف كما ذكرناه القطر في رمضان وسقوط وجوب الجمعة والعيد والنجاسة ولا تخيير له في شرب
الخمر مكرهاً وصبره على قله ولا يبين اكمال الصلاة بالباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة)
وقصر بالأيام دون المراحل والفراسخ وهو الاصح (سبر وسط) نهاراً في الليل ليس بخلاص بل للاستراحة
ولا بد أن يكون السير نهاراً (مع الاستراحات) لا ينزل المسافر في الليل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا كثر
التهارج كنه فاذا خرج فاصدحاً لا يكر في اليوم الأول وسار في وقت الزوال حتى يبلغ المرحلة فنزل بها
للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار إلى الزوال فباع
المقصود قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشي
الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون مسجوداً وجوباً ومضيقاتاً وعراً فيكون مشي الابل
والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال
احتسب به على نحو ما قدمناه وما إذا بات ثم أصبح وقصر كذلك إلى ما بعد الزوال ثم نزل كان يومانياً ولا
يعتبر عمل السير وهو سير البر بدولاً أو السير وهو مشي العجلة التي تجرها الدواب فان خبر الامور واساطها وهو
هنا سير الابل والاقدام كذا ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الريح) على المفتي به فاذا ساراً اكتمال يوم فكان كنه
وان كانت المسافة دون ما في السهل (فقصر) المسافر (الفرض) المعلى (الرباعي) فلا قصر للثاني والثاني
ولا لورثته فرض على ولا في السن فان كان في حال نزول وقرار وأمن بأني بالسن وان كان سائراً أو خائفاً
فلا يأتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة كمن تركت في بيت في الحضر وأقرت في
السفر الا المغرب فأنها زهر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح لطول قراءتها وعند ناقصر (من نوى
السفر ولو كان عامياً يسيره) كما يق من سبده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو
بيوت الاخيرة من الجانب الذي خرج منه ولو حاذ في أحد جانبيه فقط لانصره (و) يشترط أن يكون قدر (جواز)
أيضاً (ما اتصل به) أي مقامه (من فئته) كما يشترط مجاوزة ربه وهو ما حول المدينة من بيوت ومسكن فانه
في حكم المصر وكذا القرى المتصلة ببعض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو)
فضاء (قدر غلوة) أو قدم أنهما من ثلثاته خطوة إلى أو بعمائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا وانصلت القرية
بالفناء لا بالبراض لا يشترط مجاوزتها مجاوزة الفناء كذا في قاضي عيان وبخلافه ما في النهاية والقنوي والولولجية
والنجاشي والمزني ونصهما يقصر بخبر وجهه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ولا يلحق
الفناء بالمصر لصحة صلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيها هو من حوائج
المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي
قصر الصلاة (والفناء المكان المعد لمصالح البلد كرض الدواب ودفن الموتى) واقاء القربا ولا تعتبر البساتين من
عمران المدينة وان كانت متصلة ببنائها ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتد بسكنى الحفظة
والأكرة اتفاقاً (و) يشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم (و) الثاني (البلوغ) الثالث (عدم
نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز) العمران ناو بارو) لكن (كان
صبياً أو تابعاً لم ينمو معه السفر) والتابع (كالمرأة مع زوجها) وقد أضافها معجل مهرها وان لم يفهم لم تكن
تبعاً له ولو دخل بها الأنثى لم ينمو معها من الوطء والاخراج لا يرفع عند أي حيفه ربه الله (والعبد) غير المكناب
فيشمل أم الولد والمدر (مع مولاه والجندي مع أميره) اذا كان يرتزق منه ولا يجبر مع المساجر والتعديع
أسأذه والامير والمكرم مع من أكرمه على السفر والامعي مع المتبرع بقوده وان كان أخيراً فالعبرة لنية الامعي
(أو) كان (ناو يادون الثلاثة) الايام لان مادونها لا يصير به مسافراً شرعاً (وتهتية الاقامة والسفر من الاصل)
كازوج والموتى والامير (دون التبوع) كالمرأة والعبد والجندي (ان علم) التبوع (نية التبوع في الاصح)
فلا يترجمه الاقامة نية الاصل الاقامة حتى يعلم كافي توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلي محالفاته

والقصر عزجة عندنا
 فإذا تم الراحه وقعد
 السعد الاول صحت
 صلته مع الكراهه
 والا فلا تصح الا اذا
 نوى الإقامة لما قام
 للثالثه ولا يزال بقصر
 حتى يدخل مصره أو
 ينوي إقامته نصف
 شهر بلد أو قرية
 وقصران نوى أقل
 منه أو لم ينو أو بين
 ولا تصح نية الإقامة
 ببلدين لم يبين المبيت
 بأحدهما ولا في
 مفازة لغير أهل الإخيه
 ولا لسكرنا بدار
 الحرب ولا بدار نافي
 محاصرة أهل البقي وإن
 اقتدى مسافر بغيره في
 الوقت صح وأنها
 أربعا وبعد لا يصح
 وبكسح صح فيها
 ونبد للإمام أن يقول
 أعصا صلاتكم فاني
 مسافر وينبغي أن
 يقول ذلك قبل
 شروعه في الصلاة ولا
 يقرأ المقيم فيها بعده
 فراغ امامه المسافر في
 الاصح وفائده السفر
 والمختر يقتضي ركعتين
 وأربعا والمخترية آخر
 الوقت ويطل الوطن
 الأصلي بمسله فقط
 ويطل وطن الإقامة
 بمسله وبالسفر
 وبالأصلي والوطن
 الأصلي هو الذي ولد فيه
 أو تزوج أول تزوج

قبل علمه صحت في الاصح والقصر عزجة عندنا لما قدمنا فإذا تم الراحه (وقد القوم الاول)
 قدرا تشهد صحت صلته لو جود الفرض في محله وهو المجلس على الركعتين وتصبر الآخر بان ناله (مع
 الكراهه) لتأخير الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامدا فان كان ساهيا بسجده السهو (والا) أي وان لم يكن
 قد جلس قدرا تشهد على رأس الركعتين الاولين (فلا تصح) صلاته ترك فرض المجلس في محله واختلاط
 النفل بالفرض قبل كماله (الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثه) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقبلا بالنية فالتقلب
 فرضه أو يعاثره واجب السعد الاول لا يشده وكذا لو قرأ في ركعة لانه أمكنه عداؤه فرض القراءة في
 الآخر بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره بمعنى ثلاثة أيام مسافرا (بقصر حتى يدخل مصره)
 بني وطنه الا سلب (أو ينوي إقامته نصف شهر ببلد أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وإذا لم
 يستحكم سفره بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام ثم هجره الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقصه السفر
 لأنه ترك بخلاف السفر لا يوجد هجره لا يفل (وقصران نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أو لم
 ينو) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي النحر وج في غدا وبعد جملة من علقه بن قس مكث كذلك
 بخوار زم سنتين بقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يبين المبيت بأحدهما) وكل واحدة أصل بنفسها
 وإذا كانت تابعة فيجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيهما وكذا تصح إذا عين المبيت واحدة
 من البلدين لأن الإقامة تنافي على المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفازة لغير أهل الإخيه) لعدم صلاحية
 المكان في حقهم ولا أخيه جمع خباء بغير هجره مثل كساء أو كسبة بيت وبرأوصوف والمزاد ما هو أهم من
 ذلك وأما أهل الإخيه فتصح بينهم الإقامة في الاصح في مفازة (ولا) تصح نية الإقامة (للسكرنا بدار الحرب)
 ولو حاصر ومصر تحالفه حاله بالتردد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لسكرنا (بدار نافي) حال
 (محاصرة أهل البقي) للتردد كما ذكرنا لو كانت الشوك طاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بغيره) يصلي رابعة
 ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتداه (وأعياها ربا) تبع الامام ما تواصل المغير بالسبب الذي هو الوقت
 ولو خرج الوقت قبل انقائه أو ترك الامام القوم الاول في الصحيح (وبعد) أي بعد خروجه الوقت (لا يصح)
 اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان أحرام المقيم قبل خروجه الوقت لأن فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبكسح) بان
 اقتدى مقيم بمسافر (صح) الاقتداء (فيما) أي في الوقت وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل
 مكة وهو مسافر وقال أعواصلاكم فان أقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون
 مفردين بالقرأة ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونبد للإمام) بعد التسليمتين في الاصح وقيل بعد
 التسليم الأولى (أن يقول أعواصلاكم فاني مسافر) كيار ويناو كما كان مندوبا بالعلم بتعين مصره لحال الامام
 لجواز السؤال قبل الصلاة أو بعد انقائهم صلاتهم (وبقي أن يقول) لهم الامام (ذلك قبل شروعه في الصلاة)
 لدفع الاشتباه ابتداء (والأقرا) المؤتم (المقيم فيها بعده فراغ امامه المسافر في الاصح) لانه أدرك مع الامام أول
 صلاته وفرض القراءة قد تأدى بخلاف المسبوق (وفائده السفر) فائده (المختر يقتضي ركعتين وأربعا) فيها فاف
 ونشر مرتب لان القضاء يجيب بالانحاء فائده الصحة لسقوط الركوع والسجود بالدار ولزومه ما بالقدرة حال
 السجود ودأمر من يقضي بالانحاء فائده الصحة لسقوط الركوع والسجود بالدار ولزومه ما بالقدرة حال
 القضاء (والمخترية) أي لزوم الأربع بالمختر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فان كان في آخره مسافرا لم
 ركعتين وان كان قريبا صلى أربعا لا للمختر في السبيعة عندهم الاداء فيها قبله من الوقت فتارة الصلاة أو صار أهلا
 له في آخر الوقت يلوغ وأسلام واقفة من خنوع وانما وطهر من حض ونفاس وتسقط بقدا الهلالية فيجنون
 وانما عمت ونفاس وحض (ويطل الوطن الأصلي بمسله فقط) أي لا يطل بطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء
 لا يطل بما دونه بل بما هو مثله أو فوقه ولا يشترط تقديم السفر لبثوث الوطن الأصلي اجماعا ولا الوطن الإقامة في
 ظاهرا واية وإذا لم ينتقل أهل بل استحدث أهلا أيضا ببلدة أخرى فلا يطل وطنه الاول وكل منهما وطن أصلي
 له (ويطل وطن الإقامة بمسله) ويطل أيضا (بالسفر) بعده (وبالعود للوطن) (الأصلي) لما ذكرنا
 (والوطن الأصلي هو الذي ولد فيه) الانسان (أو تزوج فيه) أول تزوج (ولم يولد فيه) (و) لكن (قصد الشمس
 لا الرحال عنه ووطن الإقامة موضع) صالح للحا على قدمه وقد نوى الإقامة فيه نصف شهر فافوقه (وفائده

وقصد التعيش لا الرحال عنه ووطن الإقامة موضع نرى الإقامة فيه نصف شهر فافوقه

ولم يميز المحققون وطن
السكنى وهو مانوى
الإقامة فيه دون نصف
شهر
باب صلاة المريض
إذا تعذر على المريض
كل القيام أو تسر
بوجود ألم شديد أو
خاف زيادة المرض أو
بطأ به صلى قاعدا
بركوع وسجود بقدر
كيف شاء في الأصح
والإقامة قد ربما مكنته
وإن تعذر الركوع
والسجود صلى قاعدا
بالإيماء وحمل إيماءه
للسجود أخفض من
إيماء للركوع فإن لم
يخفضه عنه لا تصح ولا
يركع لو جهه شئ سجد
عليه فإن فعل وخفض
رأسه صحح والألوان
تغيرا القعود أو ما
مستلقا أو على جنبه
والأول أولى ويجعل
تحت رأسه وسادة ليصح
وجهه إلى القبلة
لأن السجاء وينبئ نصب
ركبته إن قدر حتى
لا يذهب إلى القبلة
وإن تعذر الإيماء
أخبرته بماد يفهم
الخطاب قال في الهداية
هو الصمغ وحزم
صاحب الهداية في
التجنس والمزيد
بسطوا القضاء إذا لم
يجز عن الإيماء أكثر
من خمس صلوات وإن
كان يفهم الخطاب
وصححه قاضخان

[illegible]

لا يكتفي لتوجه الخطاب اه وقال النكاح (ومثله) أى مثل تصحيح فاضحان (في المحبط واختاره شيخ الاسلام) خواهر زاده (ونفر الاسلام) السرخسى اه (وقال في الظهيرية هو ظاهر الاربعة عليه الفتوى) كذا في معراج الدرية (وفي الخلاصة هو المختار وصححه في النبايع) قال هو الصحيح كافي التنازخاتية (والبدائع وحزمه بالوالمجلى) والفاضل الصغرى وفي شرح الطحاوى وعجز عن الإيماء ونحو ذلك الراس سقطت عنه الصلاة والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الاكثر وهم القائلون بالسقوط هنا (رحمهم الله) أجمعين وأعاد عليهما من ركاتهم ومدهم (ومن عجز عن الإيماء برأسه (لوم) أى لم يصح إيماءه (بعينه) لا (قلبه) لا (حاجبه) لان السجود تعلق بالراس دون العين والحاجب والقلب فلا ينقل اليها خفة كاليده لقوله صلى الله عليه وسلم يصلى المريض قائما فان لم يستطع فقاما ان لم يستطع فعلى قفاه يومى إيماء فان لم يستطع فقلبه أحق بقوله العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فاته أحق بقبول العذر منه فهم من فسر بقبول عذر التأخير فقال بل يوم القضاء ومنهم من فسر بقبول عذر الاسقاط فقال بعدم القضاء وهم الاكثر وقد علمهم (وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالإيماء) وهو أفضل من إيماءه قاعدا فيبقى (ركوع عن عجز عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسيلة الى السجود فاذنابت القصور بالذات لا يجب مادونه واذا استسكت عذر بالمعجود يسيل بالقيام أو يسقط بالإيماء ويسيل بالسجود ترك القيام والسجود وصلى قاعدا وموينا ولو عجز عن القيام عجز وجه الجماعة وقد عرّف في بيته اختلاف الترجيح (وان) استبح صلاته صحى (عروض له مرض) فيها (يقها بما قدر ولو) أعياها (بالإيماء في المشهور) وهو الصحيح لان أداه بعضها بالركوع والسجود وأولى من البطلان وأدائها كلها بعده بالإيماء (ولو صلى المريض قاعدا ركع وسجد فصحح بي) لان البناء كالافتداء فصحح عنه بما خلا للمحمد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يقبل من المريض ركوعا ولا سجدا ولا قاعدا (لا) بئى لافيه من بناء القوى على الضعيف وكذا استأنف من قدر على القعود للإيماء وكان يومى مضطجعا على المختار (ومن جن) بعرض سماوى (أواغى عليه) ولو يفرغ من سبع أو أدى واستقره (خمس صلوات قضى تلك الصلوات ولو) كانت (أكثر) بأن خرج وقت السادسة (لا) بقضى فاته كلها عن ابن عمر في الألباء والمجنون مثله هو الصحيح فصل في إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما إذا مات المريض ولم يقدر على أدائه (الصلاة بالإيماء) برأسه (لا يزمه الإيماء بها وان فات) بقصها عن صلاته يوم وليلة لما رواه يناد لعمر قدرته على القضاء بادر الله زمن على قول من يفسر قبول العذر بجواز التأخير ومن فسر بالسقوط ظاهر (وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (ان أفطر فيه المسافر والمريض وما قبل الإقامة) للمسافر (وقبل الصلوة) للمريض لعدم ادراكهما عدة من أيام أخر فلا يزمهما الإيماء به (و) (لزم) عليه يعني على من أفطر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أى بقضية ما (قدر عليه) (من ادراك عدة من أيام أخر) ان أفطر بغير وان لم يدرك عدة من أيام أخر ان أفطر بدون عذر لزمه جميع ما أفطره لان التقصير منه لكنه يرجح له العفو بفضل الله بقضية ما زمه (وبقي بقضية) حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة ونظائر وحاجته على أحرار ومندور (فيخرج عنه قوله) أى من له النصف في ماله لورائه أو وصاية (من ثلث ماله) (الموصى لأن حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلث فلا ينفذ قدره على الوارث الا في الثلث أو وصى به وان لم يوص لأبوين الوارث الاخراج فان تبرع جاز كما سئذ كرهه على هذا من صدقة الفطر أو النفقة الواجبة والخراج والمخرج بقول الكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المنذورة للاحتكاف المنذورة عن صومه لآخر الله في المسجد وقد لم وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصى لصوم اعتكف كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وان كان من رضا وقت الإيجاب أو لم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذ اليف به الثلث فوقف الزائد على اجاز الوارث فطعم (الصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (لصلاة كل وقت) من فرض اليوم واليلة (حتى الوتر) لانه فرض على عند الإمام وقدور النصف في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان المتابع لكونها أهم واختيار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات اليوم الواحد كندية صوم يوم له صبح آخر

ومثله في المحبط واختاره شيخ الاسلام ونفر الاسلام وقال في الظهيرية هو ظاهر الاربعة عليه الفتوى كذا في معراج الدرية (وفي الخلاصة هو المختار وصححه في النبايع) قال هو الصحيح كافي التنازخاتية (والبدائع وحزمه بالوالمجلى) والفاضل الصغرى وفي شرح الطحاوى وعجز عن الإيماء ونحو ذلك الراس سقطت عنه الصلاة والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الاكثر وهم القائلون بالسقوط هنا (رحمهم الله) أجمعين وأعاد عليهما من ركاتهم ومدهم (ومن عجز عن الإيماء برأسه (لوم) أى لم يصح إيماءه (بعينه) لا (قلبه) لا (حاجبه) لان السجود تعلق بالراس دون العين والحاجب والقلب فلا ينقل اليها خفة كاليده لقوله صلى الله عليه وسلم يصلى المريض قائما فان لم يستطع فقاما ان لم يستطع فعلى قفاه يومى إيماء فان لم يستطع فقلبه أحق بقوله العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فاته أحق بقبول العذر منه فهم من فسر بقبول عذر التأخير فقال بل يوم القضاء ومنهم من فسر بقبول عذر الاسقاط فقال بعدم القضاء وهم الاكثر وقد علمهم (وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالإيماء) وهو أفضل من إيماءه قاعدا فيبقى (ركوع عن عجز عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسيلة الى السجود فاذنابت القصور بالذات لا يجب مادونه واذا استسكت عذر بالمعجود يسيل بالقيام أو يسقط بالإيماء ويسيل بالسجود ترك القيام والسجود وصلى قاعدا وموينا ولو عجز عن القيام عجز وجه الجماعة وقد عرّف في بيته اختلاف الترجيح (وان) استبح صلاته صحى (عروض له مرض) فيها (يقها بما قدر ولو) أعياها (بالإيماء في المشهور) وهو الصحيح لان أداه بعضها بالركوع والسجود وأولى من البطلان وأدائها كلها بعده بالإيماء (ولو صلى المريض قاعدا ركع وسجد فصحح بي) لان البناء كالافتداء فصحح عنه بما خلا للمحمد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يقبل من المريض ركوعا ولا سجدا ولا قاعدا (لا) بئى لافيه من بناء القوى على الضعيف وكذا استأنف من قدر على القعود للإيماء وكان يومى مضطجعا على المختار (ومن جن) بعرض سماوى (أواغى عليه) ولو يفرغ من سبع أو أدى واستقره (خمس صلوات قضى تلك الصلوات ولو) كانت (أكثر) بأن خرج وقت السادسة (لا) بقضى فاته كلها عن ابن عمر في الألباء والمجنون مثله هو الصحيح فصل في إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما إذا مات المريض ولم يقدر على أدائه (الصلاة بالإيماء) برأسه (لا يزمه الإيماء بها وان فات) بقصها عن صلاته يوم وليلة لما رواه يناد لعمر قدرته على القضاء بادر الله زمن على قول من يفسر قبول العذر بجواز التأخير ومن فسر بالسقوط ظاهر (وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (ان أفطر فيه المسافر والمريض وما قبل الإقامة) للمسافر (وقبل الصلوة) للمريض لعدم ادراكهما عدة من أيام أخر فلا يزمهما الإيماء به (و) (لزم) عليه يعني على من أفطر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أى بقضية ما (قدر عليه) (من ادراك عدة من أيام أخر) ان أفطر بغير وان لم يدرك عدة من أيام أخر ان أفطر بدون عذر لزمه جميع ما أفطره لان التقصير منه لكنه يرجح له العفو بفضل الله بقضية ما زمه (وبقي بقضية) حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة ونظائر وحاجته على أحرار ومندور (فيخرج عنه قوله) أى من له النصف في ماله لورائه أو وصاية (من ثلث ماله) (الموصى لأن حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلث فلا ينفذ قدره على الوارث الا في الثلث أو وصى به وان لم يوص لأبوين الوارث الاخراج فان تبرع جاز كما سئذ كرهه على هذا من صدقة الفطر أو النفقة الواجبة والخراج والمخرج بقول الكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المنذورة للاحتكاف المنذورة عن صومه لآخر الله في المسجد وقد لم وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصى لصوم اعتكف كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وان كان من رضا وقت الإيجاب أو لم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذ اليف به الثلث فوقف الزائد على اجاز الوارث فطعم (الصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (لصلاة كل وقت) من فرض اليوم واليلة (حتى الوتر) لانه فرض على عند الإمام وقدور النصف في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان المتابع لكونها أهم واختيار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات اليوم الواحد كندية صوم يوم له صبح آخر

لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقية أو سبعة أوصاع غمراً أو زبيب أو تمر (أو قمحه) وهي أفضل لنوع حاجات الفقير (وإن لم يوص وتبرع عنه وله) أو أجنبي (حاشا) أن شاء الله تعالى لأن محمدًا في تبرع الوارث بالأطعام في الصوم يحزن أن شاء الله تعالى من غير حزم وفي إصابته بحزم بالأجزاء وإذا تبرع أحد بالاعتناق عنه لأصح ما له من الزام الولاء على الميت بغير رضا بخلاف وصيته بولي الوصية بالجحجج من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حث شاع سوء الوارث وغيره) ولا يصح أن يصوم (الولي ولا غيره) عن الميت (ولا يصح (أن يصلي) أحد) عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يصوم عنه ما واد من قوله صلى الله عليه وسلم قصصى عن أمك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وخلفه صيام صام عنه وله ففسوخ كذا في البرهان وغيره فابقه له حيله الناس الآن من إعطاه درهم الفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئاً من صلاته أو صومه ليس بشيء وإنما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كسأله أو أن قلنا بأن العبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليتبناه (وإن لم يأمأوصى به) الميت (عليه) أولم يكف ثلث ماله أو يوص بشيء أو أراد أحد التبرع بقليل لا يكتفي له لأراة ذمة الميت على أن يدفع ذلك المقدار) السير بعد تقديره شيء من صيام أو صلاة أو نحوه ويهبطه (الفقير) بصدقة ما يريد عن الميت (فيسقط عن الفقير بعد تفرغه) ثم يهبطه (بجمعه المقتضى للولي) لا لأجنبي (ويقبضه لتمت الهبة وتمك (تهدئته) الموهوب له (الفقير) نتيجة الأقساط متبرعا به الميت) (فيسقط) عن الميت (تفرغه) أيضا (تهدئته) الموهوب له (الولي) أو لأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه للولي الفقير) متبرعا عن الميت (وهكذا) بقدر مرارا (حتى يسقط ما كان) يظنه (على الميت) من صلاة وصيام أو نحوه مما كان كثره من الواجبات وهذا هو المختص في ذلك أن شاء الله تعالى بمنه وكرمه (ويجوز إعطائه فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (واحد) من الفقهاء (لهة بخلاف كفارة البعير) حيث لا يجوز أن يدفع الواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العددها وكذا ما نص على عدم دفع كفارة (والله سبحانه وتعالى أعلم) وهو الموافق بمنه وكرمه

﴿ باب قضاء الفوائت ﴾

القضاء لعل الأحكام وشريعة اسقاط الواجب بمثل ما عند (الترتيب بين الفائتة) القليلة وهي مادون ست صلوات (و) (بين الوقتية) المنسقة وقها مع تذكر الفائتة لازم (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفائتة) القليلة (مستعق) أي لازم لا يفرض على بقوت الجواز بقوته والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام من أم من صلاة أو تسها فإذ ذكرها لا هو بصلي مع الإمام فلا يصل اليه فهو باثم ليقض اليه تذكرها ثم بعد اليه صلى مع الإمام وهو خير مشهور تلقته العلماء بالتبويل فيثبت في الفرض العملي ورتب النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الثلاثاء (وسقط) الترتيب (بأحد ثلاث أشياء) الأول (ضيق الوقت) عن قضاء كل الفوائت وأدائها بالحاضرة للزوم العمل بالمتواتر حينئذ لأن العمل بالمشهور وسننهم أطال القطعي وهو لا يعمل به إلا مع إمكان الجمع بينهما بثمانية الوقت وليس من الحكمة إضاعة الموجود في طلب المفقود بصيق الوقت (الستحب) لأنه يلزم من مراعاة الترتيب وقوعه بالحاضرة ناقصة فيبقى به حكم الكتاب فسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يعود بعد خروجه (في الأصح) مثاله أو اشتغل بقضاء الظهر فقع العصر أو بعضه في وقت التفر فسقط الترتيب في الأصح والعبرة بالضيق عند الشرع وفلشوع في الوقتية منذ ذكر الفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت لا يجوز الزالآن بقطرها ثم شرع فيها ولو شرع أساسا أو المسئلة بمجالها فذكر عند ضيق الوقت حازت الوقتية ولو تعددت الفائتة والوقت يسع بعضها مع الوقتية فسقط الترتيب في الأصح كما أشير نال به لأنه ليس الصرف إلى هذا البعض من الفوائت أولى منه لا حرك في (الفتح) (الكتاب) (السيان) لا يمكنه على الإتيان بالفائتة مع السيان لا تكلف الله نفسا لا أوسعها ولا يلزم بصر وقتها هو واجب عند تذكرها فإلما يتجمع مع الوقتية (و) (الثالث) (أخاض الفوائت) الحقيقية أو الحكمية (ستة) لا هو وجب الترتيب فيها ولو تفرق أخرج عظيم وهو مدفوع بالضعف والمعتبر بخر وج وقت السادسة في الصحيح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار وروي بدخول وقت السادسة لأن الزائدة عن وقت الترتيب في حكم التكرار ومثاله الكثرة بالحكمة ستة كرها لصلاته بخمسامة تذكرها فائتة لم يقضها حتى خرج عن وقت السادسة من المؤبدات تذكرها أو كما يسقط الترتيب فيها بين الكثرة والحاضرة فسقط فيها بين أنفسها على الأصح

نصف صاع من بر أو
قمحه وإن لم يوص
وتبرعته وليه جاز ولا
يصح أن يصوم ولا أن
يصلّي عنه وإن لم ينف
ما أوصى به ما عليه
يدفع ذلك المقدار للفقير
ليقطع الميت بقدره
ثم يهله الفقير الولي
ويقبضه ثم يدفعه
للفقير ليقسط بقدره ثم
يهله الفقير الولي ويقبضه
ثم يدفعه الولي للفقير
وهكذا حتى يسقط
ما كان على الميت من
صلاة وصيام ويجوز
إعطاء فدية مساوات
لواحد جله بخلاف
كفارة الميت وأهله سبحانه
ونعالى أعلم

(باب قضاء الفوائت)

الترتيب بين الفوائت
والوقية وبين الفوائت
استحقاق ويسقط بأحد
ثلاثة أشياء حميق
الوقت المستعيب في
الإصح والتسنان وإذا
صارت الفوائت مستمرا

وقد بناها بكونها ستا (غير الزمانه لا يمد مسقطا) في كثرة الفوائت بالإجماع أما عندها فظاهر لقولها بأنه سنة
ولا يفرض على عبده وهو من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا يحصل إلا بإزادة عليها من حيث الأوقات
أو من حيث الساعات ولا مدخل للزمن في ذلك بوجه (وإن زمر تيميه) مع المشاء والفجر وغيرهما كما بينا (ولم
بعد الترتيب) بين الفوائت التي كانت كثيرة (بمودها إلى القلة) بقضاء بعضها لأن الساقط لا يمد وفي أصح
أثر وأبين وعليه الفتوى وزوج جميع عود الترتيب رجح بلا مرجح (ولا) بعود الترتيب أيضا (فبوت) صلاة
(حديثه) أي جديده تركها (بعد) نسيان (صت قد عت) ثم تركها (على الأصح فيها) أي صورتين لما
ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في أصل الباب بقوله (فلوصل في فرضاذا كرا فاستولو) كانت
(وزا فسد فرضه فسادا موقوفا) بمحتمل تقرر الفساد بمحتمل رفعه عنه بقوله (فإن) صلى خمس صلوات منذ كرا
في كل ما أتاك المتر وكفو بقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلا بعد المتر وكذا كرا لها) أي إلى المتر وكذا
(محت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الحكم وهو الصلوة مع الملة وهي الكثرة بقرنان والكثرة صفة هذا
المصروع لأن الفاسد في حكم المتر وكذا كانت المتر وكانت ستا حكا واستندت الصفة إلى أولها فاجازت كها
كتنجيل في كذا تنوقف كونها فرضا على تمام الحول وبقاء بعض النصاب فإذا تم على ثمانية كان التعجيل
فرضا والا كان نقلا (فلانطلق) الخمس إلى صلاتها منذ كرا للقائفة (بقضاء) المتر وكذا بعده (أي بعد
خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وإن قضى) القائفة (المتر وكذا قبل خروج وقت الخامسة) بما
صلا منذ كرا لها (بطل وصف) لأصل (ما صلا منذ كرا) للقائفة (قبلها) أي قبل قضائها (و) لا يقي
متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (نقلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي قال فيها واحدة تنفسد
خمسوا واحدة تنصحب خمسها فالمتر وكذا تنفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرر الفساد
والسادسة من المؤديات تنصحب الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان
من لازم الخروج وقتها وتاديبها غاليا فذكر أدائها مقام ذلك وإذا كثرت الفوائت يحتاج لتعيين
كل صلاة بقضائها تراحم الفروض والأوقات كقوله أصلي ظهر يوم الاثنين ثامن عشر جادى الثانية سنة أربع
وخمسين وألف وهذا فيه كلفة (فإن أراد تنهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقتها وصله فإذا نواه
كذلك في أصله بصرا أو لا يصح عقل ذلك وهكذا (أو) إن شاء نوى (آخره) فيقول أصلي آخر ظهر أدركته
ولم أصله بعد فإذا فعل كذلك في أصله بصرا أو لا ينظر لما قبله فيحصل التعيين ويخالف هذا ما قاله في الكفر في
مسائل شتى أنه لا يحتاج لتعيين وهو الأصح على ما قاله في القسمة من يقضى ليس عليه أن ينوى أول صلاة كذا أو
آخر فينوى ظهر على أو عصر أو نحوهما على الأصح انتهى وإن خالفه تنصحيح الزيلعي فقد اتسع الأمر باختلاف
التصحيح فليرجع للكثرة لأنه واسع والله تعالى أعلم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضان) إذا
أراد قضاءه بفعل مثل هذا (على أحد تصحيحين مختلفين) فصحيح الزيلعي لزوم التعيين وصحيح في الخلاصة عدم
لزوم التعيين وإن كان من رمضان واحد لا يحتاج لتعيين (ويصدر من أصل بدار الحرب) فلا يصح ومن يصل ولم
يزك وهكذا (بجهله الشرائع) أي الأحكام المشروعات مدة جهله لأن الخطاب إنما يزم بالعلم به أو بدله ولم يوجد
بمخلاف المسلم بدار الإسلام والأزمة زفر بها كما يزمه الإيمان فلنا دليل وجود الصانع ظاهر عقل لا يمدد بجهله ولا
دليل عنده على وجود فرض الصلاة ونحوها فعذر به

باب ادراك الفريضة مع الامام وغيره

(إذا شرع) المصلي (في) أداء (فرض) أو قضاؤه (منفردا) أو في نقل وحضرته جنازة يمشى
فواتها أو معذور (فأقيمت الجماعة) في محل أدائه لا في غيره بأن أحرم الإمام لأن حقيقة إقامة الشيء لفعله لا بمجرد
الشروع في الإقامة فإذ لم يقدر بسجدة (قطع) بتسليمه فقال (وبعد) اقتدى على الصحيح وقيل لا يقطع حتى يتم
ركعتين من رابعة كالمتنفل الذي لا يمشى فوت جنازة فلنا القطع لا كمال الكمال وهو يعمل الفرض ولا نولو
حلف لأبصر لا يثبت بمادون الركنة والجنائز لا خلاف لها بالقضاء لجميع بين المصلحين (إن لم يسجد بالشرع
فيه) ولو غير رابعة (أو سجد) للركعة الأولى (في غير رابعة) بأن كان في الفجر أو المغرب يقطع بعد
السجود بتسليمه لأنه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى تم الفرض وتوفته الجماعة في الفجر ولا يتنفل بعدها طائفة

غير الزمانه لا يمد
مسقطا وإن زمر تيميه
ولم بعد الترتيب بمودها
إلى القلة ولا بقوت
حديثه بعدد تيميه
على الأصح فيها فلو
صلى فرضاذا كرا فائنة
ولو وزا فسد فرضه
فساد موقوفا فإن خرج
وقت الخامسة مما صلاه
بعد المتر وكذا كرا
لما صحت جميعها فلا
تبطل بقضاء المتر وكذا
بعدمه وإن قضى المتر
قبل خروج وقت
الخامسة بطل وصف
ما صلا منذ كرا قبلها
وصار نقلا وإذا كثرت
الفوائت يحتاج لتعيين
كل صلاة فإن أراد
تنهيل الأمر عليه نوى
أول ظهر عليه أو آخره
وكذا الصوم من
رمضانين على أحد
تصحيحين مختلفين
ويصدر من أصل بدار
الحرب بجهله الشرائع
(باب ادراك الفريضة)
لأن شرع في فرض
منفردا فأقيمت الجماعة
فقطع واقتدى أن لم
يسجد بالشرع فيه أو
بغيره في غير رابعة

وفي المغرب لا كثر حكم الكل فتقوته الجماعة ولا يشغل مع الامام في المنع التفتل بالتبعية وبحالفة الامام باضافة
 رابعة (وان سجد) وهو (في رابعة) كالظهر (ضمن ركعة ثانية) صيانة للثبوت عن البطان وتشهد (وسلم
 لتصبر الركنان له نافله ثم اقتدى مقرضا) لاحراز فضل الجماعة (وان صلى ثلاثا) من رابعة فاقبعت (انها)
 اربع بمفرد احكامها لا كثر وعن مجدها حالس التفتل فلا يجمع بين ثواب التفتل والفرض بالجماعة (ثم) بعد
 الاعتمام (اقتدى منتفلا) ان شاء وهو افضل لعدم الكراهة (الافى العنصر) والفجر لله عن التفتل بعد ما فرغ
 المغرب لمخالفة لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اهلك ثم ادركت الصلاة فصلها لا الفجر والمغرب وقوله
 فصلها يعني تقال لانه امر به فصلا جلين لم يصلها معه الظهر واخرها يصلها في راحلها فقال عليه السلام اذا سلمنا
 في راحلنا كما تم اننا صلاة قوم فصلها معهم واجعلنا صلاتنا معهم مسحة أي نافله كافي النهاية (وان قام لثالثة)
 رابعة منفردا (فاقبت) الجماعة (قبل سجوده) لثالثة (قطع قائما) لان القعود للحل وحذا قطع (بتسليمه)
 واحدة او وعدا الى القعود (في الاصح) وقال شمس الامنة السرخسي ان لم يعد للقعود فسدت صلاته لانه لا يلهيه من
 القعود ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال غير الاسلام الاصح انه يكره قائما ينوي الشروع في صلاة الامام فيحصل الختم
 في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاع فرغ يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع
 (في سنة الظهر فاقبت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام
 (وهو الواجبه) لجمعه بين المصلحتين (ثم قضى السنة) اربع المكنة منه (بعد) اداءه (الفرض) مع ما بعده فلا يفت
 فرض الاستماع والاداء على وجهه اكل ولا ابطال واليه مال شمس الامنة السرخسي والقال ويصح جماعة من
 المشايخ انه ينهوا رعاياها كصلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذن بالتلحين اولى لانهما
 حالة استماع خطبة واليه يرشد لتعليل شمس الامنة (ومن حضرو) كان (الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا
 يشغل عنه بالنسبة) في المسجد ولم يفته شي وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والاصل السنة تم
 اقتدى لا مكان جمعه بين الفضيلتين (الافى الفجر) فانه صلى الله عليه وسلم قال لو بقي المسجد بعد ادع الصف (ان آمن فوته)
 ولو يادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فاصلا لا المكتوبة بمحمول على غير صلاة الفجر
 لما قدمناه في سنة الفجر والافضل فعلها في البيت * قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر اراى سنه
 في بيته يوسع له في رزقه ويقلل المنازع بينه وبين اهله ويحمله بالايامان والاحب فعلهما اول طلوع الفجر وقيل
 قرب الفرض وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة فهو قال
 صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد
 الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدى هذا وفي بيت المقدس بمسماة صلاة (وان لم يامن) فوت الامام
 باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانهما افضل الفرض
 منفردا سبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفهما احدىهما (ولم تقض سنة الفجر الا بوقتها مع الفرض)
 الى الزوال وقال محمد رحمه الله تعالى مقتضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال لا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال
 اتناقوا وسواء صلى منفردا او بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الضميمة (في وقته قبل) صلاة (شغفه)
 على المتعني به كذا في شرح الكنز العلامة المقدسي وفي فتاوى المتأخرين اختار تقديم التنتين على الاربع وفي مبسوط
 شيخ الاسلام هو الاصح لمحدث فاشته رضى الله عنه انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلهن
 بعد الركعتين وحكم الاربع قبل الظهر ولا مانع من التي قبل الشاء من قضائها بعده (ولم
 يصل الظهر جماعة بادره ركعة) او ركعتين اتفاقا لا يبره (في حلفه ليعصيه جماعة (بل ادركه فضلا)
 أي فضل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رابعة او الثنتين من الثلاثة بانها
 حلف لا يصلي الظهر او المغرب جماعة اختار شمس الامنة انه بحث لان لا كثر حكم الكل وعلى ظاهر الحساب
 لا يبحث لانه لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض التي ليس بالشئ وهو الظاهر ولو قال عبده حران ادركه الظهر
 فانه يبحث بادره ركعة لان ادركه التي بادره آخره قال ادركه اياه أي آخرها كذا في الكافي وفي
 الخلاصة يبحث بادره ركعة في التشهد (وتطوع قبل الفرض) نحو كد وغيره مقيما او مسافرا (ان آمن فوت
 الوقت) ولو منفردا انها شرعت قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف

وان سجد في رابعة
 ضمن ركعة ثانية وسلم
 لتصبر الركنان له
 نافله ثم اقتدى مقرضا
 وان صلى ثلاثا
 اقتدى منتفلا لافى
 العنصر وان قام لثالثة
 فاقبت قبل سجوده
 قطع قائما بتسليمه في
 الاصح وان كان في سنة
 الجمعة فخرج الخطيب
 أو في سنة الظهر
 فاقبت سلم على رأس
 ركعتين وهو الواجبه ثم
 قضى السنة بعد الفرض
 ومن حضر والامام في
 صلاة الفرض اقتدى
 به ولا يشغل عنه بالنسبة
 الا في الفجر ان آمن
 فوته وان لم يامن تركها
 ولم تقض سنة الفجر الا
 بوقتها مع الفرض
 وقضى السنة التي قبل
 الظهر في وقته قبل
 شغفه ولم يصل الظهر
 جماعة بادره ركعة
 بل ادركه فضلا
 واختلف في مدرك
 الثلاث ويطوع قبل
 الفرض ان آمن فوت
 الوقت

بطيحي في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أخرج وهو أصح والاخذ به أحوط لتكميل تصفاه في حقه أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات اذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي وان لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجاعة بالنفل أو ان النجس قليل (فلا) يتطوع ولا يسئل لان الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وان كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون صحيحة اتفاقاً (ومن أدرك امامه راكعاً فكبره ووقف حتى رفع الإمام رأسه) من الركوع أو لم يقف بل انحط بمجرده حرامه رفع الإمام رأسه قبل ركوع المؤتم (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان الشرط لادراك الركعة امامه مشاركة الإمام في جزء من القيام أو جزء مما له حكم القيام وهو الركوع ولا يشترط تكبيره لان الاحرام والركوع ولو كبر ينوي الركوع لا الافتتاح جازت ولغت نيته وإذا وجد الإمام ساجداً يجب مشاركته فيه فيسجد ساجداً وان لم يحسب له من صلاته فلوركع وحده ثم شاركه في السجدة الثانية لا تفقد صلاته ولا يحسب له ذلك وان لم يشاركه الا في الثانية بثلث صلاته والفرق أنه في الأولى لم يزد الركوع أو زباده لا تصرف في الثانية زاد ركعة وهي مفسدة ولو أدركه جالساً بعد الوداع واستقر قاشاً أو فخاً وجد قبل فراغ الإمام من التشهد لا يكون معتبراً (وان ركع) القندي (قبل امامه) وكان ركوعه بعد قراءة الإمام مخجوز به الصلاة وهو آية (فأدركه امامه فيه) أي في ركوعه (صح) ركوعه وكروا لوجود المشاركة والمسابقة (والا) أي وان لم يدركه الإمام أو أدركه لكن لم يكن قرأ الفروض قبل ركوع المقتدي (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه قبله من أن يركع بعده ثانياً وان لم يقف ولا تصرف من صلاته بطلت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الإمام من الركوع ثم شاركه الإمام في السجود مصحح وان كان قبل رفع الإمام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز له لأنه قبل أو أنه في حق الإمام فكذلك في حقه لا تبع له ولو أطال الإمام السجود دفع المقتدي ثم سجدوا الإمام ساجداً نوى الثانية والثالثة تكون عن الأولى كما لو نواها لم تكن له نية ترجيحاً لثلاثة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدرك الإمام فيها هتفت وعلى قياس المروي عن الإمام في السجود قبل رفع الإمام يجب ان لا يجوز لكونه قبل أو أنه يكتم قبل (وكرر وجهه من مسجد أذن فيه) أو في غيره (حتى يصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد انتهاء الامتناع أو رجل يخرج لحاجة يرد الجوع (الا إذا كان بمقيم جماعة أخرى) كما قام ومؤذن مسجد آخر لا نه تكبيره معنى (وان خرج بعد صلاته منفرد لا يكره) لأنه قد أجاب داعي الله ثم قال يجب عليه ثانياً (الا) يكرهه من وجهه (انذا أقمت الجماعة قبل خروجه في الظهر) في (الشاة) لأنه يجوز النقل فيها مع الإمام لثلاثتهم بمخافة الجماعة كأنه لو أوج والشية وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقب التهم (فيقتدى فيها) أي الظهر والعشاء (منفرداً) لدفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اقتداء بمخافة الجماعة بخلاف الصباح وعصر والمغرب لكرهه النقل والمخافة في المغرب لأنه لا يشغل مع الإمام فيها في ظاهره وإبائه وأعماله بالرباءة الأولى من موافقته وروى فساد ما بالسلام معه فيقضى أربما كالأول ثم ثلاثاً بالبرزخ أربع (ولا يصلي بعد صلاة مثله). هذا لفظ الحديث قبل معناه لا يصلي ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة وقبل بهو عن الاعادة لطلب الآخر وقبل نهي عن الاعادة بمجردهم الفساد لدفع الموسوسة وقيل نهي عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الأولى أو عن اعادة الفرائض مخافة الخلط في المؤدى

باب سجود السهو

من إضافة الحكم إلى السبب والسهو الغفلة (يجب) لأنه ضمان فائت وهو لا يكون الا واجبا وهو الصحيح وقبل بسن وجه الصحيح أنه رفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا يرفع القعدة لانها ركن حتى لو سلم من غير أعادتها أو لم يسجد صلاته مع النقصان وأما السجدة الصلوية والتسلاو بفعل يرفع القعدة فبقرض ايدانه ويجب (سجدتان) لأنه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو وهو جالس بعد التسليم وعمل به الا كبار من الصحابة والتابعين (يشهد وتسليم) لما ذكرنا بأن في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذعاء على المختار (ترك واجب) بتقديم أو تأخير أو زباده أو نقص لاسنة لان الصلاة لا توصف بالنقصان على الإطلاق بترك السنة وأما الفرض فيقوت بقوته الأصل لا الوصف فلا ينجز بغيره (سهوا) بتقديم أو تأخير أو زباده أو نقص لما روينا والعقد لا يستحق الالتفات باعادة صلاته غير خطئها (وان تكرر) بالاجماع كترك الفاتحة والطمثان في الركوع والسجود والجلوس الأول وتأخير القيام الثالثة بزيادة قدر ادا فركن ولو ساء (وان كان تركه) الواجب

والا فلا ومن أدرك امامه راكعاً فكبره ووقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك الركعة وان ركع قبل امامه بعد قراءة الإمام لم يجز به الصلاة فأدركه امامه فيه صحح والا وكرهه خروجه من مسجد أذن فيه حتى يصلي الا إذا كان بمقيم جماعة أخرى وان خرج بعد صلاته منفرداً ويكرهه الا إذا أقمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء فيقتدى فيها مثلاً ولا يصلي بعد صلاة مثله

باب سجود السهو

يجب سجدتان بتشده وتسليم وترك واجب سهواً وان تركه كان تركه

الصلاة لغير تقصير ولا يسجد في العمد للسوء وقيل الا في ثلاث ترك القعود الاول أو أخره سجد من الركعة الاولى الى آخر الصلاة وتفكر عدا حتى شغل عن ركنين ويسن الاتيان بسجود السوء بعد التسليم ويكتفى بتسليمه وحسنه عن عينه في الاصح فان سجد قبل السلام كره تزيها ويسقط سجود السوء بطلوع الشمس بعد السلام في الفجر وجرأه في العصر ووجود ما يمنع البناء بعد السلام ويلزم المأموم يسوء امامه لاسهوه ويسجد المسبوق مع امامه ثم يقوم قضاء ما سبق به ولو ساء المسبوق فبا يقضيه سجدة أيضا لا الاتحق ولا ياتي الامام بسجود السوء في الجمعة والعبد من ومن سها عن القعود الاول من الغرض عاد اليه فلم يستوف قضا في ظاهر الزاوية وهو الاصح والمقتضى كالمتنفل يعود ولو استتم قضا فان عاد وهو الى القيام أقرب سجدة للسوء وان كان الى القعود أقرب لسجد عليه في الاصح وان عاد بعد ما استتم قضا مختلف التصحيح في ساد صلاته

(عدا لهم ووجب عليه) إعادة الصلاة) تليظا عليه (لغير تقصيرها) تسكون مكمله وسقط الغرض بالاولى وقيل تكون الثانية في ضافه هي المستقلة (ولا يسجد في) الترك (العمد للسوء) لانه أقوى (قيل الا في ثلاث) مسائل (ترك القعود الاول) عدا (أو أخره) يسجد من الركعة الاولى) عدا (الى آخر الصلاة) الثالثة (تفكر عدا حتى شغل عن) مقدار (ركن) مثل غير الاسلام الذي كيف يجب بالعمد قال ذاك سجود العمد لاسجود السوء (وسن الاتيان بسجود السوء بعد السلام) في ظاهره وايضا قيل يجب فعله بعد السلام وجه الظاهر ما روته (ويكتفى بتسليمه واحدة) قاله شيخ الاسلام وعامة الشافعية وهو الاضمن للاخطاء والاحسن (و يكون عن عينه) لانه المعهود به يحصل التحليل للاجاجة الى غيره خصوصا وقد قال شيخ الاسلام خواهر زاده لا ياتي بسجود السوء بعد التسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاه وجهه فرة بين سلام القطع وسلام السوء وقاله غير الاسلام وفي الهداية وبأني بتسليمين هو الصحيح ولكن علمت ان الاحوط بعد تسليمه والمنع من فعله بعد تسليمين فكان الاعل الاصح (ان سجود قبل السلام كره تزيها) ولا بعده لانه محتمل ففكان جائزا ولم يقل أحد بتكرار وان كان امامه يراه قبل السلام تأمير كيتابعه في قنوت رمضان بعد الركوع (وسقط سجود السوء بطلوع الشمس بعد السلام في) صلاة (الفجر) ويغفر وقت الجمعة والعيد لقوات شرط لصحة (و) كذا يسقط لو لم قبل (أجرأه) أي تغير الشمس (في العصر) يخرج زاعن المكروه (و) يسقط (وجود ما يمنع البناء بعد السلام) تحدث عمد وعمل منافي لقوات الشرط (ويلزم المأموم) السجود مع الامام (يسوء الاول) كما لو تركهما الامام أو اقتدى به بعدهما لا يقضيه (لا يسوء) لانه لو سجد وحده كان محال فالامام ولو تأمير الامام ينقلب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم الامام لكم ضمان من رفع عنكم سهوكم وقرأتمكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا اتمام متابعت (ثم يقوم قضاء ما سبق به) والا لا بعد اتمامه وبقين ان يمكن المسبوق بقدر ما عجل انه لاسهوه عليه وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع يخوف معنى مدة المسح وخروج الوقت الذي عذر وجمعة وعيد وغيره وروى الناس بين يديه الى قضاء ما سبق به ولا ينظر سلامه (ولو ساء المسبوق في يقضيه سجدة) أي لسهوه (أضفا) ولا يجوز بعينه سجود مع الامام وتكراره وان لم يشرع في صلاة واحدة باعتبار ان صلاته كصلاتين حكما لانه متفرق في يقضيه ولو لم يكن تابع امامه كقضاء سجدتان وان سلم مع الامام بمقارناته أو قبله ما قبله لاسهوه عليه لانه في حال اقتدائه وان سلم بعده يلزمه السهوه لانه منفرد (لا) أي لا يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة الامام وفاته باقيا بعد ركعتين وسقط حدث وخوف وهو من الطائفة الاولى لانه كالمدرك لاسجود عليه لسهوه ولو سجد مع الامام السهول يجره لانه في غير اوانه في حقه فليعه اعادته اذا فرغ من قضاء ما عليه ولا تقيد صلاته لانه لم يزد لاسجودتين حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح (يوسجود السهول لانه صار منفردا حكيما) وينصقوا لجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسوء وسجود اللأوه وظواهره وسقطه في الاصل (ولا ياتي الامام بسجود السوء في الجمعة والعبد من) دفع الفتن بكرة الجماعة ويطلان صلاة من يرى لزوم التابعية وفساد الصلاة بتركه (ومن سها) وكان اماما أو منفردا (عن القعود الاول من الغرض) ولو علم وهو الوتر (عاد اليه) وجوبا (ما لم يستوف قضا في ظاهره) وايضا وهو الاصح (كافي التبيين والبرهان والفتح لصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في ركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قضا فليجلس وان استوى قضا فليجلس ويسجد سجدة السوء واه أبو داود وفي الهداية والكفران كان ان الى القيام أقرب لا يعود الى العاد (و) اذا سها (المقتدى) فحكه (كالمتنفل) اذا قام (يعود ولو استتم قضا) لحكم المتابعة وكل نفل صلاة على حد قعوده فعارض فيعود اليه وقيل لا يعود كالمفترض قال في التتارخانية هو الصحيح (ان عاد) من سها عن القعود (وهو الى القيام أقرب) بأن استوى التصف الاسفل مع اخضا الظاهر وهو الاصح في تفسيره (سجد السوء) فرق الواجب (وان كان الى القعود أقرب) بان عاد استواء التصف الاسفل (لا يسجد) سهو (عليه في الاصح) وعليه لا أثر (وان عاد) الساهي عن القعود الاول اليه (بعد ما استتم قضا) مختلف التصحيح في ساد صلاته وأرجمهما عدم الفساد لان غاية ما في الجوع الى القعود زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يجل لكنه بالصحة لا يجل لان زيادة ما دون ركعة لا يشهد وقد يقال انه يهمل كمال فانما كمال لانه لم يفضله

والاحكام صلاته وقال صاحب البحر والحق عدم الفساد (وان سها عن القعود الاخر عاد ما لم يسجد) لعدم استحكام خر وجهه من الفرض لاصلاح صلاته به وردت السنة عاد صلى الله عليه وسلم بعد قيامه الى الخامسة وسجد للسهو ولو قد سجد اقام ثم عاد كذلك اقام ثم عاد فيه بقدر التشهد صح حتى لو اثنى عنى تحت صلاته اذا بشرط القعود قدر التشهد بجمرة واحدة (وسجد) للسهو (لأخيره فرض القعود فان لم يسجد حتى يسجد) للزائدة الى الفرض (صار فرضه نفلا) برفع رأسه من السجود عند سجود هو المختار القنوي لاستحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه يسجد كامل ووجه المختار أن تعلم الركن بالانتقال عنه وبمرة الخلفي تظهر بسبق الحديث حال الوضع بين يدي محمد لا عند أبي يوسف (ومضى سادسة ان شاء) لانه بشرع في النفل قصد البرزخ تمامه بل يندب (ولو في العصر) لان النفل قبله قصد الأيكراه فالظن أولى (و) ضم (رابعة) في الفجر (وسكت عن المغرب لانها انصهرت بما خلاصتها) ولا كراهة في الضم فيها أي صلاة الفجر والمغرب لانه تعارض كراهة النفل بالبتراء وكراهة الضم للوقت فتجاوز ما صار اكلاباح (على الصحيح) لعدم قصد حال الشروع كن صلي ركعة تهجد فاطلع الفجر يتم شعبا لكرهه (ولا يسجد للسهو) اترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان النقصان بالفساد لا ينسحب بالسجود ولو اقتضى به أحد حال الضم ثم قطع له مستركات في التي كانت رابعة لانه لا يؤدي بهذه التحريم سقوطه عن الامام الظن ولم يؤخذ في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود بعد اقتدائه حيث يلزمه أو سحر كرات لانه لم يعد جعل كان لم يحم (وان قعد) الجلوس (الأخير) قدر التشهد (ثم قام) ولو بعد أو قرأ أو ركع (عاد) للجلوس لان ما دون الركعة جعل الفرض (وسلم) لوليس قدامه وزل السنة لان السنة التسليم جالساً من غير إعادة التشهد لعدم هلالته بالقيام وقال الناطق بعبده واذا مضى على ثلثه الزائدة فالصحيح أن القوم لا يشعرون لانه لا اتباع في الدعوة ينتظر وقعوده فان عاد قبل تشهده الزائدة سجدة تبعوه في السلام (فان سجد) سلموا للحال (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الأخير (ومضى) استحباباً وأقبل وجوباً (اليها) الى الرائدة ركعة (أخرى) في المختار (لتصير الرائدتان له نافذة) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح لان المواصلة عليها يتجرعة ممتدة ولو اقتضى به أحد صلي ستاعد سجدة لانه لا يؤدي بهذه التحريم وعندهما ركعتين لانه استعجز خر وجهه عن الفرض ولا قضاء عليه لو افسد عند محمد كاماه وقضى ركعتين عندهما وعليه القنوي لان السقوط بعارض يخص الامام (وسجد للسهو) لتأخير السلام (ولوسجد للسهو في شفع لظنوع لم ين شعبا آخر عليه استحباباً) لان البناء بسجل سجود السهو بلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة (فان ين) صح لقاء التحريم عو (عاد سجود السهو في المختار) وهو الاصح لظن الاول بماطر اعليه من البناء وقيدنا بالمتطوع لان المسافر اذا نوى الإقامة بعد سجود السهو بني تصحيح الفرض وبعد سجود السهو لظن ان ذلك البناء (ولو سلم من عليه) سجود (سهو) فاقضى به غيره صح ان سجد (السهي) لعوده حرمة الله لانه لا خر وجهه كان موقوفاً بتمامه المقتضى في السجود ولا يبيده في آخر صلاته وان وقع في خلالها لانه آخر صلاته حكوا حقيقة لاما ما كاتدم (والا) أي وان لم يسجد السهي (ملاصيح) الاقتداء به تبين خر وجهه من الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف خلافاً لمجد وزفر وغيره بصحة اقتداءه عندئذ في حنيفة وأبو يوسف وفي انتفاض الطهارة بيقينه (وسجد السهو) وجوباً (وان سلم عاداً) مريداً (القطع) لان مجرد نية تغير المشروع لا تطلعه ولا تمنع سلام غير مستحق وهو ذكر يسجد للسهو لبقائه ركعة الصلاة (ملاصيح) لم يتحول عن القبلة أو يتكلم (لا طأهما التحريم) وقيل التحول لانصره ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة ضلعية أو فرض مند كراما بطل وجوده في حقيقة الصلاة وتقر بانه مبسوطة في الأصل (توهم) (الوهم) رخان جهة الخطأ والظن رخان جهة الصواب (مصل رابعة) فريضة (أولانية) ولو وزر (أنه) أعياهم لم يتحول عن القبلة أو يتكلم (أنه) صلي ركعتين (أو علم أنه ترك سجدة ضلعية أو تلاوة (أنه) فعل ما تركه (وسجد للسهو) لتأخير حرمة الصلاة بخلاف السلام على ظن أنه مسافر أو حيوة كاتدم (وان طال تشكرك) لتيقن المتر و (لم يسلم حتى استيقن) المتر و (ان كان) زمن التشكر زائداً عن التشهد قدر أدركه وجب عليه سجود السهو (لأخيره واجب القيام للثالثة) (والا) أي ان لم يكن تشكر قدر أداء ركن (لا) يسجد لكونه عفو (فصل في الثلث) في الصلاة الطهارة (تطل الصلاة بالثلث) وهو ساري الامر ين (في عدد ركعاتها) كتردد

وان سها عن القعود والاخير عاد ما لم يسجد وسجد لأخيره فرض القعود فان سجد صار فرضه نفلا ومضى سادسة ان شاء في العصر ورابعة في الفجر ولا كراهة في الضم فمأ على الصحيح ولا يسجد للسهو في الاصح وان قعد الأخير ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد فان سجد لم يطل فرضه ومضى اليها أخرى لتصير الزائدتان له نافذة وسجد للسهو في شفع المتطوع بين شعبا آخر عليه استحباباً فان بني عاد سجود السهو في المختار ولو سلم من عليه سهو فاقضى به غيره وضع ان سجد السهو والأصل يصح ويسجد السهو وان سلم ما لم يقطع ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم توهم مصل رابعة وأولانية أنه أعياهم لم يتحول عن القبلة أو يتكلم ركعتين أعياهم وسجد السهو وان طال تشكره ولم يسلم حتى استيقن ان كان قدر أداء ركن وجب عليه سجود السهو (فصل في الثلث) فصل في الصلاة بالثلث في عدد ركعاتها كتردد

أتت الله عليهم من التبين من ذرية آدم ومن جلتامع نوح ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل ومن هدينا وأحببنا نانا
 تنزل عليهم آيات الرجن خر واسجد أو يكبر (والج) الم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض
 والشمس والقمر والنجوم والجمال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير يحرق عليه العذاب ومن بين الله بما
 له من مكر إن الله يفعل ما يشاء (والفرقان) وإذا قيل لهم اسجدوا للرجن قالوا وما للرجن أسجد لماتنا من ناولزادهم
 تقورا (والقل) الأسجد والله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما يعلنون الله لا اله الا
 موبد العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا اسجدوا على قراءة الكسائي
 بالتخفيف وفي المحكي قال القراء انما يحب السجدة في القل على قراءة الكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا يحب
 بالتشديد لأن معناها من لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الجوب على القراءتين لأنه كتب في مصحف
 عثمان رضي الله عنه كذا في الآية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا اسجدوا وسجدوا وسجدوا
 ربه وهو لا يستكبرون (وص) وظن داود انما عفاه واستغفره ويخر راكعا وأب ففرغ ناله ذلك وإن له عندنا
 زناي وحسن مات وهذا هو الاول في محال الزايلي يحب عند قوله تعالى ويخر راكعا وأب وعند بعضهم عند
 قوله تعالى وحسن مات ما نذكره (وح السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم
 لأسامون من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله
 الذي خلقهن ان كنتم اباء تبسدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسامون وهذا
 على مذهبه وهو المروي عن ابن عباس وائل بن حجر وعبد الشافي رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اباء
 تبسدون وهو مذهب على مروي عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الاول أخذنا بالاجتناب عند اختلاف
 مذاهب الصحابة فان السجدة لو وجبت عند قوله تعالى تبسدون فالتأخير على قوله تعالى لا يسامون لا يضر
 ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى لا يسامون لكانت السجدة المراد قوله حاصلة قبل وجوبها
 وجود سبب وجوبها فيجب تصانها في الصلاة كانت صلاته ولا تقص في اقتناء أصلا وهذا هو المأثر
 في الفتاوى الجرجاني في الصلاة فيجب ص كذا في الايام من التأخير وهذا هو الوجه الذي وعدنا
 به (و) في (النجم) عند قوله آفن هذا الحديث فيصرون وتضكون ولا يتكبرون وأنهم سادون فاسجدوا لله
 واعبدوا (و) في ان الله السماء (انشت) عند قوله تعالى فالحق لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (و) في
 (اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب وقد ذكرنا هذه الجمع ايضا (ويجب السجدة على
 من سمع) التلاوة العربية (وان لم يقصد السماع) فهم اول فهم مروي عن اكابر الصحابة (الا) انما سئني
 (الحائض والنفساء) فلا يحب عليهما تلاوتهما وسماعهما شيا ويحب بالسماع منهما ما من كالحجب كما يجب على
 الحنبلي وسماعهما من كافر وصبي مجز (و) الا الامام والمقتدي به (فلا يحب عليهما بالسماع من مقتد بالامام
 السماع أو امام آخر ويجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدي على الاصح (ولو سمعها) أي المقتدون
 والامام (من غيره) أي غير المزمع سجدوا بعد الصلاة لتحقق السبب والزوال للمانع من فعلها في الصلاة (ولو
 سجدوا فيها لم يجزهم) لتقصها (ولم تقصد صلاتهم) لانهم من جنسها (في ظاهر الراء) وهو الصحيح (ونحب)
 السجدة (بسماع) القراءة للغة (الفارسية) انهم في اللغة (الفارسية) انهم في اللغة (الفارسية) انهم في اللغة (الفارسية)
 يفهم معناها اذا خير بأنها سجدة ومعنى الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه وإذا فهم يجب
 احتياط (واختلاف التصحيح في وجوبها) على السامع (بالسماع من تأثم أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب
 لعلمهم التلاوة بفقد التمييز في التارخانية سمعها من تأثم قبل يجب الصحيح أنها لا يجب وفي الحائض الصحيح
 ه الجوب وفي الخلاصة سمعها من طر لا يجب هو المختار ومن تأثم الصحيح أنها يجب ومثله قاضيان وإذا
 أخرته رها في نومته يجب عليه وهو الاصح وفي الآية لا يلزم هو الصحيح وقراءة السكران موجهة عليه وعلى
 السامع والأكبر والاصم وكان السجدة لا يجب برؤفة من سجدوا كذا لعلم التلاوة بالسماع (ولا يجب) سجدة
 التلاوة (بسماعها من الطير) على الصحيح وقيل يجب وفي الحجة هو الصحيح لانه سجد كلام الله وكذا الخلاف
 بسماعها من الفرد المملو (ولا يجب بسماعها من) (الصدى) وهو ما يجبل مثل صوتك في الجبال والصحاري
 ونحوها (وتؤدى ركوع أو سجود) كائنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة) (غير) (جودها) والسجود افضل

والحج والفرقان والغل
 والسجدة وص وحج
 السجدة والنجم وانشت
 وأقرأ ويحب السجود
 على من سمع وان لم
 يقصد السماع الا
 الحائض والنفساء
 والامام والمقتدي به ولو
 سمعها من غيره
 سجدوا بعد الصلاة ولو
 سجدوا فيها لم يجزهم
 ولم تقصد صلاتهم في
 ظاهر الراء واية ويجب
 بسماع الفارسية ان
 فهم على المقتد
 واختلاف التصحيح في
 وجوبها بالسماع من
 تأثم أو مجنون ولا يجب
 بسماعها من الطير
 والصدى وتؤدى ركوع
 أو سجود في الصلاة
 ركوع الصلاة
 وسجودها

لأنه يحصل قرينين صورة الواجب ومغناؤه بالركوع المعنى وهو الخضوع وإذا كانت آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ
 ولو آيتين من سورة أخرى بصدقها من ناحتي لا يصير بأنها الركوع على السجود ولو ركع بمجرد قيامه منها كره
 (ويجزئ عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة نواها) أي نوى أداء ما فيه نص عليه محمد بن الحسن
 التعظيم فيها واحداً وينبغي ذلك للإمام مع كثرة القوم وأحوال المخافة حتى لا يؤدي إلى التغليب (ويجزئ عنها أيضاً
 (سجودها) أي سجود الصلاة (وإن لم يقرأها) أي التلاوة (إذا لم ينقطع فور التلاوة) (أو انقطع) (أي) (إن) يقرأ (أكثر
 من آيتين) (بعد آية سجدة التلاوة بالاجتماع) وقال شمس الأئمة الحلواني لا ينقطع الفور ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات
 وقال الكمال إن قول شمس الأئمة هو الراجح (وإنه يفتيه معهم) (إذا انقطع فور التلاوة) صارت ديناً فلا يمين فعلها بآية
 ليأتي لها بسجود أو ركوع خاص قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى فإن قلت قد قالوا إن تأديتها في ضمن
 الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام بالجواب
 إن مرادهم من الاستحسان ما نحن في المعاني التي ينطبقها الحكم ومن القياس ما كافي ظاهر امتداد نظرهم من
 هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس الحدود في الأصول بل هو أعم منه فقد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون
 بالضرورة وقد يكون بالقياس إذا كان قياساً آخر متبادراً وذلك خفي وهو القياس الصحيح فسمي الخفي
 استحساناً بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن معنى الاستحسان في بعض الصور وهو القياس الصحيح وسمي
 مقابله قياساً باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل مظهر بالنسبة إلى الاستحسان ظن محمد بن سنان أن
 الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله أن تقوم الصلابة وفي الاستحسان
 لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة
 قائمة مقام نفسها لا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصحبنا
 القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن القياس يأتي بالجواز لأنه
 الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على
 أن الركوع هو القياس مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فإنه قال قلت فإن أراد أن يركع بالسجدة
 نفسها لم يجزئه ذلك قال أمافي القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلاة وأمافي الاستحسان
 فينبغي له أن يسجد بالقياس نأخذ هذا اللفظ مجدوده القياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم فيها واحد فكانا
 في حصول التعظيم مما خضعا واحداً والحاجة إلى تعظيم الله ما اقتضاه عين عظم ومخاطبة القلب استكبر فكان
 الظاهر هو الجواز ووجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بوجه مخصوصة وهي السجود دليل أنه لو لم يركع على
 الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن تقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روي
 عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافاً هذا تقدم
 القياس فإنه لا ترجح الخفي لظفائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح إلى ما اقترن به من المعاني في قوى
 الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير أن استقراءهم أوجب قوة الظاهر المتبادر بالنسبة إلى الخفي المعارض
 له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعاً تعرف في الأصول هذا أحدها ولا
 خصص بمقابله (أو) (ولو سمع) آية السجدة (من) (إمام) (أو) (أتم) (به) (ركعة أخرى) (غير آية التلاوة)
 فهو وسجد لها (إمام) (سجد) (السمع) (سجوداً) (خارج الصلاة) (لتحقق السبب وهو التلاوة المزمعة أو السماع من
 تلاوة محببة على اختلاف المشايخ في السبب وقوله (في الظاهر) متعلق بالسئلة الأخيرة صوتاً للماعن الضبايع
 وللصلاة عن الزائد وأشار في بعض النسخ إلى أنها تسقط عنه بالاعتداء في غير ركعتي بناء على أصلها (وإن
 أتم) (السمع) (قبل سجود إمامه لها سجدة) (أو) (وجد السبب وعدم المانع) (فإن اقتدى) (السمع) (به) (أي) (بالإمام
 بعد سجودها) (وكان اقتداءه) (في ركعتيها) (السمع) (مدركا لها) (أي) (السجدة) (حكما) (بأدراكه ركعتيها) (فصبر
 مؤيداً لها) (حكما) (لا يسجد لها أصلاً) (بإتفاق) (الروايات) (لأنه لا يمكنه أن يسجد في الصلاة لما فيه من مخالفة الإمام
 ولا يجدر رغبته منها أصلاً (ولم تقض الصلاة خارجاً) (لأن لها زينة فلا تأدي بنافس وعليه التوبة لآفة
 بتعذر تركها) (كأجفة لقوات الشرط) (أذا لم تفسد الصلاة بغير حيض ونفاس) (فأذا فسدت به فعلية السجدة
 خارجاً) (بإبقاء مجرد التلاوة) (فلم تكن صلوة) (ولو أداها) (بأنه) (فسدت) (لا به) (ند السجدة) (لأن الفساد لا يطل

ويجزئ عنها ركوع
 الصلاة أن نواها
 وسجودها وإن لم يقرأها
 إذا لم ينقطع فسور
 التلاوة بأكثر من آيتين
 ولو سمع من إمام فلم
 يأت به أو أتم في ركعة
 أخرى سجد خارج
 الصلاة في الظاهر
 وإن أتم قبل سجود
 إمامه لها سجدة فإن
 اقتدى به بعد سجودها
 في ركعتيها صحت ركعتاها
 حكماً فلا يسجد لها أصلاً
 ولم تقض الصلاة
 خارجاً

فسيجد ثم أعادها فسيجد
أخرى وإن لم يسجد
أولا فكتفه واحدة في
ظاهر الرواية ثم كررها
في مجلس واحد لا يجلس
إلا انتقال ويند المجلس
منه ولو كان مسجدا
و بالانتقال من غصن
إلى غصن وعمد في نهر
أو حوض كبير في الأصح
ولا يتبدل بزوايا البيت
والمسجد ولو كبرا ولا
بسر سنية ولا بركة
وبركتين وشرب أو كل
لقسمتين ومشي
خطوتين ولا إنكاه
وقعود وقيام وركوب
وزول في محل تلاوته
ولا سيروا بته مصليا
و يشكر أو يجوب على
السامع يتبدل مجلسه
وقد أخذ المجلس التالي
لا يركبه على الأصح
وكره أن يقرأ سورة
ويدع آية السجدة
لأعكسه ونسب ضم آية
أو أكثر إليها ونسب
أخفاؤها عن غير
مستأهب لها ونسب
القيام ثم السجود لها
ولا يرفع السامع رأسه
منها قبل تاليها ولا يرفع
التالي بالتقدم ولا
السامعون بالأصطاف
فيسجدون كيف كانوا
وشروط لصحتها شرائط
الصلاة ألا التحريمة
وكيفية أن يسجد سجدة
واحدة بين تكبيرتين
هما منان بالرفع بدلا
تهدوا ولا تسلم.

جميع أجزاء الصلاة وأما السجدة فمقتضى السجدة عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالبحض كالأصلاة في
حكمها النفساء (ولو تلاحظ) آية (أخرج الصلاة فسجد) لها (ثم) دخل في الصلاة (أعاد) تلاوتها (فيها) أي في الصلاة
في مجلسه (سجد سجدة) أخرى لعدم تعيينها للخارجية لقوة الصلوية (وإن لم يسجد أولا) حين تلاوة سمع
خارج الصلاة (كتفه) سجدة (واحدة) وهي الصلاة عن اللواتين لقوتها في ظاهرها (رواية) وإذا تاملت
المجلس بنحو كل رزم سجدتان وكذا إذا سجد في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه يسجد أخرى في ظاهرها (رواية) ثم
قضاء الصلوة بشكل (كن كررها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد) حيث تكفه سجدة واحدة سواء كانت
في ابتداء التلاوة أو أثنائها أو بعدها لا تدخل لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على أصحابه مرارا
ويسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتشوب عما قبلها أو بعدها لانه ألقى بالعبادات والتدخل في الحكم
لا يتوب إلا عن السابق لا لاحق وهو ألقى بالمعصية باتخاذ بعد الشرب أو الزنا مرارا كافي لها وإذا أعاد بعد
عليه أنه لا يخرج ولم يخرج بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (و يتبدل المجلس بالانتقال منه)
بخطوات ثلاث في الصحراء أو الطريق (ولو كان مسجدا) في الأصح بأن يذهب بيده السدى ويلقعه على أعواد
مضروبة في الحائط والأرض الذي يدور دوابا يسمى دواترة بقي عليه السدى وهو جالس أو قائم عمل
(و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (إلى غصن) منها في ظاهرها (رواية) وهو الصريح (و) يتبدل
المجلس (في) (عمد) أي ساحة (في نهر أو) ساحة (في حوض كبير) ودبابته ودور حول الرعي لا اختلاف المجلس
وقوله (في الأصح) يرجع إلى المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع والتلاوة (بزوايا البيت) الصغير (و) لا
يتبدل مجلس التلاوة بزوايا (المسجد ولو) كان (كبيرا) لصحة الاقتداء مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يتبدل مجلس
التلاوة والسماع (بسر سنية) كالأول كانت واقفة (ولا) يتبدل (بركة) تكررت فيها التلاوة اتفاقا (و) لا يتبدل
(بركتين) عند أبي يوسف خلا للمجد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض إذا كررها فيه وتكرارها في
الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد ثانيا (و) لا يتبدل شرب (شربة أو) كل قسمتين ومشي خطوتين (في الصحراء
بخطا لا أكثر منها) أو بالإنكاه وقعود وقيام بدون مشي في الصحراء (وركوب وزول) كائن (في محل تلاوته)
كافي للحماية (ولا) يتبدل المجلس (بسر دابة) إذا كررها (مصليا) يجلس المجلس متحذرا ضرورة جواز الصلاة
(و) يشكر أو يجوب على السامع يتبدل مجلسه (الحال) أنه (قد أخذ المجلس الثاني) كان سمع تاليا يمكن فذهب
السامع ثم عاد فسمع بركه فأنكر على السامع السجود أجماعا (لا) يشكر أو يجوب على السامع (بمكة)
وهو اتحاد المجلس السامع واختلاف المجلس التالي بأن تلافى فذهب ثم عاد مكر راقصه المجلس أيضا تكفه سجدة
(على الأصح) لأن السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها
لأنه يشاء الاستسكان عنها (لا) يكره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة بالقراءة لانه مبادرة إليها (و) لكن (ندب)
ضم آية أو (ضم) أكثر من آية إليها أي إلى آية السجدة لدفع توهم التفضل (وندب أخفاؤها) يعني استحباب
المشايع أخفاؤها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامع أن لم يتأهب لها (وندب القيام) لمن تلاها (سما)
(ثم السجود لها) وروى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (وندب أن) (لا يرفع السامع) عند تلاوتها (رأسه منها)
أي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليها) لأنها الأصل في إيجابها فتسبح في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا
(لا يؤمر التالى بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالأصطاف) فيسجدون (معهم حيث كانوا) كيف كانوا (قاله)
شيخ الإسلام (وشروط لصحتها) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطاهر من الحدث والنجس
وستر العورة واستقبال القبلة وتحررهم عند الانتهاء والنية (الاتحريم) فلا تشرط لأن التكبر سنة فها وفي
التاريخية عن الحنفية ويستحب التالى أو السامع إذا لم يتمكن السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفر الله لنا سيئاتنا
المصير انتهى يعني ثم نقصها (وكيفية أن) يسجد سجدة واحدة (كأثرة) بين تكبيرتين (تكبير للوضوء) كبيرة
لرفع (هماستان) كذا قال في مسوط غفر الإسلام التكبير ليس بواجب ومحله في البدائع (بلا رفع يد)
ألا لا يحرم لها والتكبير لا لمخطا (ولا تشهد) لعدم ورود (ولا تسلم) لأنه يستدعي سبق التحريم وهي
منعقدة وتسببها مثل الصلاة سبحان ربى الأعلى ثلاثا أو الأربع وقال الكلبي ينبغي أن يقال ذلك في غير
القول وفيه يقول ما شاء ما ورد كسجد وجوب الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته وأقوله الأهم

اكتب عندك بها الجرا وضع على ما رزوا واجعلها عندك ذكر او قبلها منى كاقبلها من عندك داود
وان كان خارج الصلاة قال كل ما تر من ذلك فصل سجدة الشكر مكر وهه عند أبي حنيفة رحمه الله قاله
القدوري وقال الكمال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقر به شرعا لافي محل النص وهو سجد
الثلاثة فلا يكون السجود في غيره به انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة أنه قال
ذا راها شيئا قبل انه لم يرد به في شرعيها فربما قبل أبي حنيفة أنه قال
او لا يراها شيئا انما هو غم الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في
السرا الكبير وقال الاكثر انها ليست بقر به عند بل هي مكر وهه لا يثبت عليها وما روى أنه عليه السلام
كان بسجدة اذار أي مبتلى فهو منسوخ (وقالا) أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين (عنه) أي أي سجدة
الشكر (قر به) يثاب عليها لما روى الستة الا النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتم
يسره أو بشر به خرسا سجدا (وهي) أن يكبر مستقبل القبلة وبسجدة في عبد الله وشكر وبسبح ثم رفع رأسه
مكبرا (مثل سجدة الثلاثة) يثاب عليها (فائدة مهمة لدفع كل) نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتطبيقها (قال)
لتبنيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن جعفر بن محمود (النسفي) كتابه (الكافي) شرح الزاوي
(من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقر برب الامر بحكم السجود وجادة تسبل
الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجدة) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة (كقائه الله تعالى) ما أهمه (من
أمر ديناه وآخره) ونقله عنه أيضا الحق ابن الهمام وغيره من الشراح رحمهم الله

باب الجمعة

هي من الاختراع يسكنون الميم والقراء يضورون في المصباح شم الميم لغة الحجاز وفتحها لغة تميم واسكانها لغة عقيل
(صلوات الجمعة فرض عين) بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى بكسر جاحد هذا ذلك وقال عليه السلام في
حديث واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في مقامى هذا في نركها يومنا بها
واستغفارها بجمعة اوله امام عادل أو جابر فلا جاع الله شمله ولا بارك له في أمره الا فلا صلاة الا فلا صلاة الا فلا صلوم
له الا أن يتوب فن نائب الله عليه وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر
طبع الله على قلبه ومن طبع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم والجمعة فرض أكد من (ظهر) على كل
(من اجتمع فيه) سبعة شرائط وهي (الذكورة) يخرج به النساء (والحرية) يخرج به الارقاء (والاقامة) يخرج به
السافر وأن تكون الاقامة (بمصر) يخرج به المقيم بقره لقوله عليه السلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في
جماعة الا ارا بمة لمجول أو امرأة أو مريض أو مريض وفي البخارى الا على صبي أو مجول أو مسافر ولقوله عليه السلام
لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا نحرى الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضى الله عنهم
أنهم حين فتحو البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في المصار دون القرى ولو كان لقل ولو اتا فلان يد من
الاقامة بمصر (أو) الاقامة (في) أي في محل (هو داخل في حد الاقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي من ثارته
بنية السقر يصير مسافرا ومن وصل اليه يصير مقيا (في الاصح) كرضي المصروفاته الذي لم ينقل عنه
ينقلو كالتقدم والرجوع على من كان خارجا ولو سجع اوسع النداء من المصروفه كان مصادف قريا من المصروفه بعدا
على الاصح فلا يميل بمقابل بخلافه وان صحح (و) الرابع (اصح) يخرج به المرض لما روى الشيوخ الكبير
الذي ضعفه ملحق بالمرض (و) الخامس (المن من ظالم) فلا يجب على من اختفى من ظالم ويلحق به الغلس
الخائف من الحبس كما جاز له التهم (و) السادس (سلامة العيتين) فلا يجب على الاعمي عتدا في حنيفة خلاها لما
اتوا بسجدة تأتدوا بوضه وهي مسألة القادر بقرة الفير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا يجب على المقعد ليعجزه
عن السبي اتفاقا ومن العذر المطر العظيم وأما البلوغ والعقل فليستا حائمين فلذلك لم يكرههما (و يشترط لصحةها)
أي صلاة الجمعة (سنة أشياء) الاول (المصروفات) سواء فصلي العيد وغيره لانه بمنزلة المصروف في حق حوائج
أمره وتصح اقامته الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الاصح ومن لازم جواز
التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعد هاتين أربع
ظهر عليه وليس الاحتياط في فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما اطلاق حواش

فصل سجدة
الشكر مكر وهه عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال في قرية ثناب
عليها وهي ثناب
سجدة الثلاثة (فائدة
مهمة لدفع كل مهمة
قال الامام النسفي في
الكافي من قرأ أي
السجدة كلها في مجلس
واحد وسجدة لكل منها
كقائه الله ما أهمه

باب الجمعة

صلوات الجمعة فرض عين
على من اجتمع فيه سبعة
شرائط الذكورة
والحرية والاقامة بمصر
أو فيها ودخل في حد
الاقامة بها في الاصح
والصحة والا من من
ظالم وسلامة العيتين
وسلامة الرجلين ويشترط
لصحةها ستة أشياء
المصروفات

الجمعة وقبل الاربع مفسدة اعتقاد المجتهدة عدم فرض الجمعة أو تعدد المرفوض في وقتها ولا يثبت بالاربع
الاخلاص ويكون فعلهم اياها في منازلهم (و) الثاني من شروط الصلحة أن يصلى بهم (السلطان) اماما
فيها (أو نائبه) يعني من أمره بإقامة الجمعة للتحريز عن تقويتها بقطع الطباع في التقدم وله الاستئناف أن يصرح
لهما السلطان دلالة بغيره أو بغيره حضر أو غاب عنه وأما إذا لم يحدث فإن كان بغيره وعنه في الصلاة
فكل من صلح اماما صح استخلافه وإذا كان قبل احرامه للصلاة بعد الخطبة فيشترط أن يكون الخليفة
قد شهد الخطبة أو بعضا (و) الثالث (وقت الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات المسلم
فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة (قبله وتطل بخروج وجه) لقوات الشرط (و) الرابع (الخطبة) ولو بالفارسية
من قادر على العربية ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبله) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (يقصدها) حتى لو
عطس الخطيب غمد له طاسة لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) لما نور (وحضور أحد لسماعا) ولو كان أصم
أو نكفا أو بعيدا (من تنقدهم الجمعة) فيكن حضور عبد أو مريض أو مسافر ولو كان جنابا إذا حضر غيره
أو ظهر بعد الخطبة تصح الجمعة به لا يصح أو أمار فقط ولا يشترط سماع جاعة فصيح الخطبة (ولو) كان الحاضر
(واحدا) وروى عن الإمام وصاحبه محبها وان لم يحضره أحد (في) الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد
في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكمل وعمل قاطع واختلف في محبها والذهب أنه ليس أو
وضوء فهدى خمس شروط وأوصت لصحة الخطبة فليتبين لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الأذان العام) كذا
في الكثرة لا تمن من سائر الاسلام وخصائص الدين فلم يقام لها على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلق الإمام
باب قصره أو المحل الذي يصلى فيه بأصحابه لم يحر وان أذن للناس بالتسول فيه محبت ولكن لم يقض حق المسجد
الجامع فيكره ولم يرد كفي الهداية هذا الشرط لأنه يميز كوفي ظاهره الرواية وأما هور واية التوارد فقلت
اطلعت على رسالة العلامة ابن الشحنة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها تقفل وقت صلوات الجمعة
وليس مصرعا على حديثها أو قول في المنع نظر ظاهر لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصه
بهادون العامة والعامة مفقودة في هذه القضية فان القلعة وان قفلت لم يخص الحاكم فيها بالجمعة لأن عند
باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة بل بقيت القلعة مفتوحة
لا يربح في طلوعها بالجمعة لوجودها في أهل من التكاف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من
الخطباء فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجمعة مشتقة منها ولأن العلماء
أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلقوا في تقدير الجماعة فعدنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضر والخطبة
وقد جازوا ما نصرف من شهدها وصلى بهم الإمام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهره الرواية وهم (غير الامام)
عند الامام الأعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنا عشر سوي الامام ما في المني من معنى الاجتماع ولهم أن الجاع الصميج
انما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو مختطفين لانهم صلحوا للإمامة فيها فأولى أن يصلحوا
للاقتداء (والشرط) عند الامام لا تعاد أدائها بهم (بماضهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداءهم في حال
ركوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الاولى (فان نكروا) أي أفسدوا صلواتهم (بعد سجوده) أي الامام
(أنها واحدة جمعة) بانفاق اعتنا الثلاثة وقال زفر بشرط دوامهم كالوقت إلى تمامه (وان نكروا) أو بعضهم ولم يبق
الاثنان من الرجال لا لأدعية بالناس أو للصبيان الباقي (قبل سجوده) أي الامام (طلبت) عند أبي حنيفة لأنه
يقول إن الجماعة شرط انعقاد الأداء وعند جماعة غيرها وجه لأن الجماعة شرط انعقاد التحريجة (والاصح) أي لا تعتقد
الجمعة (بأمر أو وصي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والبرص) والمسافر (أن يؤم
فيها) بالاذن أو صلاة أو نياية ثم يحيا أو دلالة كاقدم لأهلهم للإمامة وأما سقط عنهم وجوب الاختفاء ولما كان حد
المصر مختلفا في على أقوال كثيرة ذكرا الصبح منها فقال (والصحر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أي يلد (له مفت)
يرجع إليه في الحوادث (وأمر) بنصف المظالم من الظالم (وقاض) بمقتضى ما أوعاقل (نشد الاحكام) ويقم
الحدود (احترأ من الحكم والمرأة مؤذ كالمحدود يفتي عن النصاص (و) الحال أنه موضع (بلغت ابنته) قدر
(أبنته) وهذا (في ظاهره الرواية) قاله قاضي خاغان وعليه الاعتقاد وإذا كان القاضي أو الأمير مقتضا أغنى عن
الاعتقاد لأن الحداد على معرفة الاحكام لا على كثرة الاشخاص (وجازت الجمعة بمن في الموسم الخليفة أو أمير

والسلطان أو نائبه
ورقت الظاهر فلا تصح
قبله وتطل بخروج وجه
والخطبة قبلها بقصدها
في وقتها وحضور أحد
لسماعا ممن تنقدهم
بهم الجمعة ولو واحدا
في الصحيح والاذن
العام والجماعة وهم
ثلاثة رجال غير الامام
ولو كانوا عبيدا أو
مسافرين أو مرضى
والشرط بماضهم مع
الامام حتى يسجد فان
نكروا بعد سجوده أمما
وحده جمعة وان نكروا
قبل سجوده طلقت ولا
تصح بأمر أو وصي مع
رجلين وجاز للعبد
والمرضى أن يؤم فيها
والصحر كل موضع له
مفت وأمير وقاض
نشد الاحكام ويقم
المحدود وبلغت ابنته
الرواية وإذا كان القاضي
أو الأمير مقتضا أغنى
عن الاعتقاد وجازت
الجمعة بمن في الموسم
الخليفة أو أمير

المعجاز) لا أمير المؤمنين لأنه لم يأت في الحجاج لا غير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تصح بها الآثار في قوله
 نقص في الموسم (وصح الإصرار في الخطبة على) ذكر خالص لله تعالى (بحسب نسخة وأحمد) أو تملأ
 أو تكبر (مع الكراهة) ترك السنة عند الامام وقال لا بد من ذكر طوطي يسمى خطبة وأقله قدر التشهد
 إلى قوله عبده ورسوله جد وصلاة ودعاء المسلمين والتسبيح ويحرمها لا يسمى خطبة وله قوله تعالى تأسعوا إلى
 ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكر طوطي ولا يسمى خطبة وأولا لقضية عيان رضي الله عنه لما قال الحمد لله ما ربح
 عليه ثم نزل وصلى بهم ولم يشكر عليه أحد منهم فكان إجماعاً بينهم (ومن الخطبة) التي في ذات الخطب والتي في
 نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئاً) بل زاد عليها في السنة أن يكون جلوس الخطيب في محدة عن عين المنبر أو وجهه
 لأسبغ السواد أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لا بالست صلا ولا كسطر هاو أو بل إلا أنها في حكم
 الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح (وسر العورة) التوارث (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في
 الخطبة والأذان بين يديه) جرى به التوارث (كالإقامة بعد الخطبة) ثم قيامه بعد الأذان في الخطبتين ولو قدم
 فيها أو في أحدهما جزءاً وكر من غير عذر وإن خطب مضطجماً جزءاً (و) إذا قام يكون (السيف يساره
 متكناً عليه في كل بلدة فتحت عنوة) أي يدهم أي تفتحت بالسيف فاذا رجعتم عن الإسلام فذلك باق بأيدي المسلمين
 قائمونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام (و) بخطب (يدونه) أي السيف (في) كل بلدة (فتحت صلحاً) ومدنة
 الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بالسيف ومكة فتحت بالسيف (و) يسر (استقبال القوم بوجهه) كما
 استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسر (بدانته بمحمد الله) بعد التودع في نفسه سر (والثاء عليه بما
 هو أهله) سبحانه (والشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والخطبة) بالزجر عن المعاصي والتخويف
 والتنبيه مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه (والتركيب) بحاله بمحمد الله (وقراءة آية من القرآن) لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته وأما جبريل جبريل في الله ولا تركي على أنه يتوعد قبلها ولا يسمى إلا أن
 يقرأ سورة كاملة يسمى أيضاً (و) يسر (خطبتان) فتتوارث إلى وقتنا (و) يسر (الجلوس بين الخطبتين) جلسة
 خفيفة وظاهره (و) آية مقدار ثلاث آيات (و) يسر (أعادتها لجلوس) أعادتها (الثناء) أعادتها (الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم) كأنه تلك الأعادتها (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الحلفاء الأشد واليمين مستحسن بذلك
 جرى التوارث (و) يسر (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين والمؤمنات) مكان الوعظ (بالاستغفار لهم)
 إليه جميعاً مع أي يدعوهم بأجر الله والتمن والتمن على الأعداء المعاناة من الأمراض والأدواء مع
 الاستغفار (و) يسر (أن يسمع القوم الخطبة) ويحرق في الثانية دون الأولى وإن لم يسمع جزءاً كافياً الدعاية
 (و) يسر (تخفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وقصر الخطبة من قهر أو حل (بقدر
 سورة من طوال الفصل) كذا في معراج الدراية ولكن رأي الحال بما هو دون ذلك فانه إذا جاء بذكر وإن قل
 يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قية بمن في الشتاء قصر الزمان وفي الصيف للضرب بالزمام والحرج (وترك
 شيء من السنن التي ينالها) يجب بقرض (السبي) أراد الذهاب ماشياً بالسكينة والوقار لا نهز ولا لها
 تذهب بها المؤمن والمنى أفضل من بقدر عليه وفي المردني وأما ذكر بلفظ السبي لمطابقة الأمر به في الآية
 هي التي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا أقمت الصلاة فلا تأوها أو تأتم تسعون وأتوا عشرون وعليكم السكينة
 أدركتم فصولاً وما فاتكم فأتموا وأخرجه أحمد وقال وما فاتكم ناقضوا فيه ذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل ثم
 ما لم يهاو هكذا (للجمعة) يجب بمعنى بقرض (ترك البيع) وكذا ترك كل شيء يؤدي إلى الاشتغال عن الشيء
 إليها أو يحل به كالبيع ماشياً بالهلال في الأمر (بالأذان الأول) الواقع بعد: وال (في الأصح) لحصول الإعلام به
 لأنه لو انتظر الأذان الثاني الذي عند المنبر فتوته السورة بما لا يترك لأجعة بعد مجله وهو اختيار شمس الأئمة
 الحلواني (وإذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام) وهو قول الامام لأنه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو
 يوسف ومحمد ولا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكره واختلاف في جلوسه إذا سكبت ففند
 أي يوسف يباح وعند محمد لا يباح لأن الكراهة للأحلال بقرض الاستماع والاستماع هنا وله إطلاق الأمر وإذا أمر
 الخطيبين بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرأ حراز القضاة يمين ويحمد في نفسه إذا عطس على
 الصحيح وفي التتابع يكره التسبيح وقرآن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة إذا كان

(سمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعد امان المله ثم القى القرآن وروى عنه انه كان يهرق شتبه
 وقرأ القرآن فن قل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كالنظر في الكتاب والكتابة وفيه شغل
 وروى عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زباد ما دخل المراق أحد ألقه من الحكم بن زهير وان
 الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصيح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرسل ما ولا
 شيت عاطسا) لاشتغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة رحمه الله يكره تسميت الملبس ورد السلام
 ذا خرج الإمام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمه ما وليس منه الانتذار والنداء ليعرف على أعي ونحوه الفردى في
 بر أو خوف حية وعقرب لان حق الأديم يقدم على الانصات وحق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة
 يحتمل بالقلب لا باللسان (وكره لحاضر الخطبة الاكل والشرب) وقال السكالي يحرم وان كان أمارا يعرف
 أو نسيه حاول الاكل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قدمه ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير
 محتة (و) كره (العبث واللفتات) فيجب تسميته في الصلاة (ولا يسلط الخطيب على القوم اذا استوى على
 المنبر) لانه يلطمهم الى ما هو اعنه والروى من سلامه عندنا غير مقبول (وكره) ان يجلس عليه الجمعة (المنبر و
 من المصير) يوم الجمعة (بعد النداء) أي الاذان الاول وقبل الثاني (مالم يصل) الجمعة لانه شمله الامر بالسعي قبل
 تحققة بالسفر واذ اخرج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف عندنا وكذا بعد الفراغ منها وان لم يدركها (ومن
 لاجمة عليه) كمرض ومسافر ورقيق وامرأ أو أعي ومقدم (ان أداها جاز عن فرض الوقت) لان سقوط
 لجمة عنه للتخفيف عليه فاذا تحمل المالم يكلف وهو الجمعة جاز عن ظهره كالسافر اذا صام وكلام الشراح يدل
 على ان الأفضل لهم الجمعة غير انه يستثنى منه المرأة لمتها عن الجماعة (ومن لا غدره) بمنع من حضور الجمعة
 (ووصلى الظهر قبلها) أي قبل صلاة الجمعة انعقد ظهره لوجود وقت الاصل في حق الكافة وهو الظهر لكنه
 لما امر بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان انعقادهم قولا (فان سعى) أي مشى (اليها) أي الى الجمعة (و) كان
 (الإمام فيها) وقت انفصاله عن داره لم يقبها أو أقبلت بعد ما سعى اليها (بطل ظهره) أي وصفه وصار تالا وكذا
 المذكور (وان لم يدركها) في الاصح وقيل اذا مشى خطوتين في البت الواسع بطل ولا يبطل اذا كان مقارنا
 للفراغ منها كما بعد ما قدمه لجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية يتي بها حتى
 لو افرد الجمعة قبل تمامها لا يبطل ظهره في هذه الرواية يقتصر الفساد عليه لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من
 اقتدى به في الظهر (ولو لم يدور) كمرض ورقيق ومسافر (والسجود أداء الظهر بجماعة في المصير
 يومها) أي الجمعة يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فانه يكره له صلاتها مفردا
 قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة (في التشهد أو) في (سجود السهو) أو تشهده (أتم جمعة) لما
 رويناه وما فاتكم ناقضوا وهذا عندنا وقال محمدان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة والأتم
 ظهر أو في العبدية اتفاقا وتخير في المهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يقتل رجل يوم الجمعة ويظهر
 ما استطاع من ظهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب يديه ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصل ما كتبه ثم
 يسكت اذا تكلم الخطيب الاغفر له ما سبه وبين الجمعة الاخرى واما البخاري في قوله صلى الله عليه وسلم لا تالة
 يعصمهم الله من عذاب القبر المؤذن والشهيد المتوفى ليلة الجمعة (باب) أحكام (العيدين) *
 من الصلاة وغيره ما سعى عبد الله تعالى فيه عوانا لئلا الاحسان الى عباده (صلاة العيدين واجبة) وليست فرضا
 ورد نص الوجوب عن الإمام في رواية وهي الاصح واية تدرأ به قال الاكثرون وتسميتها في الجامع الصغير
 سنة لانه ثبت الوجوب بالمواظبة التي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير ترك فتجب (على من يجب
 عليه الجمعة بشرائطها) وقد علمنا فلا بد من شرائطها الوجوب جميعها وشرائط الصلوة (سوى الخطبة) لانها
 اخبر عن الصلاة لم تكن شرطا لما بل سنة (تصحيح) صلاة العيدين (بذوتها) أي الخطبة لكن (مع الاسادة)
 لثلاثة السنة (كما) يكون مسببا (او قدمت الخطبة على الصلاة) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ونب) أي
 استحباب (بصل العيد في) يوم (القطر ثلاثة عشر شأنا كل) بعد القبر قبل الذهاب للصلى شأنا كلوا كالسكر
 (و) نديم (ان يكون المأكول غرا) ان وجده (و) ان يكون عدده (ورا) لما روى البخاري عن أنس قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذهب يوم القطر حتى يأكل غرات يأكلهن وترا ولو لم يأكل قبلها لا يأكل ثم ولو لم يأكل

ولا يرسل ما ولا يشمت
 عاطسا حتى يفرغ من
 صلاته وكره لحاضر
 الخطبة الاكل والشرب
 والعبث واللفتات
 ولا يسلط الخطيب على
 القوم اذا استوى على
 المنبر وكره المنبر و
 من المصير بعد النداء
 مالم يصل ومن لاجمة
 عليه ان أداها جاز عن
 فرض الوقت ومن
 لا غدره لوصلى الظهر
 قبلها حرم فان سعى اليها
 والإمام فيها يبطل ظهره
 وان لم يدركها وكره
 للمدور والسجود
 أداء الظهر بجماعة في
 المصير يومها ومن
 أدركها في التشهد أو
 سجود السهو أتم جمعة
 * (باب العيدين واجبة)
 صلاة العيدين واجبة
 على من يجب عليه
 الجمعة بشرائطها سوى
 الخطبة فتصح بذوتها
 مع الاسادة كما قدمت
 الخطبة على الصلاة
 ونب في القطر ثلاثة
 عشر شأنا كل وان
 يكون المأكول غرا
 وورا

في يومه ذلك عابا مقاب كدافي الدراية (و) نذب أي من أن (و يغتسل) و تقدم أنه للصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر و يوم النحر و يوم عرفة و هذا نص على أنه سن لغير الحاج يوم عرفة و فيه رد على ابن أمير حاج (و يستاك) لأنه مطلوب في سائر الصلوات و أهم الحالات (و يتطيب) لأنه عليه السلام كان يتطيب يوم العيد و لو من طيب أهله (و يلبس أحسن ثيابه) التي يباح لبسها و يندب للرجال و كان للتي صلى الله عليه وسلم جبة فقل لبسها في الجم و الأعياد و يؤدي صدقة الفطران و جت عليه (و) لا رني صلى الله عليه وسلم بادأها قبل خروجه إلى الصلاة (و يظهر الفرح) بطاعة الله و شكر نعمته و يتختم (و) يظهر (الشاشة) في وجهه من يلقاه من المؤمنين (و تكرة الصدقة) النافلة (حسب طاقته) زيادة عن مائة و والتكبر و هو سرعة الانتباه أول الوقت أو قبله لإداء العبادة بنشاط (و الابتكار) وهو المسارعة إلى المصلي لينال فضيلته و الصف الأول (و صلاة الصبح في مسجد حبه) قضاء حقه و تلمح من ذمها لعبادة مخصوصة في قوله (ثم يتوجه إلى المصلي) إشارة إلى تقديم ما تقدم على الذهاب إلى المصلي (ماشيا) يسكون و وقار و غش بصروى أنه عليه الصلاة والسلام خرج ماشيا و كان يقول عند خروجه اللهم إني خرجت إليك مخرج العبد الذليل (مكبراسرا) قال عليه السلام خير الذكر الخفي و خير الزمى ما يكتفي و عندهما جهر و هو راية عن الإمام و كان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (و يقطعه) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في راية) جزم بها في الدراية (و في راية) إذا افتتح الصلاة) كذا في الكافي و عليه عمل الناس قال أبو جعفر و به تأخذ (و يرجع من طريق آخر) اقتداء بالتي صلى الله عليه وسلم و تكثير للشهود (و يكره التنقل قبل صلاة العبد في المصلي) اتفاقا (و في البيت) عندنا منهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلي بهم العبد يصل قبلها ولا يندمها متفق عليه (و) يكره التنقل (بعدها) أي بعد صلاة العبد (في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العبد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت الجمعة) صلاة العبد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رحين) حتى تبيض للشيء عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العبد حين ترتفع الشمس قدر رمح أو رحين فلو صلوا قبل ذلك لا تكون صلاة عبد بل تغلحهما (إلى) قبل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (و كيفية صلاتهما) أي العبدان (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العبد) قبله و يقول بلسانه أصلي صلاة العبد لله تعالى اماما و المقتدي بنوي الصلاة فيقدم على تكبيرات الزائد في ظاهر الامة (ثم يكره) الإمام و المؤتم (الثناء) سبحانه الله و بحمدك الخ لا تشرع في أول الصلاة يأتيا على تكبيرات الزائد في ظاهر الامة (ثم يكره) الإمام و القوم (تكبيرات الزائد) سميت بها لأنها على تكبير الأحرار و المكره (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه و بسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في راية عن أبي حنيفة ثلاثا يشته على العبد عن الإمام و لا يسن ذكر ولا يأس بان يقول سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله أكبر (يرفع يديه) الإمام و القوم (في كل منها) و تقدم أنه سنة (ثم يتعزذ) الإمام (ثم يسمي سرا يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة و قد بان تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) ثم يركع (الأعلى) ثم يركع الإمام و يسميه القوم (فإذا قام في الثانية ابتدأ بالسنة ثم بالفاتحة ثم بالسورة) ليلا يبين القراءة في الأولى و الثانية و قد بان تكون (سورة هل أتاك حديث الفاتحة) رواه الإمام أبو حنيفة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبدان و يوم الجمعة يسبح اسم ربك الأعلى و هل أتاك حديث الفاتحة و رواه مرة في العبدان فقط (ثم يركع) الإمام و القوم (تكبيرات الزائد ثلاثا) يرفع يديه الإمام و القوم (فيها) كافي) الركعة الأولى وهذا الفصل وهو الموالاة بين القراءة و التكبير ثلاثا في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة (و من تقدم تكبيرات الزائد في الركعة الثانية على القراءة) لأن ابن مسعود رضي الله عنه و موافقة جمع من الصحابة له قولاً و فعلاً و سلمامة من الاضطراب و إنما اختار قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم رضيت لامتي ما رضيه أم عبد (فان قدم التكبيرات في الركعة الثانية) (على القراءة) (تكون) في الخلاف في الأولى لا يجوز و عندهم و لذا لو كبر الإمام و أتى عمدا فلنأخذ به المقتدي إلى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزم منه مائة لأنه بعدها محظور بيقين لحاوزه ما ورد به الآثار و إذا كان مسجوبا فليكره ما به يقول أبي حنيفة و إذا سبق ركعة يندب في قضائها بالقراءة ثم يكره له لو بدأ بالتكبير و إلى بين التكبيرات

الصدقة حسب طاقته والتكبر وهو سرعة الانتباه والابتكار و صلاة الصبح في مسجد حبه ثم يتوجه إلى المصلي ماشيا مكبراسرا و يقطعه إذا انتهى إلى المصلي في راية وفي رواية إذا افتتح الصلاة ورجع من طريق آخر و يكره التنقل قبل صلاة العبد في المصلي والبيت و بعدها في المصلي فقط على اختيار الجمهور و وقت صلاة العبد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رحين إلى زوالها وكيفية صلاتهما أن ينوي صلاة العبد ثم يكره للضرورة ثم يقرأ الشاء ثم يكره تكبيرات الزائد ثلاثا يرفع يديه في كل منها ثم يتعزذ ثم يسمي سرا ثم يقرأ الفاتحة ثم سورة و نذب أن تكون سبح اسم ربك الأعلى ثم يركع فأنقام الثانية ابتدأ بالسنة ثم بالفاتحة ثم بالسورة و نذب أن تكون الفاتحة ثم يكره تكبيرات الزائد ثلاثا يرفع يديه كافي الأولى هذا أولى من تقدم تكبيرات الزائد في الركعة الثانية على القراءة فان قدم التكبيرات على القراءة جاز

ولم ينزل به أحد من الصحابة فإقرا رأي الإمام على بن أبي طالب فكان أولى وهو مختصص لقولهم المسموق
 بقضى أول صلته في حق الأكار وإن أدركه الإمام ركعا كما حرم فجمعا وكبر تكبيرا إلى وإن دعتهم أعضان آمن
 قوت الركعة تشاركه الإمام في الركوع والأكبر للإحرام فائما ثم ركع مشاوكا للإمام في الركوع وكبر وكبر وإن
 منحيبا لا يرفع يده بلان الغائب من الذكر بقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفل والرفع حينئذ سنة في غير محله
 وبوقت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وإن رفع الإمام رأسه سقط عن القدي ماني من
 التكبيرات لأن أن في الركوع لم ترك المتابعة المفروضة الواجب وإن أدركه بعد رفع رأسه قال الأمامي
 بالتكبير لأنه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم يخطف الإمام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بمنزل
 النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيها أحكام صدقة الفطر) لأن الخطبة شرعت لأجله فذلك من يجب عليه وإن
 يجب وم يجب ومقدار الواجب وقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في خطبة العدين
 وليس لذلك عدد في ظاهرها واية لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر في خطبة العدي الأخرى أكثر
 مما يكبر في خطبة الفطر كذا في فاضلنا ويد الخطيب بالتحديد في الجمعة وغيرها ويد بالتكبير في خطبة
 العدين ويستحب أن يستفتح الأولى بتسعة تقرأ والثانية بتسعة قال عبد الله بن مسعود هو السنة وتكبر القوم معه
 ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في أنفسهم امتثالاً للامر وسنة الأنصاف (ومن فاتته الصلاة) فليذكرها
 (مع الإمام لا يقضيها) لإمام تعرف مرة بالابتسار لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو مأمور به فان شاء انصرف
 وإن شاء صلى فغلا والفضل أربع يكون له صلاة الضحى لماروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال من
 فاتته صلاة العدي صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى بسم ربك الأعلى وفي الثانية والشمس ونحوها وفي
 الثالثة والليل إذا غشي وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جلاوتنا
 حين لا تنهى (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بغير) كان غم الحلال وشهدوا بعدا وال أو صلوها في غم فظهر
 أنها كانت بعد الزوال فتؤخر (إلى الغد فقط) لأن الأصل فيها أن لا تقضى كاجعة الأثر كنهاء جارو بنام أنه
 عليه السلام أخرها إلى الغد بغير ولم وأنه أخرها إلى ما بعد في الأصل وقيد العذر الجواز لأن في الكراهة
 فإذا لم يكن عذر لتقصير في الغد (وأحكام) عيد (الضحى كالنظر) وقد علمها (لكنه في الضحى يؤخر الأكل عن
 الصلاة) استحبابا ما قدمه لا يكره في المختار لأنه عليه السلام كان لا يطعم في يوم الضحى حتى يرجع فيأكل من
 أضيقه فلذا قيل لا يستحب تأخير الأكل إلا أن يضحي يأكل منها أولا (ويكبر في الطريق) ذاهبا إلى المصلى
 (جها) استحبابا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويعلم الأضحية) فيمين من يجب عليه وم يجب ومن الواجب
 ووقت ذبحه والذبح وحكم الأكل والتصدق والهدية والأذكار (و) يعلم (تكبير الشريق) من أضافه الخاص إلى
 العام (في الخطبة) لأن الخطبة شرعت له بنبي الخطيب التنبيه عليها في خطبة الجمعة التي يليها العيد (وتؤخر)
 صلاة عيد الضحى (بغير) لنفي الكراهة ولا عذر مع الكراهة لخالفه المأثور (إلى ثلاثة أيام) لأجاء مؤنة
 بوقت الأضحية فيا بين الارتفاع إلى الزوال ولا يصح بعدها (والترتيب) وهو الترتيب بالوقت بمرقات (ليس
 بشئ) معتبر فلا يستحب بل يكره الصحيح لأنه اختراع في الدين ولا ينبغي ما يحصل من رعا العامة باحتقارهم
 واختلاطهم بالنساء والأحداث في هذا الزمان ودرء المفصلة مقدم (ويجب تكبير الشريق) في اختيار الأكثر
 لقوله تعالى وإذا ذكر الله في أيام معدودات (من بعد) صلاة (لغير عرفة إلى) عقب (عصر العيد) لأن تعداد
 الاجتماع على الأقل ويأتي به (مرة) بشرط أن يكون (فوركل) صلاة (فرض) شمل الجمعة وخرج النفل والوتر
 وصلاة الجنائز والعيد إذا كان الفرض (أدى) أي صلى ولو كان قضاء من فروض هذه الصلاة وهي الثانية
 (بجماعة) يخرج به المفرد لماروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ليس التكبير أيام الشريق على الواحد والاثنين
 التكبير على من صلى بجماعة (مستحب) خرج به جماعة النساء فوجب (على إمام مقب) عصر لا مسافر ومقب
 بشرية (و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أي بالإمام المقب (ولو كان) المقتدى (مسافرا أو قريبا أو أيا) تما
 للإمام والمرار تخفيض صوته ما دون الرخالة لأنه عور على المسوق للتكبير لأنه مقتضى عجزه فكيف بعد فرائضه
 ولو تابع الإمام ناسا لم يفسد صلاته وفي التلبية تقبيل يند الحزم بالتكبير ثم التلبية لا يشترط التكبير للظهار
 وتكبير الإمام (عند أبي حنيفة رحمه الله) لمار وناه (وقال) أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (يجب) التكبير

ثم يخطف الإمام بعد
 الصلاة خطبتين يعلم
 فيها أحكام صدقة
 الفطر ومن فاتته
 الصلاة مع الإمام
 لا يقضيها وتؤخر
 بغير الزوال الغد فقط
 وأحكام الضحى
 كالنظر لكنه في الضحى
 يؤخر الأكل عن
 الصلاة ويكبر في
 الطريق جها ويعلم
 الأضحية وتكبر
 الشريق في الخطبة
 وتؤخر بغير الزوال ثلاثة
 أيام والترف ليس
 بشئ ويجب تكبير
 الشريق من بعد فجر
 عرفة إلى عصر العيد
 مرة فوركل فرض
 أدى بجماعة مستحب
 على إمام مقب
 قوله مع الخ وروى
 واقتربت جوهرة أ
 قوله كان غم الحلال
 الخ) وكالمطر ونحوها
 في السراج وكما وصلى
 بالناس على شريطهارة
 ولم يعلم الأبعد الزوال
 كافي الثانية أ عصر
 ومن اقتدى به ولو كان
 مسافرا أو قريبا أو أيا
 عذر أي حنيفة رحمه
 الله وفلا يجب

من غير جماعة وله استغفار ويستحب الخروج له ثلاثاً أيام مشاة في ثياب خلقة غسيلة أو مرقمة متدلين متواضعين خاشعين لله تعالى
ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويستحب إخراج الدواب ٨٩ والشيوخ الكبار والأطفال

وفي مكة وبيت
المقدس وفي المسجد
الحرام والمسجد
الأقصى يجتمعون
ويبيت ذلك أيضاً
لاهل مدينة النبي صلى
الله عليه وسلم ويقوم
الامام مستقبل القبلة
والعابدين والناس
قعود مستقبلين القبلة
يؤمنون بحلى دعائه
يقول اللهم استغثا
مغيثنا مريامنا
غداً بحلالنا وحلالنا
دائماً وما أشبهه
أوجهاً وليس فيه
قلب رداء ولا يحضره
ذمي

باب صلاة الخوف
هي جائزة بحضور
عدو
قوله بجاء سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم ختم
به لما ورد توسلوا
بجاهي فان جاهي عند
الله عظيم وليكون
مصلحاً عليه صلى الله
عليه وسلم في الدعاء
وهو من محققات
الإجابة والله سبحانه
وتعالى أعلم اه
طحاوي
قوله باب صلاة الخوف
من إضافة الشيء إلى
شرطه باعتبار عدم
جوازها بدونه أو أولى
سببه باعتبار الرخص

شد الناس اتباعاً رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استخفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة
ولو ثبت صلاته فيها لاشترى بقله اشهاراً واسماؤاً بتركه ما عجز رضى الله عنه بتركه لم ينكر واعياه وقد ورد شاذ
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء فقلنا يجوزها (من غير جماعة) عند الامام كما قال ابن مسعود واحدنا فلا بأس
به وقال أبو يوسف ومحمد يصلى الامام ركعتين يجهرهما بالقراءة كالعبادتين واما ابن عباس رضى الله عنه فانه
صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة الصديق بالخبر بالقراءة والصلاة بلا أذان واقامه قال شيخ الاسلام
فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز توسلوا بجماعة لكن ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفر وا
ركبكم ان كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً (ويستحب الخروج له) أى للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم
ينقل أكثرها ويجز حون (مشاة في ثياب خلقة غسيلة) غير مرقمة (أو مرقمة) وهو أولى اظهار الصفة كونهم
(متدلين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ومحمد دون
الربة ويستغفرون لالهين ويردون المظالم (ويستحب إخراج الدواب) بأولدها يشتتون ينال يحصل
ظهور الرضخ بالجماعات (و) خروج (الشيوخ الكبار والأطفال) لأن زول الرحمة بهم قال صلى الله عليه
وسلم هل تزفون ونصرون الابعضا فذكرناه البخاري وفي خبره لاشباب خشع وبهم رجع وشيوخ ركب
وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صال) ويجز حون للصحرء الا (في مكة وبيت المقدس) انهم (في المسجد
الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف وشرف المحل وزاد في الرحمة به ولا شك
(ويبيت ذلك) أى الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي (أفضل اهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذه أرحل
اذ لا يستغاث وتستزل الرحمة في مدينة الموتى غير حضرته ومشاهدته في حادثة لالهين وما لرسلك الارجمة
لالمؤمن وهو المشفع في المدين فيتوسل اليه بصاحبه وتوسل بالجميع الى الله تعالى فلا مانع من الاجتماع عند
حضرته وإيقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام مستقبل القبلة) حاله دعائه (والعابدين) لما روى
عن عمر رضى الله تعالى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند اجار الزيت قريتا من الزوراء
فانما يدعو ارفاعياً به قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه انتهى ولم يزل يجافي في الفرج حتى بدا ياضاً بطيه ثم حوّل
الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة) يؤمنون على دعائه مجاورين النبي صلى الله عليه وسلم
ومنه ما نص عليه بأن (يقول اللهم استغثنا) أى مطراً (مغيثاً) يضم أوله أى متقدماً الشدة (هنيئاً) بالمد
والهزم أى لا يفتش فيه أو ندى الحيوان من غير ضرر (مريثاً) يفتح أوله بالمد والهزم أى محمود العاقبة والهيئ
الناجح ظاهر والمرى النافع باطنا (مرمياً) يضم الميم وبالتحبة أى آتياً بالريع وهو الزيادة من المراجعة وهو
المخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هتأى ذار يع أى نعماء أو بالوحدة من أربع البعير أى كل الريع أو النوقة
من رعت الماشية أكلت ماشاة والمقصود واحد (غداً) أى كثير الماء والخير وقطره كبار (مجالاً) بكسر
اللام أى سائر الاقلام عموماً أو للارض بالنبات بكل القرس (مجا) يفتح السين المهملة وتشد بالحاء أى
شد بالرفع الارض من سح جرى (طبقاً) يفتح أوله يطبق الارض حتى يعمها (دائماً) الى انتهاء الحاجة
البر (و) يدعو أيضاً بكل (ما أشبه) أى أشبه الذى ذكرناه بما يناسب المقام (سراً أو جهراً) وثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم اللهم استغثنا مغيثنا فاعرضنا عاجلاً غير آجل اللهم اسق عبادك وبهائمك واشتر رجلك وأحى
بلدك البت اللهم انت الله لا اله الا انت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا القيث وأجعل ما نزلت لنا نوقاً وبلاغاً
حين فاذا امطر وا قالوا استجب اللهم صيماً فاعلوا اذا طاب رقبته عن الاماكن قالوا اليوم حوالينا ولا علينا اللهم
على الاكام والظراب ويطون الاودية ومنايب الشجر (وليس فيه) أى الاستسقاء (قلب رداء) عند أبي حنيفة
وأبي يوسف في رواية عنه ومروا ومحمد محمول على التأول ولا يخطب عند أبي حنيفة لانه تبع الصلاة بالجماعة
ولا جماعة عنده وعندنا يخطب لكن عند أبي يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتين (ولا يحضره) أى
الاستسقاء (ذمي) انتهى عمر رضى الله عنه ولا يكون من فعله وحدهم أيضاً لاحتال أن ينفروا فثبت به ضعفه
العوام

باب صلاة الخوف
وفي شرح السيد على حاشية المؤلف أنها من إضافة الشيء إلى شرطه
نظراً الى الكيفية المخصوصة لان هذه الصفة شرطها العدو ومن قال ان سببها الخوف نظر الى ان سبب أصل الصلاة الخوف اه طحاوي

و يخوف غرق أو

حرق وإذا تنازع

القوم في الصلاة خلف

امام واحد فيجعلهم

طائفتين واحدة بإزاء

العدو ويصلي بالآخرى

ركعة من الثانية

وركتين من الرابعة

أو المغرب وتغني هذه

الى العبد ومشاة

وجاءت تلك فصلي

بهم ما يني وسلم وحده

فذهبوا الى الصدوم

جاءت الاولى وأتموا

بلا قراءة وسلموا

ومضوا ثم جاءت ان

شأوا صلوا ما يني بقراءة

وان اشتد الخوف

صلوا ركبتا فرادى

بالإيمان الى أي جهة

قدروا ولم يجز بلا

حضور عدو

وبستحب حمل

السلاح في الصلاة عند

الخوف وان لم يتنازعا

في الصلاة خلف امام

واحد فالأفضل صلاة

كل طائفة بامام مثل

حالة الامن

باب أحكام الجنائز

بسن توجيه المحتضر

على يمينه وجاز

الاستلقاء وترفع رأسه

قليلا ويلقن بذكر

الشهادة عنده من غير

الحاج ولا يؤمر بها

وتلقينه في القبر مشرور

وقيل لا يلحق وقيل

لا يؤمر به ولا ينهى عنه

لو جود المبيح وان لم يشد الخوف (ويخوف غرق) من سبل (أو حرق) من نار (وإذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) وقيم (واحدة بإزاء) أي مقابل (العدو) الحراسة (وبصلى) الامام (ب) الطائفة (الآخرى ركعة من) الصلاة (الثانية) الصبح والمقصود بالسر (و) يصلي بالاولى المذكورة (ركعتين من الرابعة أو المغرب) لان الشفع شرط لنظر هاتفي صلى بهما ركعة وبالثانية تبتين صلاتهما لا تصرف كل في غيراونه (وتغني هذه الطائفة (الى) جهة (العدو ومشاة) فان ركعوا أو مشوا غير جهة الاصطفاي بمقابلة العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فأحره وامر الامام (فصلى بهم ما يني) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لهم صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شأوا (و) ان أرادوا (أتموا) في مكانهم (بلا قراءة) لانهم لاحقون فهم خلف الامام حكما لا يرون (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شأوا صلوا ما يني) في مكانهم فافراغ الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وأصحها ست عشرة راية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم رابعا وعشرين مرة وكل ذلك جائز والاولى والاقر من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم (صلوا ركبتا) ولو لمع السير مطولين لضرورة الطالبين لعدم ما في حقهم (فرادى بالإيمان الى أي جهة قدروا) اذا لزم الاقتداء باختلاف المكان الا ان يكون ردفا لامامه (ولم يجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حتى لو ظنوا سوادا عدوا وتبين بخلافه أعادوا دون الامام (وبستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف) وقال الامام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وجوبه للامر قلنا هو للذب لانه ليس من أعمال الصلاة (وان لم يتنازعا) أي القوم (في الصلاة خلف امام واحد فالأفضل صلاة كل طائفة) مقتدين (بامام) واحد فذهب الاول بعد اقتسامها ثم تجزى والاخرى فصلى بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوفيق عن المشي وبحو كذا

باب أحكام الجنائز

في فتح القدير وهو حسي ونف الوكيل

جمع جنازة بالفتح والكسر لليت والسرير وقال الازهرى ولا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكنتا (بسن) توجيه المحتضر أي من قرب من الموت (على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أسهل لمكنته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السماء (و) بسن أن (يلقن) وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقتلوا موتا كلاله الا الله فانه ليس مسلم بقولنا عنه الموت الا يحتمل من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسق اجتمع على الإيمان بدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تعالى الحديث الصحيح ولنا قال في المستصحب وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله ملايان الاول لا تقبل يدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر وكلامنا في تلقين المؤمن ولنا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلحق بمحمد رسول الله ايضا لان المقصود منه على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما ردتوبه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فليقتلها قطعاع أشهدوا جو به اذا لصير مسلما الا بهما انتهى فنذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير الحاج) لان الحال صعب عليه فاذا قالها فمضى ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة ربما شغل عقله واختار بعضهم وقال عقله عند موته لئلا الخوف طهره ما وجب الكفر لا يحكم بكفره جملا على أنه زال عقله واختار بعضهم وقال عقله عند موته لئلا الخوف وبما ينشئ أن يقال له على جهة الاستبابة أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم لانه قد ستر بذكر ما يشعر أنه محتضر وأما الكافر فيؤمر بهما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال كان غلام هودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرضي فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم بعود فقدمه عند رأسه فقال أسلم فنظر الى أبيه فقال له ألع أبا القاسم فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي أتقن من النار (وتلقينه) بعد ما وضع (في القبر مشرور) لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لقتلوا موتا كم شهادة أن لا اله الا الله آخر جماعه الا البخاري ونسب الى أهل السنة والجماعة (وقيل لا يلحق) في القبر ونسب الى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه) وكيفية أن يقال لفلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت

ويستحب لأقر به

المختصر وجسبانه
الدخول عليه وتكون
عنده سورة يس
واستحسن سورة العنكبوت
واختلفوا في إخراج
الحائض والنفساء من
عنده فإذا ماتت فليقبها
وغض عيناه ويقول
مغضضه باسم الله وعلى
مكة رسول الله اللهم يسر
عليه أمره وسهل عليه
مأمته وأسعد بقائه
واجعل ما خرج إليه
خيرا ما خرج منه
ويوضع على بطنه
سبعة لسان يفتح
ويوضع يده اليمنى ولا
يجوز وضعا على
صدره وتكره قراءة
القرآن عندده حتى
يقبل ولا بأس بإعلام
الناس بموته ويعمل
بجهنم في موضع كمامات
على سريره يجره
ويوضع كيف اتفق على
الصحيح ويستور عورته
ثم جرد عن ثيابه

قوله ولا شئ أن اللفظ
أى وهو موتا كقول
البرهان الحلي والامتنع
من الجمع بين الحقيقة
والجواز في مثل هذا
أه طحاوى

قوله فإذا مات الخ ويقال
شتمه حيثما سلام على
المسلمين والحمد لله رب
العالمين أشمل هذا
فليعمل المسلمون وعد
غير مكتوب كإمام ابن أمير
حاج أه طحاوى

عليه في دار الله بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولا شئ أن اللفظ لا يجوز إخراجا عن حقيقة اللفظ
بدليل فيجب تعيينه بقوله موتا حقيقة. ونرى صاحب الكافي ثابته مطلقا ممنوعا عن القائده الأصلية مستترة
وبما جاء في التثنية الجنان السؤال في التبريق الحق ابن الملمم وحل أكثر مشايخنا إياه على الجواز أى من قرب
من الموت منه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القليب ما نمت باسم
مهم وأجابوا أنه بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وبأنه بأنه خصوصية له وبأنه بأنه من ضرب الميت وبشكل
عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا دفنوا وعامة بفتح القدر هقلت يمكن الجمع ولكن عند الاحتضار
لم يسمع قوله فإنه ليس مسلم وقوله عند الموت لا يخرج من النار وعلا حقيقة موتا كتمتبه السؤال في التبريق
روى سعد بن منصور وسمره بن حبيب وسكبن بن عمر قالوا إذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس كانوا
يستحيون أن يقال الميت عند قبره بالفلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات بالفلان قل ربى الله ودينى الإسلام وتبى محمد
صلى الله عليه وسلم اللهم إني أتوسل إليك بمحمد المصطفى أن ترحم فاقبى بالموت على الإسلام والإيمان وأن تشفع
فينا بذلك عليه أفضل الصلوات والسلام (ويستحب لأقر به المختصر) وأصدقائه (وجبرانه الدخول عليه) للقيام
بجذبه وتذكيره ويحجر به وسقيه الماء لأن الطيش يغلب لشدة الزرع حينئذ وذلك بأن الشيطان يكاد يربى جماع لال
ويقول قل لا إله غرى حتى أسقيك نوره بالله منه ويذكرون فضل الله وسعة كرمه ويحسون ظنه بالله تعالى نذر
مسلم لا يموت أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أن يرجوه ويعفوه عنه وخبر الصحيحين قال الله تعالى أنا عند ظن
عبدى بى (ويكون عنده سورتين) الأبر بوفى خبر ما من مريض يقرأ عنده سورة يس الأمان ويأخذ أدخل
قبره بأن (واستحسن بعض المتأخرين قراءة) سورة العنكبوت لقول جابر رضي الله عنه فأتاهم قاتلهم عليه خير روح
روحه (واختلفوا في إخراج الحائض والنفساء والجانب) من عنده (وجه الإخراج امتناع حضور المرأة لا محلا
به حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طبيب (فإذا ماتت شد لحياء) بعصاة عريضة تعصمها وتربط فوق رأسه
تصدينا وحفظ القمه (وغض عيناه) للأمر به في السنة (ويقول مغضضه باسم الله صلى الله عليه وسلم) لأنه
عليه وسلم (اللهم سر عليه أمره وسهل عليه مأمته وأسعد بقائه واجعل ما خرج إليه خيرا ما خرج منه) عنه (قل
الكامل ثم يسجى شوب (ويوضع على بطنه حديدة للالتفات) وهو مروى عن الشعبي والحديد يدفع لفتح
المرقبه وإن لم يوجد فبوضع على بطنه شئ ثقيل وروى البيهقي أن أناسا أمر بوضع حديد على بطن مولى له مات
(ويوضع يده اليمنى) إشارة لتسليمه الأمر به (ولا يجوز وضعا على صدره) لأنه منضيق أهل الكتاب وتلين
مفاصله وأصابه بأن يرد ساعده لعضده وساقه لفتح ذنقه لبطنه ويردها لمية اليسل غسله وإدراجه في
الكفن (وتكره قراءة القرآن عنده حتى يقبل) فيها القرآن عن نجاسة الحدث بالموت أو انكسب فانه يزول عن
المسلم بالفلس تكرمه بحال بخلاف الكافر (ولا بأس بإعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المسلمين عليه لما روى
الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لهما به النجاسة في اليوم الذى مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن
حارثة وعبد الله بن رواحة وقال في التباينة كان حالنا أو زاهد أو عجم يترك به فقد استحسن بعض المتأخرين
الدعاء في الأسواق لجنائزه وهو الأصح وكثير من المشايخ يروا بأسا بأن يؤذن بالجنائزه لئلا يؤذى آثار به أو أسد فأنه
حق. لكن لا على جهة التفتيم والأرقام في المنح (و) إذا تيقن موته (يجعل بجهنمه) إذا كان له مال في الدنيا
ويجلبوه فإنه لا ينبغي لحية مسلم أن تجس بين ظهراني أهله والأصناف عن وجوب التعميل الاحتياط قال بعض
الاطباء أن كثير من موت بالسكينة تظاهر أيدون أخياء لانه يسير أدراك الموت الحقيقي بما الأعلى أفضل
الاطباء يفتعن التأخير فيها ليظهروا القين بشعوا التبر وقد مات النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين ضحوة
ودفن في حوف الليل من ليلة الاربعاء (في موضع كمامات) الكافي للحق فأنما تيقن موته (على سريره يجر) أى
منجرا أخفاه لكي به الشقة وتعظم الميت يكون (وترا) ثلاثا أو خسا ولا زاد عليه قاله الربيعي والكافي والتهاب
أوسعا ولا زاد وكيفية أن يدار بالهجرة حول السرير (ويوضع الميت) كيف اتفق على الأصح (قائه شمس
الشمسة السرخسية) وقيل عرضا وقيل إلى القبلة (ويستور عورته) ما بين سرته إلى ركبته قاله الربيعي والتهاب هو الصحيح
وفي الجدياية كنى بستر المورة العلقية هو الصحيح تسير أو هو طاهر أو ياقول بطلان الشهوة (ثم يستر العورة
بإدخال السر من تحت الثياب (جرد عن ثيابه) أن لم يكن تحتى وتمسل عورته بخفة ملفوفة تحت السر أو من

فوق ان لم توجد خرقة (و) بعده (وضي) يبدأ بوجهه ومسح رأسه (في الصحيح) الا ان يكون صغيراً لا يعقل
 السلا فلا يوضأ بلامضضة واستشاق) التمسح ومسح فوائده بخرقة عليه عمل الناس (الا ان يكون جنباً) أو
 حائضاً ونفساء فكيف غسل فوائده بخرقة الطهارة (و) بعد الوضوء (صوب عليه ماء مغلي) قد مزج (يسدروا
 حرض) اشتان غير مطحون مبالغ في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بينه والجرم الذي
 رقت دابته بماء وسدر (والا) أي وان لم يوجد (ة) الغسل (بالأفراخ وهو الماء الخالص) كافه ويسخن ان تفسر
 أنه أتبع في التنظيف (وتغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر (لحمته بالخطمي) ثبت بالمرق طيب الرقيقة
 يعمل عمل الصابون في التنظيف وان لم يكن فالصابون وان لم يكن بشعر لا يتكف لهذا (ثم) بعد تنظيف الشعر
 والبشرة (بصمغ) الميت (على يساره فيغسل) شقه الا عين ابتداء لان البداية بالميا من سنة (حتى يصل الماء
 الى ما) أي الجنب الذي (يل التخت) بالباء المعجمة (منه) أي الميت (ثم) بضمغ (على يمينه) فيغسل (كذلك)
 حتى يصل الماء الى سائر جسده (ثم أحلس) الميت (مسند اليه) لئلا يسقط (ومسح بطنه) مسحا فيقال يخرج
 فضله (وما خرج منه غسله) فقط تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا وضوءاً لأنه ليس بتاقض في حقه (ثم ينشف بثوب
 كليا لتبلى أكفانه والنية في تغسله لاسقاط الفرض عناحي انه اذا وجد غير يقابح في الماء غيبه عنه لهذا
 لاصحة الصلاة عليه واذما لم يجد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه بالجم غسل وصلى عليه ثانياً والمنفق الذي تعذر
 حسه بصب عليه الماء ونفسه أقرب الناس اليه والأفاهل الامانة والورع ويستمر الا يني انظاره ويكره أن
 يكون جنباً أو بها حوض وندب الغسل من تغسله وتقدم (و) بعد تشبثه بنفس القميص ثم تسقط الاكفان
 (و) يحمل الخنوط) وهو عطر مركب من اشياء طيبة ولا بأس بسائر انواعه غير ان عقرا والورس للرجال (على
 رأسه ولحمته) روي ذلك عن علي وأمس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يحمل (الكافور على مساجده) سواء
 فيه الحرم وغيره فطيب ويطي رأسه ليطرد الدود عنها وهي الجبهة وأنفه وباده وركبته وقدماه وذي ذلك من
 ابن مسعود رضي الله عنه فخص بزباداً كرام (وليس في الغسل استعمال القطن في الر وابات الظاهرة) وقال
 الزبلي لا بأس بأن يحمل القطن على وجهه وأن يحشي به بخارقه كالدر والقيل والاذنين والانف والفم انتهى
 وفي الظهيرة واستقيم عامة الشايع جعله في دبره أو قبله (ولا يقص ظفروه) أي الميت (و) لا) شعرو ولا سرح
 (شعره) أي شعر رأسه (ولحمته) لانه لا يتوقد استغنى عنها (والمرأة تغسل زوجها) ولو معتدة من رجعي وانظار
 منها في الاظهر أو لا لعل مسه والنظر اليه بقاء المدة فلو ولدت عقب موته أو انقضت عدتها من رجعي أو كانت
 مائة أو حرمت برده أو رضاع أو صهرية لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فانه لا يغسل زوجته لا تقطاع النكاح
 وأذا لم توجد امرأة تغسلها جميعها وليس عليه غض بصره عن ذراعها بخلاف الاجنبي وهو (كام الولد) والمدة
 والنية (لا تغسل سبدها) وتبعمه بخرقة (ولو ماتت امرأة مع الرجال) المحارم وغيرهم (بعموها كمسكه) وهو موت
 رجل بين النساء وكن محارمه بجمته (بخرقة) تلف على يدا جميع الاجنبي حتى لا يمس الجسد ونفص بصره عن
 ذراعي المرأة ولو عجوزاً وان وجد حذر محرماً (م) الميت ذكرها كان أو أنثى (بالأفراخ) لجواز مس اعضاء
 التيمم للحرم بلا مشوه كالنظر اليها منها (وكذا النخعي المشكل) بيم في ظاهر ال رواية) وقيل يحمل في قبض
 لا ينع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل والمرأة تغسل صبي وصبيته بيشبها) لانه ليس لاضامها حكم لمرأة
 وعن أبي يوسف أنه قال أكره أن يغسلها الا جنتي والمجبوب كالفعل (ولا بأس بتقبيل الميت) للحمه والترك
 توديعها لصنع محظور (وعلى الرجل تجهيز امراته) أي تكفينها ودفعها عند أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا
 التخصيص مختار صاحب الغنى والمحيط والظهيرية اه وبزعمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقاً أي (ولو) كان
 الزوج (معسراً) وهي موسرة (في الأصح) وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لا تقطع الزوجة من كل
 وجه (ومن) مات (و) لا مال له فكشفه على من تازمه نفقته (من) أقال به واذا تعدد من وجبت عليه النفقة فالتكفن
 على قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولى وباله فتلى معنته وقال محمد على خاله (وان لم يوجد من تحب عليه نفقته
 في بيت المال) تكفينه ويجهيزه من أموال الزكوات التي لا وارث لاضامها (فان لم يعط) بيت المال (عجزاً) لخلوه
 من الأموال (أو ظلماً) بجمته مصرف الحق استحقاق وجهته (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن يسأل له) أي

التجهيز من لا يقدر عليه غيره وكفى الرجل سنة فيص وازار ولغافة عما يليه في حياته وكفاية ازار ٩٣ ولغافة وفضل البياض من القطن

اليت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أي التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الخي اذا عرى لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه ثوباً بالقدرة عليه واذ افضل عنه شيء صرف لما لكه وان لم يعرف كفن به آخر والا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده غيره واذا كل الميت مسح فالكفن ان تبرع به لاوارث الميت واذا وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه والا لا والتكفين فرض وأما عدد أثوابه فيص على ثلاثة أقسام سنة وكفاية وضرة الأولى (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة أثواب (قيس) من أصل العنق إلى القدمين بلا دخر يص وكن (وازار) من القرن إلى القدم (و) الثالث (لغافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم يلف فيها الميت وترط من أعلاه وأسفله ويؤخذ الكفن (مما) كان (يلبسه) الرجل (في حياته) يوم الجمعة والعدين ويحسن للحدب حسناً أكلان الموتى فاهم يزاورون فيها ميتهم ويتفاخرون بحسن أكفانهم ولا يفتل في لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقالوا في الكفن فانه يسلب ربعا وكفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض مسحوقة بفتح السين والضم قرية باليمن (و) الثاني كفن (كفاية) للرجل (ازار) ولغافة (في الاصح مع قلة المال وكثرة الوارثه) هو الأولى وعلى القلب كفن السنة الأولى (و) فضل البياض من القطن لما رويناوا خلق الفسيل والحديد فيه سواء (وكل من الأزار ولغافة) ليت يكون (من القرن يعني شعر الرأس إلى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل قميصه كم) لانه لما حلة إلى (ولا دخر يص) لانه لا يفضل الا للشي يسبع الأسفل لشي فيه (ولا حب) وهو الشق النازل عن الصدر لانه لما حلة إلى ولو كفن في قميص حتى قطع حبه ولينتهوكم (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الاصح) لانها لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعممه ويحمله العذبة على وجهه (و) تبسط الغافة ثم الأزار فوقها ثم يضع الميت قميصاً يغطي به الرأس والازار (لقب الأزار (من) حدة (يساره ثم) من جهة (يمينه) ليكون المين أعلى ثم يلف بالغافة كذلك اعتباراً بالحياة (وعقد الكفن (ان) خيف انتشاره) صيانة ليت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كنفها على حدة السنة (خارج وجهها) ورأسها (وخرقه) عرضها ما بين الثدي إلى السرة وقيل إلى الركبة كيلا ينتشر الكفن الفخوذت المتى بها (لربط ثديها) لئلا يفسد كنفها دعر وازار وخارجة ولغافة (و) (تزداد المرأة في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خارجاً) فيكون ثلاثة خمار ولغافة وازار (ويحمله شعرها ضفرتين) وتوضان (على صدرها فوق القميص ثم) يوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوق) أي القميص فيكون (تحت الغافة ثم) ربط (انفرقة فوقها) ثلاثاً لتنتشر الأكلان وتغطي من السار ثم من العين (ويحمله الأكلان) للرجل والمرأة جميعاً يجيرا (وترا قبل ان يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا جرتم الميت فأجر وازار ولا تزدعي خمس ولا تتبع الخنزة بصوت ولا نار ويكره مجبر القبر (وكفن الضرورة) للمرأة والرجل يكفن في بكل (ما يوجد) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فكم عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كفته كساء الله من السندس والاشترق ومن حفره قبراً حتى يجده فكمنا سكنه مسكنا حتى يسمت ويرد على غسل الموتى فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو سميت مغفرة منها على جميع المخلوقات لو سميت فليت ما يقول من يغسل ميتاً قال يقول غفر الله لبارجن حتى يفرغ من الصلاة (فصل الصلاة) ككفته ودفنه ويجوز به (فرض كفاية) مع عدم الافتراق بالخطاب بها ولو المرأة (وأركانها) التكبيرات والقيام (لكن التكبير الأول شرط باعتبار الشرع ما ركز اعتبار قيامها مقام ركعة كقاي التكبيرات كقاي المحيط (وشراؤها) ستة أولها (اسلام الميت) لانها شافعة وليست لكافر (و) الثاني (طهارته) وطهارته مكانه لانه كالامام (و) الثالث (قدمه) امام القوم (و) الرابع (حضوره) وأحضر أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه والصلاة على النجاشي كانت بمسجد كرامة له ومنع ثلثي صلى الله عليه وسلم (و) الخامس (كون المصلي عليها غير راكب) وغير قاعد (بالعذر) لان القيام بهما ركز فلا يترك (بالعذر) (و) السادس (كون الميت) موضوعاً (على الأرض) لكونه كالامام من وجه (فان كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المختار الا ان كان (من عذر) كقاي التبين (وستنها) أربع الأولى (قيام الامام بخذاء صدر (الميت ذكر) كان الميت (أو أي) لانه موضع القلب وهو الرأيايمان

عنه قالت اقبل ابو بكر على فرسه من مسكنه بالسنح حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فميم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يرد حيرة فكشف عن وجهه ثم اكب عليه فقبله ثم بكى ولم يشغل ذلك الا قدوة صلى الله عليه وسلم اه خطباوى

والتَّائِبِينَ مِنَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّائِبِينَ وَالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ التَّائِبِينَ وَلَا تَعْنِي لَهُ شَيْءٌ وَإِنْ دُعِيَ الْبَاقُونَ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَبْغَضُ وَمَنْ حَافِظٌ عَرَفَ مِنْ دُعَاءِ ٩٤ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِ عَنهُ وَأَكْرَمْ مَرْزَلَهُ وَاسْمِ

(و) الثانية (الثانية بعد الكبيرة الاولى) وهو سبحانه اللهم ويحملك الى آخره وجاء قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرا بأفاتها الكتاب وقال تلموا منه من الله توحجه الترمذي وقد قل أئمتنا بأن رعاكنا خلاف مستحبة وهي فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فلا مانع من قصد القراءة بها خروجه من الخلاف وحق الميت (و) الثالثة (الجملة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) الكبيرة (الثانية) اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره (و) الرابعة من السنن (الدعاء) بثبت وثقله وسجاعة المسلمين (بعد) الكبيرة (الثالثة) اللهم لا تأخذه في الهم والحزن (شيء) سوى كونه أمور الآخرة (و) لكن (ان دعاءنا مؤثر) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما أحسن وأبلغ) (لرجاء قبوله) (ومنه ما حفظه) (عرف) (بن مالك) (من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر له وارحمه) (وأنف عنه) وأكرم زله وسوس مدخله وأغسله بالماء الطيب والبرودة من الخطايا كما كانت الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزواج خيرا من زواجه وادخله الجنة وأعد من عذاب القبر وعذاب النار) قال عرف رضي الله عنه حتى غميت أن أكون ذلك المبتدئ وإسليم والترمذي والسائي وفي الأصل روايات أخر (وسلم) (و) (بعد) الكبيرة (الرابعة) (من غير دعاء) بعدها (في ظاهر الرواية) واستحسن بعض المشايخ أن يقول ربنا أعتاق الدنيا حسنة الخ أو ربنا لا تأخذ غفلة بنا الخ وينوي بالتسليتين الميت مع القوم كما ينوي الامام ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات ويخاف بالدعاء ويجهر بالتكبير (ولا يرفع يديه في غير الكبيرة الاولى) في ظاهره (و) (ابن كثير) من مشايخ اختيار والرفع في كل تكبيرة كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما (ولو كبر الامام خمس المرات) لانه منسوخ (ولكن ينظر سلامة في المختار) ليسلم معه في الاصح وفي رواية يسلم الاموم كما كبر امامه (والله) (وسلم) الامام بعد الثالثة تأسيما كبر الرابعة ويسلم (ولا يستقر لمخزون وصبي) اذ لا نبي بعده (و) (يقول) في الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطا) لفرط يقحتن الذي يتقدم الانسان من ولده أي أحر مقدما (واجعله لنا اجرا) أي ثوابا (وذخرا) بضم الذال المعجمة وسكون الدال المعجمة الدخيرة (واجعله لنا شافعا معشقا) يفتح الفاء مقبول الشافعية ﴿ فصل السلطان أحق بصلاته ﴾ واجب تعظيها (ثم نأمله) لانه السنة (ثم القاضي) لو ائتمت مصباح الشرط ثم خطبة الوالي ثم خطبة القاضي (ثم امام الحلي) لانه رغبه في حياته فهو أولى من الوالي في الصحيح (ثم الولي) الذكر المكلف للاحق للأول والصغير والمتعوه وهو قليل العقل ويقدم الاقرب فالأقرب كترتيبهم في النكاح ولكن يقدم الاب على الابن في قول الكل على الصحيح لفصله وقيل شيخ مشايخ العلامة نور الدين علي المقدسي رحمه الله تعالى لتقديم الاب وجه حسن وهو ان المقصود الدعاء لبيت ودعوه مستجابة روي أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة والد الولد وهما والطالب والسي والد الولد أولى من قريب عبده على الصحيح والقريب مقدم على الحق فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران (ولن له حق التقدم أن يأذن لغيره) لان له ابطال حق وان تعدد للثاني المنع والذي يقدمه الاكبر أولى من الذي يقدمه الاصغر (فان صلى غيره) أي غير من له حق التقدم بلا اذن ولم يفتد به (اعادها) هو (ان شاء) لعدم سقوطه وان تأذى الفرض بها (ولا يعيد) معه) أي ممن له حق التقدم (من صلى مع غيره) لان التنفل بها غير مشروع كالاصلي أحد عليها بعد وان صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها حق) بالصلاة عليها (عن أوصي له الميت بالصلاة عليه) لان الوصية باطلة (على المفتي به) قاله الصدر الشمهوني في نوادر ابن رستم الوصية جائزة (وان دفن) وأهل عليه التراب (بالصلابة) لا مراقتضى ذلك (صلى على قبره) ان لم يغسل اسقط شرط طهارته لحرمته ونشه وتعاد وصلى عليه قبل الدفن بغسل لفساد الاولى بالقدرة على نفسه قبل الدفن وقيل تنقلب صححة لتحقيق المعجز ولم يهل التراب يخرج فيغسل ويصلى عليه (ما لم يغسل) والمعرفة أكثر الأئمة على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والاسان وانا كان القوم سبعة تقدمهم واحدا اماما وثلاثة بعده واثنا عشر بعده هو واحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر له وخرجه

مدخله وأغسله بالماء
والثلج والبرد وقته من
الخطايا كالمشي الثوب
الابيض من الدنس
وأبدله داراً خيراً من
داره وأحلا خيراً من
أهل وزوجاً خيراً من
زوجيه وأدخله الجنة
وأعذه من عذاب
القبر وعذاب النار
ويسلم بعد الرابعة من
غير دعاء في ظاهر
الرواية ولا يرفع يده
في غير التكبير الأولى
ولو سكر الإمام فحسب
ينبع ولكن ينظر
سلامه في المختار ولا
يستقر لمخونه وضى
ويقول اللهم اجعله لنا
فرداً واحداً أحراً
وذنراً واحداً لنا
شاهداً مشجعاً
بفضل محمد السطان الحق
بصلاة محمد نبيه ثم
القاضي ثم الإمام ثم
الولي ومن له حق التقديم
أن يأذن لغيره فإن
صلى غيره أعادها
شاعوا لامع من جنى مع
غيره ولا من له ولاية
التقديم فيها الحق من
أوصى له ثبت الصلاة
عليه صلى المني به وان
دفن بلا صلاة صلى
على قبره وان لم يغسل
المال يتسبح

قوله غفر له سبعون

مفكرة المراد الكثير كقول به في نظائره والمراد أن لاسبق عليه من الذنوب شي
وذلك دليل رضا الله تعالى على نفعه اه طحاوي قوله الذخيرة هي ما عدل وقت الحاجة وهو مني قوله لم يقسمها خير انما اه طحاوي

آخیر ہا

وإذا اجتمعت الجنائز فالأفراد بالصلاة لكل منهما أولى ويقيم الأفضل فالأفضل وإن اجتمعت ٩٥ وصلى مرة جعلها صفاطو بالأما

على القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الإمام وراى الترتيب فيجعل الرجال بمابلى الإمام ثم الصبيان بعدهم ثم الخنثى ثم النساء ولو دفنوا بقبر واحد وضعوا على عكس هذا ولا يقتدى بالإمام من وحده بين تكبيرين بل ينظر تكبير الإمام ويوافق في دعائه ثم يقضى ماقامه قبل رفع الخنازة ولا ينظر تكبير الإمام من حضر بحريته ومن حضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة في الصبح ونكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو فيه أو خارجه وبعض الناس في المسجد على المختار ومن استنهل سعى وغسل وصلى عليه وان لم يستنل غسل في المختار وأدرج في خرفة ودفن ولم يصل عليه كصلى سعى مع أحد أو بالإن سعى أحدهما وهو أول نسب أحدهما ومن كان لكافر قرىب مسلم غسله كفعله خرفة فمحملة قوله وإن لم يتم خلقه فغسل وإن لم يراع فيه السنة ويهتد بجمع بين من أثبت غسله وبين من نفاه عن أثبته أراد الغسل في الخلة ومن نفاه وأد الغسل المراعى

آخره لانه ادعى الإجابة بالتواضع (وإذا اجتمعت الجنائز فالأفراد بالصلاة لكل منها أولى) وهو ظاهر (وبقدم للأفضل فالأفضل) (إن لم يكن سبق) (وإن اجتمع) (ولومع السبق) (وصلى مرة) (واحدة صبح وإن شاء جعلهم صفاء رضاء يقوم عند أفضلهم وإن شاء) (جعلها) (أى الجنائز) (صفاطو بالمابلى القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم) (قدام الإمام) (محاذيا له) (وقال ابن أبى ليلى يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا درجات وقال أبو حنيفة هو حسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال وإن وضعوا رأس واحد بمحاذ رأس الآخر فحسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فإن لم يكن يتبين أن لا يبدل عن المحاذة فلذلك قال (وراى الترتيب) (في وضعهم) (فيجعل الرجال بمابلى الإمام ثم الصبيان بعدهم) (أى بعد الرجال) (ثم الخنثى ثم النساء) (ثم المراهقات ولو كان الكل رجلا روى الحسن عن أبي حنيفة بوضع أفضلهم وأسهم بمابلى الإمام وهو قول أبي يوسف والحرمقدم على البعد وفي رواية الحسن إذا كان البعد أصح قدم (ولودفنوا بقبر واحد) (انظر رورة) (فيه) (على عكس هذا) (الترتيب فيقدم الأفضل فالأفضل الى القبلة) (ولاكثر) (أنواعها) (كما فعل في شهداء أحد) (ولا يقتدى بالإمام من) (سبق بعض التكبيرات) (وحده بين تكبيرين) (حين حضر) (بل ينظر تكبير الإمام) (فيدخل معه إذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وولد أبو يوسف بكبر حين يحضر ويحسب له وعند أبي حنيفة الجميع ولا يحسب له تكبير آخره كما سبق في ركعات (ويوافق) (أى المسبوق إمامه) (في دعائه) (لو علمه بما معه على ما قاله مشايخنا إن السنة أن يسبح كل صف مابله (ثم يقضى) (المسبوق) (ماقامه) (من التكبيرات) (قبل رفع الخنازة) (مع الدعاء أن أمن رفع الخنازة) (ولا لا كبر قبل وضعه على الأكتاف متتابعة) (تقاع عن طلائها بدهاها) (ولا ينظر تكبير الإمام من حضر بحريته) (فيكبر ويكون مدركا ويسلم مع الإمام) (ومن حضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة) (عندهما) (وفي الصبح) (لأنه لا وجه إلى أن يكبر وحده كما في البرازي وغيره ما عمن محذاه بكبر كما قال أبو يوسف تكبير ثلاثا بعد سلام الإمام قبل رفع الخنازة وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيره فاهذا يختلف التصحيح كما ترى (وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) (أى الميت) (فيه) (كراهة تنزيه في روى وأبو رجحها المحقق بن الهمام ويحرم في أخرى والله فيه إن كان خشية التلوث فهي محرمة وإن كان شغل المسجد بمابلى له فتزبيح المبرورى قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية لأجله (أو) (كان الميت) (خارجه) (أى المسجد مع بعض القوم) (و) (كان) (بعض الناس في المسجد) (أو عكسه ولومع الإمام) (على المختار) (كما في الفتاوى الصغرى خلافا لما ورد بالنسبة من أن الإمام إذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق ما علمت من الكرامة على المختار) (تنبيه) (في تكريمه صلاة الجنائز في الشارع وأراضى الناس) (ومن استنهل) (أى وحده من حال ولادته حيا) (يحر كة أو صوب) (وقد خرج أكثره) (وصدره) (أن تزل برأسه مستقيما ومرة أنه أن خرج رجليه منكوسا) (سعى وغسل) (وكفن) (كما علمته) (وصلى عليه) (وورث وورث لما عن جابر يرفعه الطفل لا يصلى عليه ولا يرث ولا يرث حتى يستنل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عند الإمام وقال يقبل قول التساهة في الآلام في الميراث اجاعا لأنه لا يشهد به الرجال) (وقول القابلة مقبول في حق الصلاة عليه وأمه كالأبالة إذا انصفت بالعدل وفي الظهيرة مات واضطرب الولد في بطنها يمشى ويخرج لاسع الأذنان كذا في شرح المقدسى (وإن لم يستنل غسل) (وإن لم يتم خلقه) (في المختار) (لأنه نفس من وجه) (وأدرج في خرفة) (وسعى) (ودفن ولم يصل عليه) (ويحشران بان بعض خلقه وذ كرفي المسوط فولا آخر أن نفخ فيه الرروح حشر والافلا كذا في شرح المقدسى (كصبي) (أو مجنون بالغ) (سعى) (أى أسر) (مع أحد أو به) (من دار الحرب ثم مات لتبعيته له في أحكام الدنيا وتوقف الإمام في أولاد أهل الشرك وعن محمد أنه قال فهم أنى أعلم أن الله لا يذب أحد ابغى ذنبا (الآن يسلم أحدهما) (للحكم) (بأسلامه بالتبعية له) (أو) (يسلم) (هو) (أى الصبي إذا كان بمقله لأن أسلامه صحيح باقراره بالوحدانية والرسالة أو صدق بوصف الإيمان ولا لا بشرط ابتداء الوصف من نفسه إذا لم يعرفه إلا بالخواص (أولم يسب أحدهما) (أى أحد أو به) (معه) (للحكم) (بأسلامه) (لتبعيته) (السابق) (أو دار الإسلام حتى لو سرق ذمى صغيرا فآخره لدار الإسلام ثم مات يصلى عليه وإن بني حيا يجب تخلصه من يده أى بالهجرة) (وإن كان لكافر قرىب مسلم) (حاضر ولا روى له كافر) (غسله) (المسلم) (كغسل خرفة فمحملة) (لا ترى فيه سنة التيسيل لأنه سنة عامة في بني آدم ليكون محبة عليه

فيه وجه السنة والمتبادر منه أنه يظهر فيه بعض خلق وأما أن لم يظهر فيه خلق أصلا فظاهر أنه لا يغسل ولا ينسب لعدم شجره وحرره اه طحاوى

وكفنه في خرقه وألقاه في حفرة أودعها إلى أهل ملته ولا يصلى على باغ وقاطع طريق قتل حالة المحاربة وقاتل بالخنق غيلة ومكبر في المصر ليل بالسلاح ومقتول عصبية وان غسلا وقتل نفسه يغسل ويصلى عليه ولا على قاتل أحد أبو به عدا

فصل في حسن حملها
أربعة رجال وينبغي حملها أربعين خطوة يبدأ بمقدمها الأيمن على يمينه ثم مقدمها الأيسر على يساره ثم يجتمع بالأسر عاتيه ويستحب الإسراع بها بالأخب وهو ما تؤدي إلى اضطراب البيت والمشي خلفها أفضل مسن المشي أمامها كفضل صلاة الفرض على النقل ويكره رفع الصبوت بالذكر والجولوس قبل وضهائه ويجهر القبر نصف قامه أو إلى الصدر وإن زيد كان حسنا بلعد ولا يشق للأفأرض رخوة من

قوله حملها إلا بمعنى في وحل نائب فاعل ليس والمشي أن السنة في حملها أن يحسبها رجال أربعة أه مطحواوى

لا تطهر إليه حتى لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في خرقه) من غير مراعاة كفن السنة (والقائه في حفرة) من غير وضع كالجيفة مراعاة حق القرابة (أو دفعه) القريب (إلى أهل ملته) ويتبع جنازته من بعده وفيه إشارة إلى أن المراد لا يمكن منه أحد فله لانه لا ملته فليكن الجيفة كلب في حفرة أو إلى أن الكافر لا يمكن من قربه المسلم لانه فرض على المسلمين كفاه ولا يدخل قبره لأن الكافر تنزل عليه العنة والمسلم يحتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه الساعة (ولا يصلى على باغ) اتفاقاً وإن كان مسلماً (ولا على) قاطع طريق (إذا قتل) كل منهم (حالة المحاربة) ولا يغسل لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل البغاة وأما إذا قتلوا بعد شهود الإمام عليهم قاتلهم بغسلهم (ولا يغسلهم) (ولا يصلى على) قاتل بالخنق غيلة) بالكسر (الغيلة) الغش أو القتل بغيلة وهو أن يخدع فيذهب به إلى موضع فيقتله والمراد أعمال الخنقة في منزل لسعيه في الأرض بالفساد (ولا على) مكبر في المصر ليل بالسلاح (إذا قتل في تلك الحالة) (ولا يصلى على) مقتول عصبية (هاتان لغم وزجر الغريم) (وان غسلا) كالغاة على إحدى الرأيتين لا يصلى عليهم وان غسلا (وقاتل نفسه) عدا لا شد وجع (يغسل ويصلى عليه) عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح لأنه مؤمن مذنب وقال أبو يوسف لا يصلى عليه وكان القاضي الإمام على السعدي يقول الأصح عندي أنه لا يصلى عليه وإن كان خطأ أبو جع يصلى عليه اتفاقاً وقتل نفسه أعظم وزراً وإنما من قاتل غيره (ولا يصلى) على قاتل أحد أبو به عدا (ظلمها أهاته)

فصل في حملها ودفنها (يسن حملها) حل (أو بعترجال) تكريمه وتحفيها وتحشاشاً عن تشبهه بحمل الامتعة ويكره حمله على ظهر ودابة ولا على الصغير بحمله واحداً على يديه ويتدوله الناس كذلك بأيديهم (ويشقي) لكل واحد (حملها أربعين خطوة يبدأ) الحامل (بمقدمها الأيمن) فيضعه على يمينه (أي على عاتقه الأيمن) وبينها أي الجنازة ما كان جهة يسار الحامل لأن الميت يلي على ظهره ثم يضع مؤخرها الأيمن عليه أي على عاتقه الأيمن (ثم يضع) مقدمها الأيسر على يساره (أي على عاتقه الأيسر) (ثم يجتمع) بالمجنب (الأيسر) بحملها (عليه) أي على عاتقه الأيسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حل جنازة أو بعين خطوة كسرت عنه أربعين كبيرة ولقول أبي هريرة رضي الله عنه من حل الجنازة تجوز أنها الأربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الإسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم أسرعوا الجنازة أي مادون الخشب كافي وإنه يابن مسعود رضي الله عنه قال قلت لأبي بكر وعمر عنيان أمامها فقال علي رضي الله عنه بغفر الله لهما لقد سمعنا هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعته وأنهما والله ظهرا هذا ما لمؤكهما كرها أن يجتمع الناس وينضاقوا فأحبا أن يسهلا على الناس ولقول أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حلياً ويكره أن يقدم الكل عليها وينفذوا جده متقدماً ولا بأس بالركوب خلفها من غير اضطرار لغريم وفي السنن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكب سير خلف الجنازة والمشي أمامها قرا مباهعاً عن يسارها (ويكره رفع الصوت بالذكر) والقرآن وعليهم الصمت وقولهم على حى سمعوت ويحذرك خلف الجنازة بدعة ويكره اتباع النساء الجنازة وإن لم تنزجر نائمة فلا بأس بالمشي معها ويكره عليه ولا بأس بالنكاح بدع في منزل البيت ويكره النوح والصياح وشمق الجيوب ولا يقوم من مرتب جنازة ولا يرد المشي معها ولا امر به منسوخ (ويكره رفع الجولوس قبل وضعها) لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع (ويجهر القبر نصف قامه أو إلى الصدر وإن زيد كان حسناً) لانه أبلغ في الحفظ (ويلعد) في الأرض صلبة من جانب القبلة (ولا يشق) بحضرة وفي وسط القبر يوضع فيها البيت (الأفأرض رخوة) فلا بأس فيها ولا يتخذ التابوت ولومن مدبوا ينشر فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من

(لأبأس به) لان المسافة الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكرهه لا كثر منه) أى أكثر من المليون كلفاً في
الظهيرة وقال شمس الامعة السرخسي وقول محمد في الكتاب لأبأس أن ينقل الميت قد رمى أو يلقن بيان أن
النقل من بلد الى بلد مكروه قاله قاضيتان وقد قال قبله لومات في غير بلده يستحب تركه ان نقل الى مصر آخر
لأبأس به لما روي أن يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام وسعد بن أبي وقاص مات في ضعة على
أرض فخر اسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة قلت يمكن البيع بالزيادة مكروهة في تغير الرخصة
أو خشيتهما وتتنى بانتقالهما هو مثل يعقوب عليه السلام أو سعد رضي الله عنه لأخيه من أحياء الدارين (ولا
يجوز تركه) أى الميت (بعد دفنه) بأن أهل عليه التراب وأما قبله فيخرج (بالاجماع) بين أئمتنا طالت مدته
أو قصرت لأهي عن نفيه والنس حرام حفاظة تعالى (الأأن تكون الأرض مغسوبة) أي يخرج لحق صاحبها
طلبه وإن شاء سواء بالارض وانتفع بها زراعة أو غيرها (أو أخذت) الارض (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد الشراء
ثم أخذت بالشفعة لحق الشفع فينتزع كما قلنا (وان دفن في قبره حفر لغيره) من الأحياء بارض ليست بملكة
لأحد (ضمن فية الحفر) وأخذ من تركه والا فبن بيت المال أو المسلمين كما قدمناه فان كانت المقبرة واسعة يذكره
ذلك لان صاحب القبر يستوحش بذلك وان كانت الأرض ضيقة بمازى أى لا كراهة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
لان أحد من الناس لا يدري بأى أرض يموت وهذا كمن يسقط بساطاً أو مصل أى عجاذة في المسجد أو المجلس
فان كان المكان واسعاً لا يصلي ولا يجلس عليه غيره وان كان المكان ضيقاً جاز لغيره أن يرفع البساط ويصلي
في ذلك المكان أو يجلس ومن حفر قبر النفس قبل موته فلا بأس به يؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز
والربيع بن خثعم وغيرهما (ولا يخرج منه) لأن الحق صار له وحرمته مقدمة (وبنس) القبر (لمناع) كشوب
ودرهم (سقط فيه) أو قيل لا ينش بل يحفر من جهة المناع ويخرج (و) ينش (لكفن مغسوب) لم يرض صاحبه
الأنأخذ (ومال مع الميت) لان النبي صلى الله عليه وسلم أباح نيش قبري رجال ذلك (ولا ينش) الميت (بوضعه
لغير القبلة أو) وضعه على يساره) أو جعل رأسه موضع رجليه أو لوسى الدين عليه ولم يهل التراب نزع اللين وراعى
السنة **في نفيه** قال كثير من متأخري ائمتنا رحمهم الله يكره الانحياز عند صاحب الميت حتى يأني اليه من بعزى
بل اذا رجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويستقلوا بأموهم وصاحب الميت بأمره ويكره المجلس على باب الدار
لأصحية فان ذلك عمل أهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونكره في المسجد ونكره الضعافة من
أهل الميت لاجتماع عت في السرور ولا في الشرو وروى بدعيه مستحقة قال عليه السلام لا تعرف في الاسلام وهو الذي
كان يعرض عند القبر بقرة أو شاة يستحب لغيران الميت والابعد من آثار بهيمة طعام لأهل الميت يستعهم يومهم
وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم من أشفلهم وبلغ عليهم في الأكل لان الحزن
ينهمع فيه ضعفهم والله ملهم الصبر ومعوض الأحر وتستحب التزينة الرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله
عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصاباً
فله مثل أحره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى شكلي كسى رددين في الجنة ولا ينش ابن عزى مرأة ابن بعزى
أخرى **في فصل** في زيارة القوم رديب زيارتها من غير أن يعا القوم (للرجال والنساء) وقيل يحرم على النساء
والامصحب ان يخصصن بزيارة الرجال والنساء فتندب لمن أيضاً (على الاصح) والسنة بزيارتها قائماً والدعاء
عندها قائماً كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى القيم وقول السلام عليكم
دار قوم ومؤمن وأن شاء الله بكم لا حقون أسأل الله لي ولكم العافية (وبستحب) للزائر (قراءة) سورة
(يس) لما روي عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ
سورة (يس) وبني وأهدى ثواباً للأموات (خفف الله عنهم يومئذ) العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع
فيه المصاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أى القارئ (بعد ما فيها) رواية ابن أبي
من فهمان الأموات (حسانات) وعن أنس أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
اننا نتصدق عن موتنا وجميع عنهم ونعدها لهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه يصل ويترجون به كما يفرح
أحدكم بالطلق اذا أهدى اليه رءا أو حفص المكبري فلانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل
السنة والجماعة صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو قراءة لقرآن أو لأذكاراً أو غير ذلك من أنواع البر

لأبأس به وكرهه لا كثر
منه ولا يجوز تركه بعد دفنه
بالاجماع الآن تكون
الأرض مغسوبة أو
أخذت بالشفعة وان
دفن في قبر حفر لغيره
ضمن فية الحفر ولا
يخرج منه ونس
لمناع سقط فيه ولا يفتن
مغسوب ومال مع
الميت ولا ينش بوضعه
لغير القبلة أو على
يساره **في فضل** في
زيارة القبور **في** ندب
زيارتها للرجال والنساء
على الاصح ويستحب
قراءة يس لما روي أنه
من دخل المقابر فقرأ
يس خفف الله عنهم
يومئذ وكان له بعدد
ما فيها حسنات

قوله وأما قبله أى قبل
ما ذكر من أهالة التراب
عليه وظاهره أنه يخرج
ولو بعد تنويه الدين
قبل الأجابة وهو الذي
في المتن في المنع وقد
قد علم عن البرازية
والخلاصة ما يخالفه اه
طحاوى

ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار وكره القعود على القبور لغير قراءة وطؤها والنوم ٩٩ وقضاء الحاجة عليها وفتح الحشيش

والشجر من القبرة ولا بأس بقطع اللباس منها **باب أحكام الشهيد** المقتول ميت بأجله عندنا والشاهد من قتله أهل الحرب أو أقتل البني أو قطع الطريق أو للصوم في منزلته لئلا يلو بمقتل أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله مسلم ظاهراً محمداً بحدود وكان مسلماً بالغاً خالياً من حيض ونفاس وجنابة ولم يرث بعد انقضاء الحرب فيكفن بدنه ويؤثابه ويصلى عليه بلا غسل ويترع عنه مائتاً صلواتاً للكفن كالترو والحنو والسلاح والدرع ويزاد وينقص في ثيابه وكره ترع جميعها ويفسل ان قتل حنبلاً أو نصاباً أو يحنوا أو حاضاً أو نساء أو أرث

قوله يسبح الله تعالى ومن هذا قالوا لا يستحب قطع المشيش الرطب مطلقاً ولو من غير جنابة من غير حاجة أذنه في الشرح عن قاضيه خان طحطاوي قوله كافر وأدخل الكافر الخلف والفتنة بجر والاشه ان لا ترع عنه السر أو يلقي القسائى ا. طحطاوي قوله ذكراه أي الصوم عشها وكثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة

وبصل ذلك إلى الميت وينفعه قاله الزليقي باب الحج عن القبر وعن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على القابر فقل هو الله أحد أي عشرة مرة ثم وهب أجرها لأموات أعطى من الأجر بعد الأموات رواه الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال من دخل القابر فقال اللهم رب الاحياء والميتة والظلمة النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بلك مؤمنة أدخل عليها رحمتك وسلامتك استغفر لك مؤمن مات منذ خلق الله آدم وأخرج ابن أبي الدنيا في كسبه بعد دم من مات من ولد آدم إلى أن تقوم الساعة حسناً (ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار) لتأدية القراءة بالسكينة والتدبر والانتباه (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لا يجلس أحدكم على قبر فترحق ثيابه فتخلص إلى جلدته خبره من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لثيابه من عدم الاحترام وأخبرني شيخني العلامة محمد بن أحمد الجوى الحنفي رحمه الله بأنهم ينادون بحقوق النعال اه وقال الكمال وحيد قاضيه خان طحطاوي في القبرة وهو نظير أنه لم يطرأ أحد حذوه لا يعني في ذلك وإن لم يقع في ضيقه لابساً بآن يعني فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريكها (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل يوقر يمانها وكذا ما لم يهدم من غير فعل السنة (و) كره (قطع المشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من القبرة) لأنه مدام مطايع يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل به ذكر الله تعالى الرحمة (ولا بأس بقطع اللباس منها) أي الحشيش والشجر زوال المقصود **باب أحكام الشهيد**

سمى به لأنه مشهود له بالجنة (المقتول) بأي سب كان (ميتاً) انقضاء أجله لم يقم من (أجله) ولا رقة شئ (عندنا) معاش أهل السنة والجماعة لله في العناية (والشاهد) شرعاً هو (من قتله أهل الحرب) مباشرة أو تسبياً بأي آلة كانت ولو بماء أو نار أو روهاب من المسلمين (أو) قتله (أهل البسني) أو قتله (قطع الطريق) بأي آلة كانت (أو) قتله (الصوم في) منزله لئلا يلو بمقتل (أو) نهاراً (أو) وجد في المعركة سواء كانت معركة أهل الحرب أو البني أو قطع الطريق (و) به أثر (يخرج كسر وحرق وخروج دم من أذن أو عين لا من فم وأنف ويخرج (أو) قتله مسلم ظاهراً لا محذور (عدداً) لا خطأ (محذور) خرج به المقتول شبهه عند مقتل وشهد من قتله أو هو أسيدته (وكان) المقتول مسلماً بالغاً خالياً من حيض ونفاس وجنابة ولم يرث) أي ماضراً خلقاً في الشهادة كالنوب الخلق وجوده في مراقي الحياة (بعد انقضاء الحرب) فليقتل بشهادة أحد في الحكم (فيكفن بدنه) أي مع دمه من غير تفصيل لقوله صلى الله عليه وسلم يملأهم بدنه فانه ليس بكلمة تكلم في سبيل الله لأننا يوم القيامة ندمي لو نملأون الدم والرجع المسك (و) يكفن مع (ثيابه) للامره في شهاده أحد (ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيداً كيدوا علم بما سبق لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع جزء رضى الله عنه وجيء برجل من الانصار فوضع إلى جنبه ففصل عليه شمره فم وترك جزء حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كافي مستند أحد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لا طاهر كركنته حتى اختص بها المسلم وخرم المنافق والشاهد أولى بهذه الكرامة (ويترع عنه) أي عن الشهيد (مائتاً صلواتاً للكفن كالترو والحنو) ان وجد غيره صلواتاً للكفن (و) يترع عنه (السلاح والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل أحدان يترع عنهما الحديد والجلود وان يدفنوا بدمهم وبيهم (و) يزداد ان نقص ما عليه عن كف السنة لثم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كف السنة توفيرة على الورثة والمسلمين (و) كره ترع جميعها أي ثيابه التي قتل فيها لثيابه عليه أثره (ويغسل) الشهيد بعد الامام (ان قتل حنبلاً) لان حنظلة بن الربيع استشهد يوم أحد وقال عليه السلام اني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والأرض بعاء المنزى في صحائف الفضة قال أبو أسيد بن هذيل بنظير نا إليه فاذا برأسه فغسل ما فرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى امرأته فأخبرته أنه أخرجه وهو حنب (أو صبيلاً أو مجنوناً) لان السيف سكتي عن التمسيل فيصير بوصف بذهب ولا ذنب لهما لم يكنوا في معنى شهداء أحد (أو) قتل (حائضاً أو نساء) سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح والمثني فيها كالحنب (أو أرث) بالبناء لا للجول أي حل من المعركة ريثما أجز يحاو بهد مرق كذا في الصحاح وسوى مرتثاً لما صار خلقاً في حكم الشهادة بما كلف به من أحكام الدنيا

وأخر الصوم ووجهه اقتدار الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في القسائى أفضل الأعمال بعد الزكاة الصوم ا. طحطاوي

بعد انقضاء الحرب
بان أكل أو شرب أو أنام
أو تدأوى أو مضى عليه
وقت الصلاة وهو
يعقل أو يقل من المعركة
لاخوف وطه الخيل
أو أوصى أو باع أو
اشترى أو تكلم بكلام
كثير وإن وجد ما ذكر
قبل انقضاء الحرب
لا يكون مرتئا

كتاب الصوم

هو الإمساك بخارجين
اذخل شيء بعد أو خطأ
بطنا أو ماله حكم الباطن
وعن شهوة الفرج بنية
وسبب وجوب رمضان
شهود بنزله منه وكل يوم
منه سبب لاداءه وهو
فرض أداء وقضاء على
من اجتمع فيه أربعة
أشياء الاسلام والعقل
والبلوغ والعلم بالوجوب
لمن أسلم بدار الحرب أو
الكون بدار الاسلام
ويشترط وجوب أدائه
الصحة من مرض
وجن ونفاس والاقامة
ويشترط لصحة أدائه
ثلاثة أشياء وانقلوبها
ينافي من جن ونفاس
وجانفسه ولا يشترط
انقلوب الجنابة وركته
الكف عن قضاء شهوة
البطن والفرج وما لحق
جسمه وحكمه سقوط
الواجب عن الذمة
والثواب في الآخرة

وأوصل اليه من منافعه (بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك الغسل فيسفل وهو شهيد في حكم
الآخرة له الثواب الموعود له شهادته ولو ارتب (بان أكل أو شرب أو أنام) ولو قيل (أو تدأوى) (أو مضى
عليه) وقت الصلاة وهو يعقل أو يقصر على أدائها لا يلزمه بدون قدرة فقع المعجز لا يغسل (أو يقل من المعركة) حيا
أمر من (لاخوف وطه الخيل) أو الدواب فانه بهذا لا يكون مرتئا (أو أوصى) عطف على قوله كل سواء أوصى
بأمر الدنيا والآخرة عند أبي يوسف وقال بجمله لا يكون مرتئا بوصفه بأمر الآخرة وقيل الخلاف في أمور الدنيا
وقال الفقيه أبو جعفر إنما يكون مرتئا اذا زادت الوصية على كتمان ما بالكلية أو الكليتين فلا تبطل الشهادة (أو
باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فان من شهداء أحد من تكلم بسبعين الربيع وهذا كله اذا كان
بعد انقضاء الحرب (وإن وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه ع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب) لا يكون
شهادته (مرتئا) بذلك كذا قال المالكي وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتل الكفار أو موتاهم بعثناهم فان كان
المسلمون أكثر يصلى عليهم وينوي المسلمون والا فلا من عرف أنه من المسلمين وينتخذ لهم مقبرة على حدة
كذمية مات حبلى يسلم

كتاب الصوم

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها يحتاج لمعرفة قلة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وحكمة
مشروعيته وصفته فمناهة لفه الإمساك عن القمل والقول وهو شرع (هو الإمساك بخارج) التها ضد الليل من القمر
الصادق إلى الغروب (عن ادخال شيء) سواء كان يؤكل عادة أو غير مؤقلا لا يدخل يخرج الدخول لغبار وركونه
(عند أو خطأ) يخرج النسيان والخطي من سبقه ما المضمضة إلى حلقه فهو كالمد سواء أدخله (بطنا) من
القوم أو الأنث أو من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في ماله حكم الباطن (وهو الدماغ كدواء الأمانة
(و) الإمساك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والاززال بعث (نية) لقتل الصائدة عن العادة (من أهله)
احتراز عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون واختصار هذا الحديث الصحيح أسماك عن المقطرات منوى
تلقاها في يده في وقته (وسبب وجوب رمضان) يعني اقراض صومه (شهو جزئية) صالح للصوم (منه) أي من
رمضان يخرج الليل وما بعد الزوال على ما قاله نفر الاسلام ومن وافقه خلافا لشمس التفتان السبب مطلق الوقت
في الشهر (وكل يوم منه) أي من رمضان (سبب لادائه) أي لوجوب أدائه ذلك اليوم لفرق الأيام بغير أو أسلم
بزمه ما في منه لاما معنى ولا منافية بالجمع بين السنين ونقلت السببية من المجموع للجزء الاول رعاية للعبارة
(وهو) أي صوم رمضان (فرض) عين (اداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هي شروط لاقتضائه
والخطاب به وتسمى شروط وجوب أحدها (الاسلام) لا شهرة للخطاب بفرع الشريعة (و) ثانيها (العقل)
اذ لا خطاب بدونه (و) ثالثها (البلوغ) اذ لا تكليف اليه (و) رابعها (العلم بالوجوب) وهو شرط لمن أسلم
بدار الحرب (و) خامسها (البلوغ) اذ لا تكليف اليه (و) رابعها (العلم بالوجوب) وهو شرط لمن أسلم
عندهما لا يشترط العدالة والبلوغ والحريته وقوله (أو الكون) شرط لمن نشأ بدار الاسلام فانه لا غدر له
بالعمل (ويشترط لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن تفرغ الذمة في وقته (الصحة من مرض) لقوله تعالى فمن
كان منكم مريضا لا ية (و) الصحة أي انقلوع (حيض ونفاس) لما قدمناه (والاقامة) لما قلناه (ويشترط الصحة
أدائه) أي فعله ليكون أهم من الاداء والقضاء (ثلاثة شرائط) (نية) في وقتها لكل يوم (وانقلوبها ينافي) أي
ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس) لثانها (و) انقلوبها يفسدها بطروعه عليه (ولا يشترط) لصحته (انقلوب
عن الجنابة) لقد رتب على الازالة وضروية حصولها لا يلاطر والتهار وليس العقل والاقامة من شروط الصحة
فان الجنون اذطر أو بقي إلى الغروب صبح صومه (وركنه) أي الصوم (الكف) أي الإمساك عن قضاء شهوة
البطن والفرج (ع) عما لحق بها (جما) سند كره (وحكمه سقوط الواجب) أي اللازم فرضا كان أو غيره (عن
الذمة) باليجاب الله أو العبد (والثواب) تكرر ما من الله (في الآخرة) ان لم يكن منهباعته فان كان منهباعته
كصوم التخرق حكمه الصحة والخروج عن الهدية والاشم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى وحكمة مشروعية

بفضل ينقسم الصوم إلى ستة أقسام فرض و واجب ومسنون ومندوب ونفل ومكر وأما الفرض فهو صوم رمضان أداء وقضاء وصوم الكفار والتمتدور في الأظهر وأما واجب فهو قضاء ما أئتم من نفل وأما المسنون فهو صوم عاشوراء رابع التاسع وأما المندوب فهو صوم ثلاثين من كل شهر ويندب كونه أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع ١٠١ عشر والخامس عشر وصوم الاثنين

والخمس وصوم ست من شوال ثم قيل الأفضل وصلها وقيل تفريقها وكل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالنسبة كصوم داود عليه السلام وهو أفضل الصيام وأسهل إلى الله تعالى وأما النفل فهو ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهيته وأما المنكر وهو فهو مسان مكره نزهوا مكره وتحرر بها الأولى كصوم عاشوراء منفردا عن التاسع والثاني في صوم العيدين وأيام التشرى وكراهته أفراد يوم الجمعة وأفراد يوم السبت ويوم النحر وأيام الأضحية الآن يوافق عادته وكراهته صوم الوصال ولو يومين وهو أن لا يفطر بعد الغروب أصلا حتى يتصل صوم الغد بالأمس

قوله ينقسم الصوم إلى ستة أقسام أي إجمالا وبالفصل هي ثمانية لأن الفرض أمانين وهو صوم رمضان أداء أو غير معين وهو صوم قضاء الواجب كذلك فالمعين كالنذر

الصوم منها أن يسكن النفس الأمانة بأمرها عن الفضول لاهلها إذا جاءت شمت جميع الأعضاء فتنقبض اليد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها وإذا شابت النفس جاعت الجوارح جعت فتب على العطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فإتقاصها إنصاف القلب وتحصيل المراقبة ومنها المطف على المسكين بالإحسان بالمرحمة على من هو وصفه أي أحسن إليه ولذا لا ينبغي الإفراط في السحر ولمنع الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل في رتبة صوم الفرض في صفة الصوم وتقسيمه (ينقسم الصوم إلى ستة أقسام) ذكرت بحججه ثم فصله لكونه أوقع في النفس (فرض) عين (واجب ومسنون ومندوب ونفل ومكر وأما) القسم الأول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان أداء وقضاء وصوم الكفار) الظاهر والقتل والعين وجزء الصديق في الأحرار لثبوت هذه المقاطع من الأدلة سنداً وأمثالاً لإجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الأظهر) قوله تعالى ولو فأنشروهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب فهو قضاء ما أئتم من صوم) (نفل) لوجوبه بالنسبة وصوم الاعتكاف المنذور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء) فإنه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (التاسع) الصومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال ثن بقية الليل قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المنذور فهو صوم ثلاثة أيام من كل شهر) (ليكون كصيام جميعه من جبابه السنة فلا عشر أمثالها) ويندب كونه أي الثلاثة (الأيام) البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها لما في أي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر أن أنضم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كريمة الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين) ويوم (الخميس) قوله صلى الله عليه وسلم تعرض الأفعال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يمرض علي وأتصائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأنه ست من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الأفضل وصلها) الظاهر قوله فأنه (وقيل تفريقها) أظهار المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بأداء على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالنسبة) الشريعة (كصوم داود عليه) الصلوات (والسلام وهو أفضل الصيام وأحبه إلى الله تعالى) قوله النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلوات إلى الله صلاة داود وكان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوماً وصوم يوماً وأبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذي ينه (بما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المنكر) وهو صوم (مكره) وتحرر بها (والذي) الذي كرهه بها (الذي كرهه يومين) يوم (عاشوراء) منفردا عن (التاسع) أو عن (الحادي عشر) (والثاني) الذي كرهه بها (صوم العيدين) الفطر والنحر للعرض عن ضافة الله وتحقق الأمر (و) منه صوم (أيام التشرى) لو رددت الهى عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله وقد صرح به صوم العيدين وأيام التشرى في البرهان (وكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم قوله صلى الله عليه وسلم لا تفصموا ليلة الجمعة قيام من بين البالي ولا تفصموا يوم الجمعة تصيام من بين الأيام لأن يكون في صوم يومه أحسن وأجدر (و) كره (أفراد يوم السبت) به قوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا في الفرض عليكم فإن لم يجد أحدكم الجماعة أو عود شجرة فليصومه وأما أجدوا أصحاب السنن إلا أن السائي (و) كره أفراد (يوم النحر) أصله نوروز لكن لما لم يكن في أو زان العرب ففعلوا أي أجدوا وهو يوم في طرف الربيع (أو) أفراد يوم (الهرج) (عادته) فلو كانت علة الكراهية تصوم معناه (وكره صوم الوصال) وأصل بين (يومين) فضل لله عن (وهو) أي الوصال (أن لا يفطر بعد الغروب أصلا حتى يتصل صوم الغد بالأمس) وكراهته صوم الضميت وهو

العين وغيره المعين كالنذر المطلق أضافه في النذر طحاوي قوله ولا تصوم المرأة تسلا وأما الفرض ولو علا فلا يتوقف على رضاه لأن تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى وفي النذر ولا تصوم المرأة إلا بالأذن الزوج الاعتداع النذر به ولو فطرها وجب القضاء بأذنه أو بعد الدينونة والله سبحانه وتعالى أعلم اه طحاوي

فهو أداء رمضان
والنذر المعين زمانه
والفعل فيضح بنية
من الليل الى ما قبل
نصف النهار على الاصح
ونصف النهار من
طلوع الفجر الى وقت
الضحوة الكبرى
ويصح ايضا بطلاق التية
وبنية النفل ولو كان
مسافرا أو مريضاً
الاصح ويصح أداء
رمضان بنية واجب آخر
لمن كان صحيحاً مقياً
تختلف المسافراته يقع
عماؤه من الواجب
واختلف الترجيح في
المريض اذا نوى واجبا
آخر في رمضان ولا يصح
المندو والمعين زمانه
بنية واجب غيره بل يقع
عماؤه من الواجب
فيه وأما القسم الثاني
وهو ما يشترط له تعين
التية وتيببها فهو
قضاء رمضان وقضاء
ما أفسه من نفل وصوم
الكفارات بانواعها
والنذر المطلق كقوله
ان شئ الله مرضي فعلی
صوم يوم ففصل الشفاء
فصل في تيبب التية
الحلال وفي صوم الشك
وغيره يشترط رمضان
برؤية هلاله أو بعد
شعبان ثلاثين ان غم
الحلال ويوم الشك

ان يصوم ولا يشك شئ فعليه ان يتكلم بغير ومجاجة دعت اليه (وكره صوم الدهر) لانه يضمنه أو يصبر
طبعه ومنه السادة على مخالفة المادة ولا يصوم المرأة نفلاً بغير رضا زوجها ولا يصوم المرأة نفلاً بغير رضا زوجها
واحتماجه والله الموفق (فصل) في الاشتراط تيبب التية وتعينها فيه وما يشترط فيه ذلك (أما القسم الذي لا يشترط
فيه تعين التية) ما يصومه (ولا تيببها) أي التية فيه (فهو أداء رمضان) أداء (النذر المعين زمانه) كقوله لله على
صوم يوم الخمس من هذا الجمعة فاذا أطلق التية ليلته أو نهاره الى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن شهدة
المندو (و) (أداء) (النفل) (فيصح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معنية مبنية (من الليل) وهو الافضل وحقيقة التية
فصله نماز ما قبله صوم غدو ولا يخلو مسلم عن هذا في الياي شهر رمضان الامتدبر وليس النطق بالاسان شرطاً في
صيام من لم يثبت التية في كمال قصص التية ولو نهاراً (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود التية في أكثر
نهار احتياطاً به في حد كماله لاكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لاجلها اركاناً فيشترط
قرانها بالعقد على أدائها ابتداءً والاختلاف بعض الأركان غير ما يقع عبادة والصوم مكرن واحد وقد وجد فيه وانما
قلنا الى ما قبل نصف النهار بما لجامع الصغير (على الاصح) احترازاً عن ظاهر عبارة اقتدوري وانما قلنا
(ونصف النهار من) ابتداءً (طلوع الفجر الى) قبل (وقت الضحوة الكبرى) لا عند الان الهار بطلاق على
لم عند طلوع الشمس الى غروبها وعند الزوال نصفه فيفوت شرط محبة التية بوجودها قبل الزوال
(ويصح أيضاً) كل من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق التية) من غير تعين بوصف للمبارية والنذر
معتبراً بواجب الله تعالى (وبنية النفل) أيضاً (ولو كان) الذي نواه (مسافراً أو) كان (مريضاً) (الاصح) من
الروايتين وهو اختيار غير الاسلام وشمس الامم وجمع وتلقى زيادة النفقة لانها بما يتجمل الاشقة التحقن
لا عذر له نظرهما (ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر) هذا (لمن كان صحيحاً مقياً) لانه معيار فيصاف
بالمطلق والوصول كطلاق التية (تختلف المسافراته) اذا نوى واجبا آخر (يقع عماؤه من) ذلك (الواجب)
رواية واحدة عن أبي حنيفة لانه صرفه الى ما عليه وقال يقع عن رمضان (واختلف المترجيح في) صوم
(المريض اذا نوى واجبا آخر) بصومه (في) شهر (رمضان) روي الحسن أنه عماؤه وانما صاحب
الحماية وأكرم شيخنا بخاري لعجزه المقدّر وقال غير الاسلام وشمس الامم الصحيح أنه يقع صومه عن رمضان
وفي البرهان وهو الاصح (ولا يصح) أي لا يسقط (النذر والمعين زمانه) بصومه بنية واجب غيره بل يقع عما
نواه (الناذر) (من الواجب) (المغابر للند) وروي ال وياث كهاه يني المنذور بتمتة قضيه وقيد بانواعها
لا تلو نوى وتلا وقع عن النذر والمعين كاطلاق التية وروي عن أبي حنيفة ان يكون عماؤه (في) أي الزمن
المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعين التية وتيببها) أي أدى به ويسقط عن المكاف (فهو قضاء
رمضان وقضاء ما أفسه من نفل وصوم الكفارات بانواعها) ككفارة الجبين وصوم النتح والقران
(والنذر المطلق) عن تقيده زمان وهو اما معلق بشرط وجد (كقوله ان شئ الله مرضي فعلی صوم يوم
فصل الشفاء) أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لا تيبس لها وقت معين فلم تنأد الابنية بخصوصية معينة أو مقارنة
لطلوع الفجر وهو الاصل وقد سمت عنه الشرو وروى شرط الدوام عليها لورج عماؤه الى يوم بصر صاعداً ولو
أفطر لاشئ عليه الا القضاء لا تطاع التية بالرجوع فلا تقامرة عليه في رمضان الا ان يعود الى تعبد التية ويحصل
مضيه فيقضي وقتاً يتعبد لها لوانه لا يطل التية بقوله اصوم غدا ان شاء الله لانه يعني الاستعانة بطلب التوفيق الا ان
يريد سقية الاستثناء (فصل) في تيبب التية به الحلال وفي صوم (يوم) (الشك) (وغيره) يجب كفاية التماس الحلال ليله
الثلاثين من شعبان لانه قد يكون ناقصاً (ويشت رمضان برؤية هلاله) كقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
وأفطر واكثر (و) فان غم عليكم ما كواحدة شعبان ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين) يوماً (ان غم الحلال)
بشم أو غمار وغيره بالا حجاج (يوم) (الشك) هو ما بين التاسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم
والجهل (بحقيقة الحلال) (بان غم الحلال) أي هلال رمضان فاحتل كمال شعبان وتقصانه نظراً الى قوله صلى
الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وشمس اجماع في المرة الثالثة يعني تسعة وعشرين من قوله وهكذا وهكذا
أي من غير خمس يعني ثلاثين فالتى بوجوده كشم في الثلاثين أمن رمضان حواؤه من شعبان أو بغيره من

هو ما بين التاسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم والجهل بان غم الحلال
فلورج عماؤه الى يوم بصر صاعداً قال في الحنفية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح بوجوه في الصيامات كلها اعطى طوى

وكره فيه كل صوم الا صوم نفل جزم به لا ترد دينه وبين صوم آخر وان ظهر انه رمضان اجزأ عنه ١٠٣ ماضاه وان رد دينه بين صيام

وفطر لا يكون صائما
وكره صوم يوم أو
يومين من آخر شعبان
لا يكره ما فوقهما وبأمر
المفتي العامة باليوم يوم
الشك ثم بالافتراض إذا
ذهب وقت النية ولم
يتبين الحال وصوم
فيه المفتي والقاضي
ومن كان من الخواص
وهو من يمكن من
ضبط نفسه عن التردد
في النية وملاحظة
كونه عن الفرض ومن
رأى هلال رمضان
أو الفطر وحده ورد
قوله لا زمة الصيام ولا
يجوز له الفطر بيقينه
هلال شوال وإن أفطر
في الوقتين قضى ولا
كفارة عليه ولو كان
فطره قبل ما رده القاضي
في الصحيح وإنما
كان بالسماعة من
غير أو غير ونحوه
قبل خبر واحد عدل
أو مستور

قوله لثلاثتهم المصبيان
علة لقوله سرا قال في
الشرح فإن أنشأهم
بالفطر بعد التلوم فإذا
خالف إلى الصوم
اتهم بالصية عسكا
منهم بما روى من
صام يوم الشك فقد
عصى بألقاس وهو
مشهور بين العامة
أه طحاوي
قوله ولا تقدم الدعوى

رجب (وكره فيه) أي يوم الشك (كل صوم) من فرض و واجب وصوم رد دينه بين نفل و واجب (الصوم نفل
جزم به لا ترد دينه وبين صوم آخر) بانه لا يكره حديث السرا إذا كان على وجه لا يعمل العوام ذلك ليعتادوا
صومه ثلثا منهم يادته على الفرض وإذا وافق متناه صومه أفضل انتفاء واختلاف في الفضل إذا لم يوافق
متناه قبل الفضل الفطر احتراز الظاهر الهسي وقيل الا صوم اقتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما فها كانا
يصومانه (وان ظهر أنه) من (رمضان اجزأ عنه) أي عن رمضان (ماضاه) بأي نية كانت إلا أن يكون مسافرا
ونوا من واجب آخر كما تقدم وان ظهر من شعبان ونوا فلا كان غير مضمون لدخول الإسقاط في عزيمته من
وجه وكرهه أو واجب لصورة الهسي كصلاته في أرض الغير وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم
النسبة وأما كراهة النفل مع التردد فلا نوا للفرض من وجه وهو أن يقول إن كان عبدا من رمضان فعليه
والانقطاع (وان رد) الشخص (فيه) أي في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله إن كان من رمضان فصام
والافطر (لا يكون صائما) لأنه لم يجزم بعزمه فان ظهر رمضان فضاء هم شرع في بيان تقديم الصوم من
غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا
الشهر يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوما فهو متيق عليه والمراد به التقديم على قضاء ان يكون من
رمضان لأن التقديم بالنسبة على الشيء أن يتوهم به قبل حبه وأوانه ووقته زمانه وشعبان وقت التطوع فإذا
صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شبي الملاءة شمس
الدين محمد المحجي رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقهما) أي اليومين كاللثلاث في ما فوقهما من آخر شعبان كافي الهداية
(و المختاران) بأمر المفتي العامة بأظهار التناه (بالتم) أي بالانتظار بلانة صوم في ابتداء (يوم الشك) بمحاذفة
على إمكان أداء الفرض بإنشاء النية فظهر والحال في وقتنا (بأمر العامة) (بالفطر) إذا ذهب وقت (إنشاء
(النية) وهو عند محجي الضحوة الكبرى (ولم يتبين الحال) حسم المأداة اعتقادا يادته (وصوم فيه) أي بصومه
نقلا (المفتي والقاضي) سر الحديث السر لثلاثهم بالمصيان بارتكاب الصوم بما روى من صام يوم الشك فقد
عصى بألقاس مخالفا لما ربه من الفطر (و) بصومه أيضا (من كان من الخواص وهو من يمكن من
ضبط نفسه عن الانحياز وهو (التردد في النية) عن (ملاحظة كونه) صائما (عن الفرض) ان كان من
رمضان لحديث السرا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا رجل حل صمت من سرار شعبان قال لا قال فإذا أفطرت
فصم يوما مكانه وسرا الشهر بالفتح والكسر آخره سمي بالاستقرار القمرية لأنه لما كان معارضا بنهي التقدم
بصيام يوم أو يومين حل التقدم على نية الفرض وحديث السرا على استحبابه نقلا عن المفتي الذي يعقل فيه ختم
شعبان بالسماعة كما استبعد ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان وحده (أو) هلال (الفطر وحده
ورد) قوله أي رده القاضي (لزمه الصيام) لقوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه وقد رآه ظاهر لقوله صلى
الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم فطرون والناس لم يفطر وافو جبان لا يفطر لافرق بين
كون السماء ليلة لم قبل لنفسه أو ردت بصحوه لا نراه وفيه إشارة إلى لزوم صيامه وإن لم يشهد عند القاضي
ولا فرق بين كونه من عرض الناس أو الامام فلا يأمر الناس بالصوم ولا الفطر إذا رآه وحده وصوم هو (ولا
يجوز له الفطر بيقينه هلال شوال) برؤيته منفردا الماز وينا كذا في فتح القدير والتارخانية عن المحيط
والخلاصة وفي الجوهرة خلافة قال الامام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العبد ولا يفطر لاسر ولا
حجرا انتهى فأخذ بالاحتياط في المحل وفي المحل قال صاحب الكتاب إذا استيقن بالهلال بخرج ويصلي
العبد ولا يفطر لثلاثين بالشرع وقد تيقن كذا في التارخانية (وان أفطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين)
رمضان وشوال (قضى) لما تناووا وروينا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق الرائي ان شهد عنده هلال الفطر
وصدقه فافطر لأنه يوم عيد عنده فكان شعبة وبردته هاته في رمضان صار مكذبا شرعا (و) بذلك لا كفارة عليه
(و لو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح) قيام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون
وقيل يجب الكفارة فيها للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان (وإذا كان بالسماعة
من غير أو غير ونحوه) كصناب وندي (قبل) أي القاضي بمجلسه (خبر واحد عدل) هو الذي حسنته أكثر
من سبائته والبعد التمسك كتحمل على ملازمة التقوى والمروءة (أو) خبر (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له

قال في الظهير بهذه اعلی قوله ما عني قول الامام رضي الله عنه فينبغي أن يشترط الدعوى اه طحاوي

فسق ولا عدل فيقول قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاجة كفي ليلة زينة كيلا يصحوا
مفطرين ولا يخلعون أن تشهد بغير إذن ولها لا تمن في روض العين (و) يقبل خبره ولو (شهد على شهادة واحد
مثله) لأن المحدث في الأصول ليس شرطاً كذا في الفروع (و) يقبل خبره (و لو كان أني) أو رقيقاً أو محدوداً
في قذف وقد (تاب) في ظاهره راية اثباتاً (لمضان) لأنه أمر ديني وخبر العدل فيه مقبول فأشهر راية الأخبار
(و) لهذا لا يشترط لفظ الشهادة ولا تقديم (الدعوى) كما لا يشترط أن في سائر الأخبار وأطلق القبول كما في الهداية
وقال كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أنما يقبل شهادة الواحد إذا فسّر فقال رأيت في وقت يدخل في
السحاب ثم يخرجني لأن الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان قليل فإزاًن بغير دعو به بما يدون هذا التفسير لا يقبل
لمكان التهمة انتهى كذا في التجنيس * تنبيه * لما كان قول الحساب مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان فقال
وقول أولى التوقيت ليس بموجب * وقيل نعم والمضمان كان يكثر

وقال ابن السبعة بعد نقل الخلاف فإذا اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا التادر والشافعي أنه لا اعتماد على قبول
المتجنسين في هذا (و شرط الحلال الفطر) أي لتبنيته وثبوت خبره من الأهلية (إذا كان بالسماعة) لفظ (الشهادة)
الحاصلة (من حرين) مسلمين مكلفين غير محدودين في قذف (أو حرين) لكن (بلا) اشتراط تقديم
(دعوى) على الشهادة كمتى الأئمة وطلاق الزوجة وإدراك الحلال في الرستاق وليس هناك وال ولا قاض
فإن كان ثقة بصوم الناس بقوله وفي الفطر إن أخبر عدلان برؤية الحلال أو بالسماعة لا بأس بأن يفطر وألا
دعوى ولا حاكم للضرورة (و إذا لم يكن بالسماعة فلا بد للثبوت) (من) شهادة (جمع عظيم لمضان والفطر)
وغيرهما لأن المطلع متحد في ذلك الحلال والموانع متفقة والإبصار سليمة والأهم في طلب رؤية الحلال مستقيمة
فالتفرد في مثل هذه الحالة يوجب التوقف ورؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق في ظاهر
الرواية بين أهل المصر ومن ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) المظلم قبل أهل الحلة وعن أبي
يوسف خمسون كالتصاوغ عن خلف جسمائة يبلغ قليل وقال القائل ألف بخاري قليل وقال الكمال الحق
ماروى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر وبجبهه من كل جانب اه وفي التجنيس عن محمد أن أمر القلة
والكثرة (مقوض إلى رأي الإمام) وهو الصحيح وفي البرهان (في الأصح) لأن ذلك يختلف باختلاف الأوقات
والأماكن وتتفاوت الناس صدقاً (و إذا تم العدد) أي عدد رمضان ثلاثين (شهادة فرد) برؤية (ولم ير هلال
الفطر) وذلك (و السماعة مصححة لا يحل الفطر) اتفاقاً على ما ذكره شمس الأئمة ويزد ذلك الشاهد كذا في
الدرر وفي التجنيس إذا لم ير هلال شوال لا يفطر وإن حتى يصوم أو ما أخره وقال أبو علي والأشبه أنه يقال إن
كانت السماة مصححة لا يفطر وإن ظهر ورغطه وإن كانت متعجة بفطر وإن لم يحد ظهور الغلط (واختلف
الرجح) (في حل الفطر) (فيما إذا كان) ثبوت رمضان (شهادة عدلين) وتم العدد ولم ير هلال شوال مع
الصحيح في الدراية والخاصة والواز يقبل الفطر لأن شهادة الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة الإيمان وفي
مجموع النوازل لا يفطر وإن صححه كذلك السيد الإمام الأجل ناصر الدين لأن عدم الرؤية مع الصحوة دليل
اللفظ فسطل شهادتهما (والخلاف في حل الفطر إذا) تم العدد (و كان بالسماعة ولو) وصليته (ثبوت رمضان
شهادة الفرد) المبدل كالمدين اتفاقاً على التحقيق (ولهذا الأضحية) في الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب
الشهادة مع العلة والجمع المظلم مع الصحيح على ظاهره راية وهو الأصح لما تلقى به من نفع الصادق خلافاً لما روى
عن أبي حنيفة أنه هلال رمضان وهي راية التوادر صححها في التحفة والمذهب ظاهره راية (و يشترط) في
الثبوت (لبقية الأهلية) إذا كان بالسماعة (شهادة حرين عدلين أو) شهادة (حرو حرتين غير محدودين في
قذف) والأجمع عظيم (و إذا ثبت) (الحلال) (في) بلدة (و مطلع قطر) ها (لزم سائر الناس في ظاهر المذهب وعليه
الفتوى) وهو قول أكثر الشايخ فليزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوماً المصوم الخطاب
صوموا رؤيته وقبل يختلف شونه باختلاف المطالع واختاره صاحب التجريد وغيره كما إذا زالت الشمس
عند قوم وغيره عند غيرهم فالظاهر على الأولين لا المغرب لعدم انعقاد السبب في حقه * تنبيه * ثبوت
رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة معقولة به فينبغي المدعي عليه فيه الشهادة بالشهود بالرؤية بقضي عليه وثبت بحج
رمضان ضمناناً إثبات بحج الشهير بمجرد الإدخال تحت الحكم وإن لزم الصوم بمجرد الأخبار ولا يشترط الإقرار

الشهادة ولا الدعوى
و شرط لئلا الفطر إذا
كان بالسماعة علة
في الشهادة من حرين
أو حرو حرتين بلا
دعوى وإذا لم يكن
بالسماعة فلا بد من
جمع عظيم لمضان
والفطر ومقدار الجمع
مقوض إلى رأي
الإمام في الأصح وإذا
تم العدد بشهادة فرد
ولم ير هلال الفطر
والسماة مصححة
لا يحل الفطر
واختلف الترجيح
فيها إذا كان بشهادة
عدلين واختلف
في حل الفطر إذا
كان بالسماة علة ولو
ثبت رمضان شهادة
الفرد وحلال
الأضحية كالفطر
و يشترط لبقية الأهلية
شهادة حرين عدلين
أو حرو حرتين غير
محدودين في قذف
و إذا ثبت في مطلع
فطر لزم سائر الناس
في ظاهر المذهب
وعليه الفتوى

قوله لزم سائر الناس
في سائر أقطار الدنيا
إذا ثبت عندهم
الرؤية بطريق
موجب كان يتحمل
اثبات الشهادة أو
بشهادتها على حكم
القاضي أو يستغنى

في اختيار الجميع العظيم لان التوازي لا ياتي فيه بكفر الناقلين فضلا عن فسقهم أو ضعفهم ذكره السكالي (ولا عبرة برؤية الهلال في الصوم والرياء في الصوم) قد روي (قبل الزوال أو) روي بعده وهو اللبلة المستقبلة أقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لي وبلغا فوجب سبق الزيادة على الصوم والنظر والمفهوم المتبادر منه الزيادة عند غيبة كل شهر عند الصعبة واللباب ومن بعدهم (في المختار) من المذهب (باب في بيان) ملافسة الصوم وهو أربعة وعشرون شيئا) قد روي لا يتجدد بالمرة (ما لو أكل الصائم) أو شرب أو جامع أو جمع بينهما (ناسيا) الصوم أقوله صلى الله عليه وسلم إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فأتاه وهو رزق ساقه الله الله فلا قضاء عليه والجمع في معناها ما كان قد كثر من فوره فإن نكث بعده ففسد صومه فإن حرك نفسه ولم يرتع أو زرع ثم أوجز زمنه الكفارة ولو زرع خشية طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر والزرع ليس عليه شيء لعدم الجماع صورة ومعنى (وإن كان للناسي قدرة على) تمام (الصوم) إلى الليل بلا مشقة ظاهرة ككتاب قوى (يذكره به من رأيما كل) إن تركه (كره عدم تذكره) في المختار كذا في الفتح وقيل من رأى غيره في رمضان يأكل ناسيا لا يتجره لأن تأكله لا يفسد صومه وإذا ذكر الناسي وهو يأكل فليل له أن يك صائم فلم يتذكر بزمه القضاء في المختار (وإن لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكره) لأنه من قطع الرزق والطف به سواء كان شيخا أو شابا (أو أنزل ينظر) إلى فرج امرأته (أو فكر أو أدام النظر والفكر) حتى أنزل لأنه لم يوجد منه صورة الجماع والمعناه وهو الانزال عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الاططار وفعل المرائين بلائزال منه ما لا يفسد أو أدهن نفسه صومه كما أوغتل و وجب رد الماء في كبده (أو أكتحل ولو وجد طمعه) أي طعم الكحل (في حلقه) أو لو نفي بزاقه أو ختمته في الفم أو حوّل إلى الكثر وسواء كان مطبعا أو غيره وقد يمسألة الاكتحال ودهن الشارب الآية أنه لا يكره للصائم شرب رشفة المسك والورد ونحوهما لا يكون جوهر امتصلا كالدخان فانهم قالوا لا يكره الاكتحال بحال وهو شامل للطيب وغيره ولم يخصه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه لبنا أو دواء مع الدهن فوجد طمعه في حلقه لا يفسد صومه ما ذكره لا بجماعا يكون من المسام ولو ابتلع بنحو عينه ثم أخرجه لم ينظر أو أدخل أصبعه في فرج جوف لم يكن مبدولا لجماع أو دهن لم يفسد على المختار (أو احتجم) لم يفسد لأنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرّم واحتجم وهو صائم (أو اغتاب) وحديث أفطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهب الأجر (أو نوى الفطر ولم يفطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا منعه) لعدم قدرته على الاستئذان عنه فصارت كليل بقي في حقه بعد المضغنة لدخوله من الأنف إذا طبق الفم وهاذا ذكرنا إشارة إلى أنه من أدخل بصره دخان حلقه بأي صورة كان الدخان ففسد صومه سواء كان دخان غير أو عود أو غيرها حتى من تضرع بخور أو إلى نفسه واشتم دخانه ذكر الصوم أفطر لا مكان البحر زعم إدخال الفطر جوفه وما غشه وهذا إما ينقل عنه كثير من الناس فليتبينه ولا يتوهم أنه كتم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب برح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بشفه وسنذكر حكم الكفارة بشره (أو) دخل حلقه (غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) دخل (أطمع الأدوية) أي في حلقه لأنه لا يمكن الاحتراز عنها لا يفسد الصوم بدخولها (وهو ناسي كره صومه) لما ذكرنا (أو أصبح خنيا أو استمر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنابة) أقوله تعالى فالان باشر وهن لا تستمر جواز المباشرة إلى قبيل الفجر وقوع الفسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم أن أصبح خنيا أو أنزل بالصدائم وأغسل وأصوم (أو أصبح في أحليه ماء أو دنا) لا ينظر عند أبي حنيفة ومحمد خلا لا يوجب فيها أوصل إلى المثانة أما مادام في قصة الذكر لا يفسد بالاتفاق وبني الخلاف على منفذ الجوف من المثانة وعدمه ولا يظهر أنه لا يستغله وإنما يجتمع البول في المثانة بالترشح كذا قوله الامام قاله الزبلي (أو خاض نهر أو دخل الماء في أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حلقه) أنه بعد نزع عليه (درن) مما في الصمغ (ثم أدخله) أي العود (مرار إلى أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كافي للزينة لعدم وصول الفطر إلى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنه محط فاستنشق عذبا أو ابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فم فادخله وابتلعه إن كان لم ينقطع من فم قبل متصل كالخط قد نزل إلى الذقن فاستنشق لم يفطر وإن انقطع فأنفذ وأعاد أفطر كذا في الفتح وقال أبو جعفر إذا خرج الزقاق على شفتيه ثم ابتلعه ففسد صومه وفي الثانية ترطب شفتاه بزاقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الوجهة مثل إبراهيم عن أبيه أن ابتلع بلغا قال

وينبغي القاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي أو ذرعه التي وعاد بغير صمنه ولو ملاه في الصحيح أو استقاء أقل من مله
 في الصحيح أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الحصة أو مضغ مثل سمسمه من خارج فحقيق

ان كان أقل من مله فيه لا ينقض اجاعا وان كان مله فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض
 (وينبغي القاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كانه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون
 صومه صحيحا بالاتفاق لقدرته على جمها (أو ذرعه) أي بهيقه وغلظه (التي) ولو ملاه فاه قوله صلى الله عليه وسلم
 من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عذابه فيض (و) كذا لا يشطر لو (عاد) ما ذرعه (بغير
 صمنه ولو ملاه) التي (في الصحيح) وهذا عند محمد لأنه لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع ولا ممانه لانه
 لا يتعدى به عادة (أو استقاء) أي تعمد اخراجه وكان (أقل من مله) في الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال
 محمد يفسد وهو ظاهر الاربعة (ولو أعاد في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كافي المحيط لعدم انحر وج حكا
 حتى لا ينقض الطهارة (وتخل الكمال) وهو المختار عند بعضهم ادم انحر وج شرعا (وقال محمد يفسد وهو ظاهر
 الاربعة واربعة عن أبي يوسف لا يطلق ماروينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما يقى فيه من مسحوره (وكان دون الحصة)
 لأنه تبع ليقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعسر (وقال الكمال من المشايخ من جعل الفاصل بين
 القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستئذان بالريق أو لا يحتاج الاول قليل والثاني كثير وهو حوسن لان المنافع
 من الحكم بالا فطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسلم الاحتراز عنه وذلك مما يجرى بنفسه مع الريق لا يابعد
 في ادخاله لانه غير مضطرب فيه (أو مضغ مثل سمسمه) أي قدرها وقد تناولها (من خارج فحقيق) لا ينافي
 ولم يجد لها طله ما في حلقه (كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جدا فليسكن الاصل في كل قليل مضغ
 انتهى)

باب ما يفسد به الصوم ونحوه في الكفارة مع القضاء
 (وهو اثنان وعشرون شيئا) تقر بنا (اذا فعل) المكلف (الصائم) مستائنا في أدمه رمضان ولم يطرأ ما يفسد
 الفطر بعده كرض أو قله كسفر وكان فعله (شيئا) أي القصدات (طائفا) احتراز عن المكره ولو أكرهه
 زوجته في الاصح كافي الجوهره وبه ينفي فلا كفارة ولو حصلت الطوابع في أثناء الجماع لها بعد الاطارة بكرها
 في الابتداء (متعمدا) احتراز عن التامس والمضطرب (غير مضطرب) اذا مضطرب لا كفارة عليه (زومه القضاء)
 استدرا كالصلحة القائمة (و) زومه (الكفارة) الكمال الحناية (وهي الجماع في أحد السبيلين) أي سبيل آدمي
 (على الفاعل) وان لم ينزل (و) على (المفعول به) والذبح كاقبل في الاصح كمال الحناية بخلاف الحد لانه
 ليس زنا حقيقة (و) كذا (الأكل والشرب) وان قل (سوداؤه) أي المفطر (ما يتعدى) أي يربي ويقام الدين (به)
 أي الفداء وهو بالعين والذال المعجمين اسم للذات المأكولة تغذاء قال في الجوهره واختلاف في معنى التذدي قال
 بعضهم أن يعمل الطبع الى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود دفعه الى اصلاح البدن وفادته
 فيها اذا مضغ لقمته ثم أخرجها ثم ابتلعها فاعلى القول الثاني يجب الكفارة وعلى الاول لا يجب وهذا هو الاصح
 لانه باخر اجابها معها النفس كافي المحيط وعلى هذا الورق الحشيش والحشيشة والقطا اذا أكله فعمل القول الثاني
 لا يجب الكفارة لانه لا تنفع فيه البدن ور بما يضروه بنقض خلقه وعلى القول الاول يجب لان الطبع يعمل اليه
 وتنقض شهوة البطن اه قلت وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شرب في زوم الكفارة
 نسال الله العفو والعافية له وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طرى وكافور ومسك يجب الكفارة واذا صار في
 الكرم غليظا لا يجب (أو يتداوى به) كالاشربة والطبايع السليمة تدعون لتناول الدواء لاصلاح البدن فشرع لزجر
 عنه (و) منه (ابتلاع طر) وثلج ورد (دخل الى فيه) لا مكان التمر زعنه يسير طيق الفم (و) منه (أكل اللحم
 التي) ولو من ميتة (الا اذا دود) لخروجه به عن الفداء (و) منه (أكل السمسم) المختار كذا في التجميع
 وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديده اللحم بالاتفاق) للمادة
 بأكله (و) منه (أكل) حب (الحنطة وقضيمها) لما ذكرنا (الآن بعصق حقة) أو قدرها من جنس ما يوجب

تلاشت ولم يجد لها طلع ما في حلقه
 باب ما يفسد به الصوم ونحوه في الكفارة مع القضاء
 وهو اثنان وعشرون شيئا اذا فعل المكلف الصائم مستائنا في أدمه رمضان ولم يطرأ ما يفسد الفطر بعده كرض أو قله كسفر وكان فعله شيئا أي القصدات طائفا احتراز عن المكره ولو أكرهه زوجته في الاصح كافي الجوهره وبه ينفي فلا كفارة ولو حصلت الطوابع في أثناء الجماع لها بعد الاطارة بكرها في الابتداء متعمدا احتراز عن التامس والمضطرب غير مضطرب اذا مضطرب لا كفارة عليه زومه القضاء استدرا كالصلحة القائمة و زومه الكفارة الكمال الحناية وهي الجماع في أحد السبيلين أي سبيل آدمي على الفاعل وان لم ينزل و على المفعول به والذبح كاقبل في الاصح كمال الحناية بخلاف الحد لانه ليس زنا حقيقة و كذا الأكل والشرب وان قل سوداؤه أي المفطر ما يتعدى أي يربي ويقام الدين به أي الفداء وهو بالعين والذال المعجمين اسم للذات المأكولة تغذاء قال في الجوهره واختلاف في معنى التذدي قال بعضهم أن يعمل الطبع الى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود دفعه الى اصلاح البدن وفادته فيها اذا مضغ لقمته ثم أخرجها ثم ابتلعها فاعلى القول الثاني يجب الكفارة وعلى الاول لا يجب وهذا هو الاصح لانه باخر اجابها معها النفس كافي المحيط وعلى هذا الورق الحشيش والحشيشة والقطا اذا أكله فعمل القول الثاني لا يجب الكفارة لانه لا تنفع فيه البدن ور بما يضروه بنقض خلقه وعلى القول الاول يجب لان الطبع يعمل اليه وتنقض شهوة البطن اه قلت وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شرب في زوم الكفارة نسال الله العفو والعافية له وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طرى وكافور ومسك يجب الكفارة واذا صار في الكرم غليظا لا يجب أو يتداوى به كالاشربة والطبايع السليمة تدعون لتناول الدواء لاصلاح البدن فشرع لزجر عنه و منه ابتلاع طر وثلج ورد دخل الى فيه لا مكان التمر زعنه يسير طيق الفم و منه أكل اللحم التي ولو من ميتة الا اذا دود لخروجه به عن الفداء و منه أكل السمسم المختار كذا في التجميع وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح و كذا قديده اللحم بالاتفاق للمادة بأكله و منه أكل حب الحنطة وقضيمها لما ذكرنا الآن بعصق حقة أو قدرها من جنس ما يوجب

قوله مبتلأه فان نوى نهارا ثم أظفر فلا كفارة لشبهه بخلاف الشافعي رضى الله عنه فانه لا يجوز الصوم فيه من النهار ويستمر أيضا التمين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة الاخيار وقالان نوى نهارا أو أظفر عليه الكفارة أفادها السيد اه ملحطوا

قوله ومنه أكل اللحم التي فيه اتمهم اعتبروا في وجوب الكفارة كل ورق الاشجار الاعتباري ودعه بصدمة يقتضيان أن يعتبر الاعتبار في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والا فالتفرق أفادها السيد اه ملحطوا

فلاش وأبتلاع سمسه أو نحوها من خارج في المختار أو أكل الطين الارمني مطلقا والطين غير الارمني فأطلق ان اعتاد أكله وقليل الملح في المختار وبالإع زاق زوجه أو صدقه لا غيرها أو كله عدا بدغية أو حجامه أو مس ١٥٧ أو قلة شهوة أو عدم مضاجعة

من غير ازال أو دهن
شار به ظان أنه أضر
بذلك لا إذا أفناه فحسه
أو سمع الحديث ولم
يعرف تأويله على
المذهب وإن عرف
تأويله وجبت عليه
الكفارة ونجس الكفارة
على من طأعت مكرها
في فصل في الكفارة
وما يسقطها عن الذمة
تسقط الكفارة بطر و
حيض أو نفاس أو
مرض مبيح للفطر
في يومه ولا تسقط عن
سورة يكرها بعد
لزمها عليه في ظاهر
الرواية والسكارة
تحرير رقية ولو كانت
غير مؤمنة فإن عجز
عنه صيام شهرين
متتابعين ليس فيها جناح
يوم عيول أو أيام التشريق
فان لم يستطع الصوم

الكفارة (فلاش) واستمسكت بالمضغ فلم يجد لها طعم الا كسكارة ولا فساد لصومه كإفد منه (و) من موجب
الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (سمسه أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج) في لزوم الكفارة
بهذا (في المختار) لانها مبتدئ به والشعر المقل أو الأخضر المستخرج من سنبلة اذا ابتلع عليه الكفارة
لا الحاف (و) منه (أكل الطين الارمني مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتد لا يؤكل للدواعي فكان افطارا
كاملا (و) منه (أكل الطين غير الارمني) أي الطين المسبي (الطفل ان اعتاد أكله) لأعلى من لم يعتد (و) منه
أكل (قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وانه من الامتناعات بالجوهر وإذا أكل كموب قوائم الذرة لا روية
لهذه المسئلة قال الزيدوني على القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع زاق زوجه أو) زاق (صدقة)
لانه يتلذذ به (لا) تازمه الكفارة بزاق (غيرها) لانه باه (و) ما وجب الكفارة (أكله عدا بدغية) وهي
ذكر أكلها بما كرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الفية ففطر الصائم أول يومه
عرف تأويله أو لم يعرفه أفناه مفت أو لم يفقه لان الفطر بالفيه بخلاف القياس لان الحديث مؤول بالأجاء
بذم التواب بخلاف حديث الحجامه فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الاوزاعي وأبو (أو) (بذل حجامه
أو) (أكله بعد (مس أو) (أكله بعد (قلة شهوة أو) (أكله) بعدم مضاجعة أو مباشرة فاحشة (من غير ازال)
ظان أنه أضر بالمس والقبله لزمته الكفارة الا اذا تأول حديثا واستغنى فيها فأفطر فلا كفارة عليه وإن أضاف
الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن الدائع (أو) (أكله بعد (دهن)
شار به ظان أن أضر بذلك لانه متمم ولم يستند ظنه الى دليل شرعي لزمته الكفارة وإن استغنى فيها فأفناه
بأنفطر بدهن الشارب أو تأول حديثا لانه لا يمتد فتوى الفقيه ولا تأويله بالحديث هذان لان هذا ما لا يشبه على
من له شبهة من الفتحة نقله الكمال عن الدائع قلت لكن يخالفه ما في فاضل خان وكذا الذي كتبه أو دهن
نفسه أو شار به ثم أكل متمم عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فأفطر به بالنظر فيخفف لانه لم يمتد الكفارة
اه فعلى هذا يكون قولنا (الا إذا أفناه فحسه) شاه لا يستلزم دهن الشارب والمراءى بالفيه متبع المذهب كالمنهاية
وبعض أهل الحديث ممن يرى الحجامه مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على السامى الأخذ بقول المفتي
فصير الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) (الا إذا (سمع) المتحجم أو الماحم
(الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر المحجم والمجروح (و) لم يعرف تأويله على المذهب لان قول
الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو أولى بأبناث المدرين لم يعرف التأويل (و) (لذا) (ان عرف
تأويله وجبت عليه الكفارة) لانفشاء الشهية ونجس الكفارة على من طأعت (رجلا مكرها) على وطئها لان
سبب الكفارة جناية العدا الصوم لنفس الواقع وقد تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كما لو لم يستطع بلوغ
الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به

فصل في الكفارات وما يسقطها عن الذمة
مقتضاها (بطر وحيض أو نفاس أو) طر و (مرض مبيح للفطر) أن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود
العذر (في يومه) أي يوم الاضداد الموجب للكفارة لانها تعجب في صوم مستحق وهو لا يجوز أو تأويلها
فكنت الشبهة في عدم استحقاته من أوله بمرض العذر في آخره أو ما إذا كان الممرض يصنع ما كان جرح نفسه
أو ألقاها من جبل أو سطح المختار ثم انسلط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم انجب نفسه في شيء أو
عمل حتى أجهده العطش فأفطر كثر لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه بما أخذ القائل (ولا تسقط)
الكفارة (عن سورة يكرها) كالسافر واختاره (بذل زوجه) ومها عليه في ظاهر الرواية (لان المدر لم يصح من
قبل صاحب الحق) (والكفارة تحرير رقية) ليس بها عيب فوات منفعة البطن والمشي والكلام والبطر والغير
(ولو كانت غير مؤمنة) إطلاق النص (فان عجز عنه) أي التحريم بعدم ملكها أو ملك غيرها (صام شهرين
متتابعين ليس فيها مجرم عيول) بعض (أيام التشريق) (فان لم يستطع الصوم) (لمرض أو كبر

بعد الوجوب) تسقط الكفارة (التي وجبت بارتكاب
مقتضاها) (بطر وحيض أو نفاس أو) طر و (مرض مبيح للفطر) أن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود
العذر (في يومه) أي يوم الاضداد الموجب للكفارة لانها تعجب في صوم مستحق وهو لا يجوز أو تأويلها
فكنت الشبهة في عدم استحقاته من أوله بمرض العذر في آخره أو ما إذا كان الممرض يصنع ما كان جرح نفسه
أو ألقاها من جبل أو سطح المختار ثم انسلط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم انجب نفسه في شيء أو
عمل حتى أجهده العطش فأفطر كثر لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه بما أخذ القائل (ولا تسقط)
الكفارة (عن سورة يكرها) كالسافر واختاره (بذل زوجه) ومها عليه في ظاهر الرواية (لان المدر لم يصح من
قبل صاحب الحق) (والكفارة تحرير رقية) ليس بها عيب فوات منفعة البطن والمشي والكلام والبطر والغير
(ولو كانت غير مؤمنة) إطلاق النص (فان عجز عنه) أي التحريم بعدم ملكها أو ملك غيرها (صام شهرين
متتابعين ليس فيها مجرم عيول) بعض (أيام التشريق) (فان لم يستطع الصوم) (لمرض أو كبر

الحيض استأنف وبلغها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لم يتصل تستأنف ذكر السيد اه طعنا وري

أطعم ستين مسكينا فديهم بمشهم غداء وعشاء مشبعين أو غداءين أو عشاءين أو عشاء وسحورا أو يعطى كل فقير نصف صاع من رء أو وكفت كفارة واحدة عن جاع أو كل متعدد في أيام لم يتخلله تكفير ولو

من رمضان على الصحيح فان تغفل لاتكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية باب ما قصد الصوم من غير كفارة إذا نكح الصائم أرزا أو عجننا أو دققتا له لحا كثيرا دلهة أو طينا غير أرزى لم يمتدأ كله أو نواته أو قطعا أو كاغا أو سرفحا ولم يطبخ أو جوز رطبة وابتلع حصاة أو حديد أو رزبا أو حجير أو احتقن أو استعط أو أوجر بصبب شئ في حلقه على الصحيح أو قطر في أذنه دهن أو ماء في الأصم أو دأوى جاشفة أو مبدأ دواء ووصل إلى جوفه أو دماغه أو دخل حلقه مطرا أو تلج في الأصم ولم يتلته بصنعه أو أظفر خطا بسبق ماء المضغصة إلى جوفه أو أظفر مكرها ولو بالجماع أو أكرهت على الجماع أو أظفرت خونا على نفسها من أن تعرض من الخدمة أمة كانت أو منكوبة أو صلب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو أكل عند أبعده أكله ناسيا ولو علم أن خبر على الأصح

(أطعم ستين مسكينا) أو فقيرا أو لا يشترط اجتماعهم والشرط أن (بديهم) بمشهم غداء وعشاء مشبعين (وهداهو العدل لدفع حاجة اليوم بحيلة) (أو) (بديهم) (غداءين) من يومين (أو) (بمشهم) (عشاءين) من ليلتين (أو) (عشاء وسحورا) بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانياهم الذين أطعمهم أولا حتى لو غدى ستين ثم أطعم ستين غيرهم أجزأ حتى بعيدا الطعام لا بعد الفترتين ولو أطعم فقيرا ستين يوما جزأ لأنه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير عندئذ فقرا آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو بجزأ من غير آدم والشعير لا بد من آدم منه فلو شوته وأكل الشها لا يكفي ولو استوجب على الجائع (أو) يعطى كل فقير نصف صاع من رء أو (من) (دقيقة أو) (من) (سوفة) أي البر (أو) يعطى كل فقير (صاع غراو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى (قيمة) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جاع وأكل) (عند) (متعدد في أيام) كثيرة (لم يتخلله) أي الجماع أو الأكل (عند) (تكفير) لأن الكفارة للزجر وواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضانين على الصحيح) للتداخل بقدر الامكان (فان تحال) (التكفير بين الوطنين أو الأكلتين) (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول الزجر بمودة (باب ما قصد الصوم) (ووجب القضاء) (من غير كفارة) لقصوره ماء أو لملء وهو سبعة وخمسون شيئا تقر بأمره (إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أرزا) (أو) (عجننا أو دققتا) على الصحيح إذا لم يحفظ بسنن أو دبس أو لم يبل بسكر دقي حنطة وشعير فان كان به رتمته الكفارة (أو) (أكل) (ملحا كثيرا دلهة أو) (أكل) (طينا غير أرزى) (أو) (لم يمتدأ كله) لأنه ليس دواء (أو) (أكل) (نواة أو قطنا) أو ابتلع ريقه متفيرا بجنشنة أو مسفرة من عمل البريسم ونحوه هو ذر كالصوم (أو) (أكل) (كاغدا) ونحوه مما لا يؤكل عادة (أو سرفحا) أو نحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ) (ولم يلع) (أو جوز رطبة) ليس لها لب أو ابتلع اليابسة بلها الكفارة عليه ولو ابتلع لز رطبة فزعمه الكفارة لأنها تؤكل عند معة الفتر ويضعف اليابسة مع قشرها وصل المضغ إلى جوفه اختلف في لز وما الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديد) أو (أفخاضها) وذهبا وفضة (أو رزبا أو حجير) ولو زمردا لم يزعمه الكفارة لقصوره والجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو احتقن أو استعط) (أو) (واية بالفتح) فهم المعلقة صب الدواء في الدرر والسعوطا صب في الأنف (أو أوجر) (أو سرفحا) (بصبب شئ في حلقه) وقوله (على الصحيح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجهه الصحيح أن الكفارة متوجبة بالطعام صوم رة ومعنى والصورة الابتلاع ككافي الكافي وهي منعمدة والتنعيم المحدث عنها واجب القضاء فقط (أو أظفر في أذنه دهن) (أو) (انتفاقا) (أو) (أظفر في أذنه) (ماء في الأصم) أو وصول المفطر دماغه بقلعه فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه فإنه قاض بخان وحقيقه الكمال وفي المحط الصحيح أنه لا يفسد لأن الماء ينضرا الدماغ فاندبم المفطر صوم رة ومعنى (أو دأوى جاشفة) هي جراحة في البطن (أو أمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطبا أو يابسا (ووصل إلى جوفه) في الجائنة (أو دماغه) في الأمه على الصحيح (أو دخل حلقه مطرا أو تلج في الأصم ولم يتلته بصنعه) وانما ساق إلى حلقه بذاته (أو أظفر خطا بسبق ماء المضغصة) أو الاستساق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المفطر لمجمله والرفوع في الخطأ (الام) أو أظفر مكرها ولو بالجماع من زوجته على الصحيح وبه يفتى وانتشار الأكل لا يدل على الطواغية (أو أكرهت على) (تكميها من) (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأوعته بعد الإيلاج لأنه بعد الفساد (أو أظفرت) المرأة (خونا على نفسها) أن تعرض من الخدمة أمة كانت أو منكوبة (أو صلب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو أكل عند أبعده) (أو صلب أحد في جوفه ماء وهو) أي الصائم (تائم) لوصول المفطر إلى جوفه كالأشرب وهونائم وليس كالناسي لأنه تؤكل ذبيحته وذهب العنق والنائم لا تؤكل ذبيحته (أو أكل عند أبعده أكله ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية نظر إلى فطره قياسا بأكله ناسيا ولم تنف الشبهة (ولو علم الخبز) وهو رقة صلى الله عليه وسلم من لبس وهو صائم فأكل أو شرب فليتهم صومه (على الأصح) لأنه خير وأحد لا يوجب

قوله بأكله ناسيا متعلق بقوله فطر أي أن الاشتباه عند القياس أي دليل القياس لأن القياس فطره بأكله ناسيا والنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم العلم فليتهم صومهم مخالف للقياس فوجدت الشبهة الشرعية بالنظر للقياس فالقياس في صفة الصوم فليتهم الصوم حتى يفيد بالأفطار اه طبع على

الافادة ثم أكل أو سافر

بعد ما أصبح مقبلا

فاكل أو أمسك بلانية

صوم ولا يمسك فطر

أو تسحر أو جامع شاك

في طلوع الفجر وهو

طالع أو أقطر بطن

الفجر وبوالشمس

باقية أو أنزل بوطه ميتة

أو قبله أو لس أو أسد

صوم غير أداء رمضان

أو وطئت وهي نائمة أو

قطرت في فرجها على

الاصح أو أدخل أصبعه

مبلولة بماء أو دهن

في دبره أو أدخلته في

فرجها الداخل في

المختار أو أدخل قطنة

في دبره أو في فرجها

الداخلة وغيرها أو

أدخل دحنا بضمه

أو استعاقل وودون مل

القم في ظهار الواية

وشرطا أو يوسف رجه

الله مل القسم وهو

الصحيح أو أعاد ما ذكره

من الثاني وكان مل

القم وهو ذا كرو أو أكل

ما بين أسنانه وكان قدر

الحصاة أو نوى الصوم

نهارا بعد ما كل ناسيا

فصل المجذبة من

أنهار أو أغنى غلبه ولو

جميع الشهور إلا أنه

لا يقضى اليوم الذي

حدث فيه الانجاء أو

حدث في ليلة أو بجن

غيره تمتد جميع

العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصححه قاضيه خان (أوجامع ناسياتم جامع حامدا) أو أكل بعد الجماع ناسيا لما ذكرنا (أو أكل) وشرب وجامع عمدا (بعد ما نوى) منشفاتيه (نهارا) كدبه بقوله (ولم يبيت نته) عند الإمام قال النسقي لا يجب التكثير بالأفطار إذا نوى الصوم من النهار لشبهة عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا أن لا يمين القرض فيها إلا (أو أصبح مسافرا) وكان قد نوى الصوم ليلا ولم يقض عزمه (فمنى الإقامة ثم أكل) لأنظمة الكفارة وأن حرم أكله (أو سافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقبلا) أو بامن الليل (فاكل) في حالة السفر وجامع عمد الشبهة السفر وإن لم يحل له الفطر فإن رجع إلى وطنه لمحاكمة نفسها كل في منزله عمدا أو قبل انفصاله عن العمران لمته الكفارة لا تقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلانية صوم ولا يمسك فطر) لا تقضى شرط الصحة (أو تسحر) أي أكل السحور بفتح السين اسم لما كسول في السحر وهو السدس الأخير من الليل (أو جامع ما كافي طلوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل وبأنه ترك التثبت مع الثلث لأنهم جناية الإفطار فلا ذم لبيتين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضا بالمثل لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالمثل وروى عن أبي حنيفة أنه قال أساء بالكل مع الثلث إذا كان يصبره على أوكات ثلثة مقمرة أو مقمرة أو كان من مكان لا يبيت فيه الفجر أقنوه عليه السلام دغمير بيلك إلى مالا بيلك (أو أقطر بطن الفروج) أي غلبه الفطر لا يجرى الثلث لأن الأصل بقاء النهار فلا يكل الثلث لاسقاط الكفارة على إحدى الروايتين بخلاف أنشك في طلوع الفجر عملا بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا أو ما لو شك في الفروج ولم يبيتين له شيء ففي يوم الكفارة وابتنا ويختار الفقيه أبي جعفر لم ومها وإذا غلب على ظنه أنها لم تقرب فافطر عليه الكفارة سواء تيقن أنه أكل قبل الفروج أو لم يبيتين له شيء لأن الأصل بقاء النهار وغلبة الظن كاليقين (أو أنزل بوطه ميتة) أو هجمة تقصير الجناية (أو) أنزل (بفضيحة) أو ببطيخ أو عوبت بالكفر (أو) أنزل (من قبله أو لمس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أسد صوم غير أداء رمضان) بجماع وغيره لعدم هتك حرمة الشهور (أو وطئت وهي نائمة) أو بعدطر والجنون عليها وقد توثق بالافسد بالوط ولا كفارة عليها لعدم جنتها حتى لو لم يوجد مفيد صوم هذا ذلك اليوم لأن الجنون الظاهري ليس مفيد الصوم (أو أقطرت في فرجها على الاصح) لشبهة الحقنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره) أو استنحي فوصل الماء إلى داخل دبره أو فرجها الداخلة بالماء فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد قدر الحقنة وقفا يكون ذلك ولو نزع سره ففسله أن نشق قبل أن يقوم ويرجع لمحل لا يفسد صومه وال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) أي أصبعها مبلولة بماء أو دهن (في فرجها الداخلة في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنة) أو خرفة أو خشبة أو حجر أو في دبره أو (أدخلته) في فرجها الداخلة وغيرها (لأنه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرف خارجا لأن عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالبراة (أو أدخل دحنا بضمه) تمتد إلى جوفه أو دماغه لوجود الفطر وهذا دخان غير معتبر والعود وفيها لا يعدل يوم الكفارة أيضا للتعف والتداوى وكذا الدخان الحادث شره وابتدع هذا الزمان كما قدمناه (أو استاء) أي تعدد أخرجه (وودون مل القسم في ظهار الواية) لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من استعاقل عمدا فاقض (وشرطا أو يوسف رجه) أن يكون (مل القسم وهو الصحيح) لأن مادونه كالمهم حكما حتى لا يقضى الوضوء (أو أوعاد) بضمه (ما ذكره) أي غلبه (من الثاني) وكان مل القسم وفي الأقل منه روايتان في الفطر وعدمه بأعادته (وهذا ذكر) لصومه ذكرنا ناسيا لم يقدر المقدم (أو أكل ما بين) أي من سحوره بين أسنانه وكان قدر الحصاة لا مكان الاحتراز عنه بلا كفارة (أو نوى الصوم نهارا بعد ما أكل ناسيا قبل المجذبة) (صوم من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والفر (أو أغنى عليه) لأنه نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهور) يقضى بمزلة النوم بخلاف الجنون (اللاه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الانجاء أو حدث في ليلة أو بجن) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تيقن عدم هاله من الأول أيضا (أو بجن) جنونا (غيره تمتد جميع

قوله أو أدخل أصبعه مبلولة الخ لم يمكن مبلولة لا يجب القضاء بأداء السيد والظاهر أن الإدخال لا يفسد إذا وصل إلى محل الحقنة

أه طبعهاوى

على من فسد صومه
وعلى حائض ونفساء
ظهر تأمده من طلوع
الفجر وعلى صبي بالغ
وكافر أسلم وعليهم
القضاء الا لاخيرين
فصل فيما يكره
للصائم وما لا يكره وما
يستحب كرهه
للصائم سبعة أشياء
ذوق شيء وضغفه بلا
عذر ووضع الملك
والقبلة والمباشرة ان لم
يأمن فيها على نفسه
الانزال أو الجماع في
ظاهر الواية وجمع
الريق في القسم ثم
ابتلاعه وما طار أنه
يضعفه كالفصد
والجمجمة هوسنة
أشياء لا تكرر للصائم
القبلة والمباشرة مع
الابن ودهن الشارب
والكحل والجمجمة
والفضة والبنواك
أكثر النهار بل هوسنة
كأوله ولو كان وطبا أو
مبلولا بالماء والمضضة
والاستنشاق لغير
وضوء والاغتسال
والتلقيح شوب مبتل
للنرد على الفتي به
ويستحب له ثلاثة
أشياء السحور
وتأخيرته وتجميل
الظفر في غير يوم
شبه

(الشهر) بأن أفاق في وقت النية نهار الاله لا حرج في قضاءه دون شهر (و) ان استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاءه)
ولو حكا (بأفاته لئلا) فقط (أوتها را بعد فوات وقت النية في الصحيح) وعليه الفتوى لأن الليل لا يصام فيه ولا
في بعد الزوال وال تأني جموع النوازل والمجتمى والتهاية وغيرها وهو مختار شمس الأئمة وفي الفتح يلزمه قضاءه
بأفاته فيه مطلقا (فصل بحسب) على الصحيح وقبل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو
بغير نزال (وعلى حائض ونفساء ظهر تأمده من طلوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون أفاق (وعلى
صبي بالغ وكافر أسلم) ثمرة الوقت بالقدر الممكن (وعليه القضاء الا لاخيرين) الصبي اذا بالغ والكافر اذا أسلم
لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليها وعلت الخلاف في أفاته المجنون (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما
يستحب) كرهه (كره للصائم سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تريض الصوم للقضاء لونه لعل المذهب (و) كرهه
(مضغفه بلا عذر) كما رأته اذا وجدت من مضغ الطعام لصبيها كقطرة لحيض أمأذ لم يجد بدامته فلا بأس
بعضهها لصيانة الولد واختلف فيها اذا خشي الفتن لشراهما كقول يذاق ولا تذوق الطعام اذا كان زو وجها سي
الخلق لتعلم ملوته وان كان حسن الخلق فلا يجل لها وكذا الامنة قلت وكذا الاجبر (و) كرهه (مضغ الملك)
لأنه لا يصل منه شيء الى الجوف مع الريق الملك هو المصطكي وقيل البان الذي هو الكندر لانه ينهم بالافطار
بعضه سواء المرأة والرجل قال الامام على رضي الله عنه ابالك وما يسقط الى العقول انكاره وان كان عندك
اعذار وفي غير الصوم يستحب للنساء كرهه للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم (و) كرهه (القبلة والمباشرة)
تلفاحش وغيرها (ان لم يؤمن فيها على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهرا الواية) لما فيه من تريض الصوم
للقضاء بقية الفطن ويكره التقبيل الفاحش بعض شغها كافي الطهيرة (و) كرهه (جمع الريق في القسم) قصد
(ثم ابتلاعه) تخافا من الشبهة (و) كرهه فعل (ما طار أنه يضعفه) عن الصوم (كالفضة والجمجمة) والعمل
الشافع لما فيه من تريض الاسداد (وتسعة أشياء لا تكرر للصائم) وهي ان علمت بالمفهوم ساغ ذكرها للدليل
(اقبلة والمباشرة مع الامن) من الانزال والوقوع لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقبل ويأثر وهو صائم واه الشيخان وهذا ظاهر الواية وعن محمد انه كرهه الفاحشة وهي واية الحسن عن
الامام لانه لا يخلو عن فتنه وفي الجوهرة وقيل ان المباشرة تنكره وان آمن على الصحيح وهي ان يس فرجه
فرجها (ودهن الشارب) يفتح الدال على أنه مصدر وبضعها على إقامة اسم العين مقام المصدر لانه ليس فيه شيء
ينافي للصوم (والكحل) لانه عليه الصلاة والسلام كحل وهو صائم (والجمجمة) التي لا تضعف عن الصوم
(والفضة) كالجملية وذلك كشيخ الاسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى القطر (و) لا يكرهه (السواك)
آخر النهار بل هوسنة كأوله (قوله عليه الصلاة والسلام من خير خلال الصائم السواك وفي الكفاية كان النبي
صلى الله عليه وسلم يستاك أول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير للسوطي السواك سنة فاستاكوا
وقت شتم وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة سواك افضل من سبعين صلاة بلا سواك وهي عامة توصفها بصفة عامة
تصدق بعصر الصائم كافي الفتح (و) لا يكرهه (و) لو كان رطبا) أخضر (أو مبلولا بالماء) لا طلاق مار وبنار (و) لا يكرهه
له (المضضة) (و) لا (الاستنشاق) وقد فعلهما (لغير وضوء) (لا) (الاغتسال) (و) لا (التلفيق شوب مبتل) قصد ذلك
(النرد) ودفع الحجر (على الفتي به) وهو قول أبي يوسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم
من العطش أو من الحر وأما أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يميل التراب ويلقه عليه وهو صائم ولا يكره
عونا على العبادة ودفع الحجر للطبي وكرهها أبو حنيفة لما فيه من اظهار الضجر في إقامة العبادة (و) يستحب
له ثلاثة أشياء السحور (لقوله صلى الله عليه وسلم تسحر وأما في السحور بركة حصول التقوى به أو بزيادة
الثواب ولا يكرهه لانه لا خلاف عن المراد كما فعله المترهون (و) يستحب (تأخيرته) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث
من أخلاق المرسلين تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليدين على الشمال في الصلاة (وتجميل الظفر في
غير يوم غيم) وفي الشيء يحتاج حفظ الصوم عن الافساد والتعجيل المستحب قبل استعمال النجوم ذكره
قاضي خان والبركة ولو بآية قال صلى الله عليه وسلم السحور بركة فلا تدعه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله

قوله لانه ينهم بالافطار على الكراهة أي ولا يجوز والوقوف مواقف الهبة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا يقرب مواقف التهمة اه طحاوي

وملائكة يصلون على المتسحرين برؤاء جده الله **فصل في الموارض** جمع عارض المرض والسفر
والأكرام والحمل والرضاع والجوع والعطش والهرم هياض الفطر فيجوز (من خاف) وهو مريض (زيادة
المرض) بك أو كرف أو صام والمرض معنى يوجب قهر الطبيعة إلى الفساد ويحدث أولافى الماثل ثم يظهر أثره
وسواء كان لوجه عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله الفطر لا يقدضى إلى
الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغاى إذا كان يعلم يقينا وبغلة الظن القتال يكونه بازاء العدو ويخاف النصف
عن القتال وليس مسافرا الفطر قبل الحرب ومن له نوبة يسي أو عاده حبس لأبأس بظنه على ظن وجوده
بان لم يوجدا خالف في زوم الكفارة والأصح عدم لزومها عليه ما وكذا أهل الرضاك ولسموا الطفل يوم
الثلاثين فظنوه عيدا فاطر وأنهم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحمل) ومرض خافت على نفسها
(نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولد هانسا كان أو رضاعا) ولها شرب الدواء
إذا أخبر الطبيب أنه يمنع استطلاق البطن الرضيع وتقطر لهذا العذر لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن
السافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ومن قيدا المستأجرة للرضاع فهو مردود (واخوف
المعبر) بأباحة الفطر طريق معرفته أمران أحدهما (ما كان مستندا) فيه (لفظة الظن) فأنها بمنزلة اليقين
(بتجربة) سابقة والثاني قوله (أو أخا طبيب) مسلم حاقف عدل بداهة كذا في البرهان وقال الكل سمس حاقف
غير ظاهر الفسق وقيل عدله شرط (و) جاز الفطر (لن حصوله عطش شديد أو جوع) مفطر (بخاف منه
الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لأتباع بعث نفسه اذ لو كان به بقرمه الكفارة وليل لا
(وللسافر) الذى أنشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بأشائه بعد ما أصبح صائما بخلاف ما لو سئل
بمرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فسد من أيام أخر ولبار وناه
(وصومه) أى المسافر (أحبان لم يضره) لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم (و) هذا إذا (لم تكن عامة رفته
مفطر بن ولا مشتركين في النفقة) فإن كانوا مشتركين أو مفطر بن فالأفضل فطره (أى المسافر) موافقة للجماعة
كفى الجوهرة (والجيب الإيصاء) بكفارة ما فطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه
تقدم من الاعتذار بالنسبة للفطر لفوات أدراك عدة من أيام أكم (و) إن أدركوا المدة (فصوموا) وأعلى
قضاؤه (وإن لم يقضوا الزهم الإيصاء) (بقدر الإقامة) من السفر (والصحة) من المرض وزوال العذر اتفاقا على
الصحيح والخلاف فيمن نذر أن يصوم شهرا إذا برأ ثم رآه أو ما يلزمه الإيصاء بالأطعام لجميع الشهر عندها
وعند محمد قضى ما صح فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لاطلاق النص لكن المستحب التتابع وعدم التأخير
عن زمان القدرة مسارعة إلى الخير وبراءة الذمة **فتبينه** بأربعة متتابعة بالنص إذا مرض رمضان وكفارة الظهار
والقتل واليمين والخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لاذى برأس المحرم والمنته والقران وجزاء الصيد وثلاثة
لم تذكر في القرآن وثبتت بالأخبار صوم كفارة الإفطار عمدًا في رمضان وهو متتابع والبطوع متغير فيه والنذر
وهو على أقسام أمان ينذر أياما متتابعة معينة بمخصوصها ومنه ما لم ينذر الاعتكاف وهو متتابع وإن لم ينص
عليه الآن يصح بعدم التتابع في النذر (وإن جاز رمضان آخر) ولم يقض الفاتت (قدم) الإداء (على القضاء)
شرعا حتى لو نذر عن القضاء لا يقع إلا عن الإداء لا تقدر (ولا فدية بالنذر) لاطلاق النص (و يجوز الفطر
أشيع فان ويجوز فانية) سمي فانية لأنه أقرب إلى القضاء لم يثبت قوته ويجز عن الإداء (وتلزمه الفدية) وكذا
من عجز عن نذر الأبد لا لغيرهم من ذوى الاعتذار (لكل يوم نصف صاع من بر) أى قيمته بشرط دوام عجز الفاتى
والفانية إلى الموت ولو كان مسافرا أو مات قبل الإقامة لأوجب عليه الفدية بظنه في السفر (كن نذر صوم الأبد
فضم عنه) لاشتباعه بالمشقة بظن وفدى التيقن بعدم قدرته على القضاء (فإن لم يقدر) من تجوز له الفدية
يعنى الفدية لمعبره يستغفر الله سبحانه ويستقبله (أى يطلب منه العفو عن قصوره في حق) (و) لا يجوز الفدية
إلا عن صوم هو أصل نفسه لا يدل عن غيره حتى (لو) حبت عليه كفارة بين أو قبل أو ظهر أو انظار (لم يجز)
ما يكفر به من عتق أو أطعام أو كسوة (وهو شيخ فان أول نصم) حال قدرته على الصوم حتى صار فانيا (لا يجوز
لله الفدية) لأن الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما

أو المرض على نفسها
أو ولد هانسا كان أو
رضاعا وخوف المعبر
ما كان مستندا لفدية
الظن بتجربة أو أخا
طبيب وإن حصل له
عطش شديد أو جوع
بخاف منه الهلاك
وللسافر الفطر وصومه
أحب إن لم يضره ولم
تكن عامة وقتسه
مفطر بن ولا مشتركين
في النفقة فإن كانوا
مشتركين أو مفطر بن
فالأفضل فطره موافقة
للجماعة ولا يجب
الإيصاء على من مات
قبل زوال عذره وقضوا
مافتر وأعلى قضاؤه
بقدر الإقامة والصحة
ولا يشترط التتابع في
القضاء فإن جاز رمضان
آخر قدم على القضاء
ولا فدية بالنذر إليه
ويجوز الفطر لشيخ
فان ويجوز فانية
وتلزمه الفدية لكل
يوم نصف صاع كن
نذر صوم الأبد فضم
عنه فإن لم يقدر على
الفدية لمعبره يستغفر
الله سبحانه ويستقبله
ولو وجبت عليه كفارة
بين أو قبل فلم يجز
ما يكفر به من عتق
وهو شيخ فان أول
يصم لا يجوز له الفدية

قوله يصلون على المتسحرين أى الله رحم والملائكة تستغفر لهم أو رادها المطف وهو فى كل عام يناماه اه طيطاوى
قوله فضعف وكذا الوافط أياما مع القدرة فإن القضاء غير متأهل فالتقيد بالضعف اتفاقا فيما يظهر اه طيطاوى

يلفر به من المال فان اوصى بالكفر فقد من التلث ويجوز في القدية الاباحة في الطعام اكلان مشتملان اليوم
 ويجوز القليل بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيها من القليل قال جماعة عا لم أن ما شرع لفظ الطعام أو الطعام
 يجوز فيه القليل والاباحة وما شرع لفظ الايتاء أو الاداء يشترط فيه القليل (ويجوز للمتطوع) بالصوم
 (الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أو جهلنا وى مسلم عن عائشة رضي الله
 عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال انى اذن صائم ثم انى في يوم آخر
 فقلنا يا رسول الله أهدي الناجس فقال أرنيه فلقد أصدحت صائما كل واحد زاد الناس ولكن أصوم يوما كانه
 وصحح هذه الرواية بأدلة محمد بن عبد الحنفى وذكر الكرخى وأبو بكر أنه ليس له أن يفطر الا من عذر وهو ظاهر الرواية
 ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب أن كان مقطرا فليأكل كل وان كان صائما
 فليصل أى فليدع قال الفرطى ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزا كان الافضل
 الفطر لاجابة الدعوة التي هي السنة وصححه في المحط جماعة أن افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع
 فيها انفا لم يكره وليس يحرام لان الدليل ليس قطعى الدلالة وان لم القضاء واذا عارض عذر أيسر للمتطوع
 الفطر اتفاقا (والضايعة عذر على الاظهر للضيف والمضيف) فيا قبل الزوال لا بعدة الا أن يكون في عدم فطره
 بعده حقوق لاحد الايون لا غيرهما التأكيد ولو لحق شخص بالاطلاق ليفطر فالا عذر على أنه يفطر ولو
 بعد الزوال ولا يحتج برعاية حتى أخيه (وله الشارح بهذه الفائدة الحليّة) قال في التجبين والمزبد رجل أصبح
 صائما متطوعا فدخل على أخ من اخوانه فسأله أن يفطر لأبأس بأن يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم من
 أفطر لأخيه كتبت له ثواب صوم ألف يوم ومضى قضى يوما كتبت له ثواب صوم ألف يوم وقيل أيضا في
 السراخنة والمحط والميسر (واذا افطر) المتطوع (على أى حال) كان (عليه القضاء) لا خلاف بين أصحابنا
 في وجوبه صيانة لما مضى عن الطلوع (الاذا شرع متطوعا) بالصوم (في خمسة أيام بومي العدين وأيام
 التشريق فلا يلزمه قضاءها بافسادها في ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة رحمه الله لا ن صومها أمور بنقضه ولم
 يجزأ عنه لانه بنفس الشروع ارتكب المنهي للأعراض عن ضيافته تعالى فأمر بقطعه وعن أبي يوسف
 ومحمد عليه القضاء معنى وان وجب الفطر وقيامه كذا نأشأ الى قضاء نقل الصلاة الذي قطعه بشر وعنه عند
 نحو الطلوع كما تقدم والله الموفق بعنه الاعظم للدين الاقوم

باب ما يلزم الوفاء به

من مندور الصوم والصلاة وغيرهما (اذا نذر شيئا) من القربات (لزمه الوفاء به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم
 وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه واما البخاري والاجماع
 على وجوب الوفاء به به استدلال القائلون باقترانه ونذر من باب ضرب وفي لغة قتل والمندور يلزمه (اذا
 أحقق فيه) أى المندور (ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وان حرم ارتكابه لوصفه
 كصوم يوم النحر (و) الثاني (أن يكون مقصودا) لذاته لا لغيره كالوضوء (و) الثالث (أن يكون (ليس واجبا)
 قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقدر بشرط وانبع أن لا يكون المندور محالا كقوله لا
 على صوم أمس اليوم اذ يلزمه وكذا القول يلزمى اليوم أمس وكان قوله بعد الزوال ثم فرع على ذلك بقوله (ولا
 يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصودا لذاته لا بشرع شرط لغيره كحل الصلاة (ولا
 سجدة الثلاثة) لأنها واجبة بإيجاب الشارع (لا لعبادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العدمية
 بإيجاب الله تعالى اذ لا الاتباع ولا الابتداع وهذا في ظاهر الرواية وفي أبي حنيفة قال أن نذر أن يبرد
 مرضا اليوم صح نذره وان نذر أن يمدد فلا يلزمه لأن عبادته المريض فر بنقل عليه السلام عائدة المريض
 على محذور الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بمعنى لا يكون معنى القرية بقية مقصودا للتأخر بل مراعاة حتى فلان
 لا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادته المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حتى لله تعالى
 فاقصود حق المريض والميت والتأخر انما يلزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا يصح نذر
 الواجبات) لان إيجاب الواجب محال (بنذرها) لما بينا (ويصح) النذر (بالمعنى) بمعنى الاعتاق لا لأقراض
 التجرى في الكفارات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القادة الأخيرة في الصلاة فاصلا المكث

ويجوز للمتطوع الفطر
 بلا عذر في رواية
 والضايعة عذر على
 الاظهر للضيف
 والمضيف وله البشارة
 بهذه الفائدة الحليّة
 واذا افطر على أى حال
 عليه القضاء الا اذا شرع
 متطوعا في خمسة أيام
 بومي العدين وأيام
 التشريق فلا يلزمه
 قضاؤها بافسادها في
 ظاهر الرواية
 باب ما يلزم الوفاء به
 اذا نذر شيئا لزمه الوفاء
 به اذا أحقق فيه ثلاثة
 شروط أن يكون من
 جنسه واجب وان يكون
 مقصودا وليس واجبا
 فلا يلزم الوضوء بنذره
 ولا سجدة الثلاثة ولا
 عبادة المريض ولا
 الواجبات بنذرها
 ويصح بالتعق
 والاعتكاف
 قوله وفيما ذكرنا أى
 من قوله لانه إنفس
 الشروع ارتكب
 المنهي عنه الخ اه
 ملحطوا

وأبام التشريق في
الختار ويجب فطرها
رضاءها وإن صامها
أجزاء مع الحرمة
والقناتين الزمان
والمكان والدرهم
والفقير فيجزئه صوم

رجب عن نذر صوم
شعبان ويجزئه صلاة
ركعتين بمصر نذر
أداءهما بمكة

والنصف في درهم
عن درهم عينه
والصرف لزيد الفقير
بنذره لصبره وإن
علق النذر بشرط
لا يجزئه عنه فاعله قبل
وجود شرطه

باب الاعتكاف
هو الإقامة بينته في
مسجد

قوله بمحقق تصور
الصوم ضميا ضرورة
وذلك لأنه إذا كان
المنهي عنه لا يتصور
من الشخص لا يكون
المنهي عنه وجعله
ليس في مقبو وهلا
يقال للجبون لأن
والأعلى لا يصير لعلم
تأني الفعل المنهي عنه
له مطلقا

قوله وشرعا هو الإقامة
هذا معنى الإزام وقد
جعل الاعتكاف في
المسجد من التصدي
والظاهر أنه اعتبر
فيه حبس النفس بأن

بهذه الصفة نظيره في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالخاس في الصلاة فذا صبح نذره والحج ماشيا لسان
من قرب من مكة نازمه ماشيا فالتشي بصفة مخصوصة له نظيره في الشرع وصبغ نذر العبد والمرأة الاعتكاف
والسيد والزوج المتع قضياه بعد العتق والأبنة وليس للولي منع المكاتب (و) كذا صبح نذر (الصلاة غير
المفروضة والصوم) والتصدق بالمال والذبح لقطو وحسنها شرعا مثل الأنحية (فان نذر) مكلف (نذرا) بشي
ما يصح نذره وكان (مطلقا) غير مقيد بوجوبه كقوله لله على أن نذر الله على صلاته ركعتين (أو معلقا بشرط)
يريد كونه كقوله إن رزقي الله غلاما على أطعام عشرة مساكين (ووجد) الشرط (لزمه الوفاء به) لما نذرنا
وروينا وأما إذا علق النذر بالأيدي يكونه كقوله إن كنت زيدا ففعلته على عتق رقبة ثم كله فانه يتخير بين الوفاء بما
نذره من العتق وبين كفارة عين على الصحيح وهو المنفي به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة كفارة اليمين
وحل على ما ذكرناه (وصبح نذر صوم) بوي (العبدن وأبام التشريق) لأن الهى عن صومها بمحقق تصور
الصوم منها ضرر ردة الهى لغيرة لا ينافي المشرعية فصبح نذره (في الختار) وفي رواية لا يصح لأنه نذر محض
فلنا المعصية المعنى الأعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع الصحة من حبس ذاته (و) لذلك (يجب فطرها) امتثالا
للامر لا يصبر بصومه مضر ضائع ضيافة الكريم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الأصل (وإن
صامها أجزاء) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والقناتين
الزمان) (تعيين) (المكان) (تعيين) (الدرهم) (تعيين) (الفقير) لأن النذر إيجاب الفعل في الأمانة من حيث هو
قربة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفتقر وتعيينه التقدير به أو التأجيل إليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب
عن نذره صوم شعبان) لو جرد السبب وهو النذر والقر به لقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تعجيله نفع
له بتحصيل ثواب قد فوّت بوجوه أو طر ومانع قبل مجيء الوقت وإن كان بأضائه قصد التخفيف حتى لو مات
قبل مجيئ ذلك الوقت لا يلزمه شي فاعطينا ما قصده (و) يجزئه صلاة ركعتين (فأكثرها فاضل المذ) (و) (مصر)
مثلا وقد كان (نذرا أداهما) أي صلاتهما (بمكة) أو أمانة جليل النبوي أو الأمانة لأن الصحة باعتبار القرية
للمسكان لأن الصلاة تعظم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الإمكانة كلها سواء وإن تفاوت الفضل
(و) يجزئه (التصدق بدرهم) لبعينه له (عن درهم عينه) أي التصديق والمندور (و) يجزئه (الصرف لزيد
الفقير نذره) أي مع نذره الصرف (لمهر) (و) لأن معنى عبادة الصدقة سدخلة المحتاج أو إخراج ما يجزى به الشح
عن ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص خلافا لغيره فانه يقول بالتعيين
تعيينه قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد سوى المسجد
الحرام ومسجدى هذا وصلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل
ألف صلاة في مسجدى هذا وقلت ولا يختص الفضل بالبيعة التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدى هذا ولومد إلى صنعته بألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد
الحرام قاله النسائي في أخبار المدينة كذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسند الأوى رحمه الله وروى الأثر بأشاد
صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد
الحرام فإنه يز يد عليه مائة ألف صلاة في حديث وشهر رمضان في مسجدى هذا أفضل من ألف شهر رمضان
في غيره من المساجد الحرام ورواه البيهقي وهذا دليل لاهل السنة والجماعة أن لبعض الأمانة فضيلة على البعض
وكذا الأمانة ولما صلى الله عليه وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال في أشد مكان من بينها طاعة لله في هذا ينبغي
أنها إذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصلت في أشد مكان من بينها طاعة لله يخرج عن موجب نذرها
على ما يقوله زهر رحمه الله (وإن علق) الناذر (النذر بشرط) كقوله إن فذم بدفعه على أن تصديق بكذا
(لا يجزئه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) لأن المعلق بالشرط عدمه قبل وجوده واجب ولا الأداء بعد وجود
السبب الذي علق النذر به والله أعلم بفضله

باب الاعتكاف

هو لغة اللبس والدوام على الشيء وهو منه بقصد العكوف ولازم قصده العكوف فالتعبدى بحسب الجنس والمنع
ومنه قوله تعالى والهدى مكموا فونه الاعتكاف في المسجد لا بحسب النفس ومنه ما هو الإزام على الشيء
بطريق الواطية ومنه قوله تعالى يكفون على أضيافهم وشرعا (هو الإقامة بينته) أي شدة الاعتكاف (في مسجد)

من التعبدى وإن اعتبر فيه اللبس والإقامة يكون من الإزام اه طحاوى

تقام فيه الجماعة بالفعل للصلاة الخمس (تقول على وحديقة رضى الله عنه بالاعتكاف الا في مسجد جماعة ولانه انظر الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال (ولانه الاعتكاف في مسجد بينها وهو محل عبته) المرأة (للصلاة فيه) فان لم يكن لها محل للصلاة في المسجد في وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن البت والشرط للمسجد المحفوظ والنسبة الصوم في المنذور والاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من حيض ونفاس في المنذور لاشتراط الصوم وللاشتراط الطهارة من الحيضة لصحة الصوم معها ولو في المنذور وسبه النذر في المنذور والاشتراط الداعي الى طلب الثواب في النقل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا او الفالان في وسن كرمحانة * وأما صفة فقد بينها بقوله (والاعتكاف) المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور) تنجيزا أو تعاقبا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) لاعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاواخر من رمضان حتى نوافاته ثم اعتكف أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط أفناه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة القدر ما اعتكف العشر الاخير وعلى هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم في كل ليلة إحدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاواخر والقسوها في كل وزوج عن أبي حنيفة أنها في رمضان ولا بد من أي ليلة حتى وقد تقدم وقد تأخر وعندها كذلك لأنها معينة لا تقدم ولا تأخر والمشهور عن الامام أنها تدور في السنة فلهذا مناه في احياء القبالي وذكرت هنا طلبا لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القضا عليه السلام فيه ومن علامتها أنها ليلة سائكة لا حارة ولا باردة قطع الشمس صبيحتها بالأشعاع كأنها طمشت وأما أحقيت ليعتد في طلبها فبناي ذلك أحر الجهد في العبادة فأنشئ الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها فاشتهى الله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذر الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرط في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لثبته عليها باليوم كالمندور وأقله يوم للصوم (و) لكن العتيد ان (أقله نغلامدة سيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشا) أي مارا غير جالس في المسجد ولو ليلاهو وحلته من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طرفا فانه لا يجوز (على المفتي به) لانه مترع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من الله عبادة مع النية لا انضمام الى آخر ولذا لم يلزم النقل فيه بالشرع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج منه) أي من معتكفه فشمس المرأة المعتكفة بمسجد بينها (اللاحقة شرعية) كالجمعة والعيدين فيخرج في وقت يحكمه ادراكهما صلاته سبيلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو) حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وازالة النجاسة واغتسال من جنابة باحتمال لانه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الا لحاجة الانسان (أو) حاجة (ضرورية كالهدم المسجد) وأداء شهادة تعينت عليه (وأخرج خالم كرها وتفرق أهله) لقوات ما هو المقصود منه (وخوف على نفسه أو مناعه من المكابرين فيدخل مسجد غيره من ساعته) يريد ان لا يكون خروجه ليعتكف في غيره ولا لاشتغال بالابذاهب الى المسجد الاخر (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر (فهد الواجب) ولا ثم عليه بهو بطل بالانغماء والجنون اذا دام أياما الا اليوم اذا بقي وأتم في المسجد وقضى ما عليه بعد زوال الجنون والانغماء وان طال الجنون استعسانا وقالنا نخرج أكثر اليوم فهدوا (فلا) (واتهى به) أي بالخروج (غيره) أي غير الواجب وهو النقل ليس له حل (أو) كل المعتكف وشرب بهو نومه وعقده النبيخ لما يحتاجه لنفسه أو عياله (لا تكون الا في المسجد) لضرورة الاعتكاف حتى لو خرج لهذا الاشياء بقصد اعتكافه وفي الظاهر يقول بغيره بعد الغروب والاكل والشرب (وكره احضار المبيع فيه) لان المسجد محرم عن حقوق العباد فلا يجعله كالدكان (وكره عقدا ما كان للتجارة) لانه منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بامور الدنيا وللهما

تقام فيه الجماعة بالفعل للصلاة الخمس (تقول على وحديقة رضى الله عنه بالاعتكاف الا في مسجد جماعة ولانه انظر الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال (ولانه الاعتكاف في مسجد بينها وهو محل عبته) المرأة (للصلاة فيه) فان لم يكن لها محل للصلاة في المسجد في وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن البت والشرط للمسجد المحفوظ والنسبة الصوم في المنذور والاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من حيض ونفاس في المنذور لاشتراط الصوم وللاشتراط الطهارة من الحيضة لصحة الصوم معها ولو في المنذور وسبه النذر في المنذور والاشتراط الداعي الى طلب الثواب في النقل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا او الفالان في وسن كرمحانة * وأما صفة فقد بينها بقوله (والاعتكاف) المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور) تنجيزا أو تعاقبا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) لاعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاواخر من رمضان حتى نوافاته ثم اعتكف أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط أفناه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة القدر ما اعتكف العشر الاخير وعلى هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم في كل ليلة إحدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاواخر والقسوها في كل وزوج عن أبي حنيفة أنها في رمضان ولا بد من أي ليلة حتى وقد تقدم وقد تأخر وعندها كذلك لأنها معينة لا تقدم ولا تأخر والمشهور عن الامام أنها تدور في السنة فلهذا مناه في احياء القبالي وذكرت هنا طلبا لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القضا عليه السلام فيه ومن علامتها أنها ليلة سائكة لا حارة ولا باردة قطع الشمس صبيحتها بالأشعاع كأنها طمشت وأما أحقيت ليعتد في طلبها فبناي ذلك أحر الجهد في العبادة فأنشئ الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها فاشتهى الله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذر الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرط في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لثبته عليها باليوم كالمندور وأقله يوم للصوم (و) لكن العتيد ان (أقله نغلامدة سيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشا) أي مارا غير جالس في المسجد ولو ليلاهو وحلته من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طرفا فانه لا يجوز (على المفتي به) لانه مترع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من الله عبادة مع النية لا انضمام الى آخر ولذا لم يلزم النقل فيه بالشرع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج منه) أي من معتكفه فشمس المرأة المعتكفة بمسجد بينها (اللاحقة شرعية) كالجمعة والعيدين فيخرج في وقت يحكمه ادراكهما صلاته سبيلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو) حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وازالة النجاسة واغتسال من جنابة باحتمال لانه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الا لحاجة الانسان (أو) حاجة (ضرورية كالهدم المسجد) وأداء شهادة تعينت عليه (وأخرج خالم كرها وتفرق أهله) لقوات ما هو المقصود منه (وخوف على نفسه أو مناعه من المكابرين فيدخل مسجد غيره من ساعته) يريد ان لا يكون خروجه ليعتكف في غيره ولا لاشتغال بالابذاهب الى المسجد الاخر (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر (فهد الواجب) ولا ثم عليه بهو بطل بالانغماء والجنون اذا دام أياما الا اليوم اذا بقي وأتم في المسجد وقضى ما عليه بعد زوال الجنون والانغماء وان طال الجنون استعسانا وقالنا نخرج أكثر اليوم فهدوا (فلا) (واتهى به) أي بالخروج (غيره) أي غير الواجب وهو النقل ليس له حل (أو) كل المعتكف وشرب بهو نومه وعقده النبيخ لما يحتاجه لنفسه أو عياله (لا تكون الا في المسجد) لضرورة الاعتكاف حتى لو خرج لهذا الاشياء بقصد اعتكافه وفي الظاهر يقول بغيره بعد الغروب والاكل والشرب (وكره احضار المبيع فيه) لان المسجد محرم عن حقوق العباد فلا يجعله كالدكان (وكره عقدا ما كان للتجارة) لانه منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بامور الدنيا وللهما

وكره الصمت ان اعتقده قربة وحرم الوط ودواعيه وبطله وبالانزال بدواعيه ولزمته ١١٥ الليالي ايضا بنذر اعتكاف ايام

ولزمته الايام بنذر الليالي
التابعة وان لم يشترط
التتابع في ظاهر الرواية
ولزمته الليالي بنذر
يومين وضع نية الشهر
خاصة دون الليالي
وان نذر اعتكاف شهر
ونوى الشهر خاصة
أو الليالي خاصة
لا تصح نية الايام
يصح بالاستثناء
والاعتكاف مشروع
بالكتاب والسنة وهو
من اشرف الاعمال
اذا كان عن اخلاص
ومن محاسنه ان فيه
تفريغ القلب من
امور الدنيا وتسلية
النفس الى السكون
وسلازمة عبادته
في سنة والتحصن
بمحبة رسول الله
قوله وكره الصمت الخ
سئل الامم عن بيانه
فقال ان يصوم ولا
يكلم احدا ولم ينص صوم
الصمت فصر به في
شرب معناه انه يمتنع
اه طحاوي

كره الحياطة ونحوها فيه وكره لغير المعتكف البسع مطلقا (وكره الصمت ان اعتقده قربة) لانه منهي
عنه لانه صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما الذم بمعتقد بقوله ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا
يأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر والحديث والعلم ودراسة وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص
الانبياء عليهم السلام وحكاية الصالحين وكتابة أمور الدين وأما التكلم بغير خير فهو مباح ولو لغير المعتكف والكلام
المباح مكره وبما كل الحسنات كأن كل النار الحطب اذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوط ودواعيه)
فقوله تعالى ولا تمشروا ما بينكم وبينكم في المساجد فالتسبيح في المساجد والقبلة لان الجاهل يحطو رفيه فيتمدى
الى دواعيه كافي الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لان الكف عن الجماع هو الركن فيه والحفاظ ثبت
ضمانا كيلا يفوت الركن فلم يمتد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة بقدر بقدرها (وبطل) الاعتكاف
(وبطله) بالانزال بدواعيه سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكره هالسا أو ناسيا لان حاله مندثرة كالصلاة
والجمعة بخلاف الصوم ولو أسي بالفساد أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي ايضا) أي كرامته الايام
(بنذر اعتكاف ايام) لان ذكر الايام يلفظ الجمع يدخل فيها ما بازاها من الليالي ويتنسل اليه الاولى فيدخل
في المسجد قبل الغروب من اول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته الايام بنذر الليالي متتابعة
وان لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية) لان معنى الاعتكاف على التتابع وتأميره ما كان متفرقا في نفسه
لا يجب الوصل فيه الا بالتخصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفريقه بالاتخصيص (ولزمته ليالتان بنذر
يومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان النبي في معنى الجمع فليحط به هنا احتياطا (وصح نية الشهر) جمع
نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالامام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقة
كلامه فعمل نية كقوله نذر اعتكاف عشرين يوما نوى بياض النهار خاصة منها صحت نية (وان نذر
اعتكاف شهر) معين او غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تصح نية الا ان يصرح بالاستثناء)
ابتداء الايام الشهر باسم بقدر يشغل على الايام والليالي وليس باسم عام كالشجرة على جموع الاحاد فلا ينطق على
ما دون ذلك العدد أصلا كما لا ينطق العشر على العشرة ولا يجازيها أموال قال شهر باليوم دون الليالي
لزمه كقوله وهو ظاهر واستثنى فقال الا بالليالي لان الاستثناء تكلم بالليالي بعد التثنية فكان قال ثلثين شهرا ولو
استثنى الايام لا يجب عليه شيء لان الباقي الليالي المحددة لا يصح فيها التثنية لشرطها والصوم هذا من فتح القدر
باعتناء المولى الصبر (والاعتكاف مشروع بالكتاب) لما تواتر من قوله تعالى ولا تمشروا ما بينكم وبينكم
في المساجد فالإضافة الى المساجد المختصة بالقرب وترك الوط المباح لاجله دليل على أنه قربة (والسنة) لما
روى ابو هريرة وعائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان
منذ قدم المدينة الى ان توفي فاتفق تعالى (وقال الزهري رضي الله عنه عيمان الناس كيف تركوا الاعتكاف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض وأما ان يمتنع بضر
من المعقول فقال (وهو من اشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص) لله تعالى لانه منظر للصلاة هو كالمصلى وهي
حالة تقرب وانقطاع ومحاسنها لتخصي (ومن محاسنه ان فيه تفريغ القلب من أمور الدنيا) يشغله بالانفال على
العبادة متعمدا (وتسليم النفس الى المولى) يتوكل بها الى عز جنابه والاعتقاد على كرمه والوقوف
سائمه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقرب من ربه كما اشار اليه في حديث من هرب الى ملازمة القراء
(في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بحال المنزل اكرام منزله تفضلا ورجة واجابته ومنه ملازمة التجاهل اليه
والتحصن بمحبهه (لا يواصل اليه عدوه ويكده وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعز زيانده ونصره ترى الرعايا
يجسسون انفسهم على باب سلطانهم وهو فرحهم ومجدهم في خدمته والقيام اذ لم ين يديه لقضاء امرهم
فيعط عليهم باحسانه ويجمعهم من عدوهم بغير قدر ثم وقوة سلطانه وقدرته على حصول المراد وازال مخاب
الوهم واما ما انظره الحق فيعط الطاعة بأشار اليه بقوله (وقال) الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المتجهد
(عطاه) ابن أبي رباح التابعي لم يذنب عباس رضي الله عنه ما يشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو جعفر
مارأيت الله من جاد ولا أجمع العلوم من عطاه ابن أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم في حقيقته عن عطاه مع

مضرو به فقال لمن هذا قالوا هذه الماشية وهذا الحفصة وهذا السوداء فتصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال آرون اليربدا فأمر بأن
تنزع قبة فنهضت ولم يعتكف فيه ثم قضى في سؤال اه طحاوي

ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الانبياء قال رحمه الله تعالى ونعتنا بركته ومدهه (مثل المعتكف مثل رجل يختلف أي يتردد ويقف على باب ملك أو وزير عظيم أو امام عظيم بحاجة) يقدر على قضاء الحاجة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله (لا يرح) فاعلم ان باب مولاي سالما منع جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من الكرب وصار مصاحبى وتجنبني لذلك أعز اخواني بل عين قرأني (حتى بفقرى) ذنوبي التي هي سبب بمدى وزول مصاحبى ثم قبضت بمته على بما يطبق باهليته وكرما كرام من التجاني منيع حرزه ومجاية جرمه وهذه اشارة الى ان العبد لما جامع لهذه المسائل واقف موقف العبد بالذليل ياب مولاه راعى الاعمال ونسبة الفضائل متوجه اليه سبحانه يعظم الوسائل ما اذا كفى الافتقار لمجاها الدعاء والمسائل مطر حالى اعتاب باب الله تعالى رخصيا شفاعته عند الله بما عوده به وهو لكل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره السير كثير بالمتن وشرحه (لما جزا الخبر) ولم يكن الا (بغاية مولاه القوي القدر الحديثة الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله) وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد بناتم انبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه متوسلين (اليه بالنبي المصطفى الرحيم) ان يجعله (وشرحه ومختصره هذا اعلا) خلاصا لوجه الكرم (وإن ينفع به) وبالشرح وبهذا المختصر من التيسير (النفع المبيم ويجزله به) (وبهما) الثواب الجسيم (وإن يمتنا يصيرنا وسعنا وقتناو جميع حواسنا وإن يمتنا بالصالحات اعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدنا ومشايعنا وأصحابنا وأخواننا وذريتنا وأن يستر عيوبنا ويرزقنا ما نرتبه عيوننا حالوا ولا آمين اه * وكان ابتداء عهد المختصر من الشرح في أواخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة أربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس وأربعين وخم جمعه في المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام * وكان انتهاء تأليف منته في يوم الجمعة المبارك رابع عشر جمادى الاولى سنة اثنين وثلاثين وألف * وكان الفراغ من تبييض الشرح في السبسي بمدا القنطرة شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول سنة ست وأربعين وألف وعددا ورافة ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسة وأربعون ورقة وهذه المسودة المبصرة بتوفيق الله عبده الدليل الراعي فضله الجزيل اذا حشره وعلمه عرضه واسأله قبول خدمة لجناب حبيبا المصطفى صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرافا لذيته قال كانه مؤلفه حسن الشربلاني غفاله عنه ثم اني أدت اتتمام العبادات الخمس بالحق الزكاة والحج مما جمعه مختصر القفل

كتاب الزكاة

هي تلك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حرم مسلم مكاف مالاً لئلا ينصب من نقد ولوتيرا أو حليا أو آنية أو ما يابى قيمته من عرض وتجارة فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية نام ولو تقدرنا بشرط وجوب أدائها حولان الحول على النصاب الاصلى والمال المستفاد في أثناء الحول فيضم الى محاسبته ويزكى بنام الحول الاصلى سواء استفيد تجارة أو ميراث أو غيره ولو عمل ذو نصاب لستين صرح بشرط صحة أدائها بمقارنة فلا دأها للفقير أو كرهه ولزمل ما وجب ولو مقارنة حكمية كالوديع لثانية ثم نوى والمال قائم بهم الفقير ولا يشترط علم الفقير انما زكاة على الاصح حتى لو اعطاه شيئا وسماه هبة أو قرضا ونوى به الزكاة بحيث ولو تصدق بجمع ماله ولم يتناول كامة سقط عنه فرضها * وزكاة الدين على أقسام فانه قوى ووسط وضعيف فالقوى وهو بدل القرض ومال التجارة اذا قصه وكان على مقرو ومفلسا وعلى جاحد عليه دينه كالمأضى وبترأخى وجوب الاداء الى أن يقضى أر بعين درهمها فبها ذرهم لان مادون الخمس من النصاب عقولا زكاة فيه وكذا فبها اذا جسد به * والوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كتمن ثياب البدلة وعبدان الخدمة ودار السكنى لا تجب الزكاة فيه ما لم يقض نصابا وبغير الماضي من الحول من وقت لزومه له المشتري في صحيح الرواية * والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العبد والدية وبدل الكتاب والسبابة لا تجب فيه الزكاة ما لم يقض نصابا ويحول عليه الحول بعد القبض وهذا عند الامام وأجابه عن المقبوض من الدينون الثلاثة بحسبه ما علمنا

مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم بحاجة فالمعتكف يقول لألرح حتى بفقرى وهذه ما تيسر للماجز الخبير بغاية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد بناتم انبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه متوسلين أن يجعله خلاصا لوجه الكرم وإن ينفع به النفع المبيم ويجزله به وبهما الثواب الجسيم

فوفى في منتصف شهر ربيع الاول أى فى مثل أيام بدايته كما في كمال الشرح فائدة التبيين سنة أشهر ونصف ابتدائها شعبان وآخرها نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المستن والشرح الكبير أربعة عشر عاما وبين الكبير والصغير نحو من سبع سنوات ونصفه ططاوى

• وإذا قبض مال الضمان لا تحبسز كاة السنن الماضية وهو كاتيق ومفقود ومغضوب ليس عليه ينة. ول
سافط في البهر ومدفون في مغارة أو دار عظيمة وقد نسي مكانه وما أخذ مصادره ومودع عنه من لا يعرف ودين
لا ينة عليه ولا يجزئ عن الزكاة دين يرى عنه فقير بذنها وصح دفع عرض ومكبل وموزون عن زكاة التقدين
بالقيمة وأن أدى من عين التقدين بالمعتبر وزهما أداء كما اعتبر وجو باونضم قيمة العرض الى الثمنين
والذهب الى القيمة فقيمة نقصان النصاب في الحول لا يضربان كل في طرفيه فان تلك عرضانية التجارة وهو
لا يساوى نصابا وليس له نظيره ثم بلغت قيمته نصابا في آخر الحول لا تحبسز كاة لذلك الحول • ونصاب الذهب
عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب
وبلغ خصال كاه بحسابه وما غلب على النفس فكأنها من من التقدين ولاز كاة في الجواهر والالآت الا أن
يملكها نية التجارة كسائر العرض ولو تم الحول على مكبل أو موزون فلا سحره أو رخص فادى من عنه
ربع عشرة أجزاء وان أدى من قيمته تمسيرة قيمته يوم الجوب وهو تمام الحول عند الامام وقال يوم الأداء
لمصرها ولا ضمن الزكاة مفرط غير متلف فهلاك المال بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته
و يصرف المتالح الى الغنم فان لم يجاوز ما لواجب على حاله ولا تؤخذ الزكاة جبراً ولا من تركه الا أن يوصى بها
فتكون من ثلثه ويجوز أبو يوسف الحليلة لدفع وجوب الزكاة وتركها مجرد جمعها الله تعالى

• باب المخرّف •

هو الفقير وهو من علك ما يبلغ نصابا ولا قيمة من أي مال كان ولو محبباً مكتسباً • والمسكين وهو من لا شيء له
• والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصاباً ولا قيمة فاضلا عن دينه • وفي سبيل الله وهو منقطع الفزاة أو الحاج
• وابن السبيل وهو من له مال في وطنه وليس معه مال • والعامل عليها يعطى قدر ما يسره وأعوانه ولو لمزكى الدفع
الى كل الاصناف وله الاقتصار على واحد متع وجود باقي الاصناف ولا يصح دفعها لكافر وغنى بملك نصاباً أو
ما يساوى قيمته من أي مال كان فاضل عن حوائجه الاصلية وطفل غنى وبني هاشم ومواليهم واختار الطحاوي
جواز دفعه لابي هاشم وأصل المزكى وفرع عز زوجته ومملوكه ومكاتبه ومعق بضعه وكفن ميت وقضاء دينه وبث
فن يمتق ولود دفع بغير ثمن ظنه مقصراً فظاهر بطلانه أجزأ الا أن يكون عبده ومكاتبه وكراه الغناء وهو أن يفضل
للفقير نصاب بعد قضاء دينه وبعد اعطاء كل فرد من عاله دون نصاب من المدفوع اليه والا فلا يكره • وتنب
اغناء وعن أسدؤال وكراه تعلقها بعد تمام الحول بل تدأخر لغير قريب وأورع وأوقع لسله بن تعليم
والافضل صرفها الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ثم لغيره ثم لاهل بيته ثم لاهل حرفته ثم لاهل
بانه • وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة الرجل ولقرابته معاوي حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم

• باب صدقة الفطر •

تحب على حر مسلم مكلف مالك لنصاب أو قيمته وأن لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة
أرغ عن الدين وجاحته الاصلية وحوائج عاله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وفرسه
وسلاحه وعبده الخدعة فيغير جها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياً فيغير جها عن ماله ولا تحبسز
على الجدي فظاهر الرواية واختير أن الحد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك له الخدعة وتعدبر واهل ولد ولو كفاراً
لأعن مكانته ولا عن ولده الكبير وزوجته وفن مشترك وأبني الابعد عوده وكذا المغضوب والمأسور وهي نصف
صاع من بر أو دقيقه أو سوسه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وهو ثمانية أرطال بالعراق ويجوز دفع التهمة وهي
أفضل عند وجدان ما يحتاجه لاسها أسرع لقضاء حاجة الفقير وان كان من شدة الحاجة والتمير وغناؤ كل
أفضل من الدراهم وقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر فن مات أو افتقر قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد بعده
لأنه • ويستحب اخراجها قبل الفجر وج الالمصلي وصح لو قدم أو أخر والتأخير مكره ويدفع لكل شخص
فطرته لفقير واحد واختلاف في جواز تقرب فطرة واحدة على أكثر من فقير ويجوز دفع ما على جماعة الواحد
على الصحيح والله الموفق للصواب

• كتاب الحج •

هو زارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره وهي شتال وذوا القعدة وعشر ذي الحجة فرض مرة على الفور

قوله ومغضوب ليس
عليه ينة فوله ينة
تجب لما مضى در قال
في تحفة الانبياء
وينبغي أن يجزى هنا
ما يأتي مصححاً عن
محمد من أنه لا زكاة فيه
لان البيعة قد لا تقبل
فيه اه طحاوي
قوله وقال الشيخ الخ
والمعتبر في الزكاة فقراه
مكان المال وفي الوصية
مكان الموصى وفي
الفطرة مكان المؤدى
عند محمد وهو الاصح
لان رؤسهم تسخر لراعه
در اه طحاوي

في الاصح وشروط فرضته ثمانية على الاصح الاسلام والعقل والبلوغ والحرة والقدرة على الرادولو
 بمكة يتفق وسط والقدرة على الرحلة مختصة به او على شق مجل بالملك والاحارة لا الاحارة والاعارة لغیر أهل مكة
 ومن حولهم اذا مكثهم المشى بالقدم والقوة بلا مشقة والاقلاد من الرحلة مطلقا وتلك القدرة فاضلة عن نفقته
 ونفقة عياله الى حين عودته وعملها بدنه كالتزل وأثائه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضه الحج
 ان لمسلم بدار الحرب أو السكن بدار الاسلام وشروط وجوب الاداء خمسة على الاصح صحة البدن و زوال المانع
 الحسي عن الذهاب للحج وأمن الطريق وعدم قيام العدو وخروج محرم ولوم من رضاع أو مصاهرة مسلم أو مؤمن
 عاقل بالغ أوز و نج لا رم في سفر والعبرة بغلبة السلامة براو بحرا على المفتي به وبصحة ادعاء فرض الحج بأربعة
 اشياء للحر الاحرام والاسلام وهما شرطان ثم الاتيان بركنيه وهما الوقوف بمكة بمعرفة فاته لحظته من زوال يوم
 التاسع الى آخر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرم ما والركن الثاني هو كثرة طواف الأضحية في وقته وهو ما بعد
 طلوع فجر النحر و واجبات الحج انشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بمكة بمعرفة فاته للغروب والوقوف
 بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس ورمي الجمار وذبح القارن والتمتع والاقبال وتخصيصه بالحرم
 وأيام النحر وتقديم الرمي على الحلق ونحر القارن والتمتع بينهما وارتفاع طواف الزارة في أيام النحر والسعي بين
 الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف معتد به والمشي فيه لمن لا عذر له وبداءة السعي من الصفا
 وطواف الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والبناء فيه والمشي فيه لمن لا عذر له والطهارة من
 الخدثين وستر المروة أقل الاشراط بعد فعل الاكثر من طواف الزارة وترك المحظورات كلبس الرجل الخبط
 وستر رأسه وجهه وستر امرأه وجهها والرفق والسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه
 * وسنن الحج منها الاغتسال ولول الحائض ونساء أو لوضوء اذا أراد الاحرام وليس ازار و رداء عديد من بعضين
 والتطيب وصلاة ركعتين والاكثر من التلبية بعد الاحرام رفعها بصوته متى صلى أو علفا شرا أو هبطا أو بالولي
 ركبا أو بالاسحار وتكررها كلما أخذ فيها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الخلة وحمية الإبرار
 والاستعانة من الثمار والغسل لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة هارا أو التكبير والتهليل تلقاء البيت
 الشريف والذفا بما أحب عند ربه وهو مستجاب وطواف القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه
 والرمي ان سعى بعده في أشهر الحج والمهرولة في أيام الحلبين الأخضرين الرجال والمشي على هيئة في باقي السعي
 والاكثر من الطواف وغرو أفضل من صلاة النفل لا تاق والخطة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحج بمكة وهي
 خطبة واحدة بلا جلوس يعلم المتأصل فيها والنحر وج بعد طلوع الشمس يوم التروية من مكة إلى البيت هاتم
 انخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر مجموعة
 جمع تقديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما والجهاد في التضرع والخشوع والبكاء بالدموع والدعاء للنفس
 والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من
 عرفات والتزوي بمزدلفة مرتفعان بطن الوادي بقرب جبل قزح والبيت هاتمة النحر والبيت حتى أيام منى
 بجميع أمتته وكره تقديم نعله إلى مكة اذ ذاك ويجعل منى من بينه ومكة عن يساره حاله الوقوف لرمي الجمار
 وتكرره ركبا كما ذكر في جرة العقبة في كل الايام ما شيا في الجرة الاولى التي تلي المسجد الوسطي والقيام في بطن
 الوادي حاله الرمي ويكون الرمي في اليوم الاول فيا بين طلوع الشمس وزوالها وفي اليوم الثاني في غروب الشمس
 في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول والرابع فيا بين طلوع الفجر والشمس وكره في البالي الثلاث وصح لان
 الاليالي كلها تامة لما بعد هاتم الايام الا الليالي التي تلي عرفته صح فيها الوقوف بمكة وهي ليلة العبد واليالي
 رمي الثلاث هاتمة تامة قبلها والباح من اوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وهذا
 علمت اوقات الرمي كلها جزوا في ذكرها واستحبابا ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى الطلوع
 والتمتع والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية المتأصل وهي ثالثة خطب الحج
 ونعجيل النفراد اراد من متى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من
 اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساءه وان أقام حتى الى طلوع فجر اليوم الرابع لم يرميه ومن السنة الزول
 بالخص مساهة بمداخلة من منى وشرب ماء زمزم والتمتع منه واستقبال البيت والظفر اليه قائما أو الصب منه

قوله ودخولها من
 باب المعلاة في نسخ
 المعلى وهي الاولى وترك
 الحاج ذلك في هذه
 الايام اه طحاوي
 قوله كرايح هو بكسر
 الموحدة واديين
 الحرجين قريب من
 البحر وهو قبل المعقة
 بشيء قليل على يسار
 الداهية الى مكة اه
 طحاوي

على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخر من السنة انقزام الملتزم وهو أن يضع صدره
ووجهه عليه والشرب بالاستار ساعة داعياً بما أحب وتقيل عتبة البيت ودخوله بالأياب والتطهير ثم يركب عليه
الاعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيتنوها عند شرب وجع من مكة من باب سبيكة
من الثنية السفلى وسند كرلار باره فصلا على حدته أن شاء الله تعالى

فصل في كيفية تركيب أفعال الحج إذا أراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كراخ فيقتل أو
يتوضأ والغسل أحب وهو للتطهير فتغتسل المرأة الحائض والنفساء إذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص
الظفر والشارب وتنف الأبط وحلق العانة وتجماع الأهل والدهن ولونه طيباً وليس الرجل إذا أراد جديدين
أو غسيلين والجديد الأبيض الفضل ولا يزهر ولا يعقد ولا يخلل فإن فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين
وقل اللهم اني أريد الحج فسرني وتقبله مني ولب در صلاتك تنوي بها الحج وهي ليك اللهم ليك لأشربك لك
ليك ان الحمد والنعمة والمالك لأشربك لك ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً وزديها ليك وسعدك
والخير كله بيدك ليك والرغي اليك والزيادة سنة فإذا لبست ثاوباً قد أحرمت فائق الرف وهو الجماع وقيل
ذكره بمحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والشارة
إليه والدلالة عليه وليس الخيط والعمامة والخنجر وتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر
ويحرم زان الاختلال والاستغلال بالجمعة والمجل وغيرهما وشدها لمياني في الوسط أو كثر التلبية متى صليت أو علوت
شرفاً أو هطلت وأداها وأقيمت ركبا أو الأسفار أو فاصم وقتك لأجله مضراً وإذا وصلت إلى مكة استحب أن تغتسل
وتدخلها من باب المعلى لتكون مستقيماً في دخولك باب البيت الشريف وتطهرا وتستحب أن تكون ملياني
دخولك حتى تأتي باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متوضأ عا شاماً ملياً لا حظاً لحالة المكان مكراً أو لئلاً
مهلباً على النبي صلى الله عليه وسلم متطعاً بالزاحم داعياً بما أحب فإنه مستحب عند رؤية البيت المكرم ثم
استقبل الحجر الأسود مكبراً مهلاً لا رافعا بيدك كما في الصلاة وضعه على الحجر وقوله بلا صوت فمن عجز عن ذلك
الأيدياً تركه ومس الحجر شيء وقوله أو أشار إليه من بعيد مكبراً مهلاً لا حامداً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم طاف أخذاً عن يمينك بميالي الباب مضطجاً وهو أن تجعل الرء تحت الأبط الأيمن وتلق طرفه على الأسر
سبعة أشواط داعياً بما أحب ثم طاف وراء الحطيم وإن أردت أن تنسى بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل
في الثلاثة الأشواط الأولى وهو المشي بسرعة مع هذا الكتفين كالمنار فيبتخر بين الصفتين فإن وجه الناس وقف
فاذا وجد فرجة رمل لا بد له منه فيقف حتى يقيه على الوجه المسنون بخلاف استلام الحجر الأسود لأن له
بدلاً وهو استقباله ويستلم الحجر كما مر به ويحتم الطواف به ويركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام وأحياناً يفسر
من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة لا فاق ثم يخرج إلى الصفا فتصعد وتقوم عليها
حتى ترى البيت فتستقله مكبراً مهلاً لا ملياً مصلياً داعياً أو ترفع بيدك مسوطين ثم تحيط بالحجر وعلى هيئة فاذا
وصل بطن الوادي سعى بين الميادين الأخضرين سباحاً حثيثاً فاذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى يأتي
المروة فتصعد عليها وتقل كما فعل على الصفا فاستقبل البيت مكبراً مهلاً لا ملياً مصلياً داعياً بأسطاً به نحو
السماء وهذا أشوط ثم يعود فاصفا الصفا فاذا وصل إلى الميادين الأخضرين سعى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا
فصعد عليها وتقل كما فعل أولاً وهذا أشوط ثان فطوف سبعة أشواط تبدأ بالصفا ويحتم بالمرور وسعى في بطن
الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بركة محرماً ويطوف بالبيت كلما بداه وهو أفضل من الصلاة فغلا فاق
فاصلى الفجر بركة ثامن ذى الحجة تاهب للخروج إلى منى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب أن
يصلى الظهر عني ولا تترك التلبية في أحواله كلها إلا في الطواف ويحك عني إلى أن يصلى العصر بها فليس ويترك
يقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس رآى مسجد عمره فوصل
مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلى الفرضين بأذان وإقامتين
ولا يجتمع بينهما إلا بشرطين الإحرام والإمام الأعظم ولا يفضل بين الصلاتين بقائه وإن لم يدرك الإمام الأعظم
صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع الإمام توجه إلى الموقف وعرفات كلها موقف الأبطان عرفته بقتل
بعد الزوال في عرفات الوقوف وقت قرب جبل الرحمة مستقبلاً مكبراً مهلاً لا ملياً داعياً بما بداهه كالاستطعم

قوله الأبطان عرفته فلا
يجزئ الوقوف فيه
وهو واد بمسنداه
عرفات عن يسار
الموقف وقد رأى صلى
الله عليه وسلم الشيطان
فيه وأمر أن لا يقف فيه
أحد اه طحاوي

ويجهد في الدعاء لنفسه والديه وأخوانه ويجتهد على أن يخرج من عينه قطرات من الدمع فإنه دليل القبول
 ويلمح في الدعاء مع قوة رجاء الأجابة ولا يقصر في هذا اليوم إذ لا يمكنه تداركه سوا إذا كان من الأتقي والوقوف
 على الرحلة أفضل والقائم على الأرض أفضل من القاعد فإذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه
 على هيتهم وإذا وجد فرجة تسرع من غير أن يؤذي أحداً وتحرز عما يقع له الجبهة من الاشتداد في السير
 والأزدحام والإفداه فانه حرام حتى يأتي من زلفة فينزل قرب جبل قزح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للاربن
 ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ولو تطلوع بينهم أو تشاغل بأعاد الإقامة لم يجز المغرب في
 طريق الزدلفة وعليه أعادتها لم يطلع الفجر وبسن الميت بالزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر
 بنلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر ويقف يجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده
 وسؤاله في هذا الموقف كما أتته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أسفر جدا أفاض الامام والناس قبل طلوع
 الشمس فأبى إلى منى ونزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخرف
 ويستحب أخذ الحجار من الزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لآذانه
 الناس وبتقطها التخطا ولا يكسر حجرًا جارا أو يغسله النقيط طهارتها فانه يقام بها قرى بولوى بنسبة أجزاء
 وكرو ويقطع التميمية من أول حصاة يرميها وكيفية الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه ومباينة الأصبع لانه
 أسروا كراهة للشيطان والمنسون الرمي بالسد المني ويضع الحصاة على ظهر إبهامه ويستعين باليسرة
 ويكون بين الرمي وموضع السقوط خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو رجل وثبتت أعادها وإن سقطت
 على منها ذلك أخزاه وكبر بكل حصاة ثم يدفع المفرد بالمخ إن أحبه ثم يخلقي أو يقصره لخلق أفضل ويكني في ربه
 الرأس والتقصير أن يأخذ من رؤس شعرة مقدار الأملة وقد حل له كل شيء إلا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو
 من الغدا أو بعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وحلت له النساء وأفضل هذه الأيام وأهلوان آخره
 عن الزمعة ثمانية أواخر الواجب ثم يعود إلى منى فيقيم بها إذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رعى الجار
 الثلاث يدا بالجرة التي في مسجد النيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكره بكل حصاة ثم يقف عند هاديا
 بما أحب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر والديه وأخوانه
 المؤمنين ثم يرمي الثانية التي عليها مثل ذلك ويقف عند هاديا ثم يرمي جرة العقبة كما قبل ويقف عند هاديا إذا
 كان اليوم الثالث من أيام النحر رعى الجار الثلاث بعد الزوال كذلك وإذا أراد أن يشعل نفرا إلى مكة قبل
 غروب الشمس وإن أقام إلى الغروب كرهه وإن طلع الفجر وهو جنى في الرابع لزمه الرمي وجاز
 قبل الزوال والأفضل بعده وكره قبل طلوع الشمس وكل رمي ربه ماشيا يدعو بعده والار كما تذهب
 بعقبه بالإدعاء كره الميت بغير منى ليالي الرمي ثم إذا رحل إلى مكة نزل بالحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف
 بالبيت سبعة أشواط بالرميل وسعى إن قدمهما وهذا طواف الوداع ويسمى أيضا طواف الصدر وهذا
 واجب الأعلى مكة ومن أقام بها وصلى بصدرة كعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ويشترج المأمنها
 ينفضان فبر ويستقبل البيت ويضع يديه ويتنفس فيه مرارا ويرفع يصره كل مرة ينظر إلى البيت ويصعب على
 خبذ ما نفسر الأسمع به وجهه وأسمه بنو شمر به ماشاء وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شرب قول
 اللهم إني أسألك علما نافعاً ورزقا واسعاً وشفاء من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ما من زمزم ما شرب له ويستحب
 بدمش به أن يأتي باب الكعبة يقبل التربة ثم يأتي إلى الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب فيضع صدره وجهه
 عليه ويثبت بأستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان
 هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدي للعالمين اللهم كما هدني له قبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك
 وارزقي الموددة حتى ترضى عني رحمتك بالرحم الراحمين والملتزم من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بحجة
 المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رساله الحسن البصري رحمه الله بقوله في الطواف
 وعند الملتزم ونحو الباب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى الروضة وفي الشرف وفي عرفات
 وفي منى وعند الجمرات انتهى والجارات ترمى في أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعد ذلك كما تستجابه
 أضعاء رقة البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك أن يؤخذ أحداً يتيق أن يقصد مصلي

قوله ثم إلى مكة من يومه
 الخ أي وجوز باموسما
 اه طحاوي
 قوله ويسمى أيضا
 طواف الصدر بفتح
 الدال الجوز ومثله
 الصخر يسكن الدال
 اه طحاوي

التي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع ثم يصلي فإذا صلى إلى الجدار يضع خداه عليه ويستغفر الله ويحمد ثم يأتي الركبان فيحمله ويل يسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء هو بلزم الأدب ما استطاع فظاهره وباطنه وليست بالبلادة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما قوله العامة من أنه المرودة الوقت وخوم موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسلم الذي في وسط البيت سمعته مرة الدنيا لكشف أحدهم غورته وسرته ووضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كقوله الكمال * وإذا أراد العبد إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت يركب أو سبكا كما تمتع على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبان من الثنية السفلى والمرافق جميع أفعال الحج كإزالة غيراتها لا تكشف رأسها وتسدل على وجهها شيئا تحت عيادان كالثنية تمنع منه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمي ولا تهول في السبي بين الميادين الأخضرين بل تمشي على هبتها في جميع السبي بين البغايا والمر ولا تلتحق وتقتصر وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام المعبر وهذا عام حج الفرد وودون المختص في الفضل والقران الفضل من التمتع

فصل في القران هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمره فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام اللهم إني أريد العمره والحج أسرها في ثقلها مني ثم يركب فإذا دخل مكة بدأ بطوافي العمره سبعة أشواط ثم رمل في الثلاثة الأولى فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج إلى الصفا ويقيم عليه داعيا مكبرا مهللا ملينا مضيا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يبط نحو المزمع ويسعى بين الميادين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمره والعمره سنة ثم يطوف طوافي التقدمة والحج ثم أفعال الحج كما تقدم فإذا روي يوم التحريرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سبع بدنة فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من الحج ولو بجمعة بعد مضى أيام التشرير ولو فرقهما جاز

فصل في التمتع هو أن يحرم بالعمره فقط من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام اللهم إني أريد العمره فيسرها وتقبلها مني ثم يركب حتى يدخل مكة فيطوف لها ويطعم الثنية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة وبعد الوقوف على الصفا كما تقدم سنة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر إذا لم يبق الهدى وحل له كل شيء من الجائع وغيره ويستمر حلًّا لأن ساق الهدى لا يتحل من عمرته فإذا جاء يوم الزوية يحرم بالحج من الحرم ويخرج إلى منى فإذا رمى جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فإن لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر وسبعة أذرع كالتفريق فإن لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر لعين عليه ذبح شاة ولا يجزئه صوم ولا صدقة

فصل في العمره سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشرير وكيفية أن يحرم لها من مكة من الحل يختلف إحرامه للحج فانه من الحرم * وأما الإحرام الذي لم يدخل مكة فيحرم إذ قصد ما من الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم يحلق وتقبلها مني كما بيناه بحمد الله * ونسب * وأفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة وأما صاحب معراج الدراية بقوله وقد صبح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تحريره الصالح بعلامه الموطأ وكذا قاله الألباني شارح الكراهة والمجاورة بمكة مكرهه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم القيام بحق البيت والحرم ونفي الكراهة صاحبها رجهما الله تعالى

* باب الجنائيات *

هي على قسمين جنابة على الإحرام وجنابة على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وجنابة الحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة وهي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب القيمة وهي جزاء الصيد وتعددا لجزاء تعدد القاتلين الحرم من * فالحق توجب دما على ما لو طبت يحرم بالتحضوا أو خضب رأسه بصبغة أو أدهن برئت بصبغة أو لبس بخل أو ستر رأسه أو ما كمالا وخلق ذبح رأسه أو جمعه أو أحد أطبعه أو عاتنه أو زقته أو قص أظفار يده أو رجليه بمجلس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا ما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه

قوله ثم يطوف الخ فإن
أن يطوف من متواليين
ثم يسعى بين الميادين
وأما ولاد عليه فإن
وقبالتقارن بمسرفة
فإن أكثر الطواف
لما بطلت عمرته وقضيت
ووجب دم الرض
وسقط دم القران أه
لحطاوي

حكومة * والتي توجب الصدقة بـ نصف صاع من بر أو قمح هي ما لو تطلب أقل من خمسة وأرباس من نخل ونطفي رأسه أقل من يوم أو حلق أقل من رب رأسه أو قصب نخل أو كذا الكيل لقر نصف صاع الآن بالأمم المبرور عتيا فتعق ما شاء منه الخمسة متفرقة أو طاف التسوم أو الصدر محدثا وتجب شاة ولؤلؤا من حب أو ثوب شوطا من طواف الصدر ركدة الكيل شوطا من أقله أو حصاة من إحدى الحجار وكذا الكيل حصاة تطلب بلغ بر أو الآن يبلغ دما فينتس ما شاء أو حلق رأس غيره أو قصب أو طافه وإن تطيب أو لبس أو حلق به لم تحبس بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام * والتي توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو جرادة فيتصدق بمائة * والتي توجب القعة فهي ما لو قتل صيدا أو قومه عدلان في مقتله أو قريب منه فإن بلغت مائة أو ألفا أو اختيارا شاة أو شاة وذبيحة أو أشقرى طعاما وتصدق به لكل فقير نصف صاع أو صاع عن طعام كل مسكين أو ما من فضل أقل من نصف صاع تصديق به أو صام يوما وتجب قيمة ما قس يتفق ربه الذي لا يطير به أو شجرة أو قطع عضو لا يعمه إلا منع به وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه وتغفر يشو وكسر بيضه أو لجاج أو زعن شاة بقتل السبع وإن صال لاشي بقتله ولا يجزئ الصوم بقتل الحلال سيد الحرم ولا بقطع حبش الحرم وشجرة الثابت بنفسه وليس بما يشبهه الناس بل القيمة وحرم ربي حبش الحرم وقطعه إلا الأذخر والكملة

فصل * ولاشي بقتل غراب وحده أو عقرب وفأر ذوية وكلب عقور أو بموض ونمل و برغوث وقراد وسلحفاة وما ليس بصيد

فصل * الهدى أدناه شاة وهو من الإبل والبقر والغنم وما جاز في الضمعا بالجاز في الهدايا والشاة نحو زفي كل شيء إلا طواف الركن جنبوا وطه بعد الوقوف قبل الحلق في كل منهما بيدة وخص هدى التمتع أو اقران يوم النحر فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم إلا أن يكون طهوا وتغيب في الطريق فينحر في محله ولا أكاه حتى وقتر الحرم وغيره سواء وقتل بدنا أو طلق وع والتمتع أو اقران فقط ويتصدق بجحلاه أو خطلاه ولا بدعي أجرا الجزار منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يجلب لبنة إلا أن بعد المحل فيتصدق به أو ينضح ضريحه إن قرب المحل بالنقاخ ولو نشر حماما شاة منه ولا يركب حتى يطوف للركن فإن ركب أراق دما وفضل المشي على الركوب للقادر عليه وقتلته تعالى بفضله ومن علمنا بالهدى على أحسن حال البينة حاشدنا محمد صلى الله عليه وسلم

فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصار فيما قال في الاختصار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القرب وأحسن المستجابات بل تقرب من درجة ما لم من الواجبات فإنه صلى الله عليه وسلم عرض عليه أو بالغ في التذلل إليها فقال من وحسنة ولم يزري فقد جفاني * وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي * وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد ما نفي فكأنما زارني في حياتي إلى غير ذلك من الأحاديث وعما هو مقرر وعند المحققين أنه صلى الله عليه وسلم حي يرزق بمنع جميع الملاذ والمعادات غير أنه حبيب عن أنصار القاصر من عن شرف المقامات * ولما رأينا كثرة الناس غافلين عن أداء حق زيارة ما يسألون من الكتاب والخزائبات أحسننا أن نذكر بعد المناسك وأدائها فقهة من الأداب تقيما لقائمة الكتاب * فيقول ينبغي لمن قصده زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة عليه فإنه يسهو ما وتبلغ إليه بفضلها أشهر من أن يذكر فإذا غاب حيطان المدينة المنورة نصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم نقول اللهم هذا حرم نبيل وبه هبط وحلقت فامن على بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعته المصطفى يوم المآب ويقتل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة إن أمكنه وتطيب وليس أحسن ثيابه تعظيما للقدم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا إن أمكنه بلا ضرورة بعد موضع ركة وأطمئنه على حشيه وأسمته متواضعا بالسكنة والوقار ملاحظا لجلالة المكان قال لا اسم الله وعلى ملاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره واغفر لي ذنوبي واقتض لي أبواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي تحيته عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بجذعه منكبه

قوله وما ليس بصيد
فليس يقتل جميع
هو أم الأرض شيء لا لها
ليست بصيد ولا
متولدة من البدن
ومثله الفرائش
والذباب والوزغ والزنبر
والقنفذ والصرصر اه
طحاوى

قوله يوم المآب أى
الرجع إليه اه
طحاوى

قوله بعد موضع ركة أى
بعد استقرار من مصبة
من الركاب ليصرف
يخيلهم في العبود اه
طحاوى

الايمن فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين يديه ومكره وضوء من يابض الجحيم كما أخبر به صلى الله
 عليه وسلم وقال منبري على حوضي فنجسده شكر الله تعالى ابداء ركعتين عزيمة للجسد شكر الماويق الله
 تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم ندعو بما شئت ثم نهض متوجها الى القبر الشريف فمقبب بمقدار أربعة أذرع
 بميدان المقصوراة التي بقية بقايا الادب مستديرا القبة بمحاذ رأس النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكرم
 ملاظفا نظره السعيد اليك وسماحه كلامك ورده عليك سلامك وتأمينه دعائك وقبول السلام عليك
 يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة السلام
 عليك يا شفيع الامة السلام عليك يا سيدي المرسلين السلام عليك يا حاتم النبيين السلام عليك يا زميل السلام
 عليك يا مدثر السلام عليك وعلى اصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
 تطهيرا يا حاتم الله عنا أفضل ما جزى نبياعن قوموه ورسولاعن أمته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة
 وأدبت الامانة ونصحت الامم وأوضعت الحق وجاهدت في سبيل الله حتى جهادته وأوقت الدين حتى أنك الغين
 صلى الله عليك وسلم وعلى أشرف مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاوة وسلاما أمينين من رب العالمين
 عندما كان وعدما يكون علم الله صلاوة لا اقتضاه لأمه يا رسول الله نحن وقدك وزوارحنا تشرفنا بالحلول
 بين يديك وقد جئناك من بلاد شامية وأمكنة بعيدة تطوع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر
 الى ما ترك وما عهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا فان انحطنا بقصد قصمت ظهورنا
 والاول زادنا غمنا وكواهلنا وأنت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود والوسيلة وقد قال الله
 تعالى ولولأنهم انظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله والله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك
 ظالمين لا نقسمنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله أن يعيننا على سنك وأن يحسن ثوابي ومرتلك وان
 يورثنا حوضك وان يسقينا بكاسك غير خزايا ولا ندامي الشفاعة الشفاعة يا رسول الله تقو لها آثارنا
 اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام
 من أوصالك به فتقول السلام عليك يا رسول الله ن فلان بن فلان يشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي
 لها مودعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدرا القبة ثم تتحول قدر ذراع عي تحاذي رأس الصديق أبي بكر
 رضي الله تعالى عنه فتقول السلام عليك يا خليف رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا باخا رسول الله
 وأنسبه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه على الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى اماما عن أمة نبيه فلقد
 خلقتك بأحسن خلق وسلكك طريقه ومنهاجه خير مملك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت
 أركانه فبكت خير امام ووصلت الارحام ولم تزل قائما بالحق ناصر الدين ولا الهه حتى أنك الغين صل الله سبحانه
 لنا دوام حلك والخشوع منك بل وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تتحول مثل ذلك حتى
 تحاذي رأس أمير المؤمنين ع من انحطاب رضي الله عنه فتقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك
 يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرس الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين وفتحت
 معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكففت الاثام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكتب للمسلمين اماما مريضا
 وهاديا مهديا جملت شملهم وأعنت فقيرهم وحبرت كسرهم السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تجتمع للرفضا
 ذراع فتقول السلام عليك يا ضجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقي ووزير يومئذ بهو المؤمنين له على
 التيام بالدين والافتقار بعد مصالح المسلمين جزاك الله أحسن الجزاء جئنا بك برسول يكمل الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لنشفع لنا الى الله بنان نقبل سمناء يحسن على ملته ويمحنا عليها ويحضرنا في مرنه ثم ندعو
 لنفسه ولوالديه ولأوصاء بالدعاء ونجيب المسلمين ثم نقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاولى ويقول
 اللهم انك قلت وقولك الحق ولولأنهم انظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله والله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله
 توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك طامعين أمرك مستشفعين بنبيلك اليك اللهم بنا اغفر لنا ولأخواننا وأمهاتنا
 وأخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم بنا اتفق الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنعنا عبد النار سبحانه رب المرة بما صفون وبسلام على المرسلين والحمد لله رب

قوله أبي بكر هو عبد
 الله بن عثمان أسلم أبو
 وصارت له بركة وأخر
 بعد موت الصديق ولم
 يسجد الصديق لصنم
 أصلا ٨١ طحاوي

المالين يزعموا ما شاء يدعو بما حضروه يوفق له بقض الله ثم يأتي بأسطوانة أبي إلبانة التي ربد بها نفع حتى تأبى
 الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلى ما شاء تنفلا وتب إلى الله ويدعو بما شاء أو يأتي الر ونية فيصلي ما شاء
 ويدعو بما أحب ويكثر من التسبيح والتكبير والشعاع والاستغفار ثم يأتي بالمنبر فيضع يده على الرمانة التي كانت به
 نيزكاً ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه فذا خلب لينال ركنه صلى الله عليه وسلم ويصلى
 عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الأسطوانة الخفانة وهي التي فيها بقية الخندق الذي حن إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويترك يماضي من الآثار النبوية والأماكن الشريفه
 ويجتهد في أحياء الليالي مدة إقامة واغتنام مشاهدة الحضره النبويه وزيارته في عموم الأوقات * ويستحب
 أن يخرج إلى البقيع ليأتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء جرة رضي الله عنه ثم إلى البقيع الآخر
 فيزور العباس والحسين بن علي وبقية آل الرسول رضي الله عنهم وزوار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله
 عنه وأبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعنه صفية والصحابه والتابعين رضي
 الله عنهم يزور مشهداء أحدوان تيسر يوم الخميس فهو أحسن ويقول سلام عليك بما صبرتم فقم عني الدار وقرأ
 آية الكرسي والاختصاص إحدى عشرة مرة وسورة يس إن تيسر وبهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن
 يجوارهم من المؤمنين * ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره ويصلي فيه ويقول بعد دعائه بما
 أحب بالصريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مخرج كرب المكر وبين يا مجيب دعوة المضطربين صلى على
 سيدنا محمد والهوا كشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك خزنة وكرهى في هذا المقام باحسان يا منان يا كثير
 المهر وفواياحسان يادائم النعم أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليداً ثم ألبا
 يا رب العالمين آمين

قوله وأبراهيم بن النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي
 مشهده رقة بيته صلى
 الله عليه وسلم وعبد
 الرحمن بن عسوف
 وسعد بن أبي وقاص
 كلاهما من العشرة
 المبشرين بالجنة وعبد
 الله بن مسعود وهومن
 أهل الصعابة وأقربهم
 بعد الأربعة اه
 طحاوى

يقول مصححه الراعى عقوره الكريم * ابن الشيخ حسن القيرمى إبراهيم *

الحمد لله الذى وفقه من عباده من لم يخطأه وهدى لاستباط أسرار دينه من أراد به خيراً فأكرم مشواه
 والصلوة والسلام على من أفرجت عليه جميع الكلالات سيدنا محمد القائل بالحلل بين ولعرام بين وبينهما
 مشهات وآله المتأدبين ومحاته الأكرمين * وبعد * فقد تم بمون الملك الفتاح طبع كتاب مرافق
 الفلاح شرح نور الإيضاح تأليف خاتمة المحققين ومرجع الفضلاء والمفتين السلامة الشيخ حسن
 الشرنبلالى بوالله من دار كرامته أسنى المعالي وقد تكلت جيا طوره ووشيت حواشى غرره
 بمته الذى كاسمه نور الإيضاح للؤلؤ المذكور منه الله من فض فضيله في دار الفردوس
 وضاعف الإحاور وقد ذلت هوامشه ببعض تقريرات محل غوامض عبارات
 منقولة من حواشيه الشريفه ومولانا على محسن الكتب النفيسة فجاء على
 أحسن ما يرام وأرق ما به للنفع التام وقد وافق تمام طبعه الميمون
 وانتهى بمثل شكله الرائق المصون بالطبعة العاصرة الشريفه
 التاب محل ادارتها بإشراف انظر نقش من مصر المعزیه
 أوائل شهر شعبان من عام ١٣٢٥ من هجرة
 التى انقضى عليه أفضل الصلاة

والسلام مانعاً الليالي

والآلام آمين

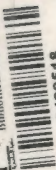
آمين

آمين

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٤٦	فصل يسقط حضو الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً	٢	كتاب الطهارة
٤٦	فصل في بيان الاحق بالامامة الخ	٤	فصل في أحكام السور
٤٨	فصل فيما يفعله القندي بعد فراغ امامه	٥	فصل في التحريم
	فصل في الاذكار الواردة	٦	فصل في مسائل الآبار
٤٩	باب ما يفسد الصلاة	٧	فصل في الاستنجاء
٥٢	فصل فيما يفسد الصلاة	٨	فصل فيما يجوز به الاستنجاء الخ
	فصل في المكروهات	٩	فصل في أحكام الوضوء
٥٦	فصل في اتخاذ السترة الخ	١٠	فصل في علم أحكام الوضوء
	فصل فيما لا يكره للصلى من الاعمال		فصل في سنن الوضوء
٥٧	فصل فيما يوجب قطع الصلاة الخ	١١	فصل من آداب الوضوء أربع عشرة شيئاً
٥٨	باب الوتر وأحكامه	١٢	فصل في المكروهات
٦٠	فصل في بيان التوافل		فصل في أوصاف الوضوء
٦٢	فصل في تحية المسجد الخ	١٣	فصل ينتقض الوضوء اثنا عشر شيئاً
٦٤	فصل في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة على الدابة	١٤	فصل عشرة أشياء تنتقض الوضوء
٦٥	فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة	١٥	فصل ما يوجب الاغتسال الخ
	فصل في الصلاة في السفينة	١٦	فصل عشرة أشياء لا يغسل منها
٦٦	فصل في صلاة التراوج		فصل لبيان فرائض الغسل الخ
٦٧	باب الصلاة في الكمية		فصل في سنن الغسل
	باب صلاة المسافر	١٧	فصل وآداب الاغتسال الخ
٦٩	باب صلاة الفرض		فصل بمن الاغتسال لأربعة أشياء
٧١	فصل في إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما	١٨	باب التيمم
٧٢	باب قضاء الفرائض	٢٠	باب المسح على الخفين
٧٣	باب ادراك الفريضة	٢٢	فصل في الجيرة ونحوها
٧٥	باب سجود السهو		باب الحيض والنفاس والاستحاضة
٧٧	باب في الثلث في الصلاة والطهارة	٢٤	باب الانحسار والطهارة عنها
٧٨	باب سجود التلاوة	٢٦	فصل يظهر جلد الميتة بالدباغة
٨١	فصل سجدة الشكر مكرهة الخ	٢٧	كتاب الصلاة
٨٢	باب الجمعة	٢٩	فصل في الأوقات المكرهة
٨٥	باب أحكام الميتين	٣٠	باب الأذان
٨٨	باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراع	٣٢	باب شروط الصلاة وأركانها
	باب صلاة الاستسقاء	٣٦	فصل في متعلقات الشرط وفرعها
٨٩	باب صلاة الخوف	٣٨	فصل في بيان نواجب الصلاة
٩٠	باب أحكام الجنائز	٣٩	فصل في بيان سننها
٩٣	فصل الصلاة على الميت فرض كفاية الخ	٤٢	فصل من آداب الخ
			فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة
		٤٤	باب الإمامة

١١٠ فصل في العوارض	٩٦ فصل البطلان أحق بصلاته الخ
١١٢ باب ما يلزم الوفاء به الخ	٩٦ فصل في جعلها ودفنها
١١٣ باب الاعتكاف	٩٨ فصل في زيارة القبور
١١٦ كتاب الزكاة	٩٩ باب أحكام الشهيد
باب المصروف	١٠٠ كتاب الصوم
١١٧ باب صدقة الفطر	فصل في صفة الصوم وتقسيمه
كتاب الحج	١٠٢ فصل في الاشتراط قبلت النية وتعينها فيه الخ
١١٨ فصل في كيفية تركيب أعمال الحج	١٠٣ فصل فيما ثبت به الحلال الخ
١٢٠ فصل القرآن الخ	١٠٤ باب في بيان ما لا يفسد الصوم
١٢١ فصل التمتع الخ	١٠٦ باب ما يفسد الصوم وتجب به الكفارة
فصل العمرة سنة الخ	١٠٧ فصل في الكفارة وما يقطعها عن الذمة
باب الجنائيات	١٠٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء
فصل ولا شيء يقتل الخ	١٠٩ فصل بحب الامساك الخ
١٢٢ فصل القدي	فصل في ذكره للصائم الخ
فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم	

Bibliotheca Alexandrina



0429518